

A 40 14

· VX

-

1.20



(ح) مكتبة الرشد، ١٤٧٨هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

نعضيء محمد محمود

الإنسان عند السلف وعلاقسته بالعمل وكشف شبهات المعاصرين. أ

عمد محمود مصير. _ الرياص، ١٤٢٨ هـ

1 × 1 × 1 × 1 × 2 mg

ردمك: ٢٠٨٠١-١٠١٠ (ج ١)

١- التوحيد ٢- العقيدة الإسلامية - دفع مطاعن ٣- الإيمان

(الإسلام) أ- العنوال

TETA/EAVI

ديري ۱۱۰

ردمك: ٢-٨٠٧-١٠-٠٠٩٠ (ج ١) رئم الإيداع: ١٧٨٥/٨٢١١

الطبعة الثالثة ١٤٣٠ هـ ٢٠٠٩م

جمياح الحقاوق محفوظة

مكتبة الرشد - تاشرون الملكة المراة المراد الراد

سلميك من الزدارة: شارع الأمير عبد الله بن عبد الرهمان وطريق الحجاز [ص. ك. ٢٧٥٢٢ الرياض ١١٤٩/ بـ هناف ٢٥٩٣٤٥١ سـ الأكس: ٤٥٩٣٣٨١ عـ الأكس: ٤٥٧٣٨٨

E-mail: airushd@airushdryh.com Website: www.rushd.com

فروع الكتية داخل الملكة

- ★ الرياض: المركز الرئيسي: الدائري الغربي، بين بخرجي ٢٧ و ٢٨ ـ هاتف: ١٢٩٤٨٨ عند ٢٢٩٤٢٢ ـ ٢٢٩٤٢٢
- * الريسسان، فرع طريق عشمان بن عفان تقاطع مفرج ٧ مع مخرج ٩
- * الريب الثن: فبوع الناشوي الشوقي: هاتف، ١٩٧١١٩٩ ـ فاكس: ٢٩٧١٩٩
- فرع للدينة للنورة شارع آبي در الغضاري : هاتض ۱۳۶۰۳۰ فاكس : ۲۲۲۲۲۲
 خ فرع للدينة المنورة : هاتض ۱۷۷۲۲۲۱ فاكس : ۱۲۷۲۲۲۲
- * قرع القصيح: برياد طريق الله بنية : هاته: ٢٢٤٢٢١٤ فاكس: ٢٢٤١٢٥٨
- * في ع أبها الشاكس؛ ١١٧٠٠٧ *
- * فـــرع الـدهـــام: شـــــارع الخــــــزان: هاتف: ٢٥٠٥١٦ ـ فاكس: ١٤١٨٤٧٢
- * فرع حائيل: ها ت الم ١٠٠٠ في ١٢٢٢٢٥ في ١٢٢٢٢٥ في ١٦٢٢٢٢٥
- * فرع تبوك: هات ف: ١٤٢٤٦٤ في اكسن: ١٢٤٦٦٤
- * فرع الأحساء: هات فات في ١٢٠٢٨ ق اكس ٥٨١٢٠٢٨

مكاتبنا بالخارج

- * القاه ___رة، مدينة نص___رد هاتف: ٥٠٢٤٢٦٠ موبايل: ٢٦٢٢٦٢١٠٠
- * بـــيروت: بثر حسن: هاتف: ١٠٥٥٥/١- _ عوبايل: ٢/٥٥٤٢٥٢ _ فلكس: ١/٨٥٨٥٠٢

الإنتاب المنابعة المسلمان المنابعة المن

وَغُلَاقَنْهُ بِالْعَكَمُّلُ وَغُلَاقَنْهُ بِالْعَكُمُّلُ وَعُلَاقِنَهُ بِالْعَكُمُّلُ وَكُلُمُ مِنَ

الجئزء آلأولت

تأكيفت مُحكَّرِيِّهُ مُحِمُّوكِ <u>لَّلْ حُضيِّر</u> عُمَّرُاللَّهُ لَهُ وَلُوْالدَّيْهِ وَٰلِجَمِيْحِ ٱلسَّلِمِيْن

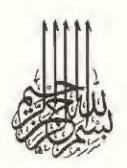
رَاجَعَهُ وَقِيْمَ لَهِ أَصْحَابِ الْفَضِيَّلَةِ

الشيخ للكُّن يَحَمُّرُ لِأَرْصَاءَ ثِيرُصَّا لَحُ لِكُوكُ عضوصِيُّة الشَّرِينُ بِمَامِنَة الإثمام مَدْبِتَ سعق الشَّرِينُ مِلْمَامِنَة

ولىستىن خالۇيۇتى ئەنگۇبۇللىقا دىرللىقاتى دىنىق تىلىشىنە ئىدىرلاشنىد السَّنِيَّ كَبُرُ لِللَّهِ بِهِيَ لِلْكُورِيِّ بِحَكَيْلِحَ يُمِيَّلُ مَهِيَّةُ الدَّاقِيةِ بِمِلسِّ القَصَاصُ الثَّلِقَاتِ سَابِقِنَا ** سَابِقَا**

النَّسْنِحُ الْكُلِّيْرُ وَحَرِّلُ عِزْدُورُ وَمِحْرَلِهِ عَرِّلْكُونِينُ عَصْرُ فَيَشَدُّ الشَّرْيُنِينَ جَامَعَةُ الطَّامِ مُعَرَّرُتُ حَصْرُ فَيَشَدُّةُ الشَّرِّينِينَ جَامِعَةُ الطَّامِ مُعَرَّرُتُ

على الرابعة



الحمد شه وحد، وأصلي وأسلم على عبده ورسوله نبينا محمد وآله وصحبه وبعد: فقد اطلعت على كتاب (الإيان عند السلف وعلاقته بالعمل وكشف شبهات المعاصرين) الذي ألفه فضيلة الشيخ محمد بن محمود الخضير، وتأملت مواضع منه وما أورده من بحوث قيمة في هذه المسألة العظيمة مسألة الإيان وما يتعلق به، وذكر ما يضادة أو يضاد كياله ، فوجدته قد استوفى ما يلزم لهذا الموضوع المهم ، ووفى بها التزم به في مقدمة كتابه من رد الشبهات التي أوردت على كليات هذا المبحث أو جزئياته ، مع ما تضمنه من تلك البحوث الدقيقة في الإرجاء ومسائله ، مع حسن العبارة ، ولطف الإشارة ، والتأدب في المناقشة ، وأسلوب الرد الحكيم ، وقد سررت بوجود مثل هذا الكتاب ، خصوصا في هذه الأيام التي كثرت فيها إيراد بعض الشبهات ، ولهذا أوصيته بطبعه ونشره ، لعل الله أن ينقع به . وكتبه الفقير إلى الله – عبد الله بن عبد العزيز بن عقبل رئيس الهبئة الدائمة بمجلس القضاء الأعلى سابقا – حامدا مصلبا مسلما على عبده ورسوله نبينا محمد وآله وصحه أجمعن .



£ 714 ____

18TA 2/1 2010

عبين نبن بيئ العزيز بن غضيا العقيل

الحدد الله وحده ، واصلي وأسلم على عبده ورسوله نبينا محمد وأنه وصحبه وبه من الفت المسلم وعلاقت وبه المسلم وخلف والمسلم وخلف والمسلم وخلف المسلم المسلم المحمد بن محمود الحضير ، وثاملت مواصع منه وما أورده من بحوث فيمه يلا المسلم المسلمة المعلمية الإيمان وما يتعلق به المونكر ما يضاده أو يضاد كماك ، فوجدته في استوفى ما يلزم تهذا الموضوع المهم ووفي بما التربيب يقدمه وخليات هذا المبحث بقدمة بكتابه من رد الشبهات التي أوردت على حكليات هذا المبحث أو حزاباته مع ما تضمته من تلك البحوث الدقيقة في الأرجاء ومسائلة مع مسئ المبلوة ، والشارة ، والشادب في المناقشة ، وأسلوب المرد حسن المبلوة ، ولعلم الإشارة ، والشادب في المناقشة ، وأسلوب المرد المحكم ، وقد سررت بوجود عثل هذا المكتاب ، خصوصاً في هذه الأيلم النبي كثرت فيها الموادك بعض الشبهات ، ولهذا الوصيته بطبعه ونشره ، لهل الله أن يلفع به ، وكثبه الفعير إلى الله عبد الله بن عبد العزيز بن عقبل نفيل الله أن يلفع به ، وكثبه الفعير الى الله عبد الله بن عبد العزيز بن عقبل ينيس الهذة الدائمة بمجلس القضاء الأعلى سابقا حامداً لله مصلها مسلما عمله على عبده ورسونه بينا محمد واله وصعبه احمين كالمناق على عبده ورسونه بينا محمد واله وصعبه احمين كالمناق على عبده ورسونه بينا محمد واله وصعبه احمين كالمناق علي عبده ورسونه بينا محمد واله وصعبه احمين كالمناق على عبده ورسونه بينا محمد واله وصعبه احمين كالمناق المناق المنا

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ، نبينا محمد وعلى اله وصحبه أجمعين ، وبعد :

فلا تزال مسائل الإيهان وضوابطها ولوازمها مما يكثر الخوض فيها ، ومع أن أئمة السلف— رحمهم الله —بينوها وشرحوها في مختلف الأعصار إلا أن المشكلة النبي واجهوها عند بده الافتراق في مسائل الإيهان—وفي غيرها—لا نزال تتكرر ، أعني بذلك الميل عن المنهج الوسط اللي هو الخبار والعدل والحق ، إلى طرفي قصد الأمور من إفراط أو تفريط .

وقد اطلعت على هذا السفر الذي كتبه الأخ الفاضل / محمد بن محمود آل خضير ، حول الإيهان والذي جاء بعنوان : [الإيهان عند السلف وعلاقته بالعمل وكشف شبهات المعاصرين] ، وقد تميز هذا الكتاب بعدة مميزات أهمها :

١- تأصيله لمفهوم الإيهان عند السلف - رحمهم الله تعالى - وعرضه للأقوال فيه، ومداخل أهل البدع وأصول مقالاتهم في هذه المسألة الشريفة العظيمة : مسألة الإيهان .

٢- كشفه لشبهات المعاصرين الذين مالوا أو تأثروا بمقالات المرجئة ودافعوا
 عنها ، وقد حرص المؤلف - وفقه الله - على استقصاء هذه الشبهات ، ونقلها بأمانة ،
 والجواب عنها بعلم وتحقيق واستدلال ، وهو مهتم بنتبع ذلك منذ بسنوات .

٣- حرصه على النقل عن أئمة السلف قديها وحديثا ، ونقل أقوالهم وأجوبتهم وفتاويهم ، وهذا ما ينبغي أن يكون عليه طالب العلم من احترام العلهاء وتوقيرهم ومعرفة فضلهم وسابقتهم.

٤- إنصافه لخصومه والمخالفين له ، وتأدبه مع الجميع ، وهذا واضح لمن قرأ
 الكتاب .

وأحب في ختام هذه المقدمة المختصرة أن أوجه رسالتين :

إحداهما: لمؤلف هذا الكتاب أن يفي بها وعد في مقدمة الكتاب من مناقشة أهل الإفراط من الخوارج ومن تأثر بهم قديها وحديثا، وكشف شبهاتهم والرد عليها، وأن يتحفنا بذلك -وفقه الله وسدد -.

والثانية : للذين خاضوا في هذا الباب وتأثروا بشبهات المرجنة أن يتقوا الله تعالى وأن يقرؤوا مثل هذا الكتاب – مع كتب الأثمة من السلف – باحثين عن الحق ، ناشدين له ، سائرين على طريق العلماء المحققين ، وأن يبتعدوا عن حظوظ النفوس وأهوائها فهي داء عضال ، أسأل الله أن يحفظنا وإياهم منها .

أسأل الله تعالى أن يجزل المثوية لمؤلف هذا الكتاب ، وأن يوفقنا وإياء إلى الحق والصواب ، وألا يحرمنا جميعا الأجر والثواب .

وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

وكتبه/ عبد الوخن الصالح المحمود / ١٤٢٨/١ هـ 1

السرااري الرصم

" حرالادب العالمية ، و العالمية و السيد) على الشرف الأسباء والمرسلين على الشرف الأسباء والمرسلين على الشرف الأسباء والمرسلين المرسلين مسينًا محرود على ألم وصعبه أهم عيد من المرازل مسائل الإمان رصوف المرافق المرافق

مشراطنعت ع هذا السفرالذي كشه الأخ الغاصل محريجرد آل جعير معول الإعلى والذي حام بعنواس [الإماد، عنالسلع، معلوقته مالعل وكسشف مشبط شه العاصرات] وقد تميزهذا آنكنا ب بعدة محرات أهميا :

ا - آیا صیله لمدیوم : لامل عدال سلف سیمه الدتمال سرع صه الآمتیال پیشی درد و مداحل اُحیل السرع وا صول مقا لاتم نج النره المسی المالی المالی منتج العظیمة : سیرا لیکل مات .

استفعه استبطات المعاصري الزمير مالوا أمثا ثروا مقالات لمرطعة منا مقا المستقبط و منا مقالات المرطعة الله المستقبط و المستقبط و المستوات المرافعة الله المالية المالية المالية المناطقة المالية المناطقة المناط

٧ - صصبه على النقل عبداً ثمة السد بعد وثريقاً وجدثناً ، وتعقل أحوالهم
 وأحوشهم مأتشا وميم ، وهدا ما ينبغي أمريكو برعليه طالب العلم مهد
 وحثران العقاء ويق شرهم ومعروق منطوم وسدا مقيم

ية - والتعاقب للصنوع والمواكفتية أنه ، وكَالُونِه سِمَا المُنجَ مَا وَلَمَا وَاصْعَ المَامِرُ الْكِنَامِ ، 5

وا عدم حقا) هذه المعترة المختصرة اما وجه ربيسلتيد: احلها : الميلف هذا الكتاب أمريني بما وعدم رعيمة الكتاب وحدث المحديث ومرشا الكتاب وحدث المحديث ومرشا الكتاب ومرشا والرد عليط والما معالمن والمرد عليط والكامة والمنابة والمدينة المرتبة المحداد و الكتاب وتا ترما بستيطت بلجبة المرتبة المرتبة المرتبة المرتبة والمرتبة والمناب والموافق المرتبة والمناب المساللة والما هم في المرتبة المرتبة والمرتبة وا

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خاتم النبيين والمرسلين ، نبينا محمد وعلى آله وصحيه أجمعين ، وبعد :

فقد قرأتُ كتاب: " الإيهان عند السلف وعلاقته بالعمل وكشف شبهات المعاصرين " لأخينا الشيخ بحمد بن محمود آل خضير - رفقه الله - ، فإذا هو سفر مفيد ، وكتاب نفيس ، تميّز بتحريرٍ لمسائل الإيهان ، واستيعابٍ لكل ما يتعلق بهذا الموضوع ، مع قوة حجة ، ووضوح عبارة ، وحسن ترتيب ، إضافة إلى أدب وإنصاف في الردّ والمناقشة .

جزى الله الشيخ محمد بن محمود آل خضير كل خير على هذا الكتاب ، ونفع الله به ، وجعله مباركا أينيا كان ، والله المستعان ، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

كتمه

د/ عبد العزيز بن محمد آل عبد اللطيف عضو هيئة التدريس بقسم العقيدة والمذاهب المعاصرة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

يشرفوا والمرابعين

الشاريخ، ا اد واحد الموطق، از رحم عبدالعزيز بن محمد بن على أل عبداللطيث الرساش

الخرقية بريء العالمير الطالعين والبصائية والسيام عن هائم النسب والمين سلير اشديا محدد ويمع آ ايدي محدد ألقعه بهر ويعد ال

مشد قرأ وسمرة و الماسيد و الماسيد المسالة والموضات والعلى وكست المساد الماسيد و المساد المساد المساد المساد المساد المساد المساد والمستعاد و المستعاد المستعاد و الم

لشر على من العزرم من العالمية المعقدة عصوبه شذالتدن بين بقسم العقدة ما لمراهد المعامرة كامعتم البيعام محدين مسيعود الإرسال عدية الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والموسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

ويعلا

فإن مسائل الإيان والكفر من المسائل التي أولاها السلف اهتاماً كبيراً فأصّلوها وقعّدوا لها وألّقوا فيها الكتب وردوا على شبه المخالفين بها لو اطلع عليه منصفٌ لكفته، ولكن لما ظهرت بدعة الخوارج والمرجنة وبدأت نطل علينا مرة أخرى في عصرنا هذا انبرى ها أشود أهل السنة في الرد عليها وبخاصة بدعة الإرجاء لما لها من رواج وقبول عند العامة، فظهرت الفتاوى تلو الفتاوى والكتب تعيد تأصيل المسألة مرة أخرى وقرد على شبههم وتفندها، فأصدرت اللجئة الدائمة برئاسة الإمام عبدالعزيز بن باز حرحمه الله - عدداً من الفوزان، و ((جواب في الإيان ونواقفه)) للشيخ عبدالوحن البراك، و ((أسئلة وأجوية في الإيان والكفر)) للشيخ عبدالعزيز الراجحي، و ((قواعد في بيان حقيقة الإيان عند أهل السنة والجاعة)) للشيخ عدداً الله والحديث و المنت من بدعة المرجنة في القديم والحديث) و والحديث و المنت من بدعة المرجنة)) للشيخ عمد الكثيري و غيرها وغيرها وغيرها وغيرها كثير.

ثم جاء هذا الكتاب ((الإبهان عند السلف وعلاقته بالعمل وكشف شبهات المعاصرين)) لا عينا الشيخ محمد بن محمود آل حضير كخافة العقد هذه الكتب وقد أجاد فيه وأفاده وتوسع في ذكر ادلة وأقوال العلماء في مسألة تلازم الظاهر والباطن وأطال النفول عن أهل العلم في بيان منزلة عمل الجوارح بها لا أظنك تجده مجموعاً في غيره، أمّا شبه المعاصرين فهو كها يبدو أحد مقاصد تأليفه فهذا الكتاب حيث قام -جزاه الله حيرة - باستقصائها وتتبعها وكشفها والمرد عليها حتى باتت جزءً من عنوان الكتاب ولم أرّ أحداً سبقه إلى هذا الاستبعاب والشمول.

وقد بسط الكلام في كل ذلك يذكر الأدلة وتحرير المسائل ونقل أقوال أهل العلم وتوثيقها ومناقشة المخالفين بأدب واحترام دون تسمية أحدٍ منهم وإنها اكتفى بتسميته بالمخالف. أسأل الله عزَّ وجلَّ أن ينفع بهذا الكتاب وأن يجزل المتوبة لمؤلفه، وأن يردنا وإخواننا إلى الحقرداً جميلاً.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

25

مب علوي بن عبدالقادر السَّقَّاف المُشرف على موقع الدرر السنية aasaggaf@hotmail.com

> الحمد الله رب المقالون والمسلامُ والنسلام على خاتم الأنساء والبرسلون تُبهنا محمد وعلى. ألم وسنصب أحمدون

> > - Har

قابي عسنائل الإيمان والكفر من المسائل التي أولاها السلف اهنباها كبراً فأسلفها وفقيها الها وألفوا لبيها الكفر من المسائل التي أولاها السلف اهنباها كالمنع عليه محمدة وفقيها لها وألفوا لبيها الكفر بعدة الخرافية وسأت تعلل عليها عليه عميرها عنائل عليها ويواعله عليها ويالاستة وسأت تعلل عليها عليها على مسرئا وقبول تبد العامة القبولية والكفر التي المسائلة الإرجاء لما تيها عن رواج المسائلة سرة أخرى والكفر المنابلة الإسام وقبول تبد العامة المسائلة الإرجاء المائلة الإسامة والموامة في الإسامة والموامة المنابلة والموامة المنابلة الإسامة والموامة المنابلة الإسامة والموامة المنابلة المنابلة المنابلة الإسامة المنابلة المناب

ثم بناء هذه الكتاب ((الإيمار، عبد السلف وعلاقتم بالعصل وكشف شبههات (القاصوبين)) لأخبلة الشبخ صعده بن صحديد أن خطيع كافات العقد لهذه الكتب وقد أجاد قبد وأقاد وتوسيع في تكر معمات الإرجاء المعاصر ومقالات أهليد كها توجيع في تكر أدلة وأقوال القلصاء في ضعبات الإرجاء المعاصر والمائل وأطال المتول عن أجل العلم في بهان مسالة أعمل القوارج ما لا أقلت عدد معموماً في تجرد أمّا شدد العاصرين فهو كما يبدو أحد مقاصد تأليف لهذا الكتاب حيث فام جزاء اللا تعرف باستقممائها ولتبعها وكشفها والرد عليها حتى بالت جردً في عنوان الكتاب ولم أر أحداً سبقه إلى هذا الاستبعاب والشمول.

وقد بعسفة الكلام في كان ذلك بذكم الأدلة وغرير السمائل وتقل أقوال أصل العلم وتوثيقها وساقشة التحالفين عامل واسترام بهان تسهيده احم مسهم وإما الكنفى واسترام بالكتاف أساق الله عزّ ومن أن يمقع مهمه الكتاب وان يكزل المثوية تواقعه. وان بردتا وإصوابُ [في الحي رنا مسمة]. وعملى الله وسنم بشن تبيية مسهد وقلى أنه وسيمية وسفور

> قشمه خلوی می میمالشانر السَّشَاف انسره انسیبه دست (مدمه معال)سیرو می

مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله. ﴿ يَنَا أَبُ اللَّذِينَ ءَامَنُوا النَّهُ مَقَ اللَّهُ حَقَّ تُقَاتِهِ ، وَلَا تَمُونَنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُسْلِمُونَ ﴾

[آل عمران: ١٠٢].

﴿ يَتَأَيُّنَا ٱلنَّاسُ ٱنَّقُوا رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُر مِن نَفْسِ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَنِيرًا وَنِسَآءً وَٱتَقُوا ٱللَّهُ ٱلَّذِي تَسَآءُلُونَ بِهِ وَٱلْأَرْحَامُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِبْهًا ﴾ [النساء: ١].

﴿ يَنَاكُ اللَّذِينَ مَامَنُواْ النَّهُ وَقُولُواْ قَوْلُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَلَكُمْ وَيَغْفِرُ لَكُمْ ذُنُويَكُمْ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولُهُ، فَقَدْ فَازَ قَوْزًا عَظِيمًا ﴾ [الاحزاب: ٧٠-٧١].

أمالعد:

فإن أصدق الحديث كتاب الله، وأحسن الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

إن الله تعالى أنزل كتابه نورا وهدى وتبيانا لكل شيء، وأرسل رسوله على هاديا ومبشرا وتذيرا، فيين لأمنه ما يحتاجون إلى معرفته من أصول الدين وفروعه، وكان من أعظم ما بينه لهم حقيقة الإيمان والكفر، والتوحيد والشرك، والإخلاص والنفاق، فها في القرآن والسنة من بيان هذه الألفاظ، هو أعظم البيان، وأدقه، وأنقعه، وهو بيانٌ (لا يُحتاج معه إلى الاستدلال على ذلك بالاشتقاق، وشواهد استعمال العرب، ونحو ذلك، فلهذا يجب الرجوع في مسميات هذه الأسماء إلى بيان الله ورسوله؛ فإنه شاف كاف)(١).

ولقد سار الصحابة على ما يبنه القرآن، وشرحته السنة، فكان من آثار ذلك إجماعهم على أن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، فعصمهم الله من الوقوع في البدعة، وصانهم عن مفارقة السنة.

ثم ظهرت الخوارج، فأعرضت عن دلالات الكتاب والسنة، وحادث في فهمها عن فهم خيار الأمة، وبالغت في الأخذ بظواهر نصوص الوعيد، فكفّرت بالكبيرة، ونفت الزيادة والنقصان في الإيان، وزعمت أنه شي، واحد، إذا ذهب بعضه ذهب كله، فإما مسلم تقي، وإما كافر شقي.

وجاءت المرجئة على النقيض من ذلك، تبالغ في الأخذ بنصوص الوعد، وتخرج العمل من مسمى الإيمان، وتجيز لأفسق الناس أن يقول: إن إيمانه كإيمان جبريل ومبكائيل!

واشتد إنكار السلف عليهم، حتى قال إبراهيم النخعي على (الفتنتهم يعني المرجئة أخوف على هذه الأمة من فتنة الأزارقة). وقال الزهري: (ما ابتدعت في الإسلام بدعة أضر على أهله من الإرجاء). وقال الأوزاعي: (كان يجيي بن أبي كثير وقتادة يقولان:

⁽١) الإيان الكبير، صمن مجموع الفتاري (٧/ ٢٨٦).

ليس شيء من الأهواء أخوف عندهم على الأمة من الإرجاء)، وقال شريك القاضي، وذكر المرجئة فقال: (هم أخبث قوم، حسبك بالرافضة خبثا، ولكن المرجئة يكذبون على الله). وقال سفيان الثوري: (تركت المرجئة الإسلام أرق من ثوب سابري)(١١).

مع أن المرجنة كان فيهم قوم من العباد والزهاد، وخلافهم في بادئ الأمر كان كثير منه يرجع إلى اللفظ، (لكن اللفظ المطابق للكتاب والسنة هو الصواب، فليس لأحد أن يقول بخلاف قول الله ورسوله على السيا وقد صار ذلك ذريعة إلى بدع أهل الكلام من أهل الإرجاء وغيرهم، وإلى ظهور الفسق، قصار ذلك الخطأ اليسير في اللفظ، سببا لخطأ عظيم في العقائد والأعمال، فلهذا عظم القول في ذم الإرجاء)(٢).

ومنذ ذلك الزمن والناس في مسمى الإيان وحقيقته على ثلاثة أقوال:

 ١ - قول الخوارج الذين كفروا أهل الإسلام، واستحلوا المدماء والأموال، وهذا غاية في الغلو والإفراط.

٢- قول المرجئة والجهمية ومن وافقهم، الذين أخرجوا العمل من مسمى الإيمان،
 وزعم أكثرهم أن الكفر لا يكون إلا بالقلب، جحودا وتكذيبا، أو عنادا واستكبارا،
 وهذا غاية في التفريط.

٣- قول أهل السنة الذي هو وسط بين طرفين، وحق بين باطلين، وهدي بين

⁽۱) مجموع الفتاوي (٧/ ٢٩٤) وما بعدها،

⁽٢) السابق (٧/ ٢٩٤).

ضلالتين، وهؤلاء قالوا؛ إن الإيهان قول وعمل، يزيد وينقص، وأنه يجتمع في الرجل إيهان وكفر، وسنة وبدعة، وطاعة ومعصية، فلم يكفروا أصحاب الذنوب كها ضلت الخوارج، ولم يعطوا اسم الإيهان المطلق للفسفة والعصاة كها فعلت المرجثة، ولم يحصروا الكفر في التكذيب والجحود، كها قالت الجهمية، بل قالوا: إن الكفر يكون قولا وعملا واعتفادا وتركا، كها أن الإيهان قول وعمل واعتفاد.

وألف شيخ الإسلام ابن تيمية على كتابيه الإيمان، والإيمان الأوسط، وهما من أفضل وأجمع ما كتب في هذا الباب.

والمقصود أن السلف عنوا بالكتابة في هذه المسألة العظيمة، لأهميتها، وكثرة الخلاف والاضطراب الواقع فيها، وهذا لا يغني عن التأليف المعاصر فيها، بقصد تقريبها وتبسيرها، وكشف الشبهات المستجدة التي تتبع تطور المذاهب البدعية، وانتقالها من مرحلة إلى مرحلة.

تطور البدع:

لقد افترقت الخوارج على نحو من ثلاثين فرقة، وافترقت المرجثة على ثنتي عشرة

فرقة، ذكرها الأشعري وغيره من أصحاب المقالات (١٠)، وهذا شأن الباطل دائها، ولاسبها أهل البدعة في القديم والحديث، نفرقٌ وتشرذم، واختلافٌ واضطراب، فهم مخالفون للكتاب، مختلفون في الكتاب.

والذي أحب أن أسجله هنا، أن بدعة الخوارج لم تقف عند الحد الذي عُرفت به قديها، من التكفير بالكبيرة، ونفي الزيادة والنقصان، بل اتخذت أشكالا أخرى أكثر غلوا واتحرافا، كالتكفير بالعموم، وجعل الأصل في الناس هو الكفر، إلا من ثبت إسلامه وولاؤه للمذهب، والانحراف في فهم قاعدة: من لم يكفر الكافر فهو كافر، حتى نتج عنه ما يسمى بسلاسل التكفير، فعظم الخطر، وازداد الشر، واستُحلت لأجل ذلك الدماء والأموال، وتكلم في هذه المائل العظيمة الجهلة وأنصاف المتعلمين، من حدثاء الأسنان وسفهاء الأحلام.

وتما يؤسف له أن هذا المنهج المرذول، لم يأخذ حظه من الرد والكشف والبيان، مع الحاجة الماسة لذلك، وقد كنت عازماً على تتبع شبهاتهم، والنظر في مقالاتهم، وإيرادها في هذا البحث، لكن حال دون ذلك أمران:

١- أنه لم يتيسر لي الاطلاع على ما استجد من شبهاتهم، ولم أجد الوقت الكافي
 لـذلك، ولا أرى جدوى للكتابة في هـذا البـاب إلا بعـد النظر في عامة
 مقالات الفوم، وتتبع شبهاتهم المعاصرة.

 ⁽۱) انظر: مقالات الإسلاميين (۱/ ۱۷۶ - ۲۱۱)، (۱/ ۲۱۳ - ۲۲۳)، التبيه والرد، لأبي الحسين الملطي،
 ص (۱۷۸ - ۱۸۰)، (۱۶۶ - ۱۵۹).

٢- رأيت أن إدراج الكلام على الخوارج وشبهاتهم سيزيد من حجم الكتاب،
 زيادة تخل بالانتفاع المرجو منه.

لمَدًا رأيت تأخير الكتابة في هذا الموضوع المهم إلى حين.

وإذا كانت بدعة الخوارج قد تطورت على النحو الذي آشرت إليه، فإن المرجئة لم تكن عصية على هذا التغيّر والتطور، لا سيها بعد انتصار الأشعري- في أول قوليه- ومتقدمي أصحابه لقول جهم، ومحاولتهم التوفيق بين مذهبه ومذهب أهل السنة! فنشأ عن ذلك القول بالزيادة والنقصان وبالاستثناء، مع إخراج العمل من الإيهان، وحصر الكفر في التكذيب والجحود وما دل على ذلك.

ولئن كان هذا المسلك بالغا مبلغا كبيرا من التناقض، يدعو إلى العجب، فإن أعجب منه ما حدث في هذه الأزمنة، من دخول الإرجاء على جماعة من المنتسبين للسنة والحديث، حتى زعم بعضهم أن الكفر لا يكون إلا بالتكذيب والجحود، ونفى أن يكون شيء من الأقوال أو الأفعال هو كفر في نفسه، وزعم آخرون أن العمل كمالي في الإيمان ليس ركنا فيه، وأن تاركه بالكلية مسلم ناج تحت المشيئة، وأن الإيمان يمكن أن يقوم بالقلب قولا وعملا، ثم لا يظهر أثره على الجوارح بالعمل فرضا أو نفلا. هذا مع قولهم إن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص!

ولما كان هؤلاء أقرب إلى السنة وألصق بأهلها، فقد عظمت بهم الفتنة، وكثر لأجلهم الخلاف والنزاع، وصار فنام من الناس يظنون أن ما عليه هؤلاء هو الحق، وأن مخالفيهم - مهما علت أقدارهم - قد سلكوا مسلك الخوارج والمعتزلة!

بل من هؤلاء من صرح بذلك، فقال عمن كفّر تارك العمل بالكلية: (والحق أنهم بهذا يقررون مذهب الخوارج والمعتزلة، شعروا بذلك أم لم يشعروا)(١٠).

والمقصود أن الإرجاء لم يعد على الصورة التي كانت على عهد السلف، وهي إخراج العمل من الإبهان، ونفي الزيادة والنقصان والاستثناء فيه، حتى اشتهر عن السلف أن من قال بضد ذلك فقد برئ من الإرجاء، فقد جاء من يجمع بين النقيضين، ويقول: الإبهان قول وعمل، والكفر لا يكون بالقول والعمل، وجاء من يقول: الإيهان قول وعمل، ثم يقول: لكن يثبت الإيهان ويصح من دون العمل.

ومنشأ هذا الانحراف أمران:

الأشاعرة في شروحهم ومصنفاتهم، حتى صار من طلبة العلم من ينازع في إبليس الأشاعرة في شروحهم ومصنفاتهم، حتى صار من طلبة العلم من ينازع في إبليس وفرعون، هل كانا مصدقين أم لا؟! أو ينازع في كون الإيمان الباطن يستلزم العمل الظاهر أم لا؟! والأمر كما قال شيخ الإسلام شخه: (وكثير من المتأخرين لا يميزون بين مذاهب السلف وأقوال المرجئة والجهمية؛ لاختلاط هذا بهذا في كلام كثير منهم، ممن هو في باطنه يرى رأى الجهمية والمرجئة في الإيمان، وهو معظم للسلف وأهل الحديث،

 ⁽١) شرح ألفاظ السلف في الإيبان، ص (٣٤٤). وقد سبق أن حذرت اللجنة الدائمة برئاسة سياحة الشيخ عبد العزيز بن باز عُثم من كتاب لنقس المؤلف، أسياه: ضبط الضوابط في الإيبان ونواقضه، انظر الملحق وقم ٢

فيظن أنه يجمع بينهما، أو يجمع بين كلام أمثاله وكلام السلف)(١).

ثم الجهل بعقيدة المرجثة والجهمية في باب الإيمان والكفر، مما جعل بعضهم ينازع في كون المرجثة تثبت عمل القلب، ويظن أنه إن أثبت عمل القلب في الإيمان فقد برئ من الإرجاء، ومنهم من يعتمد على المقولة السائرة المنسوبة للمرجئة من أنه لا يضر مع الإيمان ذنب، كما لا ينقع مع الكفر طاعة، فإذا ذكر الإرجاء، فهذا هو، مع أن هذه المقالة، لا يعرف قائلها، كما يقول شيخ الإسلام (٢٠).

الثاني: التعصب المذموم، والنعالي عن الرجوع إلى الحق، والتشبث بزلات بعض العلماء وطلبة العلم، ثم الانتصار لهذه الزلات، حتى غدا من المألوف أن يُرى بين الحين والآخر مؤلّف ينتصر لهذا الرأي، ويجلبُ له ما استطاع من شبهات.

قال الشيخ صالح القوزان حفظه الله مشيرا إلى هذه الفرقة الجديدة، ومبينا سبب الانحراف: (والمرجئة أربع طوائف:

الطائفة الأولى: غلاة المرجئة، وهم هؤلاء الجهمية الذين يقولون: الإيمان مجرد المعرفة.

الطائفة الثانية: الأشاعرة وهم الذين يقولون: الإيهان هو التصديق بالقلب فقط ولو لم ينطق بلسانه، لا مجرد المعرفة.

⁽۱) مجموع الفناري (۷/ ۳۹۶).

⁽٢) انظر ص ٢٩٥ من هذا البحث.

الطائفة الثالثة: الكرامية الذين يقولون: إن الإيهان هو النطق باللـــان ولـو لم يعتقـد بقلبه.

الطائفة الرابعة: مرجئة الفقهاء الذين يقولون: الإيهان قول باللسان واعتقاد بالقلب ولا تذخل الأعمال في حقيقة الإيهان.

وهناك فرقة خامسة ظهرت الآن، وهُم الذين يقُولون إن الأعمال شرطٌ في كمال الإيمان الواجب، أو الكمال المستحب)(1).

وذكر الشيخ حفظه الله مذهب المرجئة في الكفر، فقال: (والكفر عندهم هو التكذيب، إذا كذب بربوبية الله أو بالرسالة فهو كافر، والإيمان عندهم هو التصديق فقط، وأما الأعمال فلا تدخل في حقيقة الإيمان، فلو سجد للصنم أو سب الله ورسوله أو داس المصحف، فهو ليس بكافر حتى يكذب بقلبه، فمجرد أقواله وأفعاله لا تدل على كفره، هذا مذهب غلاة المرجئة، ويظهره بعض المتعالمين اليوم ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وسبب وقوعهم فيه هو الجهل؛ لأنهم لم يتعلموا العقيدة ويأخذوها عن العلهاء، وإنها أخذوها من أوراق ومن دفاتر، ولم يعرفوا أصول الدين والإيهان. وكون الإنسان يتعلم من الكتب أو على الجهال والمتعالمين يوقع في هذا الخطر، والمشكلة أنهم يؤثّرون على شباب المسلمين)(٢).

⁽١) التعليق المختصر على القصيدة النونية (٢/ ١٤٧) وما بعدها.

⁽۲) السابق (۲/ ۵٤٥)، وانظر: (۲/ ۲٤٠).

وقال حفظه الله: (فقصر نواقض الإسلام على الجحود فقط، غلط. وبعض الكتّاب المتعالمين اليوم يحاولون إظهار هذا المذهب، من أجل أن يصير الناس في سعة من الدين، ما دام أنه لم بجحد فهو عندهم مسلم، إذا سجد للصنم، وقال: أنا ما جحدت، وأنا معترف بالتوحيد، إنها هو ذنب من الذنوب. أو ذبح لغير الله أو سب الله أو سب الرسول أو سب الدين، يقولون: هذا مسلم؛ لأنه لم يجحد، وهذا غلط كبير، وهذا يضيع الدين تماما، فلا يبقى دين، فالواجب الحذر من هذا الخطر العظيم)(1).

وقد تصدى أهل العلم لهذه البدعة المعاصرة، وحذروا من أشهر الكتب الداعية إليها، بيانا للحق، وإنكارا للمنكر، ونصحا للأمة، فجزاهم الله خيرا(٢).

سبب التاليف:

والذي دعاني إلى كتابة هذا البحث، هو كثرة ما رأيت من المقالات والردود والشبهات، التي تثار حول مسألة الإيهان وعلاقته بالعمل، مما خيل لكثير من الناشئة أن ما عليه المخالف هو مذهب أهل السنة والجهاعة، وأن أهل العلم الذين حذروا من أولئك المخالفين، قد فاتهم الحق في هذه المسائل، وخفي عليهم ما يذكرونه من الدلائل، وأنهم مدفوعون لأغراض شخصية، أو تأثيرات حزبية، إلى غير ذلك مما لا يليق نشره.

وقد بلغ الأمر بأحدهم أن جعل القول بتكفير تبارك البصلاة، قول الجوارج والمعتزلة! مع التاسه العذر لمن قال به من السلف، كما يُلتمس العذر لقتادة على فوله

التعليقات المختصرة على العقيدة الطحاوية، ص (١٤٤).

⁽٢) انظر الملحق رقم ٢٠١١، ٢٥٤

- تبيب -

بالقدر، ولابن خزيمة في كلامه على حديث الصورة! (١)

ولاشك أن هذه جناية عظيمة على السلف والأثمة، فكيف يُجعل القول الحق اللي دلت عليه الأدلة، وهو قول جماعة من الصحابة، وحكى غير واحد إجماعَهم عليه، كيف يُجعل قولَ الخوارج والمعنزلة، ويقال هذا على سبيل الذم والتنفير منه، مع أنه لا يخفى على من شم رائحة العلم، أن الخلاف في هذه المسألة دائر بين أهل السنة رحمهم الله.

وإنها ذكرت هذا ليُدرك القارئ مدى الحاجة إلى التأليف في هذه المسائل، وكشفِ الشبهات المضلة التي أصبحت تُنشر على الملا، ونزداد يرما بعد يوم.

وقد تأملت عامة ما كتبه المخالفون في هذه المسألة، فرأيته لا يخرج عن أربعة أمور: الاول: شبهة قديمة، أوردتها المرجئة، ونقضها أهل السنة، كالاستدلال بالعمومات الواردة في فضل الشهادتين، ونجاة أهلها.

الثَّاني: نقول عن أهل العلم، وُضعت في غير موضعها، وفهمت على غير المراد

⁽١) من مقال منشور على موقع: الساحة العربية، بتاريخ ١١/ ٢٠٠٦م، لصاحب ضبط الضوابط المشار إليه آنفا، ثم عاد وتشر مقالا في نفس الموقع بشاريخ ١١/ ٥/ ٢٠٠٦م بعنوان: (ألا تقوم حجة الله على العاد إلا بشيخ الإسلام رحم الله ؟ دعوة للتأمل) زعم فيه أن شيخ الإسلام ظلا له كلام متناقض، ونسب إليه أنه يقول: بأن من يُكفّر تارِكَ المصلاة قائِلٌ بقول الخوارج، بينا بقول في موضع آخو: من قال من العلهاء إن تارك الصلاة لا يُقتلُ أو يُقتلُ مع إسلام، فقد دخلت عليه شبهة الإرجاء.

قلت: وإذا كان هذا حال من درس في الجامعات الشرعية، وعاش بين أهل العلم، فكيف بالجهال الذين لم يحصلوا شيئا من ذلك! وما نسبه إلى شيخ الإسلام في الأول، خطأ ظاهر، ميني على سوء الفهم، كما سيأتي إيضاحه بحول الله.

منها، وكثير منها أو أكثرها خارج عن محل النزاع.

الثالث: نقول عن أهل البدع، ممن عرفوا بالانحراف عن عقيدة أهل السنة في هذا الياب.

الرابع: شبهات عقلية، رام منها المخالف التشكيك فيها أجمع عليه أهل السنة من لزوم العمل لصحة الإيهان.

فرأيت الحاجة ماسة إلى كشف هذه الشبهات، وتوضيح هاتيك النقول، وهذا ما تجده في الباب الرابع من هذه الرسالة، فقد أجبت- بحمد الله- عن جميع شبهاتهم ونقولهم، أملا أن يكون ذلك عونا لهم ولأنباعهم على الرجوع إلى الحق، والاعتصام بالسنة، والالتفاف حول علماء الأمة.

ورأيت تمام ذلك بأمرين:

الأول: تأصيل مسألة الإيهان والكفر عند أهل السنة والجهاعة، وعند مخالفيهم، حتى الأحق بين الأحدُ والرد، والعرض والنقض.

وقد استغرق هذا البابين الأول والشاني، ثم جعلت الياب الثالث في بيان منزلة العمل وحكم تاركه، مبرزا لقضية التلازم بين الظاهر والباطن، بذكر أدلتها وحدودها وموقف المرجئة منها، ومعتمدا على إجماع أهل السنة في عدم إجزاء الإيمان من دون عمل الجوارح، وإجماع الصحابة على تكفير تارك الصلاة، وختمت ذلك بفصل مهم جمعت فيه أقوال الأئمة من زمن الصحابة إلى عصرنا هذا في بيان منزلة العمل وحكم تاركه.

ا ۱۹

الثناني: التزام الأدب مع المخالف، وتجنب الغلظة والفظاظة، فضلا عن السب والتجريح، والانطلاق من كون المردود عليهم تجمعنا بهم أخوة الدين، وشرف الانتساب إلى منهج أهل السنة، وسلف الأمة، وأنّ ما وقعوا فيه هو من باب الزلة والمفوة التي يرجى زوالها، إذا حصل التدبر والتجرد والإنصاف، بإذن الله.

وحيث قلت: (المخالف) فمرادي به جميع من خالفوا في مسألة الإيان من المعاصرين، من أصحاب الكتب والمقالات، نسأل الله لنا ولهم الهداية.

شبهة وجوابها:

رأيت بعض المثقفين يقلل من أهمية الكتابة في هذه المسائل، ويزعم أنه يكفى أن يكون الجميع متفقين على أن العمل مطلوب، يئاب فاعله ويعاقب تاركه، وأن سب الله تعالى أو سب نبيه في أو السجود للصنم، محرم تحريها غليظا، وفاعله معرض للكفر، حتى لو قال البعض: إن هذه الأعمال ليست كفرا في ذانها، أو قال: إن ترك العمل بالكلية لا ينقض الإيهان، فحسبنا الانفاق المذكور، بدلا من نضييع الجهود في التأليف والرد والنقض.

وجواب هذه الشبهة من وجوه:

الاول: أن السلف الذين هم أعلم منا بالكتاب والسنة، والمصلحة والمفسدة، وأحرص على نقع الأمة، قد أنكروا ما هو أيسر من ذلك من بدع المرجنة، وصنفوا في ذلك مصنفات.

الثَّاني، أنَّ البدعة إذا لم تُنكر، ذاعت وانتشرت في الأمة، فشب عليها الصغير، وهرم

عليها الكبير، وربيا تعذر قلعها من النفوس. وهذه بدعة الإرجاء المعاصرة، الملفقة من قول السلف وقول المرجئة الأوائل، إنها انتشرت لتراخي بعض أهل العلم أولاً في التحذير منها، والإنكار على أهلها، حتى صنف أصحابها مصنفات، أدخلت الشبهة على كثير من الناس.

الثالث: أن الجهل بأصول الإيمان والكفر، من أعظم أنواع الجهل، الذي يجب السعي في إزالته، ورفعه، فينغي أن تتضافر الجهود لبيان عقيدة أهل السنة في هذه المسائل، والتحذير من بدعتي الخوارج والمرجئة، والمكتبة الإسلامية لا زالت بحاجة إلى المزيد من ذلك.

الدابع: أن الأمر لا يقف عند الخلاف في كون هذا الفعل كفرا أو معصية فقط، بل يتعداه إلى فهم عشرات النصوص المتعلقة بذلك، وقهم ما كتبه السلف والأثمة في هذا الباب، والتأليف إنها يُقصد به مجموع هذه الأمور.

الغامس: أن العلم بها أحدثته المرجثة، في باب الإيهان والكفر، عما تتأكد معرفته في هذه الأيام، فقد اندفع بعض الناس-بجهل- يردّون بدعة الغلو في التكفير، بثبني بعض مقالات المرجثة، وهكذا تنشأ البدع، وتتطور، في جو من الحماس والعاطفة، بعيدا عن الناصيل العلمي، ولـذا فالحاجة ماسة إلى بيان مقالات الإرجاء، ومقالات الخوارج، وأرجو أن يكون في هذا البحث-وما يليه بإذن الله- إسهام نافع في هذا الباب.

خطة البحث:

وقد جعلت البحث في أربعة أبواب، مع تمهيد وخاتمة، على النحو التالي:

الباب الأول: مفهوم الإيمان والكفر عند أهل السنة والجماعة

وفيه فصلان:

القصل الأول: مفهوم الإيمان عند أهل السنة والجماعة

وفيه سبعة مباحث:

١. الإيان لغة

٢. الإيمان شرعا

٣. تفصيل القول في حقيقة الإيمان

٤. أصل الإيمان وفرعه

٥. زيادة الإيان ونقصانه

٦. الاستثناء في الإيمان

٧. الفرق بين الإيان والإسلام

الفصل الثاني: مفهوم الكفر عند أهل السنة والجماعة

وفيه سنة ساحت:

١. الكفر لغة وشرعا

٢. الكفر يكون ڤولا باللسان واعتقادا بالقلب وعملا بالجوارح

٣. الكفر الأكبر والأصغر

الاحتياط في تكفير المعين

٥. حكم مرتكب الكبيرة

٦. الفاسق الملي

الباب الثاني: مفهوم الإيمان والكفر عند الفرق و فيه سبعة فصول:

الفصل الأول: الإيمان عند الخوارج والمعتزلة الفصل الثاني: في بيان مذهب الجهمية وفيه ثلاثة مباحث:

١ ـ قولهم في الإيمان

٢. مفهوم الكفر عند الجهمية

٣. أغلاط جهم

الفصل الثالث: في بيان مذهب الكرامية الفصل الرابع: في بيان مذهب الأشاعرة وفيه خمسة مباحث:

١. فولهم في الإيان

٢. قولهم في الزيادة والنقصان

٣. قولهم في الاستثناء

الفرق بين تصديق الأشاعرة ومعرفة جهم

٥. مفهوم الكفر عند الأشاعرة

الفصل الخامس: في بيان مذهب الماتريدية

رفيه مبحثان:

١. قولهم في الإيمان

٢. مفهوم الكفر عندهم

الفصل السادس؛ في بيان مذهب مرجئة الفقهاء

وفيه مبحثان:

١. تولهم في الإيهان

٢. هل الخلاف بين أهل السنة ومرجئة الفقهاء حقيقي أم لفظي؟

الفصل السابع: سمات الإرجاء المعاصر

ونيه ثلاثة مباحث:

١. حول ما ينسب إلى المرجئة من قولهم: لا يضر مع الإيهان ذنب

 حول قول بعض السلف: من قال: الإيهان قول وعمل يزيد وينقص نقد برئ من الإرجاء

٣. مقالات الإرجاء في هذا العصر

الباب الثَّالث: علاقة العمل بالإيمان

وقيه ثلاثة فصول:

القصل الأول: التلازم بين الظاهر والباطن

وڤيه اربعة مباحث:

١. مقهوم التلازم

٢. المرجئة وإنكارهم للتلازم

٣. أدلة التلازم بين الظاهر والباطن

٤. كفر الإعراض

الفصل الثَّاشي: إقامة البرهان على أن ترك العمل الظاهر بالكلية ناقض للإيمان وفيه مبحثان:

١. تحرير محل النزاع

٢. أدلة أهل السنة

وفيه ثلاثة مطالب:

١. التلازم بين الظاهر والباطن

٢. إجماع أهل السنة على أن العمل جزء لا يصح الإيمان إلا به

٣. إجاع الصحابة على تكفير تارك الصلاة

الفصل الثالث: نقول عن أهل العلم في بيان منزلة عمل الجوارح وحكم تاركه

الياب الرابع؛ كشف شبهات المعاصرين

وفيه ثلاثة فصول:

المهيا المهاليات

الفصل الأول: الجواب عن أدلة المخالفين النقلية

وفيه سنة مباحث:

- ١. الحواب المجمل.
- ٢. الجواب عن استدلالهم بحديث البطاقة
- ٣. الحواب عن استدلالهم بحديث: "لم يعملوا خيرا قط"
- ٤. الجواب عن استدلالهم بحديث: "لم يعمل خيرا قط إلا التوحيد"
 - ٥. الجواب عن استدلالهم بحديث "يدرس الإسلام"
- ٦. الجواب عن استدلاهم بحديث معاذ عني حين بعث إلى اليمن

الفصل الثاني: كشف الشبهات العقلية

وفيه الإجابة عن ثنتي عشرة شبهة للمخالف.

الفصل الثالث: توضيح ما اشتبه على الخالف من كلام أهل العلم

وفيه سبعة عشر مبحثا:

- ١. نقل عن الإمام سفيان بن عيينة عقد ات: ١٩٨ هـ
 - ٢. نقل عن الإمام الشافعي ١٤٠٥ ت: ٢٠٤هـ
- ٣. نقل عن الإمام عبد الله بن الزبير الحميدي مخفد ، ت: ١٩ ٢ هـ
 - ٤. نقل عن الإمام أحمد بن حنيل رفحه ، ت: ٢٤١هـ
 - ٥. نقل عن الإمام ابن قتيبة الدينوري ﴿ فَكُ ، تُ ٢٧٦هـ
 - ٦. نقل عن الإمام محمد بن نصر المروزي هِنه ، ت: ٣٩٤ هـ

- ٧. نقل عن طائفة من أهل الحديث، حكاه المروزي ﴿ فَا
 - ٨. نقل عن الإمام ابن منده ﴿ عُلْم ، ت: ٣٩٥ هـ
 - ٩. نقل عن الإمام ابن حزم ﴿ فَ مَن ٢٥٦ هـ
 - 1. نقل عن الإمام البيهقي ﴿ فَعَرَ مِنْ اللهِ مَا اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ الله
 - ١١. نقل عن القاضي عياض علا، ت: ١٥٤٤هـ
- ١٢. تقل عن الإمام ابن الصلاح على عن ١٤٣هـ
- ١٣. جملة نقول عن شيخ الإسلام ابن تيمية على ، ث: ٧٢٨ هـ
 - 14. نقل عن الإمام ابن القيم علا ، ت ١٥١هـ
 - ١٥. نقل عن الإمام ابن أبي العز الحنفي والله ، ت: ٧٩٢ هـ
 - ١٦. نقل عن الإمام ابن رجب الحنيلي علم ، ت: ٧٩٥هـ
 - ١٧. نقل عن الحافظ ابن حجر العسقلاني على ، ت: ١٥٨هـ

وختمت ذلك بإيراد فهرس لمراجع البحث، وللموضوعات، واقتصرت على ذلك خشة الإطالة.

هذا وأسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، وأن ينفع به كاتبه وقارئه، وأن يجزي مشايخي وإخواني وكل من أعان على إتمام هذا البحث، إنه جواد كريم، وصلّ اللهم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.



تنبيه:

لم أكد أنتهي من كتابة هذا البحث، وتقديم هذه المقدمة، حتى اطلعت على كتاب بعنوان: التبيان لعلاقة العمل بمسمى الإيهان، تأليف: أي معاوية على بن أحمد بن سوف، الطبعة الثانية، ط. العلوم والحكم، المدينة المنورة، والكتاب جيّد في مضمونه، نافع لمن قرأه، موافق لأهل السنة في تقرير منزلة العمل من الإيهان، إلا أنه عند تدقيق النظر يتبين أن المؤنف عنه عنه أشه عنه - قد استفاد أهم ما في كتابه من غيره، دون عزو ولا تنبيه، وهذا كالف طرائق أهل العلم في ترك تشبع الواحد منهم يها لم يُعط، فضلا عن خالفته للأمانة العلمية، وقد نال بحثي هذا نصيبا وافرا من صنيعه، إذ وجدتُ مباحث من كتابي هذا، مسوقة بنصها تقريبا، في كتابه، واستغرقت نحو ٥٠ صفحة من بحموع صفحات كتابه مشوقة بنصها تقريبا، في كتابه، واستغرقت نحو ٥٠ صفحة من بحموع صفحات كتابه الذي يبلغ ٢٨٧ صفحة، كما أنه فعل الشيء نفسه مع بحوث أخرى، وبيان ذلك كما يلي؛

أولا: بيان ما نقله الكاتب من هذا البحث:

وهي سبعة مباحث أخذها بألفاظها، على النحو النالي:

- ١ الإجابة عن حديث: الم يعملوا خبرا قطه.
- ٢- توضيح ما اعتمد عليه المخالف من كلام ابن مندة عله.
- ٣- توضيح ما اعتمد عليه المخالف من كلام محمد بن نصر المروزي ﴿ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ
 - ٤- توضيح ما نقله المروزي ﴿ عَلَى عَنْ طَائِفَةُ مِنْ أَهِلِ الْحَدِيثِ.
 - ٥- توضيح ما اعتمد عليه المخالف من كلام البيهقي على .
- ٦- توضيح ما اعتمد عليه المخالف من كلام شيخ الإسلام عله، الموضع الأول.

٧- توضيح ما اعتمدوا عليه من كلام ابن رجب ١١٤٠٠ .

وقد كنت نشرت هذه المباحث، من نحو خمس سنوات، في عدد من مواقع الإنترنت، وقد اطلع عليها جمع من أهل العلم وطلبته، ولقيتُ منهم تشجيعا على إخراجها ضمن مؤلف يجمع شتات هذه المائلة، فإكان من هذا الأخ-هداه الله- إلا أن أخلها غنيمة باردة، ونسبها لنفسه، ولم يكتف بإيراد ما قيها من نقول، بل أخلها بجملتها، لم يغير فيها إلا كليات أو جملا معدودات، حتى إنه حافظ على نفس علامات الاستفهام والتعجب، كما كنت كتبنها سواء بسواء!

ومن جملة ما وقع له أثناء هذا العمل:

۱- أنه ينقل عباري التي تشير إلى شيء، سبق له ذكرٌ في أثناء بحثي، ولم يسبق له ذكر في كتابه! فينقله كها هو دون تنبه لكونه يحيل بهذه الطريقة على ما ليس في كتابه، فمن ذلك قوله في توضيح ما نقله المروزي عن أهل الحديث: (وبيانه وتوضيحه من وجوه: الأول: قد تقدم أن الأقوال المخالفة لإجماع أهل السنة، لا تخرج عن واحد من أربعة أمور، وذكرتُ في الوجه الثالث: أن يكون قولا نتفق نحن والمخالف على خطئه، فلا يجوز الاحتجاج به) ائتهى.

وهو لم يقدّم ذكر هذه الوجوه مطلقا، لا أربعة، ولا ثلاثة، وإنها هذا كلامي أخذَه بحروفه، والله المستعان.

٢- أنه ينسب لنفسه ما يَعلم يقبنا أنه كلام غيره، فتراه يقول في الجواب عن كلام
 البيهقي: (وقبل ذكر كلام البيهقي والتعليق عليه، أرى ضرورة التعريف بمنهج البيهقي

في أبواب الاعتقاد الأخرى، فقد يُظن من خلال استشهاد بعض "السلفيين" بكلامه في الإيهان أنه سلفي المعتقد. والحقيقة أنه أحد أئمة الأشاعرة اللين كان لهم جهود كبيرة في خدمة ونشر المذهب الأشعري).

وهذا أيضا كلامي أخذه بحروفه، اللهم إلا أني قلت: (لهم جهود عظيمة في خدمة ودعم المذهب الأشعري) بل لم يسلم القوسان الصغيران حول كلمة: "السلفيين" من أخذه!

ومن ذلك قوله: (لقدكنت أرجَح أن مراد البيهقي ب"الاعتقاد" ...) وهم كسابقه تماما.

وربعا قيل؛ إن الباحث أراد اغتنام الفائدة ونشرها، ولم تطب نفسه بالإحالة على مواقع الإنترنت، ولم يكن لديه الوقت لكتابتها بأسلوبه، فهذا قد يكون علره فيها ذهب إليه، لكنه - هداه الله- وقع في مثل هذا العمل في الطبعة الأولى لكتابه أيضا: فصنع هذا الصنيع نفسه مع كتاب مطبوع مشهور، وآخر لم يكن قد طبع بعد، وهو ما سأوضحه في ثانيا، وثالثا.

ثَانِيا: بيان ما نقله الكاتب - هذاه الله - من كتاب: نواقض الإيمان القولية والعملية، لللكتور عبد العزيز بن محمد العبد اللطيف:

فمن صفحة ٢٠٩ إلى صفحة ٣٢٣ قبيل الخاتمة (الطبعة الأولى): مأخوذ بألفاظه ونقوله من كتاب النواقض، إلا أنه غير في ترتيب بعض المباحث، واختصر بعضها، وعدّل كلهات يسيرة، ولولا خشية الإطالة لبينت مواضع ذلك من الكتابين، وكيف أنه يسطو على أسلوب المؤلف، ومقدماته، وتعليقاته، واستشهاداته، ناسبا ذلك لنفسه!

وقد اكتشف عدد من طلبة العلم صنيعه هذا، ومنهم من حذّره ونصحه، ولحذا أراه في الطبعة الثانية قد حذف أكثر هذه المباحث، وعوّض ذلك بأخذ ٥٠ صفحة من كلامي!

ثَالثًا: بيان ما نقله الكاتب- هداه الله- من كتاب: ظاهر الإرجاء، للدكتور سفر بن عبد الرحمن الحوالي:

إن الناظر في كتابه يجد أن كثيرا من مباحثه التي استغرقت النصف الأول منه، ماخوذ بحروفه من كتاب: ظاهرة الإرجاء، مع إحالة مجملة في نهاية المطاف. انظر مبحت: الإيمان حقيقة مركبة، ص ٢٠١- ١٢٧، ومبحث: رد الشبهات النقلية والاجتهادية للمرجئة، ص ١٠٨- ١٥٧، فهذا حال كتابه في طبعته الأولى والثانية، نسأل الله لنا وله الهداية.

وختاما أقول: إن بيان المنهج السلقي، والدفاع عن عفيدة أهل السنة والجماعة شرف خطير، ومقام من الفضل كبير، إلا أنه ينبغي أن يكون بعلم وعدل، لا بجهل وظلم، وأنا شاكر للأخ ما نشره من العلم الذي كتبتُه، غافر له ما كان من اعتداء على حقي، كون ذلك إنها كان دفاعا عن المنهج الحق، والقول الصدق، لكن أهمس في أذنه، وأذن كل من تصدى لمثل هذه الأبواب الخطيرة أن لا تشينوا بهاء السنة بلطخ الظلم والمعاصي، فإن من صنّف فقد استهدف، ومن تسمى باسم السنة ثم خالفها فلربها جرّ بفعله النقيصة عليها من حيث لا يشعر، والله أعلم وأحكم.



ويشتمل على:

الْفَطَيِّكُ الْأَوْلَى: مفهوم الإيهان عند أهل السنة والجهاعة الفَطَيِّكُ النَّالِيُّنِ: مفهوم الكفر عند أهل السنة والجهاعة





المبحث الأول: الإيمان لفة

اشتهر عند أهل اللغة تعريف الإيهان بالتصديق، حتى ادعى بعضهم الإجماع على ذلك.

قال الأزهري عله: (واتفق أهل العلم من اللغويين وغيرهم أن الإيمان معناه: التصديق)(١).

وبيّن أن الأصل في الإيهان: (الدخول في صدق الأمانة التي انتمنه الله عليها، فإذا اعتقد التصديق بقلبه كها صدق بلسانه، فقد أدى الأمانة وهو مؤمن، ومن لم يعتقد التصديق بقلبه فهو غير مؤد للأمانة التي ائتمنه الله عليها وهو منافق)(٢٠).

ومن أهل اللغة من فسر الإيمان بما يتضمن عمل القلب، ولم يقصره على التصديق. قال ابن منظور: (وحدَّ الزجاجُ الإيمانَ فقال: الإيمانُ إظهارُ الخضوع والقبول للشَّريعة ولِما أَتَى به النبيُّ، واعتقادهُ وتصديقُه بالقلب)("). وقال الفيروز آبادي: (والإيمان: الثقة وإظهار الخضوع، وقبول الشريعة)(").

والقول بأن الإيمان هو التصديق رده شيخ الإسلام ابن تيمية على : من وجوه كثيرة، حاصلها:

⁽١) نهذيب اللغة (١٥/ ٥١٣)، وانظر: لسان العرب، تاج العروس، مختار الصحاح، النهاية: مادة (أمن).

⁽٢) تهذيب اللغة (١٥/ ١٢٥).

⁽٣) لسان العرب (١٢/ ٢٣).

⁽١) القاموس المحيط ص (١٥١٨)، وانظر: تاج العروس مادة (أمن).

١ - أن لفظ التصديق يتعدى بنفسه، دون لفظ الإيمان، فإنه لا يتعدى إلا بالباء أو اللام، فيقال (للمخبر إذا صدقته: صدقه، ولا يقال: آمنه وآمن به، بل يقال: آمن له، كما قال تعالى: ﴿ فَعَامَنَ لَهُ لُوطٌ ﴾ (١) وقال تعالى: ﴿ فَعَامَنَ لَهُ لُوطٌ ﴾ (١) وقال فوعون: ﴿ فَعَامَنَ لَهُ وَتَبَلّ أَنْ ءَاذْنَ لَكُمْ ﴾ (١) وقال فوعون: ﴿ أَنْوَمِنُ لَكُ وَلَيْكُمْ اللهُ وَقَالُوا لنوح: ﴿ أَنْوَمِنُ لَكُ وَأَنْبَعَكَ اللهُ وَاللهُ وَعُونَ اللهُ وَالنَّهُ لَهُ وَلَيْلُ أَنْ ءَاذْنَ لَكُمْ ﴾ (١) وقالوا لنوح: ﴿ أَنْوَمِنُ لَكُ وَأَنْبَعَكَ اللهُ وَأَنْبَعَكَ اللهُ وَاللهُ وَعُونَ اللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا لَهُ وَاللَّهُ وَاللّهُ وَاللَّهُ وَاللَّالِمُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّاللَّهُ وَاللَّالَةُ وَاللَّاللَّالَا لَهُ وَلَّا اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ الل

٢- أنه ليس مرادفا للفظ التصديق في المعنى، فإن الإيبان لا يستعمل إلا في الأمر الذي يؤتمن عليه المُخبر، كالأمر الغائب، بخلاف التصديق فإنه يستعمل في كل خبر، (فإن كل غبر عن مشاهدة أو غيب بقال له في اللغة: صدّقت، كما يقال: كذب، فمن قال: السهاء فوقنا، قيل له: صدق، كها يقال: كذب، وأما لفظ الإيبان فلا يستعمل إلا في الخبر عن غائب، لم يوجد في الكلام أن من أخبر عن مشاهدة؛ كقوله: طلعت الشمس وغربت، أنه يقال: آمناه، كما يقال: صدقناه... فإن الإيبان مشتق من الأمن، فإنها يستعمل في خبر يؤتمن عليه المخبر، كالأمر الغائب الذي يؤتمن عليه المخبر... فاللفظ متضمن معنى التصديق ومعنى الاثنهان والأمانة، كما يدل عليه الاستعمال والاشتقاق،

⁽١) سورة العنكبوت، آية: ٢٦

⁽٢) سورة يونسي، آية: ٨٣

⁽٣) سورة طه، آية: ٧١

⁽٤) سورة الشعراء، آية: ١١١

⁽٥) الإبال الكبير ضمن بحموع الفتاوي (٧/ ٢٩٠).

ولهذا قالوا: ﴿وَمَا آَنتَ بِمُوْمِنِ لَنَهُ ﴾ (١) أي لا تقر بخبرنا ولا تثق به ولا تطمئن إليه ولو كنا صادقين؛ لأنهم لم يكونوا عنده بمن يؤتمن على ذلك، فلو صدقوا لم يأمن لهم)(٢).

٣- أن لفظ الإيهان في اللغة لم يقابل بالتكذيب كلفظ التصديق، فإنه من المعلوم في اللغة أن كل غبر يقال له: صدقت أو كذبت، ويقال: صدقناه أو كذبناه، ولا يقال لكل غبر: آمنا له أو كذبناه، بل المعروف في مقابلة الإيهان لفظ الكفر، والكفر لا يختص بالتكذيب، بل لو قال: أنا أعلم أنك صادق لكن لا أتبعك، بل أعاديك وأبغضك وأخالفك ولا أوافقك لكان كفره أعظم، فلها كان الكفر المقابل للإيهان ليس هو التصديق فقط "".

إن التصديق إنها يعرض للخبر فقط، فأما الأمر فليس فيه تصديق من حيث هو أمر، وكلام الله خبر وأمر، فالخبر يستوجب تصديق المخبر، والأمر يستوجب الانقياد لـــه

⁽١) سورة يوسف، آية: ١٧

⁽۲) بجموع الفتاري (۷/ ۲۹۱) وما بعدها، وانظر: الإيبان الأوسط ضمن بجموع الفتاري (۷/ ٥٣٠) ٥٣١). ومعلوم أن المجلد السابع من مجموع الفتاوي بشتمل على الإيبان الكبير، الذي ينتهي ص (٤٦٠)، والإيبان الأوسط الذي يبدأ من صفحة (٦٢١) حتى (٦٢٢)، وسيجزي الاقتصار في الإحالة غالبا على "بجموع الفتاوي" طلبا للانختصار.

⁽٣) السابق (٧/ ٢٩٢).

والاستسلام، وهو عمل في القلب جماعه الخضوع والانقياد للأمر(١١).

الأقرب تفسير الإيمان بالإقرار:

وأولى ما يفسر به الإيان في اللغة أنه الإقرار الذي يتضمن تصديق القلب وانقياده، قال شيخ الإسلام هض : (وإنها يقال: آمن له، كها يقال: أفررت له، فكان تفسيره بلفظ الإقرار أقرب من تفسيره بلفظ التصديق مع أن بينهها فرقا)(٢).

وقال: (ومعلوم أن الإيمان هو الإقرار لا مجرد التصديق، والإقرار ضمن قول القلب الذي هو التصديق، وعمل القلب الذي هو الانقياد)(٣).

وقال: (و المقصود هذا أن لفظ الإيهان إنها يستعمل في بعض الأخبار، وهو مأخوذ من الأمن، كها أن المقر صاحب من الأمن، كها أن المقر صاحب إقرار، فلا بد في ذلك من عمل القلب بموجب تصديقه، فإذا كان عالما بأن محمدا رسول الله ولم يقترن بذلك حبه وتعظيمه، بل كان يبغضه ويحسده ويستكبر عن اتباعه، فإن هذا ليس بمؤمن به، بل كافر به)(1).

⁽۱) الصارم المسلول (۳/ ۹۹۷)، وانظر أوجه الفرق بين الإيهان والتصديق، في: زيادة الإيهان ونقصائه للدكتور عبد الرزاق بن شبخنا عبد المحسن العباد ص (۱۸) وما بعدها، و التعريفات الاعتقادية لسعد بن محمد آل عبد اللطيف ص (۱۰۳ - ۱۰۵).

⁽۲) مجمرع الفتاري (۷/ ۲۹۱).

⁽۲) السابق (۷/ ۱۳۸).

⁽٤) السابق (١٠/ ٢٧١).

وقال الشيخ ابن عثيمين هجه: (ولهذا لو فسر الإبهان بالإقرار لكان أجود، فنقول: الإيهان: الإقوار، ولا إقرار إلا بتصديق، فنقول: أقر به، كها نقول: آمن به، وأقر له، كها نقول: آمن له، هذا في اللغة)(١).



⁽١) شرح العقيدة الواسطية (٢/ ١٣٧).

المبحث الثاني؛ الإيمان شرعاً

الإيمان في الشرع حقيقة مركبة من القول والعمل: قول القلب وقول اللسان، وعمل القلب وعمل الجوارح.

قال ابن القيم على: (وهاهنا أصل آخر: وهو أن حقيقة الإيمان مركبة من قول وعمل، والقول قسمان: قول القلب وهو الاعتقاد، وقول اللسان وهو التكلم بكلمة الإسلام، والعمل قسمان: عمل القلب وهو نيته وإخلاصه، وعمل الجوارح)(١٠).

وقال شيخ الإسلام عُثِم: (ومن أصول أهل السنة والجماعة أن الدين والإيمان قول وعمل: قول القلب واللسان، وعمل القلب واللسان والجوارح)(٢٠).

وقد حكى غير واحد إجماع أهل السنة على ذلك ٢٦٠.

⁽١) الصلاة وحكم ثاركها ص (٤٥).

⁽۲) الواسطية مع شرحها لابن عنيمين (۲/ 3۳۱)، وقد فس الشيخ ابن عثيمين فقع عمل اللسان بأنه حركة اللسان، قال: (فيكون قول اللسان: ما يسمع، وعمل اللسان: حركته، ومعلوم أن القول يتكون من حركة اللسان وحركة اللحيين، والشفتين، فحركة هذه الأعضاء تدخل في الإيبان لأنها عمل). وسئل الشيخ محمد بن إبراهيم فقد عها جاء في بعض طبعات الواسطية: (وعمل اللسان)؟ فأجاب: (هذا غلط، النسخ الأخرى ليس فيه عمل اللسان، ومسمعنا كلام ابن القيم وأردنا حملها عليه، ولكن لم يستقم لنا هذا، بل وجد في عبارات أخر ما ينافيها). انتهى من فناوى ورسائل سهاحة الشيخ محمد بن إبراهيم هذا، بل وجد في عبارات أخر ما ينافيها). انتهى من فناوى ورسائل سهاحة الشيخ محمد بن إبراهيم (۱/ ۲٤٥).

 ⁽٣) وهذا الإجماع مستنده عشرات النصوص من الكتاب والسنة، يأتي ذكر بعضها في المبحث الثالي عند نفصيل القول في حقيقة الإيمان.

قال الإمام الشافعي على: (وكان الإجماع من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ومن أدركناهم يقولون: الإيمان قول وعمل وثية، لا يجزئ واحد من الثلاث إلا بالآخر)(١٠).

وقال البخاري أيضا: (كتبت عن ألف نفر من العلياء وزيادة، ولم أكتب إلا عمن قال: الإيبان قول وعمل، ولم أكتب عمن قال: الإيبان قول)(1).

وقال الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام الله عله: (هذه تسمية من كان يقول: الإيمان قول وعمل يزيد وينقص - وسمى ثلاثة وثلاثين ومائة عالما- ثم قال: هؤلاء كلهم

⁽١) مجموع الفتاوي (٧/ ٢٠٩)، أصول اعتقاد أهل السنة لللالكائي (٥/ ٩٥٦) رقم ١٥٩٣

⁽٢) سورة البينة، آية: ٥.

⁽٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة لللالكائي (١/ ١٩٤) رقم ٣٢٠

⁽٤) السابق (٥/ ٥٥٩) رقم ١٥٩٧

يقولون: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، وهو قول أهل السنة والمعمول به عندنا وبالله التوفيق)(١).

وقال ابن عبد البر علم: (أجمع أهل الفقه والحديث على أن الإبيان قول وعمل، ولا عمل إلا بنية، والإبيان عندهم يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، والطاعات كلها عندهم إيان، إلا ما ذكر عن أبي حنيفة وأصحابه، فإنهم ذهبوا إلى أن الطاعات لا تسمى إيانا، قالوا: إنها الإيهان التصديق والإقرار، ومنهم من زاد: والمعرفة)(٢).

وقال شبخ الإسلام هند: (ولهذا كان القول: إن الإيان قول وعمل عند أهل السنة من شعائر السنة، وحكى غير واحد الإجماع على ذلك، وقد ذكرنا عن الشافعي هنت ما ذكره من الإجماع على ذلك قوله في "الأم": وكان الإجماع من الصحابة والتابعين من بعدهم ومن أدركناهم يقولون: إن الإيمان قول وعمل ونية لا يجزئ واحد من الثلاثة إلا بالآخر)(").

وقال: (وقد حكى غير واحد إجماع أهل السنة والحديث على أن الإيهان قول وعمل)(*).

⁽۱) نقله ابن بطة في الإبانية (٢/ ٨١٤ - ٨٢٦) رقيم ١١١٧، وشيخ الإسلام كيا في مجموع الفتاوى (٧/ ٢٠٩).

⁽٢) التمهيد لابن عبد البر (٩/ ٢٣٨).

⁽۲) مجموع الفتاوي (۲/۸/۷).

⁽١) الــابق (٧/ ٢٣٠).

وقال: (وروى أبو عمرو الطلمنكي بإسناده المعروف عن موسى بن هارون الحماله قال: أملى علينا إسحاق بن راهويه أن الإيبان قول وعمل يزيد وينقص لا شك أن ذلك كما وصفنا، وإنها عقلنا هذا بالروابات الصحيحة والآثار العامة المحكمة، وآحاد اصحاب رسول الله عليه والتابعين وهلم جرا على ذلك، وكذلك بعد التابعين من أهل العلم على شيء واحد لا يختلفون فيه، وكذلك في عهد الأوزاعي بالشام، وسفيان الثوري بالعراق، ومالك بن أنس بالحجاز، ومعمر باليمن، على ما فسرنا وبينا أن الإيهان قول وعمل يزيد وينقص)(١).

هذا ما أجمع عليه أهل السنة، أن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، إلا أن منهم من أضاف: ونية، أو واتباع للسنة، ومنهم من قال: قول باللسان واعتقاد بالجنان وعمل بالأركان، وليس في ذلك اختلاف معنوي، وإنها هو زيادة إيضاح وبيان.

قال شيخ الإسلام ظلم: (والمأثور عن الصحابة وأنمة التابعين وجمهور السلف وهو مذهب أهل الحديث وهو المنسوب إلى أهل السنة أن الإيهان قول وعمل، يزيد وينقص، يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية، وأنه يجوز الاستثناء فيه، كما قال عمير بن حبيب الخطمي وغيره من الصحابة: الإيمان يزيد وينقص، فقيل له: وما زيادته ونقصانه؟ فقال: إذا ذكرنا الله وحمدناه وسيحناه فتلك زيادته، وإذا غفلنا ونسينا وضيعنا فذلك نقصانه. فهذه الألفاظ المأثورة عن جمهورهم. وربما قال بعضهم وكثير من المتأخرين:

⁽۱) مجموع القتاوي (۷/ ۴۰۸).

قول وعمل ونية، وربها قال آخر: قول وعمل وثية واتباع السنة، وربها قال: قول باللسان واعتقاد بالجنان وعمل بالأركان (١٠)، أي بالجوارح. وروى بعضهم هذا مرفوعا إلى النبي على في النسخة المنسوبة إلى أبي الصلت الهروي عن على بن موسى الرضا(٢٠)، وذلك من

وقال ابن الجوزي: (واتهموه برضع حديث جعفر بن مجمد عن آبائه عن النبي أنه قال: الإيهان إقرار وعمل بالجوارح) للننظم (٢١/ ٢٤٣). وقال المزي: (وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سألت أبي عنه فقال: لم يكن عندي بصدوق وهو ضعيف ولم مجدثني عنه. وأما أبو زرعة فأمر أن يضرب على حديث أن الصلت وقال: لا أحدث عنه ولا أرضاه. تهذيب الكهال (١٨/ ٨٠).

وقال الذَّهبي: (واه شيعي منهم مع صلاحه نوفي ٢٣٦) الكاشف (٣٣٦٨)، وقال ابن حجر: (صدوق له مناكير وكان يتشيع وأفرط العقيلي فقال: كذَّاب). تقريب التهذيب (٤٠٧٠). وقد تعجب المعلمي=

 ⁽١) وعن أثر عنه ذلك: أبو حانم الوازي: ، فقد نقل عنه اللالكاني: قوله: (واختيارنا أن الإيمان قول وعمل،
 إقرار باللسان، وتصديق بالقلب، وعمل بالأركان، مثل الصلاة والزكاة لمن كان له مال-

⁼ والحج من استطاع إليه سببلا وصوم رمضان وجميع فرائض الله التي فرض على عباده، العمل به من الإيمان) شرح أصول الاعتقاد (٢/ ١٨١) رقم ٣٢٣

⁽۲) تحرفت في المطبوع إلى: على بن أبي موسى. وأبو الصلت هو عبد السلام بن صالح الهروي خادم علي بن موسى الرضاء قال الخطب البندادي: (أخبرنا البرقاني... حدثنا إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني قال: كان أبو الصلت الهروي زائفا عن الحق مائلا عن القصد سمعت من حدثني عن بعض الأنمة أنه قال فيه: هو أكذب من روث حمار اللجال وكان فيلها متلوثا في الأقذار... أخبرنا البرقالي قال: ذكر أبو الصلت عبد السلام بن صالح الهروي عند أبي الحسن الدارقطني فقال أبو الحسن وأنا أسمع: كان خبيئا وافضيا... وقال أبو الحسن: روى عن جعفر بن محمد الحديث عن آبائه عن النبي إللة أنه قال: الإيهان إقرار بالقول وعمل بالجوارح، الحديث، وهو منهم بوضعه لم يحدث به إلا من شرقه منه فهو الابتداء في هذا الحديث) تاريخ بغذاد (۱۱/۱۱)، وأورده المري في تهذيب الكهال (۱۸/۱۸).

الموضوعات على النبي عَيَّة باتفاق أهل العلم بحديث. وليس بين هذه العبارات اختلاف معنوي، ولكن القول المطلق والعصل المطلق في كلام السلف، يتناول قول القلب واللسان، وعمل القلب والجوارح، فقول اللسان بدون اعتقاد الفلب، هو قول المنافقين، وهذا لا يسمى قولا إلا بالتقييد، كقوله تعالى ﴿ يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِم مَّا لَيْسَ في قُلُوبِهِم ﴾ (١١) وكذلك عمل الجوارح بدون أعال القلوب هي من أعال المنافقين التي لا يتقبلها الله.

فقول السلف يتضمن القول والعمل، الباطن والظاهر، لكن لما كان بعض الناس قد لا يفهم دخول النية في ذلك، قال بعضهم: ونية, شم بين آخرون أن مطلق القول والعمل والنية لا يكون مقبولا إلا بموافقة السنة، وهذا حق أيضا فإن أولئك قالوا: قول وعمل؛ ليبينوا اشتهاله على الجنس، ولم يكن مقصودهم ذكر صفات الأقوال والأعهال، وكذلك قول من قال: اعتقاد بالقلب وقول باللهان وعمل بالجوارح، جعل القول والعمل اسها لما يظهر، فاحتاج أن يضم إلى ذلك اعتقاد القلب، ولا بد أن يدخل في قوله: اعتقاد القلب: أعهال القلب المقارنة لتصديقه مثل حب الله، وخشية الله، والتوكل على الله ونحو ذلك؛ فإن دخول أعهال القلب في الإيهان أولى من دخول أعهال الجوارح، باتفاق

البياني من قول ابن حجر هذا، وقال: (ولم بنفرد العقيلي فقد قال أبو حاتم: لم يكن بصدوق، وقال ابن عدي: له احاديث مناكير في فضل أهل الببت وهو منهم فيها. وقال الدار قطني: روى حديث; الإيمان إقرار بالقلب، وهو منهم بوضعه وقال محمد بن طاهر: كذاب) انتهى من تعليقه على الفوائد المجموعة ص (٢٩٣).

⁽١) سورة الفتح، آية: ١١

الطوائف كلها)(١١).

وقال: (ثم قالوا: لا يقبل قول وعمل إلا بنية، وهذا ظاهر؛ فإن القول والعمل إذا لم يكن خالصا لله، لم يقبله الله تعالى. ثم قالوا: لا يقبل قول وعمل ونية إلا بموافقة السنة، وهي الشريعة، وهي ما أمر الله به ورسوله على لأن القول والعمل والنية الذي لا يكون مسنونا مشروعا قد أمر الله به، يكون بدعة، وكل بدعة ضلالة، وليس مما يجبه الله، فلا يقبله الله، ولا يصلح، مثل أعمال المشركين وأهل الكتاب)("".



(۱) مجموع الفتاوي (۷/ ۰۱۹) رما بعدها، وانظر: (۷/ ۱۷۱).

⁽٢) الاحتقامة (٢/ ٢٠١٠)

المبحث الثالث: تفصيل القول في حقيقة الإيمان

قد تبين مما سبق أن الإيمان حقيقة مركبة من أربعة أجزاء: قول باطن، وقول ظاهر، وعمل باطن وعمل ظاهر. وفيها يلي تفصيل القول في هذه الأجزاء:

أولا: قول القلب:

والمراد به تصديقه وإيقانه. والدليل على أن قول القلب من الإيمان (١)، قوله تعالى: ﴿ أُولَيْهِا عَدَخُلِ ٱلْإِيمَانُ فَ قُلُوبِهُمُ ٱلْإِيمَانُ فَ قُلُوبِهُمْ الْإِيمَانُ فَ قُلُوبِهُمْ ﴿ وَقُولُهُ : ﴿ وَقُولُهُ : ﴿ وَقُولُهُ : ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحُرُنكَ وَقُولُهُ : ﴿ وَقُولُهُ : ﴿ وَقُولُهُ : ﴿ وَقُولُهُ : ﴿ وَقُولُهُ اللَّهُ وَاللَّهِ وَاللَّهِ وَاللَّهُ وَاللَّا

 ⁽۱) التحقيق أن أكثر النصوص التي يُستدل بها على أن قول القلب من الإيبان، يستدل بها أيضا على أن عمل
القلب من الإيبان؛ إذ كلاهما داخل في (إيبان القلب)، يل التصديق الخالي من أعبال القلب لا يسمى
إيبانا باتفاق المسلمين، كها سيأتي، ص ٩٥

⁽٢) صورة المجادلة، آية: ٢٢

⁽٣) سورة الحجرات، آية: ١٤

⁽٤) سورة الحجرات، آية: ١٥

⁽٥) سورة المائدة، آية: ١٤

بالْقُلَدِ خَيْرِهِ وَشَرَّهِ اللَّهُ

وقوله ﷺ في حديث الشفاعة: «... فَأَقُولُ يَا رَبُّ أُمَّنِي أَمْنِي فَيَقُولُ الْطَلِقْ فَأَخْرِجْ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ أَذْنَى أَذْنَى أَذْنَى مِثْقَالِ حَبَّةِ خَرْدَكٍ مِنْ إِيهَانٍ فَأَخْرِجْهُ مِنْ النَّارِ فَأَنْطَلِقُ»(").

وهذا التصديق (إذا لم يكن معه طاعة لأمره، لا باطنا ولا ظاهرا، ولا محبة لله، ولا تعظيم له، لم يكن ذلك إيانا)(٢).

وسيأتي أن هذا التصديق - مع عمل القلب - أصل الإيمان، وأنه أصل للقول الظاهر، كما أن عمل القلب أصل لعمل الجوارح.

 ⁽١) جزء من حديث جبريل المشهور، رواه ملم (٨) واللفظ له من حديث عمر، ورواه البخاري (٥٠) من
 حديث أبي هريرة.

⁽٢) رواه البخاري (٧٥١٠) ومسلم (١٩٣) من حديث أنس مخت.

⁽٣) مجموع الفتاري (٧/ ٣٤٤).

⁽٤) رواه مملم (٢٧٢٢) وأصحاب المنن بنحوه.

⁽٥) مجموع الفتاري (١١/ ٢٧١).

ثانيا: قول اللسان:

وهو القول الظاهر الذي لا نجاة للعبد إلا به، وهو التكلم بكلمة الإسلام: لا إله إلا الله محمد رسول الله على الله التسبيح والتكبير والتحميد والتهليل والثناء على الله والصلاة على رسوله والدعاء وسائر الذكر)(١).

ومن الأدلة على أن قول اللسان من الإيهان قوله تعالى: ﴿ قُولُواْ مَا مَنَا بِٱللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلنَّ إِنْ المِرَاهِ عَلَى أَلْهُ مَنْ وَالسّحَنَى وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِي مُوسَى وَعِيسَىٰ وَمَا أُوتِي النَّهِ وَمَا أُوتِي مُوسَى وَعِيسَىٰ وَمَا أُوتِي النَّهِ وَمَا أُوتِي مُوسَى وَعِيسَىٰ وَمَا أُوتِي النَّهِ وَمَا أُوتِي النَّهِ وَمَا أُوتِي النَّهِ وَمَا أُولِ عَلَى إِنْ هِيمَ وَإِسْمَعِيلَ وَإِسْحَنَى اللَّهِ وَقُوله وَهُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ قَمَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ قَفَدُ عَصَمَ مِنِّي مَا لَهُ اللَّهُ وَمَالَهُ إِلَّا اللهُ قَفَدُ عَصَمَ مِنِّي الْمُؤْتِ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ قَمَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ قَفَدُ عَصَمَ مِنِّي مُؤْتِلُوا لَا إِلَّهُ إِلَّا اللهُ قَفَدُ عَصَمَ مِنِّي مُنْ فَالَ لَا إِلَّهَ إِلَّا اللهُ قَفَدُ عَصَمَ مِنِّي مُقَالَةً وَمَا أَنْ إِلَا اللهُ قَفَدُ عَصَمَ مِنْ مَا لَهُ إِلَّا اللهُ قَفَدُ عَصَمَ مِنِّي مُقَالِلُهُ إِلَّا الللهُ قَفَدُ عَصَمَ مِنْ اللَّهُ وَمَالَهُ إِلَّا إِلَّهُ إِلَّا اللهُ قَفَدُ عَصَمَ مِنْ مَا لَهُ إِلَّا اللهُ قَلَلُ لَا إِلّهَ إِلَّا اللهُ قَفَدُ عَصَمَ مِنْ مَا اللهُ إِلَّا إِلَّهُ إِلّا الللهُ قَفَدُ عَصَمَ مَنْ عَلَى الللهُ وَمُاللَّهُ إِلَّا يَعْ فَعَلَا اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ ا

فمن لم يتكلم بالشهادتين مع القدرة فهو كافر، ظاهرا وباطنا.

قال شيخ الإسلام الله (فأما الشهادتان إذا لم يتكلم بها مع القدرة فهو كافر باتفاق المسلمين، وهو كافر ظاهرا وباطنا عند سلف الأمة وأثمتها وجماهير علمائها)(٥).

الإيان لابن منده (٢/ ٢٦٢).

⁽٢) سورة الغرة (٢) سورة الغرة (٢)

⁽٣) سورة آل عمران، أية: ٨٤

⁽٤) زواه البخاري (٢٩٤٦) ومسلم (٢١) من حديث أبي هريرة كت.

⁽٥) مجموع الفتاري (٧/ ٢٠٩)

وقال: (وهذا كان القول الظاهر من الإيمان الذي لا نجاة للعبد إلا به عند عامة السلف والخلف من الأولين والآخرين إلا الجهمية، جها ومن وافقه، فإنه إذا قُدر أنه معذور لكونه أخرس أو لكونه خائفا من قوم إن أظهر الإسلام آذوه ونحو ذلك، فهذا يمكن أن لا يتكلم مع إيمان في قلبه كالمكره على كلمة الكفر. قال الله نعالى: ﴿إِلّا مَنَ أَحْرِهُ وَقُلْبُهُ مُ مُطْمَيِنٌ بِٱلْإِيمَنِ وَلَيكِن مَن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلْيهِمْ غُضَبٌ مِنَ ٱللهِ وَلَيكِن مَن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلْيهِمْ غُضَبٌ مِن ٱللهِ وَلَيكِن مَن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلْيهِمْ غُضَبٌ مِن ٱللهِ وَلَيكِن مَن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلْيهِمْ غُضَبٌ مِن اللهِ وَلَيكِن مَن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غُضَبٌ مِن اللهِ وَلَيكِن مَن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غُضَبٌ مِن اللهِ الله وَلَيكِن مَن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلْيهِمْ عُظِيمٌ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ الهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ ال

تنبيه:

ليس المقصود بالشهادتين مجرد الإخبار عما في النفس من العلم والجزم بأن لا إله إلا الله، بل لابد أن يكون ذلك على وجه الإنشاء المتضمن للالتزام والانقياد، ولهذا لم ينفع اليهود وغيرهم اعترافهم للنبي في بأنه رسول الله مع قولهم لا إله إلا الله؛ لأن ذلك كان على سبيل الإخبار دون النزام وإنقياد لشريت.

وفي هذا يقول شيخ الإسلام الله الله وأيضا فقد جاء نفر من اليهود إلى النبي الله فقالوا: نشهد إنك لرسول ولم يكونوا مسلمين بذلك؛ لأنهم قالوا ذلك على سبيل الإخبار عما في أنفسهم، أي نعلم ونجزم أنك رسول الله، قال: فلم لا تتبعوني ؟ قالوا: نخاف من يهود.

⁽١) سورة النحل، آية: ١٠٦

 ⁽۲) مجموع الفتاوى (٧/ ٢١٩). والمكره الخانف من إظهار الإسلام، لابد أن ينكلم بالشهادتين مع نفسه، أو
قي السر مع من يأمنه، كما بين شيخ الإسلام هخه في موضع آخر، انظر: مجموع الفتاوى (١٢١/ ١٢١).

فعُلم أن مجرد العلم والإخبار عنه ليس بإيان، حتى يتكلم بالإيمان على وجه الإنشاء المتضمن للالنزام والانقياد، مع تضمن ذلك الإخبار عما في أتفسهم. فالمنافقون قالوا مخبرين كاذبين، فكائوا كفارا في الباطن، وهؤلاء قالوها غير ملتزمين ولا منقادين، فكانوا كفارا في الظاهر والباطن)(1).

وقال: (فإذا قال أحد هؤلاء العالمين الجاحدين الذين ليسوا بمؤمنين: محمد رسول الله، كقول أولئك اليهود وغيرهم، فهذا خبر عض مطابق لعلمهم الذي قال الله فيه: ﴿ اللّٰذِينَ وَاتَيْنَهُمُ الْكِتَعُبُ يَعْرِفُونَهُ لَكُمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُم قَإِنَّ فَرِيقًا يَنْهُم لَيَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ (١) لكن كما لا ينفعهم بجرد العلم، لا ينفعهم بجرد الخبر، بل لابد أن يقترن بالعلم في الباطن مقتضاه من العمل الذي هو المحبة والتعظيم والانقياد ونحو ذلك، كما أنه لابد أن يقترن بالخبر الظاهر مقتضاه من الاستسلام والانقياد وأصل الطاعة) (٣).

وقال ابن القيم على التعليق على قصة وقد نجران: (وفيها أن إقرار الكاهن الكتابي لرسول الله في إنه نبي لا يدخله في الإسلام، ما لم يلتزم طاعته ومتابعته، فإذا تمسك بدينه بعد هذا الإقرار لا يكون ردة منه، ونظير هذا قول الحبرين له وقد سألاه عن

⁽١) السابق (٧/ ٢١٥)

⁽٢) مورة البقرة، آية: ١٤٦

⁽٣) التسعينية (٢/ ٢٧٣)، وتأمل ما ذكره من لزوم" أصل الطاعة" في الظاهر، وأنه لابله من اجتماع أجزاء الحقيقة المركبة التي صبق بيانها، وأصل الطاعة هذا يسعبه شيخ الإسلام في موضع آخر: جنس الأعمال، وميأل بسط هذا عند الكلام على التلازم بين الظاهر والباطن، وحكم تاوك العمل.

ثلاث مسائل فلما أجابها قالا: نشهد إنك نبي. قال: فما يمنعكما من اتباعي؟ قالا: نخاف أن تقتلنا البهود. (11 ولم يلزمها بذلك الإسلام. ونظير ذلك شهادة عمه أبي طالب له بأنه صادق هو وأن دينه من خير أديان البرية دينا، ولم تدخله هذه الشهادة في الإسلام.

ومن تأمل ما في السير والأخبار الثابتة من شهادة كثير من أهل الكتاب والمشركين له بالرسالة وأنه صادق، فلم تدخلهم هذه الشهادة في الإسلام، علم أن الإسلام أمر وراء ذلك، وأنه ليس هو المعرفة فقط، ولا المعرفة والإقرار فقط، بل المعرفة والإقرار، والانقياد والتزام طاعته ودينه ظاهرا وباطناً)(").

ثبوت الإسلام بالنطق بالشهادتين:

لا يُفهم مما سبق أن الكافر إذا تكلم بالشهادتين لم يثبت له حكم الإسلام حتى يُختبر أو يأتي بشرائع الإسلام، بل الإسلام والعصمة يثبنان بمجرد النطق، ثم يُنتظر من القائل حقائق الأداء، وتصديق القول بالعمل، هذا هو الأصل، لكن قد يقترن بالنطق بالشهادتين ما يدل على بقاء الكافر على دينه وامتناعه من التزام الإسلام والدخول فيه،

⁽۱) رواه أحد (۱۸۱۷) والنسائي (۲۰۷۸) والترمذي (۲۷۳۳) وقال: حسن صحيح، من حديث صفوان بن عسال، وقيه أنها سآلا عن نسع آيات بيئات، ورواه الحاكم أيضا في المستدرك (۲۰) وقال: هذا حديث صحيح لا نعرف له علة برجه من الوجره ولم يخرجاه، وقال الذهبي في التلخيص: صحيح لا نعرف له علة برجه ألا نبر ف له علة و الحديث ضعمه الألبائي، كما في ضعيف الترمذي، وشعيب الأرنؤوط في تحقيق المسئد، وقال: إستاد، ضعف لضعف عبد الله بن سلمة.

⁽٢) زاد المعاد (٦/ ٥٥٨)، وانظر تحوه في: مقتاح دار السعادة (١/ ٩٣) وما بعدها.

على نحو ما سبق من كلام الحبرين ".

والحكم لِلكافر بالإسلام إذا قال لا إله إلا الله، بما أجمع عليه المسلمون.

قال ابن القيم عند: (وأجمع المسلمون على أن الكافر إذا قال لا إله إلا الله محمد رسول الله، فقد دخل في الإسلام وشهد شهادة الحق)(٢).

وقال ابن رجب الحنبلي على: (ومن المعلوم بالضرورة أن النبي الله كان يقبل من كل من جاءه يريد الدخول في الإسلام الشهادتين فقط، ويعصم دمه بذلك، ويجعله مسلما، وقد أنكر على أسامة بن زيد قتله لمن قال لا إله إلا الله، لما رفع عليه السيف، واشتد نكيره عليه، ولم يكن في يشترط على من جاءه يريد الإسلام أن يلتزم الصلاة والزكاة).

وقال: (فإن كلمتي الشهادتين بمجردهما تعصم من أتى بها، ويصير بذلك مسلما، فله ما للمسلمين وعليه ما عليهم، وإن أخل بشيء من هذه الأركان، فإن كانوا جماعة لهم

⁽١) قال الشيخ عبدالله بن حيد ظاه : (وهذا كها يقع أيضا في كثير من الأحيان من بعض المستشرقين المذين المعنى يكتبون المحوث والدراسات في صحة هذا الدين، أو بعض المشتغلين بالعلوم الكونية، عندما يبون إعجاز الفيآن الكريم، فينطق بعضهم بهذه الكلمة مع بقائه على دين قومه، فهؤلاء لا يوصفون بأنهم مسلمون؛ لأنهم لم ينقادوا لهذا الدين ويستسلموا له، قلم تنفعهم بحوثهم إلا زيادة في الحسرة وعدايا في الأخرة، نعوذ بالله من ذلك) شرح كشف الشبهات، ص (٨٦)

 ⁽٢) مدارج السالكين (٦/ ٤٥٢)، وهذا الإجماع أقره ابن حزم: في معرض نقاشه للكرامية وقال: إنه إجماع صحيح، انظر: الفصل (٣/ ١١٥) ط. الخانجي.

منعة قو ثلوا,,,),

وقال أيضا: (مع أن من أقر بالشهادتين صار مسلم حكما، فإذا دخل في الإسلام بذلك، ألزم بالقيام ببقية خصال الإسلام)(١).

وهذا عام في كل من كان كفره (بجحد الوحدانية، أو جحد رسالة محمد على أو جحدهما معا. فأما من كفر بغير هذا، فلا يحصل إسلامه إلا بالإقرار بها جحده، ومن أقر برسالة محمد في وأنكر كونه مبعوثا إلى العالمين، لا يتبت إسلامه حتى يشهد أن محمدا رسول الله إلى الخلق أجعين، أو يتبرأ مع الشهادتين من كل دين يخالف الإسلام... وإن ارتد بجحود قرض لم يُسلم حتى يقر بها جحده، ويعيد الشهادتين؛ لأنه كذب الله ورسوله بها اعتقده، وكذلك إن جحد نبيا، أو آية من كتاب الله تعالى، أو كتابا من كتبه، أو ملكا من ملائكة الله، أو استباح محرماً، فلا بد في إسلامه من الإقرار بها جحده) ".

وبهذا يتبين بطلان ما عليه بعض الغلاة من عدم الحكم بإسلام الشخص حتى يُحتبر ويمتحن، وهذا ناشئ عن بدعة أخرى أشد وأعظم، وهي افتراض أن الأصل في الناس الكفر حتى يتبين منهم خلافه، وهذا باطل قطعا؛ فإن الكافر إذا كان يحكم له بالإسلام بمجرد الشهادتين، فكيف بمن ثبت له عقد الإسلام بالشهادتين أو بالصلاة أو تبعا

⁽١) جامع العلوم والحكم (١/ ٢٢٨، ٢٣٠).

 ⁽۲) المغني لابن قدامة (۹/ ۲۸) ط. دار إحياء التراث العربي، وينظر: روضة الطالبين للنووي (۸/ ۲۸۲)
 رما بعدها.

لوالديه أو أحدهما، والحال أنه لم يتلبس بناقض من نواقض الإيمان! (١١)

وهذا الانحراف العقدي يقابله انحراف آخر، مثله أو أشنع منه، وهو الزعم بأن من قال لا إله إلا الله، فقد عصم دمه وماله ولو ترك شرائع الإسلام جملة، أو اقترف ما اقترف من النواقض، ولهذا نبه العلماء على أن هذه العصمة يتوقف استمرارها ودوامها على ثرك النواقض.

قال الشيخ حمد بن ناصر بن معمر على: (وقد قال علياؤنا رحمهم الله: إذا قال الكافر لا إله إلا الله، فقد شرع في العاصم لدمه، فيجب الكف عنه، فإذا غم ذلك تحققت العصمة وإلا بطلت، ويكون النبي على قد قال كل حديث في وقت، فقال: «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا الله الله المسلمون أن الكافر المحارب إذا قالها كُف عنه، وصار دمه وماله معصوما. ثم بين النبي في في الحديث الآخر أن القتال ممدود ألى الشهادتين والعبادتين، فقال: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا الله وَأَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا الله وَأَنْ تُعَمِّدُ الله وَلَا الله وَكَالَا إِنْ الوَالله الله وكالما إنها لله ولا الله ولا المحمدة وكالها إنها وقعت لبعض بذلك، ولئلا تقع الشبهة بأن بجرد الإقرار يعصم على الدوام، كما وقعت لبعض

انظر في الرد على بدعة التوقف والنبين، وبيان ما ينبت به الإسلام الحكمي: قواعد في بيان حقيقة الإبيان عند أهل السنة والجهاعة، للشيخ عادل بن محمد الشيخان، ص (٢٩٧ - ٣٢٣) نقد أجاد وأفاد.

⁽٢) سين تخريجه ص٥٣.

⁽٣) رواه البخاري (٢٥) ومسلم (٢٢) من حديث ابن عمر مجنظ.

الصحابة حتى جلاها أبو بكر الصديق، ثم وافقه عليف)(١١).

وقال الشيخ عبد الرحمن بن حسن ﴿ لله إلا الله إلا بوجوده، وإن لم يوجد لم يكن من فهذا شرط عظيم، لا يصح قول لا إله إلا الله إلا بوجوده، وإن لم يوجد لم يكن من قال لا إله إلا الله معصوم الدم والمال؛ لأن هذا هو معنى لا إله إلا الله؛ فلم ينفعه القول بدون الإنيان بالمعنى الذي دلت عليه، من ترك الشرك، والبراءة منه وعمن فعله، فإذا أنكر عبادة كل ما يعبد من دون الله، وتبرأ منه، وعادى من فعل ذلك، صار مسلما معصوم الدم والمال، وهذا معنى قول الله تعملل: ﴿ فَمَن يَكُفُرُ بِالطَّنغُوتِ وَيُؤْمِنُ بِاللَّهِ فَقَدِ الشَّمْسَكَ بِالْغُرْوَةِ الْوَثْقَىٰ لَا النه في الإنيان بجميعها، قو لا واعتقادا وعملا) (١٠).

تُالثًا: عمل القلب

وهو النية والإرادة (والخضوع لله ولأمره، والإجلال والرغبة إليه، والرهبة منه، والخوف والرجاء والحب له، ولما جاء من عنده، والبغض فيه، والتوكل والصبر والرضا والرحمة والحياء والنصيحة لله ولرسوله ولكتابه، وإخلاص الأعمال كلها مع سائر أعمال

⁽١) الدرر السنية (١٠/ ٣٠٩)

 ⁽٢) رواه مسلم (٢٣) من حديث طارق الأشجعي، ولفظه: "مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَكَفَرَ بِهَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللهِ حَرُمَ مَالُهُ وَدَمْهُ وَحِشَائِهُ عَلَى اللهُ".

⁽٣) سورة البقرة، آية: ٢٥٦

⁽٤) الدرر السنية (٢/ ٢٤٢).

القلب)(١).

قال الشيخ ابن عثيمين على : (وأما عمل القلب فهو عبارة عن تحرُكه وإرادته مثل الإخلاص في العمل، فهذا عمل قلب، وكذلك التوكل والرجاء والخوف، فالعمل ليس مجرد الطمأنينة في القلب، بل هناك حركة في القلب)(٢).

والدليل على دخول ذلك في الإيهان: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللّهُ وَجِلَتْ قُلُومُ مُ وَإِذَا تُلِيَتُ عُلَيْهِمْ ءَايَنتُهُ وَادَتْهُمْ إِيمَننَا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَعَوَّكُلُونَ ﴿ ٱللّهِ يَكُ اللّهِ عَلَىٰ مَنْهُمْ وَإِذَا تُلْيَتُ عُلَيْهِمْ ءَايَنتُهُ وَادَتْهُمْ إِيمَننَا وَعَلَىٰ رَبِهِمْ يَعَوَّكُلُونَ ﴿ ٱللّهُ وَيَعَلَىٰ وَيَهِمْ يَعَوَّكُونَ ﴿ ٱللّهُ وَيَعْفُونَ ﴿ اللّهِ عَلَىٰ اللّهِ عَلَىٰ اللّهِ عَلَىٰ اللّهِ عَلَىٰ اللّهُ اللّهُ وَعَلَىٰ اللّهُ عَلَىٰ اللّهُ عَلَىٰ اللّهِ عَلَىٰ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَىٰ اللّهُ اللّهُ عَلَىٰ اللّهُ عَلَىٰ اللّهُ عَلَىٰ اللّهُ عَلَىٰ اللّهُ عَلَىٰ اللّهُ اللّهُ عَلَىٰ اللّهُ اللّهُ عَلَىٰ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَىٰ اللّهُ عَلَىٰ اللّهُ عَلَىٰ اللّهُ اللّهُ عَلَىٰ اللّهُ اللّهُ عَلَىٰ اللّهُ اللّهُ عَلَىٰ اللّهُ عَلَىٰ اللّهُ اللّهُ عَلَىٰ اللّهُ اللّهُ عَلَىٰ اللّهُ عَلَىٰ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَىٰ اللّهُ عَلَىٰ اللّهُ عَلَىٰ اللّهُ اللّهُ عَلَىٰ اللّهُ عَلَىٰ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَىٰ اللّهُ عَلَىٰ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَىٰ ال

وقوله ﷺ: «الْإِيمَانُ بِضَعٌ وَسَبْعُونَ أَنْ بِضَعٌ وَسِنَّونَ شُعْبَةٌ فَأَفْضَلُهَا قَوْلُ لَا إِلَهُ إِلَّا اللهُ وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنْ الطَّرِيقِ وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنْ الْإِيمَانِ ""،

فالحياء من عمل القلب، ودلَّ الحديث أيضاً على أن قول اللسان، وعمل الجوارح

⁽١) الإيمان لابن مند، (٢/ ٢٦٣).

⁽٢) شرح الواسطية (٢/ ١٣٧)

٢) سورة الأنفال، آبة: ٢ - ٤

⁽٤) مبورة آل عمران، آية: ١٧٥

⁽٥) سورة المائدة، آبة: ٢٣

⁽٦) رواه البخاري (٩) ومسلم (٣٥) واللفظ له، من حديث أبي هريرة.

من الإيمان.

وعامة فرق الأمة تدخل أعمال القلوب في الإيمان، إلا جهما ومن تبعه.

قال شيخ الإسلام فيضد: (والمقصود هنا أن عامة فرق الأمة تدخل ما هو سن أعيال القلوب، حتى عامة فرق المرجثة تقول بذلك، وأما المعتزئة والحقوارج وأهل السنة وأصحاب الحديث فقوطم في ذلك معروف، وإنها تازع في ذلك من اتبع جهم بن صفوان من المرجئة، وهذا القول شاذ، كها أن قول الكرامية الذين يقولون هو مجرد قول اللسان شاذ أيضا. وهذا أيضا عا يتبغي الاعتناء به فإن كثيرا عن تكلم في مسألة الإيهان هل تدخل فيه الأعمال؟ وهل هو قول وعمل؟ يظن أن النزاع إنها هو في أعمال الجوارح، وأن المراد بالقول قول اللسان وهذا غلط، بل القول المجرد عن اعتقاد الإيهان ليس إيهانا باتفاق المسلمين).

إلى أن قال: (وكذلك تصديق القلب الذي ليس معه حب لله ولا تعظيم، بل فيه بغض وعداوة لله ورسله، ليس إيهانا باتفاق المسلمين)(١).

وقال: (لأن وجوب انقياد القلب مع معرفته ظاهر ثابت بدلائل الكتاب والسنة وإجماع الأمة، بل ذلك معلوم بالاضطرار من دين الإسلام. ومن نازع من الجهمية في أن انقياد القلب من الإيهان، فهو كمن نازع من الكرامية في أن معرفة القلب من الإيهان)(٢٠).

 ⁽۱) مجموع الفتاوي (٧/ ٥٥٠)، وسيأتي تحقيق مذهب مرجنة القفها، وموقفهم من إثبات عمل القلب، انظر
 صي (٢٧٦).

⁽۲) السابق (۷/۸۶۲).

وقال أيضا: (وفي الجملة فلا بد في الإيهان الذي في القلب من تصديق بالله ورسوله، وحب الله ورسوله، ورسوله، وإلا فمجرد التصديق مع البغض لله ولرسوله، ومعاداة الله ورسوله ليس إيهانا باتقاق المسلمين. وليس مجرد التصديق والعلم يستلزم الحب إلا إذا كان القلب سليها من المعارض كالحسد والكبر)(١).

وإذا قام بالقلب عبة وإرادة وخوف ورجاء، لزم أن يتحرك البدن بموجب ذلك، كما يقول شيخ الإسلام: (ثم الحب التام مع القدرة يستلزم حركة البدن بالقول الظاهر والعمل الظاهر ضرورة، كما تقدم... فمن صدق به وبرسوله ولم يكن عبا له ولرسوله، لم يكن مؤمنا حتى يكون فيه مع ذلك الحب له ولرسوله. وإذا قام بالقلب التصديق به والمحبة له لزم ضرورة أن يتحرك البدن بموجب ذلك من الأقوال الظاهرة، والأعمال الظاهرة، فا يظهر على البدن من الأقوال والأعمال هو موجّب ما في القلب ولازمه، ودليله ومعلوله)(٢).

وسيأتي تفصيل هذا في مبحث التلازم بين الظاهر والباطن.

رايعا: عمل الجوارح

وهذا هو موضع المعركة بين أهل السنة والمرجئة، فإن عامة المرجئة لا يدخلون أعيال الجوارح في الإييان وإن أدخلوا أعيال القلوب، وهذا من غلطهم؛ فإن أعيال الجوارح لازمة لأعيال القلب، ومن الممتنع أن يقوم بالقلب تحية لله وخوف ورجاء منه،

⁽۱) مجموع الفتاري (۷/ ۵۲۷).

⁽٢) السابق (٧/ ١٤٥).

ثم لا يظهر أثر ذلك على الجوارح، ولهذا قال شيخ الإسلام وهذا (والمرجئة أخرجوا العمل الظاهر عن الإيان، قمن قصد منهم إخراج أعيال القلوب أيضا وجعلها هي التصديق، فهذا ضلال بين، ومن قصد إخراج العمل الظاهر قبل لهم: العمل الظاهر لازم للعمل الباطن لا ينفك عنه، وانتقاء الظاهر دليل انتفاء الباطن، فبقى النزاع في أن العمل الظاهر هل هو جزء من مسمى الإيان يدل عليه بالتضمن؟ أو لازم لمسمى الإيان؟... وأيضا فإخراجهم العمل يشعر أنهم أخرجوا أعيال القلوب أيضا، وهذا بالطل قطعا؛ فإن من صدق الرسول وأبغضه وعاداه بقلبه وبدنه فهو كافر قطعا بالضرورة. وإن أدخلوا أعيال القلوب في الإيان أخطأوا أيضا؛ لامتناع قيام الإيان بالقلب من غير حركة بدن)(١٠).

والدليل على أن أعمال الجوارح من الإيمان: قول تعالى: ﴿ وَمَا أَمِرُواْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ اللَّهُ عَلَيْهِ وَالدليل على أن أعمال الجوارح من الإيمان: قول تعالى: ﴿ وَمَا أَمِرُواْ إِلَّا لِيعَبُدُواْ اللَّهُ عَلَيْهِ مَا الدِّينَ لَهُ الدِّينَ الْقَيْمَةِ ﴾ (١٠) ، وقول عن الله وَالله وَمَا اللَّهُ وَمَنْوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ عَنْمَ لَمْ يَرْتَابُواْ وَجَنَهَدُواْ بِأَمْوَ لِهِمْ وَاللَّهِ مَا اللَّهُ وَرَسُولِهِ عَنْمَ لَمْ يَرْتَابُواْ وَجَنَهَدُواْ بِأَمْوَ لِهِمْ وَاللَّهِمْ وَاللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ عَنْمَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَرَسُولِهِ عَنْمَ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللّلَهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللللَّالَةُ الللَّهُ الللللَّهُ الللللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللَّا اللللّه

وقوله على اللهِ عبد القيس: "آمُرُكُمْ بِالْإِيمَانِ بِاللهِ وَهَلْ تَذْرُونَ مَا الْإِيمَانُ بِاللهِ شَهَادَةُ

⁽١) محموع الفتاوي (٧/ ١٥٥- ٥٥١).

⁽٢) سورة البيئة، آية: ٥

⁽٣) سورة الحجرات، آية: ١٥.

أَنْ لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللهُ وَإِقَامُ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ وَتُعَطُّوا مِنْ المُغْنَمِ الجُمُسَّ

إلى غير ذلك مِن الأدلة الكثيرة المستفيضة.

قال الآجري على: (واعلموا رحمنا الله تعالى وإياكم، أني قد تصفحت القرآن، فوجدت فيه ما ذكرته في ستة وخمسين موضعا من كتاب الله على، أن الله تبارك وتعالى، لم يدخل المؤمنين الجنة بالإيهان وحده، بل أدخلهم الجنة برجته إياهم، وبها وفقهم له من الإيهان به والعمل الصالح، وهذا رد على من قال: الإيهان: المعرفة، ورد على من قال: المعرفة والقول وإن لم يعمل، نعوذ بالله من قائل هذا)(1)، ثم ساق على كثيرا من هذه المواضع.

ومن هذا يُعلم أن انحراف المرجئة في هذا الياب، سببه العدول عن معرفة كلام الله وكلام رسوله يَجْدُه والاعتباد على طرق ومقدمات اخترعوها، وإلا فقي القرآن والسنة من بيان حقيقة الإيبان، ما لا يحتاج معه إلى الاستدلال بالاشتقاق وشواهد الاستعمال، ونحو ذلك.

ولشيخ الإسلام على كلام مهم نفيس في هذه المسألة يحسن إيراد شيء منه هنا، فمن ذلك قوله على: (ومما ينبغي أن يعلم، أن الألفاظ الموجودة في القرآن والحديث، إذا عُرف تفسيرها، وما أريد بها من جهة النبي على لم يُحتج في ذلك إلى الاستدلال بأقوال أهل

⁽١) رواه البخاري (٧٥٥٦) ومسلم (١٧) من حديث ابن عباس جينا-

⁽٢) الشريعة للأجرى (١٩/٢).

اللغة، ولا غيرهم، ولهذا قال الفقهاء: الأسماء ثلاثة أنواع: نوع يعرف حده بالشرع، كالصلاة، والزكاة. ونوع يعرف حده باللغة، كالشمس، والقمر، ونوع يعرف حده بالعرف، كلفظ القبض، ولفظ المعروف... فاسم الصلاة والزكاة والصيام والحج، ونحو ذلك قد بين الرسول على ما براد بها في كلام الله ورسوله، وكذلك لفظ الخمر وغيرها، ومن هناك يُعرف معناها، فلو أراد أحد أن يفسرها بغير ما بينه النبي في لم يقبل منه. وأما الكلام في اشتقاقها، ووجه دلالتها، فذاك من جنس علم البيان. وتعليل الأحكام هو زيادة في العلم، وبيان حكمة ألفاظ القرآن، لكن معرفة المراد بها لا يتوقف على هذا.

واسم الإيبان والإسلام والنفاق والكفر، هي أعظم من هذا كله، فالنبي على قد بين المراد بهذه الألفاظ بيانا لا بحتاج معه إلى الاستدلال على ذلك بالاشتقاق، وشواهد استعال العرب، ونحو ذلك، فلهذا بجب الرجوع في مسميات هذه الأسماء إلى بيان الله ورسوله؛ فإنه شاف كاف)(1).

ثم بين طريقة أهل البدع، وسبب انحرافهم، فقال: (وأهل البدع إنها دخل عليهم الداخل، لأنهم أعرضوا عن هذه الطريق، وصاروا يبنون دين الإسلام على مقدمات يظنون صحتها، إما في دلالة الألفاظ، وإما في المعاني المعقولة، ولا يتأملون بيان الله ورسوله، وكل مقدمات تخالف بيان الله ورسوله فإنها تكون ضلالا...

مثال ذلك: أن المرجنة لما عدلوا عن معرفة كلام الله ورسوله، أخذوا يتكلمون في

⁽۱) مخموع القتاري (۷/ ۲۸۱).

مسمى الإيهان والإسلام وغيرهما، بطرق ابتدعوها، مثل أن يقولوا: الإيهان في اللغة هو التصديق، والرسول إنها خاطب الناس بلغة العرب، لم يغيّرها، فيكون مراده بالإيهان التصديق، ثم قالوا: والتصديق إنها يكون بالقلب واللسان، أو بالقلب، فالأعمال ليست من الإيهان، ثم عمدتهم في أن الإيهان هو التصديق قوله: ﴿وَمَا أَنتَ بِمُوْمِنٍ لِنَا ﴾ أي بمصدق لنا.

فيفال لهم: اسم الإيهان قد تكور ذكره في الفرآن والحديث أكثر من ذكر سائر الألفاظ، وهو أصل الدين، وبه يخرج الناس من الظلهات إلى النور، ويفرق بين السعداء والأشقياء، ومن يوالى ومن يعادى، والدين كله تابع لهذا، وكل مسلم محتاج إلى معرفة ذلك، أفيجوز أن يكون الرسول قد أهمل بيان هذا كله، ووكله إلى هاتين المقلمتين؟! ومعلوم أن الشاهد الذي استشهدوا به على أن الإيهان هو التصديق، أنه من القرآن، ونقلُ معنى الإيهان متواتر عن النبي الشي أعظم من تواتر لفظ الكلمة؛ فإن الإيهان يحتاج إلى معرفته "جبع الأمة، فينقلونه، بخلاف كلمة من صورة، فأكثر المؤمنين لم يكونوا يحفظون هذه السورة، فلا يجوز أن يجعل بيان أصل الدين مبنيا على مثل هذه المقدمات، ولهذا كثر النزاع والاضطراب بين الذين عدلوا عن صراط الله المستقيم، وسلكوا السبل، وصاروا من اللين فرقوا دينهم وكانوا شيعا، ومن الذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءتهم البينات، فهذا كلام عام مطلق.

(١) سورة يوسف، آية: ١٧

⁽٢) في مجموع الفتاري: (معرفة)، والصواب ما ذكرته.

ثم يقال: هاتان المقدمتان، كلاهما ممنوعة، قمن الذي قال: إن لفظ الإيمان مرادف للفظ التصديق، وهب أن المعنى يصح إذا استعمل في هذا الموضع، فلم قلت: إنه يوجب الترادف؟)(١).

وساق على وجوهاً في بيان أن الإيهان ليس مرادفا للتصديق، ثم قال:

(وأما المقدمة الثانية، فيقال: إنه إذا قُرض أنه مرادف للتصديق، فقولهم: إن التصديق لا يكون إلا بالقلب، أو اللمان، عنه جوابان:

أحدهما: المنع، بل الأفعال تسمى تصديقا، كما ثبت في الصحيح عن النبي على أنه قال: االعَيْنَانِ تَزْنِيَانِ وَزِنَاهُمَا النَّظُرُ وَالأَذُنُ تَزْنِي وَزِنَاهَا السَّمْعُ وَالْيَدُ تَزْنِي وَزِنَاهَا الْبَطْشُ وَالدَّخُلُ تَزْنِي وَزِنَاهَا الْبَطْشُ وَالدَّخُلُ تَرْنِي وَزِنَاهَا الْبَطْشُ وَالدَّخُلُ تَرْنِي وَزِنَاهَا الْمُنْيُ وَالْفَلْبُ يَتَمَنَّى وَيَشْتَهِي وَالْفَرْجُ يُصَدِّقُ ذَلِكَ أَوْ يُكَذَّبُهُ الله وَكذَلك قال أهل اللغة وطوائف من السلف والخلف...

الجواب الثاني: أنه إذا كان أصله التصديق، فهو تصديق مخصوص، كما أن الصلاة دعاء مخصوص، والحج قصد مخصوص، والصيام إمساك مخصوص، وهذا التصديق له لوازم داخلة في مساه عند الإطلاق، فإن انتفاء اللازم يقتضي انتفاء الملزوم، ويبقى النزاع

⁽۱) مجموع الفتاوي (۲۸۸/۷-۲۹۰).

⁽٢) روا، سلم (٢١٥٧) من حديث أي هريرة، ولفظه: "كُنِبَ عَلَى ابْنِ آدَمْ تَصِيبُهُ مِنْ الزُّنَا مُدُوكُ ذَلِكَ لَا عَالَةَ قَالْمَيْنَانِ زِنَاهُمَا النَّظُرُ وَالْأَذْنَانِ زِنَاهُمَا الإِسْتِهَاعُ وَاللَّسَانُ زِنَاهُ الْكَلَّامُ وَالْبَدُ زِنَاهَا الْبَطْشُ وَالرُّجُلُ وَاللَّمَا الْجَطْرَ وَالْمُعَالِ الْبَطْشُ وَالرُّجُلُ إِنَّاهُا الْخَطْرَ وَالْمُعَالِ الْبَطْشُ وَالرُّجُلُ إِنَّاهَا الْخَطْرَ وَالْقَلْبُ يَهُوَى وَيَتَمَنَّى وَيُصَدِّقُ ذَلِكَ الْقُرْجُ وَيُكَذَّبُهُ". ورواه البخاري (٦٢٤٣) بالحصر من هذا.

لفظيا: هل الإيمان دال على العمل بالتضمن، أو باللزوم)(١٠.

وقال: (وقد عدلت المرجئة في هذا الأصل عن بيان الكتاب والسنة وأقوال الصحابة والتابعين لهم بإحسان، واعتمدوا على رأيهم وعلى ما تأولوه بفهمهم اللغة، وهذه طريقة أهل البدع، ولهذا كان الإمام أحمد يقول: أكثر ما يخطئ الناس من جهة التأويل والقياس.

ولهذا تجد المعتزلة والمرجئة والرافضة وغيرهم من أهل البدع يفسرون القرآن برأيهم ومعقولهم، وما تأولوه من اللغة، ولهذا تجدهم لا يعتمدون على أحاديث النبي والمسحابة والتابعين وأئمة المسلمين، فلا يعتمدون لا على السنة، ولا على إجماع السلف وآثارهم، وإنها يعتمدون على كتب التفسير وآثارهم، وإنها يعتمدون على كتب التفسير المأثورة والحديث وآثار السلف، وإنها يعتمدون على كتب الأدب وكتب الكلام التي وضعتها رؤوسهم، وهذه طريقة الملاحدة أيضا إنها يأخذون ما في كتب الفلسفة وكتب الأدب والملغة، وأما كتب الفرآن والحديث والآثار، فلا يلتفتون إليها هؤلاء يعرضون عن نصوص الأنبياء إذ هي عندهم لا تفيد العلم، وأولئك يتأولون القرآن برأيهم وفهمهم بلا آثار عن النبي في وأصحابه، وقد ذكرنا كلام أحمد وغيره في إنكار هذا وجعله طريقة أهل البدع، وإذا تدبرت حججهم وجدت دعاوى لا يقوم عليها دليل)(1)،

⁽١) مجموع الفتاري (٧/ ٢٩٣ - ٢٩٧).

⁽۲) المايق (۷/ ۱۱۸) و ما بعدها.

المبحث الرابع: أصل الإيمان وقرعه

الإيان وإن كان حقيقة مركبة من القول والفعل، الظاهر والباطن، إلا أن له أصلا وفرعا، فأصله ما في القلب، وفرعه ما يظهر على الجوارح.

فإذا قام بالقلب إيمان - قول وعمل- لزم ضرورة أن ينفعل البدن بالمكن من القول الظاهر والعمل الظاهر.

ثم إنَّ مِنْ أهل السنة من جعل أصل الإيهان شاملاً لقول القلب، وعمل القلب، وقول اللسان، ومنهم من جعل الأصل مقصورا على ما في القلب.

وتسمية قول اللسان فرعا، لا يعني أنه يمكن الاستغناء عنه، وأن الإيهان يصح بدونه، بل هو فرع لازم، يدل انتفاؤه على انتفاء الملزوم، وكذلك العمل الظاهر لازم للإيهان الباطن، لا ينفك عنه، وانتفاؤه يدل على أنه لم يبق في القلب إيهان.

فالفرع لازم للأصل، دال عليه، مصحِّحٌ له، كما سيأتي.

قال شيخ الإسلام على بيان مذهب أهل السنة، وتقسيمهم الإيهان إلى أصل وقرع: (وأما أهل السنة والجهاعة من الصحابة جميعهم والتابعين وأثمة أهل السنة وأهل الحديث وجماهير الفقهاء والصوفية مثل مالك والثوري والأوزاعي وحماد بن زيد والشافعي وأحمد بن حنبل وغيرهم ومحققي أهل الكلام، فانفقوا على أن الإيهان والدين قول وعمل...

وقال المفسرون لمذهبهم: إن له أصولاً وفروعاً، وهو مشتمل على أركان وواجباتٍ

ليست بأركان، ومستحبات، بمنزلة اسم الحج والصلاة وغيرهما من العبادات)(١).

وقال ابن منده على في بيان الأصل والفرع: (ذكر المثل الـذي ضربه الله والنبي على الله والنبي والنبي الله والنبي والنبي الله والنبي والنبي

قـــال الله على: ﴿ أَلُمْ تَرَكَيْنَ ضَرَبَ آللهُ مَثَلاً كُلِمَةً طَيْبَةً كَشَجَرَةٍ طَيْبَةٍ أَصَلُها ثَابِتُ وَفَرَعُهَا فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾ (١) فضربها مثلاً لكلمة الإيهان، وجعل لها أصلاً وفوعاً وثمراً تؤتيه كل حين... ثم فسر النبي على الإيهان بــنته؛ إذ فهم عن الله مثله، فأخبر أن الإيهان ذو شعب: أعلاها شهادة أن لا إله إلا الله، فجعل أصله: الإقرار بالقلب واللسان، وجعل شعبه الأعهال) (٢).

قلت: فقد جعل (قول اللاان) من الأصلي.

وأما شيخ الإسلام ، فانه في مواضع كثيرة يجعل الأصلَ هو ما في القلب، والفرعَ ما يظهر على البدن.

قال: (فإن الإيهان أصله الإيهان الذي في القلب، ولابد فيه من شيئين: تصديق القلب، وإقراره ومعرفته، ويقال لهذا: قول القلب، قال الجنيد بن محمد: التوحيد قول القلب، والتوكل عمل القلب.

⁽١) مجموع الفتاوي (١٢/ ٤٧١) وما يعدها.

⁽٢) سورة إبراهيم، آية: ٢٤

⁽٣) الإيان لابن منده (٢/ ٥٠٠).

فلابد فيه من قول القلب وعمله، ثم قول البدن وعمله. ولابد فيه من عمل القلب، مثل حب الله ورسوله، وخشية الله، وحب ما يجبه الله ورسوله، وبغض ما يبغضه الله ورسوله، وإخلاص العمل لله وحده، وتوكل القلب على الله وحده، وغير ذلك من أعيال القلوب التي أوجبها الله ورسوله، وجعلها من الإيهان، ثم القلب هو الأصبل، فإذا كان فيه معرفة وإرادة سرى ذلك إلى البدن بالضرورة، لا يمكن أن يتخلف البدن عها يريده القلب)(1),

وقال: (وإذا قام بالقلب التصديق به والمحبة له، لزم ضرورة أن يتحوك البدن بموجّب ذلك من الأقوال الظاهرة والأعمال الظاهرة. فها يظهر على البدن من الأقوال والأعمال الظاهرة. فها يظهر على البدن من الأقوال والأعمال هو موجّب ما في القلب ولازمه ودليله ومعلوله، كما أن ما يقوم بالبدن من الأقوال والأعمال له أبضا تأثير فيما في القلب، فكل منهما يؤثر في الآخر، لكن القلب هو الأصل، والبدن فرع له، والفرع يستمد من أصله، والأصل يثبت ويقوى بفرعه)(٢).

وقال أيضا: (فأما أصل الإيهان الذي هو الإقرار بم جاءت به الرسل عن الله تصديقا به والقيادا له، فهذا أصل الإيهان الذي من لم يأت به فليس بمؤمن)(٢).

وقد صرح على بأنَّ قولَ القلب أصلٌ لقول اللسان، وأنَّ عملَ القلب أصلٌ لعمل الجوارح، قال: (فإنَّ اعتقادَ القلب أصلٌ لعمل

المجموع الفتاوي (٧/ ١٨٦) وما بعدها، وانظر: جامع المسائل، ث: محمد عزير شمس (٩/ ٢٤٧).

⁽۲) مجموع الفتاوي (۲/ ۱).

⁽٣) السابق(١٢/٤٧٤).

الجوارح)(١).

وقال: (فالإيمان لابد فيه من هذين الأصلين: التصديق بالحق، والمحبث له، فهذا أصل القول، وهذا أصل العمل)(1).

وقال أيضا: (ويتبع الاعتقادَ قولُ اللسان، ويتبع عملَ القلب [عملُ](" الجوارح من الصلاة والزكاة والصوم والحج ونحو ذلك)(".

قلت: هو في هذه المواضع قد جعل قول اللسان من الفرع.

وتارة لا يجزم بأنه فرع، بل يترك الأمر على الاحتيال، وكأنه مراعاة لمن جعله أصلاً في الإيبان. قال: (فالمؤمن الذي آمن بالله بقلبه وجوارحه، إيبانه يجمع بين علم قليه، وحال قليه، تصديق القلب، وخضوع القلب، ويجمع قول لسانه، وعمل جوارحه، وإن كان أصل الإيبان هو ما في القلب، أو ما في القلب واللسان، فلا بد أن يكون في قلبه التصديق بالله والإسلام له، هذا قول قليه، وهذا عمل قلبه، وهو الإقرار بالله).

إلى أن قال: (... وإن دخل في ذلك قولُ اللسان وعملُ الجوارح أيضا، فإنَّ وجودَ

⁽١) مجموع الفتاري (١٢/ ٢٣٤).

 ⁽۲) السابق (۷/ ۱۵۰) والتصديق وإن كان أصلا لقول اللسان، إلا أن عبة القلب تستلزمه أيضا، كما تستلزم العمل، وهذا ما بينه فيخ بقوله (۷/ ۱۵۰): (ثم الحب النام مع القدرة يستلزم حركة البدن بالقول الظاهر، والعمل الظاهر ضرورة كما تقدم).

⁽٣) زيادة يقتضيها السياق.

⁽٤) مجموع الفتاوي (٧/ ١٧٢).

الفروع الصحيحة مُستلزّمٌ لوجود الأصول، وهذا ظاهر ليس الغرض هنا بسطه)(١٠). العلاقة بين قول القلب وعمله:

الأصل أن التصديق التام (الصحيح) يوجب عمل القلب ويستلزمه، ما لم يوجد معارضٌ راجحٌ من هوى أو كبر أو حمد.

وقد بين شيخ الإسلام على هذه المسألة بيانا شافيا، ومن ذلك قوله: (وهذا التصديق يتبعه عمل القلب، وهو حب الله ورسوله، وتعظيم الله ورسوله، وتعزير الرسول وتوقيره، وخشبة الله والإنابة إليه، والإخلاص له والتوكل عليه، إلى غير ذلك من الأحوال، فهذه الأعمال القلبية كلها من الإيمان، وهي مما يوجبها التصديقُ والاعتقادُ إيجابَ العلة للمعلول)(٢).

وقال: (الإيهان وإن كان أصله تصديق القلب، فذلك التصديق لابد أن يوجب حالاً في القلب وعملاً له، وهو تعظيم الرسول وإجلاله وعبته، وذلك أمر لازم، كالتألم والتنعم عند الإحساس بالمؤلم والمنعم، وكالنفرة والشهوة عند الشعور بالملائم والمنافي، فإذا لم تحصل هذه الحال والعمل في القلب لم ينفع ذلك التصديق ولم يُغن شيئا، وإنها يمنع حصوله إذا عارضه معارض من حسد الرسول أو التكبر عليه أو الإهمال له وإعراض

⁽١) السابق (٢/ ٢٨٢). قلت: وقد زعم بعض من دخلت عليهم شبهة الإرجاء أن ترك العمل الظاهر بالكلية لا يؤثر في صحة الإيهان؛ لأن العمل فرع لا أصل، وفاته أن (قول اللسان) فرع كذلك، وسيأتي الجواب عن هذه الشبهة ضمن الشبه العقلية التي اعتمد عليها المخالف.

⁽٢) مجموع الفتاوي (٧/ ١٧٢).

القلب عنه، ونحو ذلك، كما أن إدراك الملائم والمنافي يوجب اللذة والألم، إلا أن يعارضه معارض. ومنى حصل المعارض كان وجود ذلك التصديق كعدمه، كما يكون وجود ذلك كعدمه، بل يكون ذلك المعارض موجب العدم المعلول الذي هو حال في القلب، وبتوسط عدمه يزول التصديق الذي هو العلة، فينقلع الإيمان بالكلية من القلب)(1).

وقال: (والعلم أصل العمل وأصلُ الإرادة والمحبة وغير ذلك، وهو مستلزمٌ له ما لم يحصل معارضٌ مانعٌ، فالعلم بالحق يوجب اتباعه إلا لمعارض راجح، مشل اتباع الهوى بالاستكبار ونحوه، كحال الذين قال الله فيهم: ﴿ سَأَصَرِفُ عَنْ ءَايَنِيَ ٱلَّذِينَ يَتَكَثّرُونَ فَي الْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلَّحَقِي وَإِن يَرَوُّا كُلَّ ءَايَةٍ لَا يُؤْمِنُوا بِهَا وَإِن يَرَوُّا سَبِيلَ ٱلرُّشُدِ لَا يَتَخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِن يَرَوُّا سَبِيلً الرُّشُدِ لَا يَتَخِذُوهُ سَبِيلًا ﴾ "، وقال الله فيهم ظُلُمُا وَعُلُوًا ﴾ "، وقال الله فيهم ظُلُمُا وَعُلُوًا ﴾ "، وقال الله فيهم ظُلُمُا وَعُلُوًا ﴾ "، وقال الفيهن يقابنت الله عَمْدُونَ ﴾ " وفات الله في المُوتِي الله الله الله عَمْدُونَ ﴾ " وفات الله الفيلرة النه في المُوتِي الله الفيلرة النه الفيلرة النه الله الفيلرة التي الله الفيلرة التي الله عن سَبِيلِ الله ﴾ " ونحو ذلك؛ فإن أصل الفطرة التي المُحتَى وَلَا وَالله الفيلرة التي

⁽¹⁾ الصارم المسلول (٢/ ٩٦٦).

⁽٢) سورة الأعراف، آية: ١٤٦

⁽٣) سورة النمل، آية: ١٤

⁽٤) سورة الأنعام، آية: ٣٣

⁽٥) سورة ص، آية: ٢٦

قطر الناس عليها إذا سلمت من الفساد، إذا رأت الحق اتبعته وأحبته)(١١).

المقصود من زوال التصديق عند انتفاء عمل القلب:

فإن قيل: من وُجد لديه المعارض، من الكبر والحسد ونحوه، وانتفى عنه عمل القلب، وما ينبع ذلك من القول الظاهر والعمل الظاهر، هل زال عنه التصديق، أم لا؟

فالجواب أن يقال: التصديق وإن كان باقيا إلا أنه تصديقٌ لا يعتد به، فما يرد في عبارة شيخ الإسلام أحيانا من أن التصديق يزول أو ينتفي بانتفاء عمل القلب، فمراده أنه يزول عنه التصديق النافع الذي يكون إيهانا، وقد سبق أن التصديق الذي لا يستلزم عمل القلب لا يكون إيهانا باتفاق المسلمين (17).

قال شيخ الإسلام عله: (ولابد أن يكون مع التصديق شيء من حب الله وخشية الله، وإلا فالتصديق الذي لا يكون معه شيء من ذلك ليس إيهانا أليتة، بل هو كتصديق فرعون واليهود وإبليس) "".

وقال: (وكفر إبليس وفرعون واليهود ونحوهم لم يكن أصله من جهة عدم التصديق والعلم؛ فإن إبليس لم يخبره أحد بخبر، بل أمره الله بالسجود لآدم، فأبى واستكبر وكان من الكافرين، فكفره بالإباء والاستكبار وما يتبع ذلك، لا لأجل تكذيبٍ. وكذلك فرعون وقومه جحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلما وعلوا وقال له

⁽١) مجموع الفتاوي (١٥/ ٢٤٠) وانظر: مجموع الفتاوي (٢/ ٢٨٢)، (٧/ ٥٣٧).

⁽٢) الظر: ص ٥٩

⁽٣) مجموع الفتاري (٧/ ٢٠٧).

موسى: ﴿قَالَ لَقَدَ عَلِمْتَ مَا أَنزَلَ هَنَوُلاَ ، إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَوَّتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ (١) ، فالذي يقال هنا أحد أمرين:

إما أن يقال: الاستكبار والإباء والحسد ونحو ذلك مما الكفر به مستلزمٌ لعدم العلم والتصديق الذي هو الإيمان، وإلا فمن كان علمه وتصديقه ناماً، أوجب استسلامه وطاعته مع القدرة، كما أن الإرادة الجازمة تستلزم وجود المراد مع القدرة، فعُلم أن المراد إذا لم يوجد مع القدرة، فعُلم أن المراد إذا لم يوجد مع القدرة دل على أنه ما في القلب همة ولا إزادة، فكذلك إذا لم يوجد موجّب التصديق والعلم من حب القلب وانقياد ودلَّ على أنَّ الحاصل في القلب ليس بنصديق ولا علم، بل هنا شبهة وريب، كما يقول ذلك طوائف من الناس، وهو أصلُّ قول جهم والصالحيُّ والأشعريُ في المشهور عنه، وأكثر أصحابه كالقاضي أبي بكر ومن اتبعه عن يجعل الأعمال الباطنة والظاهرة من موجّبات الإيمان لا من نفسه، ويجعل ما ينتفي الإيمان بانتفائه من لوازم التصديق لا يُتصورُ عنده تصديقٌ باطنٌ مع كفر قَطُّ (٢٠).

أو أن يقال: قد يحصل في القلب علمٌ بالحق وتصديقٌ به، ولكن ما في القلب من

⁽١) سورة الإسراء، آية: ١٠٢

⁽٢) زعم جهم ومن وافقه أن كل من جاء النص أو الإجاع بكفره فذلك لزوال التصديق من قلبه، فزعموا أن إبليس وقرعون وأبا جهل وأشباههم لم يكونوا عالمين ولا عارفين ولا مصدتين، وهذه مكابرة، وغالفة للنصوص الصريحة الدافة على أن هؤلاء مصدقون عالمون، وإن كان تصديقهم غير نافع لهم، لأنه لم يتبعه مقتضاء من الانقياد والاستسلام والمحبة، وانظر ما سيأتي في بيان مفهوم الإيمان والكفر عند الجهمية.

الحسد والكبر ونحو ذلك مانعٌ من استسلام القلب وانفياده ومحبته، وليس هذا كالإرادة مع العمل؛ لأن الإرادة مع القدرة مسئلزمةٌ للمراد، وليس العلمُ بالحق والتصديقُ به مع القدرة على العمل بموجِب ذلكَ العمل، بل لابد مع ذلك من إرادة الحق والحبَّ له).

إلى أن قال: (وليس مجردُ التصديق والعلم يستلزمُ الحب؛ إلا إذا كان القلب سلبها من المعارض كالحسد والكبر؛ لأن النفس مفطورة على حب الحق وهو الذي يلائمها، ولا شيء أحب إلى القلوب السليمة من الله، وهذا هو الحتيفيّة ملة إبراهيم النفي الذي اتخذه الله خليلا، وقد قال تعالى: ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿ إِلَّا مَنَ أَتِي اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴾ (١).

فليس بجردُ العلم موجباً لحب المعلوم إن لم يكن في النفس قوة أخرى تلاثم المعلوم، وهذه القوة موجودة في النفس).

ثم قال: (فمن عادى الله ورسوله وحاد الله ورسوله كان ذلك مقتضيا لإعراضه عن ذكر الله ورسوله بالخير، وعن ذكر ما يوجب المحبة فيضعف علمه به حتى قد ينساه، كها قال تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَسُوا ٱللّهَ فَأَنسَنهُمْ أَنفُسَهُمْ ﴾(١)، وقال تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا فَلْبَهُ عَن ذِكْرَنَا وَٱتَّبَعَ هَوَنهُ وَكَارَ الْمَرُهُ فُرْطًا ﴾(١)، وقد يحصل صع ذلك

⁽١) صورة الشعراء، آية: ٨٩،٨٨

⁽۲) سورة الحشر، آية: ۱۹

⁽٣) سورة الكهف: آية: ٢٨

تصديقٌ وعلمٌ مع بغض ومعاداة، لكن تصديق ضعيف وعلم ضعيف، ولكن لولا البغض والمعاداة؛ لأوجب ذلك من عبة الله ورسوله ما يصير به مؤمنا. فين شرط الإيمان وجود العلم النام) (١٠).

وقال أيضاً: (وأما إبليس وفرعون واليهود ونحوهم، في قام بأنفسهم من الكفر وإرادة العلو والحسد، منع من حب الله وعبادة القلب له الذي لا يتم الإيمان إلا به (1)، وصار في القلب من كراهية رضوان الله واتباع ما أسخطه ما كان كفراً لا ينفع معه

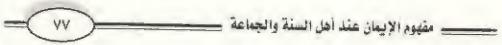
⁽۱) مجموع الفتاوى (۷/ ٥٣٤- ٥٣٨) وقوله: (فعن شرط الإيهان وجود العلم الثام) فيه إطلاق الشرطأي شرط الصحة - على العلم أو التصديق، وقيه إطلاق (الثام) على الصحيح المجزئ، وهو استعال خالب في كلام شبخ الإسلام، ويأتي تأكيد ذلك عند التعليق على قوله: (الإيهان التام). وقد أطلق وللهفي موضح آخر - على قول اللسان أنه شرط في صحة للإيهان، قال: (الثاني: أن الذي عليه الجهاعة أن من لم يتكلم بالإيهان بلسانه من غير عذر، لم ينقعه ما في قلبه من المعرفة، وأن القول من القادر عليه شرط في صحة الإيهان) انتهى من الصارم المسلول (٣/ ٤٧٤). ولا يخفى أن علم القلب، وقول اللسان، جزءان من ألإيهان، يدخلان في ماهيته عند شيخ الإسلام وغيره، وهذا يفيد المساعة في التعبير بالشرطية، على ما هو من ماهية الشيء، وقد عد بعض الفقهاء النبة شرطا من شروط صحة الصلاة، وعدها آخرون ركنا. انظر: الإنصاف (٢/ ١٩). وكذلك النبة في الصوم، عدها الحنفية والحنابلة شرطا لصحة الصوم، وعدها النظر: الإنصاف (٢/ ١٩). وكذلك النبة في الصوم، عدها الحنفية والحنابلة شرطا لصحة الصوم، وعدها المنظر: الإنصاف (٢/ ١٩). وكذلك النبة في الصوم، عدها الحنفية والحنابلة شرطا لصحة الصوم، وعدها أللكية والشافعية وكنا. انظر: الموسوعة الفقيه الكويتية (٢٣/ ١١٣)، ولهذا فالمعول عليه هنا أن الركن أو الشرط: ما تتوقف صحة الشيء على وجوده، وأما كوثه خدارج الماهية أو داخلها، فاصطلاح، ويتسامح فيه.

 ⁽٢) وفيه أيضا إطلاق التيام على الصحة.

العلم)^(۱).

ولما كان الظاهر مستُلزَما للباطن – قولا وعملا-، وكان التصديق لا يستلزم المحبة إلا عند انتفاء المعارض، ووجود معنى في المحبوب يحب الأجله، كان من الخطأ أن يقال: إن التصديق موجِبٌ لجميع ما يدخل في مسمى الإبيان، كما نيَّة عليه شيخ الإسلام عَفْد بقوله: (فالإيهان لابد فيه من هذين الأصلين: التصديق بالحق، والمحبة له، فهذا أصل القول، وهذا أصل العمل. ثم الحب التام مع القدرة يستلزم حركة البدن بالقول الظاهر والعمل الظاهر ضرورة كما تقدم، فمن جعل مجرد العلم والتصديق موجبا لجميع ما يدخل في مسمى الإيهان وكل ما سمي إيهانا فقد غلط، بل لابد من العلم والحب، والعلم شرط في محبة المحبوب، كما أن الحياة شرط في العلم، لكن لا يلزم من العلم بالشيء والتصديق بثبوته محبُّهُ، إنْ لم يكن بين العالم والمعلوم معنى في المحَب أحبُّ لأجله، ولهذا كانَ الإنسان يصدُّق بثبوت أشياءً كثيرة ويعلمُها، وهو يبغضُها، كما يصدق بوجود الشياطين والكفار ويبغضهم، ونفس التصديق بوجود الشيء لا يقتضي محبته، لكن الله سبحانه يستحق لذاته أن يُحب ويُعبد، وأن يحَبُّ لأجله رسولُه، والقلوب فيها معنى يقتضي حبَّه وطاعته، كما فيها معنى يقتضي العلمّ والتصديقٌ به، فمن صدَّق به وبرسوله ولم يكن محبا له ولرسوله، لم يكن مؤمنا حتى يكون فيه مع ذلك الحبُّ لـه ولرسوله. وإذا

⁽۱) مجموع الفتاري (۷/ ۵۹۲).



قام بالقلب التصديقُ به، والمحبةُ له لزم ضرورةً أن يتحرك البدنُ بموجّب ذلك من الأقوال الظاهرة والأعمال الظاهرة...)(١).



 ⁽۱) مجموع الفتاوى (٧/ ١٤٥)، وسيأتي الكلام على النلازم بين الظاهر والباطن، وحدوده، وأدلته، وموقف المرجنة منه، في مبحث مستقل.

المُبحث الخامس؛ زيادة الإيمان ونقصائه

أجمع أهل السنة على أن الإيمان يزيد وينقص، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، واستدلوا على ذلك بأدلة كثيرة منها: التصريح بزيادة الإيمان في سنة مواضع من القرآن:

قال الله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إيمننَا وَقَالُواْ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَبِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴾ (١٠).

وقسال: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَحِلْتَ قُلُوبُهُمْ وَإِذًا تُلِيَتُ عَلَيْهِمْ ءَايَنتُهُۥ زَادَتُهُمْ إِيمَنتُا وَعَلَىٰ رَبْهِمْ يُتَوَكِّلُونَ﴾ (٢٠).

وقـــال: ﴿ وَإِذَا مُآ أُنْزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَن يَقُولُ أَيُكُمْ زَادَتُهُ هَندِهِ [يمَننَا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَزَادَتَهُمْ إِيمَننَا وَهُمْ يَسْتَنِشِرُونَ ﴾ (٣).

وقىال: ﴿ وَلَمَّا رَءَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْأَحْزَاتِ قَالُواْ هَنذَا مَا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَصَدَقَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُ، ۚ وَمَا زَادَهُمْ ۚ إِلَّا إِيمَنتُنَا وَتَسْلِيمًا ﴾ (1).

وقال: ﴿ هُوَ ٱلَّذِي أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ ٱلْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوٓا إِيمَنيَا مَّعَ إِيمَنِهِم وَلِلَّهِ

⁽١) سورة آل عمران، آية: ١٧٣

⁽٢) سورة الأنفال، آية: ٢

⁽٣) سورة التوبة، آية: ١٢٤

⁽٤) سورة الأحزاب، آية: ٢٢

جُنُودُ ٱلسَّمَوْتِ وَٱلْأَرْضُ وَكَانَ ٱللهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ (١).

وقال: ﴿لِيَسْتَيْقِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا ٱلِّكِتَنبَ وَيَزْدَادٌ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا إِيمَنَّا ﴾(٢).

وقد سئل سفيان بن عينة عن الإيهان يزيد وينقص؟ فقال: أليس تقرأون: ﴿فَرَادَهُمْ إِيمَننَا﴾ ﴿وَزِدْنَنهُمْ هُدًى﴾ في غير موضع (١٠). قيل: فينقص؟ قال: ليس شيء يزيد إلا وهو ينقص (١٠).

والمقصود أن القرآن دل على زيادة الإيهان صراحة، ودل على نقصانه تضمنا؛ إذما من شيء يزيد إلا وهو ينقص.

وأما السنة: فقد جاء التصريح فيها بالنقصان، فقد روى البخاري ومسلم عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُذُرِيُّ قَالَ خَرَجَ رَسُولُ اللهُ ﷺ فِي أَضْحَى أَوْ فِطْرٍ إِلَى الْمُصَلَّى فَمَرَّ عَلَى النُسَاءِ

⁽١) سورة الفتح، آية: ٤

⁽٢) سورة المدثر، آية: ٣١

⁽٣) زيادة الإيان ونقصانه ص (٣٩).

⁽٤) لعل مراده على استقاق مادة الزيادة، كقوله: (فزادتهم إيهانا) وفوله (زادتهم إيهانا)، وإلا فقوله تعالى (فزادهم إيهانا) ليس منه في القرآن إلا هذا الموضع من سورة آل عمران. وكذلك قوله (وزدناهم هدى) لم يرد في غير آية الكهف (١٣).

⁽٥) الشريعة للأجري (٢/ د٦٠) رقم ٢٤٠، الإبانة لابن بطة (٢/ ٨٥٠) رقم ١١٤٢

فَقَالَ: ﴿يَا مَعْتَرَ النَّسَاءِ تَصَدَّقُنَ فَإِنِي أُرِيتُكُنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ فَقُلْنَ وَبِمَ يَا رَسُولَ اللَّهُ قَالَ ثَكْثِوْنَ اللَّعْنَ وَتَكُفُّرُنَ الْعَشِيرَ مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَفْلِ وَقِينٍ أَذْهَبَ لِلُبُّ الرَّجُلِ الْكَانِمِ مِنْ إِحْدَاكُنَّ قُلْنَ وَمَا نُقْصَانُ فِينِنَا وَعَفْلِنَا يَا رَسُولَ اللهِ قَالَ أَلَيْسَ شَهَادَةُ اللُولَةِ مِثْلَ لِصَعْفِ شَهَادَةِ الرَّجُلِ قُلْنَ بَلَى قَالَ فَذَلِكِ مِنْ نُقْصَانِ عَقْلِهَا أَلَيْسَ إِذَا حَاصَتُ لَمَ تُصَلِّ وَلَمَ لَوَهُمُ مَا وَاللَّهُ فَاللَّهُ مِنْ نُقْصَانِ عِنْهَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللْفُولُ الللَّهُ اللَّهُ اللْفُولُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللللَّهُ الللَّهُو

وأيضا فقوله ﷺ في حديث الشفاعة: الجُمُّرُجُ مِنْ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَفِي قَلْبِهِ وَزْنُ شَعِيرَةٍ مِنْ خَيْرٍ وَيَخْرُجُ مِنْ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَفِي قَلْبِهِ وَزْنُ بُرَّةٍ مِنْ خَيْرٍ وَيُخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَفِي قَلْبِهِ وَزْنُ ذَرَّةٍ مِنْ خَيْرٍ اللَّا صريح في إثبات التفاوت والتفاضل في الإيهان.

إلى غير ذلك من الأدلة التي هي مستند أهل السنة في إجماعهم على أن الإيمان يزيد وينقص.

قال ابن بطة على من سبقت له الرحمة في تفضل بالإيمان على من سبقت له الرحمة في كتابه، ومن أحب أن يسعده، ثم جعل المؤمنين في الإيمان متفاضلين، ورقع بعضهم قوق بعض درجات، ثم جعله فيهم يزيد ويقوى بالمعرفة والطاعة، وينقص ويضعف بالغفلة والمعصية. وبهذا نزل الكتاب، وبه مضت السنة، وعليه أجمع العقلاء

 ⁽١) رواه البخاري (٣٠٤) ومسلم (٨٠) من حديث أبي سعيد الخدري، ورواه مسلم أيضا من حديث ابن
 عمر.

⁽٢) رواه البخاري (٤٤) ومسلم (١٩٣) من حديث أنس عجت.

من أئمة الأمة، ولا ينكر ذلك ولا يخالفه إلا مرجئ خبيث، قد موض قلبه وزاغ بصره، وتلاعبت به إخواله من الشياطين، فهو من الذين قال الله الله الله الله عنهم: ﴿ وَإِخْوَانُهُمْ يَمُذُونَهُمْ فِي الْفَيْنِ ثُمَّ لَا يُقْصِرُونَ ﴾ (١)(١).

وقال شيخ الإسلام على: (والصحابة قد ثبت عنهم أن الإيان يزيد وينقص، وهو قول أثمة السنة، وكان ابن المبارك يقول: هو يتفاضل ويتزايد، ويمسك عن لفظ ينقص، وعن مالك في كونه لا ينقص روايتان. والقرآن قد نطق بالزيادة في غير موضع، ودلت النصوص على نقصه كقوله: ﴿لَا يَزْنِ الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُو مُؤْمِنٌ (٢٠)، ونحو ذلك، لكن لم يعرف هذا اللفظ إلا في قوله في النساء ﴿تَاقِصَاتِ عَقْلِ وَدِينِ الوجعل من نفصان دينها أنها إذا حاضت لا تصوم ولا تصلي، وبهذا استدل غير واحد على أنه ينقص. وذلك أن أصل أهل السنة أن الإيان يتفاضل من وجهين: من جهة أمر الرب، ومن جهة فعل العبد) (١٠).

وقال أيضا: (وكان بعض الفقهاء من أتباع التابعين لم يوافقوا في إطلاق النقصان عليه؛ لأنهم وجدوا ذكر الزيادة في القرآن ولم يجدوا ذكر النقص، وهذا إحدى الروايتين عن مالك. والرواية الأخرى عنه، وهو المشهور عند أصحابه كقول سائرهم: إنه يزيد

⁽١) مورة الأعراف، آية: ٢٠٢

⁽٢) الإبانة لابن بطة (٢/ ٨٣٢).

⁽٣) رواه البخاري (٧٤٧٥) ومسلم (٥٧) من حديث أبي هريرة عجيب.

⁽٤) مجموع الفتاوي (١٣/ ١٥).

وينقص، وبعضهم عدل عن لفظ الزيادة والنقصان إلى لفظ التفاضل، فقال: أقول: الإيهان يتفاضل ويتفاوت، ويروى هذا عن ابن المبارك، وكمان مقصوده الإعراض عن لفظ وقع فيه النزاع إلى معنى لا ريب في ثبوته)(1).

قلت: بل جاء عن ابن المبارك الله التصريح بلفظ الزيادة والنقصان، كما روى النجاد عن على بن الحسن بن شقيق قال: سمعت عبد الله بن المبارك يقول: الإيمان قول وعمل يزيد وينقص (٢٠).

والمقصود أن السلف من الصحابة والتابعين والأثمة، متفقون على القول بالزيادة والتقصان.

ومن كالرمهم في هذا:

٣- وقال ابن مسعود الشخ : اللهم زدنا إيانا ويقينا وفقها النا.

⁽¹⁾ السابق (٧/ ٥٠٦) وما بعدها.

⁽٢) مسئد إسحاق بن راهوية (٢/ ٧٠٠)، تقلاعن: زيادة الإيان ونقصاله ص (١٢٥).

⁽١) رواه ابن أي شبية في الإيهان (١٠٧،١٠٥) وآبو عبيد في الإيهان (٢٠)، وعبد الله بن أحمد في السنة (٢٠) رواه ابن أي شبية في الإيهان (١٠٧،١٠٥) وأبو عبيد في الإسلام على خس، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٥/ ١٠١٤) رقم ١٧٠٧، وصححه الحافظ في الفتح والألباني في تحقيق الإيهان لابن أي شبية.

٣- وقال جندب بن عبد الله البجلي شخف: اكنا مع النبي في ونحن فتيان حزاورة،
 فتعلمنا الإيهان قبل أن نتعلم القرآن، ثم تعلمنا القرآن فازددنا به إيانا (٢٠).

٤ - وقال عمير بن حبيب عقت: «الإيان يزيد وينقص، قيل له: وما زيادته ونقصانه؟ قال: إذا ذكرنا الله يقت وحمدناه وخشيناه فذلك زيادته، وإذا غفلنا وضبعنا فذلك نقصانه وهذا صريح في إثبات الزيادة والنقصان، ولهذا قال ابن القيم عقد: (وَأَقدم مَنْ رُوي عَنه زِيَادَة الَّإِيمَانُ وَنقصانه من الصحابة: عُمَيْر بْن حَبِيب الْحَطْمِيّ) ثم ساق الأثر من رواية الإمام أحمد عقد (").

٥- وقال عبد الرزاق الصنعاني علا: (سمعت معمرا وسفيان الثوري ومالك بن

⁽١) رواه الإمام أحمد في الإيهان، من طويق عبدالله بن عكيم عن ابن مسعود أنه كان يقول: اللهم زدنا... وقبال الحافظ في الفتح: وإسناده صحيح. ورواه عبدالله من أحمد في السنة (١/ ٣٦٨) رقم ٧٩٧، والآجري في الشريعة (٢/ ٥٨٥) رقم ٨١٦، وابن بطة في الإبانة (٢/ ٤٤٨) رقم ١١٣٢.

 ⁽٢) رواء ابن ماجه (٦١)، واللالكائي (١٠١٧/٥) رقم ١٧١٥، وقال البوصيري في مصباح الزجاجة: هذا
 إستاد صحيح رجاله ثقات، وصححه الألباني في صحيح ابن ماجه.

⁽٣) والأثر رواه الإمام أحمد في الإبهان، وابن أبي شبية في الإبهان (١٤) وعبد الله بن أحمد في السنة (١/ ٢١٥) وقم ١٢٤، وقال عققه: إسناده حسن إن سمع أبو جعفر من جده، وإلا تفي الحديث التالي عن أبيه عن جده، ولم يذكر المزي ولا امن حجر أنه روى عن جده انتهى، وأبوه هو: يزيد بن عمير، قال الألباني: لم أجد له ترجمة، والأثر رواه أيضا: ابن بطة في الإبائة (١/ ٨٤٥) رقم ١٦٢١، واللالكائي (١/ ١٩٠) رقم ١٦٧٠، وكلام ابن الغيم انظره في التعليق على منز أن داود.

أنس وابن جريج وسفيان بن عيينة يقولون: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص)(١).

٦ - وقال سفيان بن عيينة عشد: (الإيهان قول وعمل، يزيد وينقص. فقال له أخوه إبراهيم بن عيينة: يا أبا محمد، تقول ينقص؟ فقال: اسكت يا صبي ا بلي ينقص حتى لا يبقى منه شيء)(١).

٧- وقال أحمد عله: (الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص)(٢).

أوجه زيادة الإيمان:

اهتم شيخ الإسلام ابن تيمية على ببيان هذه الأوجه في كتابيه الإيمان الكبير، والإيمان الأوسط، فذكر ثمانية منها في الأول، وسبعة في الثاني، وسأقتصر على ذكر أهم هذه الأوجه من كلامه على.

الوجه الأول: أن نفس التصديق والعلم الذي في القلب يتفاضل باعتبار الإجمال والتفصيل، فليس تصديق من صدق الرسول مجملا، من غير معرفة منه بتفاصيل أخباره كمن عرف ما أخبر به عن الله وأسائه وصفاته والجنة والنار، والأمم وصدقه في ذلك

 ⁽١) رواء عبدالله بن أحمد في السنة (١/ ٣٤٢) رقم ٧٣٦، والآجري في الشريعة (١/ ٦٠٦) رقم ٣٤٣، وفال
 عفقه: إسناده صحيح.

 ⁽۲) رواه الحميدي في أصول السنة ص (۱٤)، وابن أبي عمر العدني في الإييان (۲۸)، والصابوني في عقيدة السياف أصبحاب الحديث، ص (۲۷)، والآجري في الشريعة (۲/۲۰۲) رقم ٤٤٤، وقال محققه: إسناده صحيح. ورواه ابن بطة في الإبانة (۲/ ۵۵٤) رقم ۱۱۵۵

 ⁽٣) رواه أبو داود في مسائل الإمام أحمد ص (٢٧٢)، والآجري في الشريعة (١٠٨/٢) رقم ٢٤٦، وانظير
 مزيدا من مقولات السلف في: شرح أصول اعتقاد أهل السنة لللالكائي (١٠١٢ - ١٠٣٦).

كله، وليس من النزم طاعته مجملا، ومات قبل أن يعرف تقصيل ما أمر به، كمن عاش حتى عرف ذلك مفصلا وأطاعه فيه.

الوجه الشاني: أن نفس العلم والتصديق يتفاضل ويتفاوت، كما يتفاضل سائر صفات الحي، من القدرة والإرادة والسمع والبصر والكلام، ومن المعلوم أن الهلال المرئي يتفاضل الناس في رؤيته، وكذلك سمع الصوت الواحد يتفاضلون في إدراكه، فما من صفة من صفات الحي وأنواع إدراكاته وحركاته، بل وغير صفات الحي إلا وهي تقبل التفاضل، والإنسان يجد في نفسه أن علمه بمعلومه يتفاضل حاله فيه كما يتفاضل حاله في صمعه لمسموعه، ورؤيته لمرئيم، وحبه لمحبوبه، وبغضه لبغيضه، ومن أنكر التفاضل في هذه الحقائق كان مسفسطا.

⁽١) روآه البخاري (٢١) ومسلم (٤٢) من حديث أنس ﴿كُ

وقال ﷺ: ﴿ وَاللَّهِ إِنَّ لَأَخْشَاكُمْ لللهِ وَأَعْلَمُكُمْ بِحُدُودِهِ ﴿ ` ، وقال: ﴿ لَا يُمؤمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَ إِلَيْهِ مِنْ وَلَدِهِ وَوَالِدِهِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾ (١) ، وقال له عمر: با رسول الله لأنت أحب إلى من كل شيء إلا من نفسي. قال: ﴿ لَا يَا عُمَرُ حَتَّى أَكُونَ أَحَبُ إِلَيْكَ مِنْ نَفْسِي قَالَ: ﴿ لَا يَا عُمَرُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ مِنْ نَفْسِي قَالَ: الْآنَ يَا عُمَرُ اللَّهُ .

وهذا أمر يجده الإنسان في نفسه، فإنه قد يكون الشيء الواحد يحبه تارة أكثر مما يحبه تارة، ويخافه تارة أكثر مما يخافه تارة، ولهذا كان أهل المعرفة من أعظم الناس قولا بدخول الزيادة والنقصان فيه لما يجدون من ذلك في أنفسهم.

الوجه الرابع: أن التفاضل يحصل من هذه الأمور من جهة الأسباب المقتضية لها، فمن كان مستند تصديقه ومحبته أدلة توجب اليفين، لم يكن يمنزلة من كان تصديقه لأسباب دون ذلك.

الوجه الخامس: الأعمال الظاهرة، فإن الناس يتفاضلون فيها وتزيد وتنقص، وهذا نما اتفق الناس على دخول الزيادة فيه والنفصان، لكن نزاعهم في دخول ذلك في مسمى

⁽١) رواء البخاري (٦٣ - ٥) بلقظ: •أما والله إني لأخشاكم فه وأتقاكم له • ورواء • سلم بلفظ: •إن لأتقاكم فه وأخشاكم له • ويلفظ: •والله إن لأرجو أن أكون أخشاكم فه وأعلمكم بها أتقي • ورواء ماذك في الموطأ بلفظ: •والله إن لأتقاكم فه وأعلمكم بحدوده • وذلك في قصة النفر الذين سألوا عن عبادته على قلما أخبروا كأنهم نقالوها.

⁽٢) روآه البخاري (١٥) ومسلم (٤٤) واللفظ له، من حديث أنس عثيه.

⁽٣) رواه البخاري (٦٦٣٢) من حديث عبد الله بن هشام هخت.

الإيهان. فالنفاة بقولون هو من ثمرات الإيهان ومقتضاه، فأدخل فيه مجازا بهذا الاعتبار، وهذا معنى زيادة الإيهان عندهم ونقصه، أي زيادة ثمراته وتقصانها.

الوجه السادس: أن التفاضل يحصل في هذه الأمور من جهة دوام ذلك وثباته، وذكره واستحضاره، كما يحصل النقص من جهة الغفلة عنه والإعراض. قال عمير بن حبيب الخطمي من أصحاب النبي على: "الإيمان يزيد وينقص قالوا: وما زيادته ونقصه ؟ قال: إذا حمدنا الله وذكرته وصبحناه فهذلك زيادته، قاذا غفلنها ونسينا وضيعنا فهذلك نقصانه،"".

الوجه السابع: أن الإنسان قد يكون مكذبا ومنكرا لأمور لا يعلم أن الرسول أخبر بها، وأمر بها، ولو علم ذلك لم يكذب ولم ينكر، ثم يسمع الآية أو الحديث، أو يتدبر ذلك أو يفسر له معناه، فيصدّق بها كان مكذبا به، ويعرف ما كان منكرا، وهذا تصديق جديد، وإيان جديد ازداد به إيهانه، ولم يكن قبل ذلك كافرا بل جاهلا(٢).

ومن خلال هذه الأوجه الواضحة الظاهرة يتبين أن الزيادة والنقصان تدخلان على تصديق القلب، وعمله، وعلى أعمال الجوارح.

وأما قول اللسان: فإن أريد به ما هو ركن في الإبهان وهو الشهادتان، فهنذا لا يدخله الزيادة والنقص، وإن أريد به سائر ما يؤدي باللسان من ذكرٍ وتسبيح وأمر بالمعروف

⁽١) سبق تخريجه صن: ٨٣

 ⁽۲) محموع الفتاوي (۷/ ۲۲۷ – ۷۵۱)، (۷/ ۲۳۲ – ۲۳۷).

ونهي عن المنكر وغير ذلك، فكونه يزيد وينقص أمر واضح لا يخفي.

وفي شأن الشهادتين يقول شيخ الإسلام: (فالإسلام الذي لا يُستثنى فيه: الشهادتان باللسان فقط، فإنها لا تزيد ولا تنقص، فلا استثناء فيها)(١).



⁽١) مجموع الفتاري (٢٥٩/٧).

المبحث السادس: الاستثناء في الإيمان

لما كان الإيمان المطلق يتضمن فعل ما أمر الله به عبدَه كلَّه، وترك ما نهى عنه كلَّه، فإذا قال الرجل أنا مؤمن بهذا الاعتبار، فقد شهد لنفسه بأنه من الأبرار المتقين القائمين بفعل ما أمروا به، وثرك ما نهوا عنه، وهذا من تزكية الإنسان لنفسه، وشهادته ها بها لا يعلم، ولو كانت هذه الشهادة صحيحة لكان ينبغي له أن يشهد لنفسه بالجنة إن مات على هذه الحال، ولا أحد يشهد لنفسه بالجنة، فشهادته لنفسه بالإيمان كشهادته لنفسه بالجنة، ولهذا كان مذهب السلف الاستثناء في الإيمان بهذا الاعتبار (1).

قال شيخ الإسلام: (وأما مذهب سلف أصحاب الحديث كابن مسعود وأصحابه) والثوري وابن عينة وأكثر علياء الكوفة، ويحيى بن سعيد القطان فيها يرويه عن علماء أهل البصرة، وأحمد بن حنبل وغيره من أتمة السنة، فكانوا يستئنون في الإبيان. وهذا متواتر عنهم لكن ليس في هؤلاء من قال: أنا أستنني لأجل الموافاة، وأن الإبيان إنها هو اسم لما يوافي به العبد ربه، بل صرح أثمة هؤلاء بأن الاستثناء إنها هو لأن الإبيان يتضمن فعل الواجبات، فلا يشهدون لأنفسهم بذلك، كها لا يشهدون لها بالبر والتقوى؛ قإن فلا الا يعلمونه، وهو تزكية لأنفسهم بلا علم) (1).

ويؤكد هذا ما جاء عن أحمد عله، قال: (أذهب إلى حديث ابن مسعود في الاستثناء في الإيمان؛ لأن الإيمان قول وعمل، والعمل: الفعل، فقد جثنا بالقول، ونخشى أن

انظر: بحموع الفتاوي (٧/ ٢٤٤).

⁽٢) السابق (٧/ ٢٩٤).

تكون قد فرطنا في العمل، فيعجبني أن نستثني في الإبهان، نقول: أنا مؤمن إن شاء الله تعالى)(1).

والمقصود بحديث ابن مسعود، هو قوله ﴿ الله عَالَيْكَ : "من شهد أنه مؤمن فليشهد أنه من أهل الجنة (٢٠٠٠).

وروى الخلال بسنده عن أبي داود سليان بن الأشعث قال: (سمعت أبا عبد الله قال له رجل: قبل لي أمؤمن أنت؟ قلت: نعم، هل علي في ذلك شيء؟ هل الناس إلا مؤمن وكافر؟ فغضب أحمد وقال: هذا كلام الإرجاء، وقال الله قلى: ﴿وَمَا خُرُونَ مُرْجُونَ لِأَمْرِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى الرجل: مُرْجُونَ لِأَمْرِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى الرجل: بلى. قال: فجئنا بالقول؟ قال: نعم. قال: فجئنا بالعمل؟ قال: لا. قال: فكيف تعيب أن يقول: إن شاء الله ويستثني؟

قال أبو داود: وأخبرني أحمد بن أبي سريج أن أحمد بن حنبل كتب إليه في هذه المسألة: إن الإيمان قول وعمل، فبعثنا بالقول ولم نجئ بالعمل، فنحن مستثنون بالعمل، زاد الفضل: سمعت أبا عبد الله يقول: كان سليمان بن حرب حمل هذا على التقبل،

⁽١) مسائل ابن هاني (٢/ ١٦٢)، السنة للخلال (٣/ ٢٠٠) رقم ١٠٦٥

 ⁽۲) أخرجه عبدالله بن أحمد في السنة (١/ ٣٤١،٢٣٨) رقم (٧٢١،٧١١ واللالكاتي (٥/ ١٠٤٨) رقم
 ١٧٧٩

⁽٢) سورة التوية، آية: ١٠٦

يقول: نحن نعمل ولا ندري يتقبَّل منا أم لا؟)(١).

وفي كلام أحمد على الأخير إشارة إلى مأخذ آخر للاستثناء، وهو أن الإنسان لا يدري أيتقبل منه أم لا.

وثمة مأخذ ثالث نبه عليه الإمام أحمد أيضا، وذلك فيها رواه الخلال عنه: (قال أبو عبد الله: قول النبي على حين وقف على المقابر فقال: اوَإِنَّا إِنْ شَاءَ الله يَكُمُ لَاحِقُونَ (") وقد نُعيت إليه نفشه أنه صائر إلى الموت (")، وفي قصة صاحب القبر: (وَعَلَيْهِ حَبِيتَ وَعَلَيْهِ مِتَ وَعَلَيْهِ نُبُعَثُ إِنْ شَاءَ الله (")، وفي قول النبي على: اإِنَّى اخْتَبَأْتُ دَعُوتِي وَهِي نَائِلُةٌ إِنْ شَاءَ الله مَنْ لَا يُشْرِكُ بِالله شَيْعًا (")، وفي مسألة الرجل النبي على: أحدنا بصبح جنبا بصوم ؟ فقال: إني لأفعل ذلك ثم أصوم، فقال: إنك لست مثلنا أنت قد غفر الله

⁽١) المئة للخلال (٣/ ٥٩٧) رقم ٢٥٥٦، ونقله شيخ الإسلام (٧/ ٤٤٦).

⁽٢) رواه مسلم (٢٤٩) من حديث أبي هربرة عنت.

⁽٣) أي استثنى مع تيقته الموت

⁽٤) رواه ابن ماجه (٤٢٦٨) من حديث أي هريرة، ولفظه: "إِنَّ البَّتَ يَصِيرُ إِلَى الْقَنْرِ قَيْجُلْسُ الرَّجُلُ الرَّجُلُ المُشْتَ يَصِيرُ إِلَى الْقَنْرِ قَيْجُلْسُ الرَّجُلُ الرَّجُلُ المُشْتَ فَعَلَيْهِ مُثَّ وَعَلَيْهِ مُثَّ وَعَلَيْهِ مُثَّ إِنْ شَاءَ اللهُ" ورواه أحمد من حديث عائشة وأسهاء هجف، وصححه البوصيري في مصباح الزجاجة، والألباني في صحيح سنن ابن ماجه.

 ⁽٥) رواه مسلم (١٩٩) من حديث أي هريرة حجت، ولفظه: "إِكُلُ نَبِيٍّ دَعْرَةٌ مُسْتَجَابَةٌ فَتَعَجَّلَ كُلُ نَبِيً
 دَعْرَتَهُ وَإِنْ اخْتَأْتُ دَعْوَنِي شَفَاعَةً لِأُمْنِي يَوْمَ الْقِيَاتَةِ قَهِيَ نَائِلَةٌ إِنْ شَاهَ اللهُ مَنْ سَاتَ مِنْ أُمَّيْتِي لَا يُشْرِكُ
 بالله شَيْنًا"، ورواه البخاري (٧٤٧٤) مختصر 1.

لك ما تقدم من ذنبك، فقال: ﴿ وَاللهِ ۚ إِنَّ لِأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَخْمَنَاكُمْ للْهِ ۗ (١)، وهذا كثير وأشباهه، على اليقينُ)(٢).

واحتج أحمد في تتمة الرواية بقول الله تعالى: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدُ ٱلْحَرَامَ إِن شَآهَ آللَّهُ ءَامِيرِيَ﴾ (٣) قال: فقد علم تبارك وتعالى أنهم داخلون المسجد الحرام.

وقال شيخ الإسلام مبينا أوجه الاستثناء: (فإن كثيرا من السلف من الصحابة والنابعين وغيرهم استثنوا في الإيان.

وآخرون أنكروا الاستثناء فيه، وقالوا: هذا شك.

والذين استثنوا فيه منهم من أوجيه، ومنهم من لم يوجيه، بل جوّز تركه باعتبار حالتين، وهذا أصح الأقوال، وهذان القولان في مذهب أحمد وغيره. فمن استثنى لعدم علمه بأنه غير قائم بالواجيات كما أمر الله ورسوله، فقد أحسن، وكذلك من استثنى لعدم علمه بالعاقبة. وكذلك من استثنى تعليقا للأمر بمشيئة الله تعالى، لا شكا.

ومن جزم بها هو في نفسه في هذه الحال، كمن يعلم من نفسه أنه شهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، فجزم بها هو متيقن حصوله في نفسه فهو محسن في ذلك)(١).

⁽١) رواه مسلم (١١١٠) من حديث عائشة جَنَّيَّة

⁽٢) النة للخلال (٣/ ٥٩٥) رقم ١٠٥٤، وتقله شيخ الإسلام (٧/ ٥١).

⁽٣) صورة الفتح، آية: ٢٧

 ⁽٤) مجموع الفتاوى (١٨/ ٢٧٨) وما بعدها. وقال محمد بن نصر المروزي بيشم: (سألت أحمد عمن قبال: أنا مؤمن عند نفسي من طريق الأحكام، والمواريث، ولا أعلم ما أنا عند الله ؟ فقال: ليس هذا بمرجئ.

ويتضح مما سبق أن الاستثثاء عند السلف راجع إلى أحد خمسة أمور:

الاول: أن الإيمان المطلق يتضمن فعل المأمورات وترك المحرمات جميعها، وليس أحد يدعي أنه أتى بذلك، فجاز أن يستثني على هذا الاعتبار (وهذا مأخذ عامة السلف الذين كانوا يستثنون)(١).

الثاني: النظر إلى قبول الأعمال، فإن الإنسان يعمل ولا يدري أيتقبل منه أم لاء لخوفه أن لا يكون أتى بالعمل على الوجه المأمور(").

الثالث: ترك تزكية النفس، وأي تزكية أعظم من التزكية بالإيمان (٣).

الرابع: أن الاستثناء يكون في الأمور المتيقنة التي لا يشك فيها، كما سبق في آية الفتح، وفي قصة صاحب القبر(2).

الخامس: الاستثناء لعدم العلم بالعاقبة، وخوف تغيّر الحال، في مستقبل العمر، وفي ذلك يقول ابن بطة الله العمر الاستثناء أيضا من وجه آخر يقع على مستقبل الأعمال، ومُستأنف الأعمال، وعلى الخاتمة وبقية الأعمار، ويُريد: إني مؤمن إن ختم الله لي

⁼ وقال أبو أيوب: الاستثناء جائز، قال: أنا مؤمن، ولم يقل عند الله، ولم يستثن، قذلك عندي جائز، وليس بمرجى، وبه قال أبر خيثمة وابن أبي شيبة) تعظيم قدر الصلاة (٢/ ٢٩٥).

مجموع الفتاري (٧/ ٤٤٦) وانظر: (٧/ ١٧ ١٤).

⁽٢) السابق (٧/ ٩٦)، قال شيخ الإسلام: (وهذا أظهر الوجوه في استثناء من امتثني منهم في الإيمان).

⁽٣) السابق (٧/ ٤٤٦)، الإبانة لابن بطة (٢/ ٥٨٨).

 ⁽٤) السابق (٧/ ٥٥٠ ٤٥٢)، وينظر: (٣/ ٢٨٩)، (١٣/ ٢٤).

بأعهال المؤمنين وإن كنت عند الله مثبتا في ديوان أهل الإيهان، وإن كان ما أنا عليه من أفعال المؤمنين أمرا بدوم لي ويبقى على حتى ألقى الله به، ولا أدري هل أصبح وأُمي على الإيهان أم لا؟ وبدلك أدّب الله نبيه والمؤمنين من عباده، قال تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُنَ لِنَالَ فَاعِلُ ذُلِكَ غَدًا ﴿ إِلّا أَن يَشَاءَ ٱللَّهُ ﴾ (١) (١).

والحاصل أن أهل السنة على جواز الاستثناء غذه الاعتبارات، وجواز تركه إذا كان المقصود أصل الإيمان، لا الإيمان المطلق الكامل، وأما على الشك، فيمنع منه اتفاقا. وينبغي لمن لم يستثني أن يقرن كلامه بها ببين أنه لا يريد الإيمان المطلق الكامل، كأن يقول: آمنت بالله وملائكته ورسله، ونحو ذلك.

قال شيخ الإسلام على: (ولهذا كان الصحيح أنه يجوز أن يقال: أنا مؤمن بلا استثناء إذا أراد ذلك، لكن ينبغي أن يقرن كلامه بها يبين أنه لم يرد الإيهان المطلق الكامل)(٣).

وقال ابن أبي العز هشم ملخصاً أوجه الاستثناء: (وأما من يجوز الاستثناء وتركّه، فهم أسعد بالدليل من الفريقين (١)، وخير الأمور أوسطها، قإن أراد المستثني المشك في أصل إيانه شنع من الاستثناء، وهذا مما لا خلاف فيه، وإن أراد أنه مؤمن من المؤمنين السلين وصفهم الله في قوله : ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ وَالَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللّهُ وَجِلْتَ قُلُومُهُمْ وَإِذَا

⁽١) سورة الكهف آية: ٢٤

⁽Y) PYJG (Y/ OFA).

⁽٣) مجموع القناوي (٧/ ٤٤٨).

 ⁽٤) أي من يوجب ومن يحرمه، وسيأتي بيان ذلك عند الكلام على مفهوم الإبيان عند الفرق.

تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ اَلْنِعُهُ وَادَمُهُمْ إِلَمْنِنَا وَعَلَىٰ رَيْهِمْ يَعَوَكُلُونَ إِنِي اللَّهِيمَ يُقِيمُونَ الصَّلَوْةَ وَمَعْقِرَةٌ وَمِعْقِرَةٌ وَمِعْقِرَةٌ وَمِعْقِرَةٌ وَمِعْقِرَةٌ وَمِعْقِرَةٌ وَمِعْقِرَةٌ وَمِعْقِرَةٌ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَرَسُولِهِ مَنْ اللَّهُ وَرَسُولِهِ مَنْ اللَّهُ وَرَسُولِهِ مَنْ اللَّهُ وَرَسُولِهِ مَنْ اللَّهُ وَاللَّهُ وَرَسُولِهِ مَنْ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَعَلَى اللَّهُ وَاللَّهُ وَلَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللّهُ وَاللَّهُ وَاللَّالِمُ الللَّهُ وَاللَّالِمُ الللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَ

كراهة السلف سؤال الرجل أخاد: أمؤمن أنت؟

وقد كره السلف سؤال الرجل أخاه: أمؤمن أنت؟ بل عدوا هذا من البدع التي أحدثها المرجئة.

قال إبراهيم النخعي ﴿ فَهُ: (سؤالُ الرجل الرجلَ: أمؤمنٌ أنت؟ بدعةٌ)(1).

وقال سفيان بن عبينة: إذا سئل أمؤمن أنت؟ إن شاء لم يجبه، أو يقول: سؤالك إياي بدعة، ولا أشك في إيان (**).

⁽١) سبرة الأنفال: آية: ٢- ٤

⁽٢) سورة الحجرات، آية: ١٥

⁽٣) شرح العقيدة الطحاوية ص ٣٥٣، ط. المكتب الإسلامي، (٢/ ٥٣٨) ط. مؤسسة الرسالة، الثانية.

⁽٤) رواء الأجري في الشريعة (٢/ ٢٧٠) رقم ٢٩١، رابن بطة في الإبانة (٢/ ٨٨٠) رقم ١٢١٢

 ⁽٥) رواه عيد الله بن أحمد في السنة (١/ ٣٣٨) رقم ٧١٢، الأجري في الشريعة (٢/ ٦٦٧) رقم ٢٨٨، وابئ
 بطة في الإبانة (٢/ ٨٨١) رقم ١٧١٣، واللالكائي (٥/ ١٠٥٤) رقم ١٧٩٦

قال الآجري على: (إذا قال لك الرجل: أنت مؤمن؟ فقل: آمنت بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والموت والبعث من بعد الموت والجنة والنار، وإن أحببت ألا تجيبه، تقول له: سؤالك إباي بدعة فلا أجيبك، وإن أجبته فقلت: أنا مؤمن إن شاء الله على النعت الذي ذكرناه فلا بأس به. واحذر مناظرة مثل هذا، قإن هذا عند العلماء مذموم، واتبع من مضى من أثمة المعلمين تسلم إن شاء الله).

والمرجثة أوردت هذا السؤال احتجاجا منها على أن الإيان قول وتصديق بلا عمل. ووجه ذلك أن المجيب إذا قال: أنا مؤمن، قيل له: فهل جئت بالعمل؟ وكيف ساغ لك الجزم بالإيان وأئت لا تجزم بالعمل؟ فهذا تسليم منك بأن الإيان قول بلا عمل!

فلها علم السلف مقصودهم، كرهوا السؤال، وكرهوا جوابه (٢).

قال شيخ الإسلام عِنْه: (وقد كان أحمد وغيره من السلف مع هذا يكرهون سؤال الرجل لغيره: أمؤمن أنت؟ ويكرهون الجواب؛ لأن هذه بدعة أحدثها المرجئة ليحتجوا بها لقواهم، فإن الرجل يعلم من نفسه أنه ليس بكافر، بل يجد قلبه مصدقا بها جاء به

الشريعة للآجري (٢/ ١٦٧).

⁽٢) ونظير هذا قول بعضهم: هذا العمل المطلوب لصحة الإيهان: ما حده، وما حقيقته، ومتى بكفر بتركه، يعد يوم أو يومين أو ساعة أو لحظة؟! كما سيأتي في شبههم العقلية التي راموا منها التشكيك فيها أجمع عليه السلف من أن الإيهان لا يجزئ من دون العمل. والمقصود أن المرجتة عدلت عها دل عليه الكتاب والسنة والإجماع إلى هذه الشبه المنهافئة، والحجج الواهية، والأمر كها قال الله: (ومن لم يجعل الله له شورا فها له من نور).

الرسول، فيقول: أنا مؤمن، فيثبت أن الإيمان هو التصديق؛ لأنك تجزم بأنك مؤمن، ولا تجة م بأنك فعلت كل ما أمرت به، قلم علم السلف مقصدهم صاروا يكرهون الجواب، أو يفصلون في الجواب، وهذا لأن لفظ الإيان فيه إطلاق وتقييد، فكانوا يجيبون بالإيمان المقيد الذي لا يستلزم أنه شاهد فيه لنفسه بالكيال، ولهذا كان الصحيح أنه يجوز أن يقال: أنا مؤمن بلا استثناء إذا أراد ذلك، لكن ينبغي أن يقرن كلامه بها يبين أنه لم يبرد الإيهان المطلق الكامل، ولهذا كان أحمد يكره أن يجيب على المطلق بلا استثناء يقدمه. وقال المرودي: قيل لأن عبد الله نقول: نحن المؤمنون؟ فقال تقول: نحن المسلمون، وقال أيضا: قلت لأن عبد الله: نقول إنا مؤمنون؟ قال: ولكن نقول: إنا مسلمون. ومع هذا فلم ينكر على من ترك الاستثناء إذا لم يكن قصدُه قصدَ المرجئة أن الإيمان مجرد القول، بل يكره(١٠ تركّه لما يعلم أن في قلبه إيهانا وإن كان لا يجزم بكمال إيهانه. قبال الخيلال: أخبرني أحمد بن أصرم المزني أن أبا عبد الله قيل له: إذا سألني الرجل فقال: أمؤمن أنت؟ قال سؤالك إياى بدعة لا يشك في إيانه، أو قال: لا نشك في إياننا. قال المزني: وحفظي أن أبا عبد الله قال: أقول كيا قال طاووس: آمنت بالله وملائكته وكتبه ورسله... فعُلم أن أحمد وغيره من السلف كانوا يجزمون ولا يشكون في وجود ما في القلب من الإيمان في هذه الحال، ويجعلون الاستثناء عائدا إلى الإيمان المطلق المتضمن فعل المأمور)(٢).

 ⁽۱) لعل الصواب: بل يرى تركه. والكلام عمن ترك الاستثناء من السلف، دون أن يقصد قصد المرجنة، بل
 برى نركه لأنه بعلم أن في قلبه إبهانا.

⁽۲) مجموع القتاري (۷/ ٤٤٨) و ما يعدها.

المبحث السابع: الفرق بين الإيمان و الإسلام

اشتهر الخلاف بين أهل السنة في الإيمان والإسلام، هل هما مترادفان أو متغايران، وأكثرهم على إثبات التغاير، وأن الإيمان درجة أعلى من الإسلام، وبينهما تلازم، فلا إسلام لمن لا إيمان له، ولا إيمان لمن لا إسلام له،

والقائلون بالتغاير اختلفوا في حقيقة الفرق بينها، فمنهم من قال: الإسلام الكلمة والإيهان العمل، ومنهم من قال: الإسلام: الأعهال الظاهرة، والإيهان: الاعتقادات الباطنة، والمحققون منهم على أن ذلك يختلف باختلاف حالتي الإفراد والاقتران،

أما للرجئة فيرون أن الإسلام أفضل من الإيمان؛ إذ الإيمان عندهم خصلة من خصال الإسلام.

وقد لخص شيخ الإسلام على أقوال الناس في المسألة، فقال: (ولهذا صار الناس في الميان والإسلام على ثلاثة أقوال؛ فالمرجنة يقولون: الإسلام أفضل، فإنه يدخل فيه الإيان. وآخرون يقولون: الإيان والإسلام سواء، وهم المعتزلة والخوارج، وطائفة من أهل الحديث والسنة، وحكاه محمد بن نصر عن جهورهم وليس كذلك.

والقول الثالث: أن الإيمان أكمل وأفضل، وهذا هو الذي دل عليه الكتاب والسنة في غير موضع، وهو المأثور عن الصحابة والتابعين لهم بإحسان. ثم هؤلاء منهم من يقول: الإسلام مجرد القول والأعمال ليست من الإسلام. والصحيح أن الإسلام هو

الأعمال الظاهرة كلها)(1).

ومن القائلين بأن الإسلام القول أو الكلمة: الزهري وحماد بن زيد، ومرادهم بذلك أن الإسلام يثبت بالكلمة.

قال شيخ الإسلام والله موضحاً قولهم: (ولما كان كل من أتى بالشهادتين صار مسلما متميزا عن اليهود والنصارى، تجري عليه أحكام الإسلام التي تجري على المسلمين، كان هذا مما يُجزم به بلا استثناء فيه، فلهذا قال الزهري: الإسلام الكلمة. وعلى ذلك وافقه أحمد وغيره، وحين وافقه لم يُرد أن الإسلام الواجب هو الكلمة وحدها؛ فإن الزهري أجل من أن يخفى عليه ذلك، ولهذا أحمد لم يجب بهذا في جوابه الثاني خوفا من أن يُظن أن الإسلام ليس هو إلا الكلمة)(1).

القائلون بالترادف وحجتهم:

هذا القول يروى عن سفيان الثوري("")، وحكي عن البخاري(؛)، ونقله أبو عوانة

⁽١) مجموع الفتاوي (٧/ ٤١٤)، وانظر: (٧/ ٢٥٩).

⁽٢) السابق (٧/ ١٥٥).

 ⁽٣) لكنه من رواية أيوب بن سويد الرملي عنه، وأبوب فيه ضعف، انظر جامع العلوم والحكم لابن رجب (١٠٧/١).

 ⁽¹⁾ عزاه الحافظ ابن حجر إلى البخاري في مواضع من الفتح: (١/ ٢١) باب أي الإسلام أفضل؟،
 (١/ ١٠٠) باب إذا لم بكن الإسلام على الحقيقة، (١/ ٨٨) باب من الدين الفرار من الفتن، (١/ ١٢٥)،
 (١/ ١٤٠) باب سؤال جريل.

الإسفراييني عن المزني^(۱). وقد نسبه محمد بن نصر المروزي وابن عبد البر إلى جمهور أهل السنة^(۱).

وليس الأمر كذلك، كما قال شيخ الإسلام، بل الجمهور على خلافه.

قال ابن عبد البر هُنه: (أكثر أصحاب مالك على أن الإسلام والإيمان شيء واحد، ذكر ذلك ابن بكير في الأحكام، واحتج بقول الله تَقَان: ﴿ فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رَبِيُ فَمَّا وَجَدْنَا فِهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾ (٣) أي غير بيت منهم).

وقال: (إلا أن الذي عليه جاعة أهل الفقه والنظر أن الإيان والإسلام سواء، بدليل ما ذكرنا من كتاب الله وقال قوله: ﴿ فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿ فَمَا وَجَدّنَا فِيهَا عَنْ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿ فَمَا وَجَدّنَا فِيهَا عَنْ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿ فَمَا وَجَدّنَا فِيهَا عَنْرَ بَيْتٍ مِنَ ٱلمُسْلِمِينَ ﴾ وعلى القبول بأن الإيهان هبو الإسلام جمهور أصحابنا، وغيرهم من الشافعيين والمالكيين، وهو قبول داود وأصحابه وأكثر أهل السنة والنظر المتبعين للسلف والأثر)(1).

وقد بسط الإمام محمد بن نصر المروزي على الكلام في هذه المسألة، في كتابه تعظيم قدر الصلاة، ونقل شيخ الإسلام كلامه في الإيان الكبير وثاقشه فيه.

⁽١) حكاه في فتع الباري (١/ ١٤٠).

⁽٢) تعظيم قدر الصلاة (٢/ ٥٢٩)، والتمهيد لابن عبد البر (٩/ ٢٥٠).

⁽٣) سورة الذاريات، آية: ٣٦،٣٥

⁽٤) التمهيا، (٩/ ٧٤٧ - ٢٥٠).

ومن أبرز أدلة هذا الفريق:

١ - قول عمال: ﴿ فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ نَيْتُ لِ
 مِنَ ٱلْمُسْلِينَ ﴾ استدل به الإمام ابن عبد البر، كما سبق.

٢- أن الله مدح الإسلام بمثل ما مدح به الإيهان، وسمى الإسلام بها سمى به الإيهان، وسمى الإسلام بها سمى به الإيهان، وأخبر أنه دينه الذي ارتضاه، قال وقاة فروماً أُمِرُوا إلا لِيَعْبُدُوا اللهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدّينَ حُتفاء ويُعِيمُوا الصَّلُوة ويُوْتُوا الرَّكُوة ودَالِكَ دِينُ الْقَيِمَةِ ، وقسال: ﴿إِنَّ الدِّينَ اللَّهِينَ عَنَدَ اللَّهِ الْإِيمَانَ هُو قَال السلاماً، عند الله الإيهان هو قول وعمل.

٣- أنه لو فُرق بين الإسلام والإيهان، وأزيل اسم المؤمن عن مرتكب الكبيرة، للزم
 أن لا يدخل في خطاب المؤمنين، وأن تسقط عنه عامة الفرائض والأحكام والحدود.

٤- أن اسم المؤمن يطلق على وجهين: اسم بالخروج من ملل الكفر والدخول في الإسلام، وبه تجب الفرائض التي أوجيها الله على المؤمنين، ويجري عليه الأحكام والحدود التي جعلها بين المؤمنين، واسم يلزم بكمال الإبهان، وهو اسم ثناء وتزكية، يجب به دخول الجنة والفوز من النار.

ويجاب عن هذا الاستدلال بما يلي:

١ - أما قول، تعالى: ﴿ فَأَخْرُجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿ فَمَا وَجُدْنَا فِيهَا غُهْر

⁽١) سورة البيئة، آية: ٥، وسورة آل عمران، آية: ١٩

بَيْتٍ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾ فيجاب عنه من وجهين:

الأول: أن المراد بالمؤمنين هنا هم قوم لوط وأهل بيته إلا امرأته، وهؤلاء مؤمنون مسلمون، قاتفق الاسمان هنا لخصوصية الحال.

قال ابن كثير على: (احتج بهذه من ذهب إلى رأي المعتزلة عمن لا يفرق بين مسمى الإيهان والإسلام، لأنه أطلق عليهم المؤمنين والمسلمين، وهذا الاستدلال ضعيف؛ لأن هؤلاء كانوا قوماً مؤمنين، وعندنا أن كل مؤمن مسلم ولا ينعكس فاتفق الاسهان ههنا لخصوصية الحال، ولا يلزم ذلك في كل حال)(1).

والوجه الثاني: أن هذه الآية تدل على الفرق بين الإيمان والإسلام؛ فإنه ذكر الإيمان الماخر بالوجود، الإخراج، والمراد لوط وأهل بيته المؤمنين، وذكر الإسلام لما أخبر بالوجود، ولذلك لدخول امرأة لوط فيهم، وكانت في الظاهر مع زوجها وفي الباطن على دين قومها.

قال شيخ الإسلام: (وقد ظن طائفة من الناس أن هذه الآية تقتضي أن مسمى الإيهان والإسلام واحد. وعارضوا بين الآيتين، وليس كذلك، بل هذه الآية توافق الآية الأولى؛ لأن الله أخبر أنه أخرج من كان فيها مؤمنا وأنه لم يجد إلا أهل بيت من المسلمين، وذلك لأن امرأة لوط كانت في أهل البيت الموجودين، ولم تكن من المخرجين الذين نجوا، بل كانت من الغابرين الباقين في العذاب، وكانت في الظاهر مع زوجها على دينه،

⁽۱) تقسير اين کثير (٤/ ٢٣٧).

وفي الباطن مع قومها على دينهم خائنة لرُوجِها، تدل قومها على أضيافه).

إلى أن قال: (والمقصود أن امرأة لوط لم تكن مؤمنة، ولم تكن من الناجين المخرجين، فلم تدخل في قوله: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ وكانت من أهل البيت المسلمين، وممن وجد فيه، ولهذا قال تعالى: ﴿فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَبَيْتٍ مِنَ ٱلمُسْلِمِينَ ﴾، وبهذا تظهر حكمة القرآن حيث ذكر الإيهان لما أخبر بالإخراج، وذكر الإسلام لما أخبر بالوجود)(١).

(٢-٤) - ويجاب عن يافي أدلتهم بها ذكره شيخ الإسلام عنه بقوله:

(مقصود محمد بن نصر المروزي على أن المسلم الممدوح هو المؤمن الممدوح، وأن الملموم ناقص الإسلام والإيمان، وأن كل مؤمن فهو مسلم، وكل مسلم فلا بد أن يكون معه إيمان، وهذا صحيح وهو متفق عليه. ومقصوده أيضا أن من أطلق عليه الإسلام أطلق عليه الإيمان، وهذا فيه نزاع لفظي. ومقصوده أن مسمى أحدهما هو مسمى الآخر وهذا لا يعرف عن أحد من السلف.

وإن قيل: هما متلازمان. فالمثلازمان لا يجب أن يكون مسمى هذا هو مسمى هذا، وهو لم يُنقل عن أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان ولا أثمة الإسلام المشهورين أنه قال: مسمى الإسلام هو مسمى الإيهان، كها نصر، بل ولا عرفت أنا أحدا قال ذلك من السلف، ولكن المشهور عن الجهاعة من السلف والخلف أن المؤمن المستحق لوعد

⁽۱) مجموع الفتاري (٧/ ٤٧٤، ٤٧٤).

الله هو المسلم المستحق لوعد الله، فكل مسلم مؤمن، وكل مؤمن مسلم، وهذا متفق على معناه من السلف والخلف، بل وبين فوق الأمة، كلهم يقولون: إنَّ المؤمن الذي وعد بالجنة لا يد أن يكون مسله، والمسلم الذي وعد بالجنة لا بد أن يكون مؤمنا، وكل من يدخل الجنة بلا عدّاب من الأولين والآخرين فهو مؤمن مسلم، ثم إنّ أهل السنة يقولون: الذين يخرجون من النار ويدخلون الجنة معهم بعض ذلك، وإنها النزاع في إطلاق الاسم، فالنقول متواترة عن السلف بأنَّ الإيمان قول وعمل، ولم ينقل عنهم شيء من ذلك في الإسلام، ولكن لما كان الجمهور الأعظم يقولون: إن الإسلام هو الدين كله، ليس هو الكلمة فقط، خلاف ظاهر ما نقل عن الزهري، فكالوا يقولون: إن الصلاة والزكاة والصيام والحج وغير ذلك من الأفعال المأمور بها هي من الإسلام كما هي من الإيبان - ظن أنهم يجعلونها شيئا واحدا، وليس كذلك؛ فإن الإيبان مستلزم للإسلام بالفاقهم وليس إذا كان الإسلام داخلا فيه يلزم أن يكون هنو إيناه. وأمنا الإسلام قليس معه دليل على أنه يستلزم الإيمان عند الإطلاق... ولبو قُدُّر أن الإسلام يستلزم الإيمان الواجب فغاية ما يقال: إنها متلازمان، فكل مسلم مؤمن، وكل مؤمن مسلم، وهذا صحيح إذا أريد أن كل مسلم يدخل الجنة معه الإيران الواجب. وهو متفق عليه إذا أريد أن كل مسلم يناب على عبادته فلا بد أن يكون معه أصل الإيهان، فها من مسلم إلا وهو مؤمن، وإن لم يكن هو الإيمان الذي نفاه النبي ﷺ عمن لا يحب لأخيمه ما يحب لنفسه، وعمل يفعل الكبائر، وعن الأعراب وغيرهم. فإذا قيل: إن الإسلام والإيمان التام(١)

⁽١) المقصود بالإيمان النام: أصل الإيمان، كم صرح به قبل أسطر، وهذا إطلاق غالب في كلام شيخ=

متلازمان، لم يلزم أن يكون أحدهما هو الآخر، كالروح والبدن، فلا يوجد عندنا روح إلا مع البدن، ولا يوجد بدن حي إلا مع الروح، وليس أحدهما الآخر)(١٠).

وقال أيضا: (أما قوله: إن الله جعل البصلاة والزكاة من الدين، والدين عنده هو الإسلام، فهذا كلام حسن موافق لحديث جبريل، ورده على من جعل العمل خارجا من الإسلام كلام حسن (٢).

وأما قوله: إن الله سمى الإبهان بها سمى به الإسلام، وسمى الإسلام بها سمى به الإبهان، قليس كذلك؛ قإن الله إنها قال: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللهِ ٱلْإِلَىٰ اللهُ عِنْ اللهُ إِنها قط: إن الدين عند الله الإبهان، ولكن هذا الدين من الإبهان، وليس إذا كنان منه يكون هو إبهاه فإن الإبهان أصله معرفة القلب وتصديقه وقوله، والعمل تابع لهذا العلم والتصديق ملازم له، ولا يكون العبد مؤمنا إلا بها. وأما الإسلام فهو عمل محض، مع قول، والعلم والتصديق والتصديق ليس جزء مستاه، لكن يلزمه جنس التصديق، قلا يكون عمل إلا يعلم، لكن لا يستلزم الإبهان المفصل الذي بينه الله ورسوله كها قال تعالى: ﴿إِنَّهَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ الْمُوا وَجَنهَدُوا بِأُمَّو لِهُمَ وَأَنفُوسِهِمْ فِي سَبِيلِ ٱللهِ أُولَتِهِكَ هُمُ المُؤالِهِمَ وَأَنفُوسِهِمْ فِي سَبِيلِ ٱللهِ أُولَتِهِكَ هُمُ

⁼ الإسلام، كما ميأتي التنبيه عليه، وذكر بعض المواضع الأخرى الدالة عليه.

⁽۱) مجموع الفتاري (۷/ ۲۱۵) وما بعدها، ملخصا.

 ⁽۲) يشير إلى قول محمد بن نصر الله : (فمن رعم أن الإسلام هو الإقرار، وأن العمل ليس منه، فقد عالف الكتاب والسنة، ولا قرق بيته وبين المرجئة؛ إذ زعمت أن الإيهان إقرار بلا عمل) تعظيم قدر الصلاة
 (۲/ ۵۳۳).

الصّند فورت ، وقول : ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللّهُ وَحِلَتَ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيتَ عَلَيْهِمْ ءَايَنتُهُ وَادَبّهمْ إِيمَنتُا وَعَلَى رَبّهِمْ يَتَوَكُّنُونَ ﴾ وسائر النصوص التي تنفي الإيبان عمن لم يتصف بها ذكره ؛ فإن كثيرا من المسلمين مسلم باطنا وظاهرا، ومعه تصديق مجمل، ولم يتصف بهذا الإيبان، والله تعالى قال: ﴿وَمَن يَنتَغ غَيْرَ ٱلْإِسْلَامِ دِينًا فَلَن يُقْبَلُ مِنهُ ﴾ (١) ، وقال: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَامَ دِينًا ﴾ (١) ، ولم يقل: ومن يبتغ غير الإسلام علما ومعوفة وتصديقا وإيبانا، ولا قال: رضيت لكم الإسلام تصديقا وعلى ؛ فإن الإسلام من جنس الدين والعمل والطاعة والانقباد والخضوع، فمن ابتغي غير الإسلام دينا فلن يقبل منه والإيبان طمأنينة ويقبن، أصله علم وتصديق ومعرفة، والدين تابع له، يقال: يقبل منه وأسلمت لله قال موسى: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ يَنفَوْمِ إِن كُنتُمْ وَامُنتُمْ بِاللّهِ فَعَلَيْهِ تَوكُلُواْ أَمْنَ مُسْلَمِينَ ﴾ (١) فلو كان مسهاهما واحداً كان هذا تكريراً) (١).

وبالجملة فهذا القول لم يدل عليه دليل صحيح، كما أنه مخالف لحديث جبريل، وغيره عايتعلق بالمسألة.

وفي هذا يقول شيخ الإسلام عله: (والمقصود هنا أن هنا قولين متطرفين: قول من يقول: الإسلام مجرد الكلمة والأعيال الظاهرة ليست داخلة في مسمى الإسلام، وقول

⁽١) صورة آل عمران، آية: ٨٥

⁽٢) سورة المائلة، أبة: ٣

⁽٣) سورة يونس، آية: ٨٤

⁽٤) مجموع الفتاري (٧/ ٣٧٧) وما بعدها.

من يقول: مسمى الإسلام والإيان واحد، وكلاهما قول ضعيف مخالف لحديث جبريل وسائر أحاديث النبي على ولهذا لما نصر محمد بن نصر المروزي القول الثاني، لم يكن معه حجة على صحته، ولكن احتج بها يبطل به القول الأول)(١).

القائلون بالفرق بين الإسلاء والإيمان:

وهؤلاء هم جهور أهل العلم، بل عامة أهل السنة على ذلك، قال شيخ الإسلام وهؤلاء هم جهور أهل العلم، بل عامة أهل السنة على ذلك، قال شيخ الإسلام الرحن بن مهدي، وهو قول أحمد بن حنيل وغيره، ولا علمت أحدا من المتقدمين خالف هؤلاء فجعل نفس الإسلام نفس الإيان، وهذا كان عامة أهل السنة على هذا الذي قاله هؤلاء كها ذكره الخطاب. وكذلك ذكر أبو القاسم التيمي الأصبهاني وابنه محمد شارح مسلم وغيرهما أن المختار عند أهل السنة أنه لا يطلق على السارق والزاني اسم مؤمن كها دل عليه النص) (٢).

وقال ابن رجب الحنبلي الله (والقول بالفرق بين الإسلام والإيمان مروي عن الحسن، وابن سبرين، وشريك، وعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى بن معين، ومؤمل بن إهاب، وحكي عن مالك أيضا، وقد سبق حكايته عن قتادة، وداود بن أبي هند، والزهري، وابن أبي ذئب، وحماد بن زيد، وأحمد، وكذلك حكاه أبو بكر السمعاني عن أهل السنة جملة).

⁽١) مجموع الفتاري (٧/ ٣٧٥).

⁽۲) السابق (۷/ ۲۵۹).

شم قال: (فحكاية ابن نصر، وابن عبد البر عن الأكثرية التسوية بينهما غير جيد، بل قد قبل إن السلف لم يرو عنهم غير التفريق)(١).

ومن أدلة الجمهور على التفريق بين الإيمان والإسلام:

١ - قول تعلى: ﴿ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ وَامَنّا أَقُل لَمْ تُؤْمِنُواْ وَلَكِن قُولُواْ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا
 يَذْخُلِ ٱلْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ قَإِن تُطِيعُواْ ٱللَّهُ وَرَسُولَهُ لَا يَلِتْكُم مِنَ أَعْمَطِكُمْ شَيْعًا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ (").
 عَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ (").

والجمهور على أن هؤلاء الأعراب ليسوا منافقين، بل معهم إسلام وإيمان يشابون عليه، ولكن حقائق الإيمان لم تدخل قلوبهم، فنُفي عنهم الإيمان كما نُفي عن الزاني والسارق، ومن لا يحب أخيه ما يحب لنقسه، ومن لا يأمن جاره بوائقه، وغير ذلك (٣).

قال شيخ الإسلام رحمه: (والأكثرون يقولون: بل هؤلاء لم يكونوا من المنافقين الذين لا يقبل منهم شيء من أعهالهم وإن كان فيهم شعبة نفاق، بل كان معهم تصديق يُقبل معه منهم ما عملوه فه، ولهذا جعلهم مسلمين، ولهذا قال: ﴿أَنْ هَدُنكُرُ لِلْإِيمُننِ إِن كُنتُمْ صَندِقِينَ ﴾ (1) كما قالوا مثل ذلك في الزاني والسارق وغيرهما عمن نفى عنه الإيهان

⁽١) قتم الباري لابن رجب (١/ ١٣٠)، وانظر جامع العلوم والحكم له (١/ ١٠٧).

⁽٢) سورة الحجرات: آية: ١٤

⁽٣) مجموع الفتاري (٧/ ١٠٥).

⁽٤) سورة الحجرات آية: ١٧

مع أن معه التصديق. وهذا أصح الأقوال الثلاثة فيهم)(١).

وقال أيضا: (فهذا الإسلام الذي نفى الله عن أهله دخول الإيمان في قلوبهم هل هو إسلام يثابرن عليه ؟ أم هو من جنس إسلام المنافقين ؟ فيه قولان مشهوران للسلف والخلف:

أحدهما: أنه إسلام يشابون عليه ويخرجهم من الكفر والنفاق. وهذا مروي عن الحسن وابن سيرين وإبراهيم النخعي وأبي جعفر الباقر، وهو قول هاد بن زيد وأهد بن حنبل وسهل بن عبد الله التستري وأبي طالب المكي وكثير من أهل الحديث والسئة والحقائق...

والقول الثاني: أن هذا الإسلام: هو الاستسلام خوف السبي والقتل، مثل إسلام المنافقين. قالوا: وهؤلاء كفار؛ فإن الإيمان لم يدخل في قلوبهم ومن لم يدخل الإيمان في قلبه فهو كافر. وهذا اختيار البخاري، ومحمد بن نصر المروزي، والسلف مختلفون في ذلك)(٢٠).

وقال ابن كثير عضم: (وقد استفيد من هذه الآية الكريمة أن الإيمان أخص من الإسلام كما هو مذهب أهل السنة والجماعة، ويدل عليه حديث جبريل عليه الصلاة

⁽١) مجموع الفتاوى (٧/ ٣٤٤)، والقول الأول قول من بقول: إنهم منافقون، والثناقي قول من يقول: إن الإيمان قد ينفى عن الشخص لتركه الكمال المستحب، بل لوجود من هو أفضل منه، كما يقوله أبوطالب المكي وغيره، وهذا لا يعرف في كلام الشارع كما بين شيخ الإسلام هيم.

⁽٢) السابق (٧/ ٢٣٨) زما بعدها.

والسلام حين سأل عن الإسلام ثم عن الإيهان ثم عن الإحسان، فترقى من الأعم إلى الأخص ثم للأخص منه).

وقال: (فدل هذا على أن هؤلاء الأعراب المذكورين في هذه الآية ليسوا بمنافقين، وإنها هم مسلمون لم يستحكم الإيهان في قلوبهم، فادّعوا لأنفسهم مقاماً أعلى مما وصلوا إليه فأدّبوا في ذلك، وهذا معنى قول ابن عباس شخض وإبراهيم النخعي وقتادة واختاره ابن جرير، وإنها قلنا هذا لأن البخاري على دهب إلى أن هؤلاء كانوا منافقين يظهرون الإيهان، وليسوا كذلك)(1).

وقد استنبط شيخ الإسلام على من سياق الآيات ما يدل على أن هؤلاء الأعراب مسلمون، مثابون على إسلامهم، وأنهم ليسوا منافقين(٢).

٢- قولــــه تعــــالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَــةِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنِينَ
 وَٱلْقَعِينِينَ وَٱلْقَعِيقَــةِ (٢) فَعَرَق بِين الإسلام والإيهان.

٣- ومن السنة ما في الصحيحين عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصِ عَنْ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَعْطَى رَهُطَا وَسَعْدٌ جَالِسٌ فَتَرَكَ رَسُولُ اللهِ ۗ ﷺ رَجُلًا هُوَ أَعْجَبُهُمْ إِلَيَّ فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللهِ ۗ عَلَى مَا أَعْلَمُ مَا لَكَ عَنْ فُلَانِ فَوَاللهُ إِنِي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا فَقَالَ: ﴿ أَوْ مُسْلِمًا فَسَكَتُ فَلِيلًا ثُمَ عَلَبَنِي مَا أَعْلَمُ مَا لَكَ عَنْ فُلَانِ فَوَاللهُ إِنِي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا فَقَالَ: ﴿ أَوْ مُسْلِمًا فَسَكَتُ فَلِيلًا ثُمَ عَلَبَنِي مَا أَعْلَمُ مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ فَوَاللهُ إِنِي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا فَقَالَ: ﴿ أَوْ مُسْلِمًا فَسَكَتُ فَلِيلًا ثُمَ عَلَبَنِي مَا أَعْلَمُ مَا اللهَ عَنْ فَلَانٍ فَوَاللهُ إِنِي لَا ثُمَّا مِنْ مَا أَعْلَمُ مُ اللهُ إِنْ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهُ عَلَيْ فَا لَهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَنْ فُلِيلًا لَهُ مَا اللهَ عَنْ فَلَانٍ فَوَاللهُ إِنْ لَا أَرَاهُ مُؤْمِنًا فَقَالَ إِنْ اللَّهُ اللَّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ

⁽١) تفسر ابن کنر (١/ ٢٢٠).

⁽٢) انظر مجموع الفتاري (٧/ ٢٤٢ - ٢٥٣)، (٧/ ٢٧٦ - ٤٧٨).

⁽٣) صورة الأحزاب، آية: ٣٧

مِنْهُ فَكُذْتُ لِمُقَالَتِي فَقُلْتُ مَا لَكَ عَنْ فُلَانِ فَوَاللَّهِ إِنِّ لِأَرَاهُ مُؤْمِنَا فَقَالَ أَوْ مُسْلِمًا ثُمَّ غَلَبَنِي مِنْهُ فَكُذْتُ لِقَالَتِي وَعَادَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فُمَّ قَالَ يَا سَعْدُ إِنِّ لَأَعْطِي الرَّجُلَ وَغَيْرُهُ مَا أَعْلَمُ مِنْهُ فَعُدْتُ لِقَالَتِي وَعَادَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فُمَّ قَالَ يَا سَعْدُ إِنِّ لَأَعْطِي الرَّجُلَ وَغَيْرُهُ مَا أَعْرَبُهُ اللهِ فَي النَّارِهُ (١).

قال شيخ الإسلام عضد: (فأجاب سعدا بجوابين: أحدهما: أن هذا الذي شهدت له بالإيهان قد يكون مسلم لا مؤمنا. الثاني: إن كان مؤمنا وهو أفضل من أولئك فأنا قد أعطي من هو أضعف إيهانا؛ لثلا يحمله الحرمان على الردة فيكبه الله في النار على وجهه. وهذا من إعطاء المؤلفة قلوبهم)(٢).

فقد فرق النبي ﷺ بين مسمى الإسلام ومسمى الإيبان ومسمى الإحسان، فجعل

⁽١) رواه البخاري (٢٧) ومسلم (١٥٠).

⁽٢) مجموع الفتاري (٧/ ٤٧٤).

⁽٣) رواه سلم (٩) من حديث عمر عليه.

الإسلام هو الأعيال الظاهرة، وجعل الإيمان ما في القلب(١).

قال شيخ الإسلام على: (وإنها تنازع أهل العلم والسنة في أمور دقيقة تخفى على أكثر الناس، ولكن يجب رد ما تنازعوا فيه إلى الله ورسوله. والرد إلى الله ورسوله في مسألة الإسلام والإيهان يوجب أن كلا من الاسمين وإن كان مسهاه واجبا لا يستحق أحد الجنة إلا بأن يكون مؤمنا مسلما. فالحق في ذلك ما بينه النبي في حديث جبريل فجعل الدبن وأهله ثلاث طبقات: أو لها: الإسلام، وأوسطها الإيهان، وأعلاها الإحسان. ومن وصل إلى العليا، فقد وصل إلى التي تليها. فالمحسن مؤمن، والمؤمن مسلم، وأما المسلم فلا يجب أن يكون مؤمنا.

وهكذا جاء القرآن، فجعل الأمة على هذه الأصناف الثلاثة. قال تعالى: ﴿ ثُمُّ أُورَثُنَا الْكِتَبُ اللَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنَهُمْ ظَائِمٌ لِنَفْسِهِ، وَمِنْهُم مُّفَتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَائِقُ لِللَّاسِدِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ الْمُلْمُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْمُولِقُولُ اللَّهُ الللِّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللِّهُ الل

وقال: (فتبين أن ديننا يجمع الثلاثة لكن هو درجات ثلاث: مسلم، ثم مؤمن، ثم

⁽١) مجموع الفتاوي (٧/ ١٤).

⁽٢) سورة فاطر، آية: ٣٢

⁽٣) مجموع الفتاوي (٧/ ٣٥٧) وعابعدها.

محسن، كما قمال تعمالى: ﴿ ثُمَّ أُوْرَثْنَا ٱلْكِتَابُ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ قَمِنْهُمْ طَالِمٌ لِتَفْسِهِ، وَمِنْهُم مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ مَا يِقَ بِٱلْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾. والمقتصد والمسابق كلاهما بدخل الجنة بلا عقوبة، بخلاف الظالم لنفسه.

وهكذا من أنى بالإسلام الظاهر مع تصديق القلب، لكن لم يقم بها يجب عليه من الإيمان الباطن، فإنه معرض للوعيد كها سيأتي بيانه إن شاء الله.

وأما الإحسان فهو أعم من جهة نفسه وأخص من جهة أصحابه من الإيهان.

والإيهان أعم من جهة نفسه، وأخص من جهة أصحابه من الإسلام.

فالإحسان يدخل فيه الإيهان، والإيهان يدخل فيه الإسلام، والمحسنون أخص من المؤمنين، والمؤمنون أخص من المسلمين)(1).

٥- حديث: ﴿ لَا يَزْنِي الزَّالِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ وَلَا يَشْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ وَلَا يَنْتَهِبُ مُنْهَةً يَرْفَعُ النَّاسُ إِلَيْهِ فِيهَا أَبْصَارَهُمْ حِينَ بَنْتَهِبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ ﴿ "".

قال الإمام أحمد عله: (هكذا يُروى عن أبي جعفر [الباقر] قال: «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ» قال: يخرج من الإبهان إلى الإسلام، فالإبهان مقصور في الإسلام، فإذا

⁽۱) مجموع الفناوي (۷/ ۱۰).

⁽٢) رواه البخاري (٢٤٧٥) ومسلم (٥٧) من حديث أن هريرة عيف.

رنى خرج من الإيمان إلى الإسلام)(١).

قاعدة الاجتماع والافتراق:

ما ذكر في النصوص السابقة من التغاير بين مسمى الإيهان ومسمى الإسلام، جميعه وارد في حالة الاقتران (٢)، وأما حالة الإفراد فقد فسر فيها الإيهان بها فسر به الإسلام، وهو الأعهال الظاهرة، وذلك كقوله على حديث وقد عبد القيس: «آمُرُكُمْ بِأَرْبَعِ وَهُ عَنْ أَرْبَعِ: الْإِيهَانِ بِاللهِ عَلْ تَذَرُونَ مَا الْإِيهَانُ بِاللهِ شَهَادَةً أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَإِقَامُ الصَّلَاةِ وَإِيتًاءُ الزَّكَاةِ وَصَوْمٌ وَمُضَانَ وَأَنْ تُعْطُوا مِنْ المُغَانِمِ الحُمُسَ وَأَنْهَاكُمْ عَنْ أَرْبَعِ مَا الشَّيِدَ فِي الدُّبَاءِ اللهُ عَنْ أَرْبَعِ مَا اللهِ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ أَرْبَعِ مَا اللهِ اللهُ عَنْ النَّهُ وَإِللهُ عَنْ أَرْبَعِ مَا اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَنْ أَرْبَعِ مَا اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَنْ أَرْبَعِ مَا اللهُ ا

وكقوله في حديث الشعب: «الْإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ أَوْ بِضْعٌ وَسِتُّونَ شُعْبَةٌ فَأَفْضَلُهَا قَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنْ الطَّرِيقِ وَالْخَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنْ الْإِيمَانِ»(١).

ففسر الإيمان هنا بها يشمل الأعمال الظاهرة.

ولهذا كان التحقيق أن الإسلام والإيهان كاسم الفقير والمسكين، إذا اجتمعا افترقا، وإذا افترقا اجتمعا.

قال ابن رجب عض: (وأما وجه الجمع بين هذه النصوص وبين حديث سؤال

⁽١) رواه الخلال في السنة (٤/ ١٠)، وهو عند شيخ الإسلام (٧/ ٣٧٣).

⁽٢) أي اقتران الإسلام بالإبيان في النص الواحد.

⁽٣) رواه البخاري (٤٣٦٨) ومسلم (١٧) من حديث ابن عياس خفض.

⁽٤) رواه البخاري (٩) ومسلم (٣٥) واللفظ له، من حديث أبي هربرة عليك.

جبريل القيلة عن الإسلام والإيمان وتفريق النبي ﷺ بينها وإدخاله الأعمال في مسمى الإسلام دون الإيمان، فإنه ينضح بتقرير أصل وهو أن من الأسماء ما يكون شاملا لمسميات متعددة عند إفراده وإطلاقه، فإذا قُرن ذلك الاسم بغيره صار دالا على بعض تلك المسميات، والاسم المقرون به دال على باقيها، وهذا كاسم الفقير والمسكين، فإذا أفرد أحدهما دخل فيه كل من هو محتاج، فإذا قرن أحدهما بالآخر دل أحد الاسمين على بعض أنواع ذوي الحاجات والآخر على باقيها.

فهكذا اسم الإسلام والإيمان: إذا أفرد أحدهما دخل فيه الآخر، ودل بانفراده على ما يدل عليه الآخر بانفراده، فإذا قرن بينهما دل أحدهما على بعض ما يدل عليه بانفراده، ودل الآخر على الباقي.

وقد صرح بهذا المعنى جماعة من الأثمة: قال أبو بكر الإسهاعيلي في رسالته إلى أهل الجبل: قال كثير من أهل السئة والجهاعة: إن الإيمان قول وعمل، والإسلام فعل ما فرض الله على الإنسان أن يفعله، إذا ذكر كل اسم على حدته مضموما إلى آخر، فقيل: المؤمنون والمسلمون جميعا مقردين (١)، أريد بأحدهما معنى لم يرد به الآخر، وإذا ذكر أحد الاسمين، شمل الكل وعمّهم.

 ⁽١) كذا في جامع العلوم والحكم، وثقله في معارج القبول (٢/ ٢٠٤)، ولعل الصواب: مقرونين؛ ليناسب
 السياق.

وقد ذَكر هذا المعنى أيضا الخطابيُّ في كتابه معالم السنن (١٠)، وتبعه عليه جماعة من العلماء من بعده (١٠).

ئم قال علم: (وبهذا التفصيل الذي ذكرناه يزول الاختلاف، فيقال: إذا أفرد كل من الإسلام والإيهان بالذكر، فلا فرق بينهم حينئذ. وإن قرن بين الاسمين كان بينهما فرق.

والتحقيق في الفرق بينها: أن الإيهان: هو تصديق القلب وإقراره ومعرفته. والإسلام: هو استسلام العبد لله وخضوعه وانقياده له وذلك يكون بالعمل، وهو الدين كما سمى الله في كتابه الإسلام دينا، وفي حديث جبريل سمى النبي على الإسلام والإيهان والإحسان دينا، وهذا أيضا عا يدل على أن أحد الاسمين إذا أفرد دخل فيه الآخر، وإنها يُفرق بينهما حيث قُرن أحد الاسمين بالآخر، فيكون حيننذ المراد بالإيهان جنس تصديق القلب، وبالإسلام جنس العمل)(٢).

وقال شيخ الإسلام على: (لكن التحقيق ابتداء هو ما بينه النبي بله لما سئل عن الإسلام والإيان، ففسر الإسلام بالأعمال الظاهرة، والإيمان بالإيمان بالأصول الخمسة،

⁽١) معالم السنن (١/ ٢٩٥)، ونقله شيخ الإسلام (٣٥٨/٧) رجاء فيه: (وذلك أن المسلم قد يكون مؤمنا في بعض الأحوال، ولا يكون مؤمنا في بعضها، والمؤمن مسلم في جميع الأحوال، فكل مؤمن مسلم، وليس كل مسلم مؤمنا، وإذا حملت الأمر على هذا استقام لك تأويل الآيات واعتدل الفول قيها ولم يختلف شيء منها).

⁽٢) جامع العلوم والحكم (١/ ١٠٥) وما بعدها.

⁽٣) السابق (١٠٧/١) وما يعدها.

فليس لنا إذا جعنا بين الإسلام والإيبان أن نجيب بغير ما أجاب به النبي على وأما إذا أفرد السم الإيبان فإنه يتضمن الإسلام، وإذا أفرد الإسلام، فقد يكون مع الإسلام مؤمنا يلا نزاع، وهذا هو الواجب، وهل يكون مسلما ولا يقال له: مؤمن؟ قد تقدم الكلام فيه) (١).

التلازم بين الإيمان والإسلام:

سبق في أول هذا المبحث أنه مع القول بالفرق بين الإيبان والإسلام، فإنه لا إسلام لمن لا إيبان له، ولا إيبان لمن لا إسلام له؛ إذ لا بخلو المسلم من إيبان به يصحُ إسلامه، ولا يخلو المؤمن من إسلام به يُحققُ إيبانه؛ لما بين الباطن والظاهر من ارتباط وتلازم على ما سيأتي بسطه إن شاء الله.

والمقصود هنا أن تبين أنه حيث وجد الإيان الباطن، لزم وجود الإسلام الظاهر الذي هو القول والعمل.

قال شيخ الإسلام عند: (وأما إذا قرن الإيمان بالإسلام، قبان الإيمان في القلب، والإسلام ظاهر كما في المسند عن النبي عنه أنه قال: اللإشلام عَلَائِيَةٌ وَاللإِيمَانُ فِي الْقَلْبِ وَالإِيمانُ أَن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله والبعث بعد الموت وتؤمن بالقدر محيره وشره (١٠).

 ⁽۱) مجموع الفتاري (۷/ ۲۵۹) وما بعدها.

 ⁽٢) رراه أحد (١٢٤٠٤) من حديث أنس عند، وليس فيه: "والإينان أن تؤمن بالله...". والحديث ضعفه
 شعب الأرنوط في تحقيق المسند، والألياني في ضعيف الجامع الصغير (٢٢٨٠).

ومتى حصل له هذا الإيهان وجب ضرورة أن يحصل له الإسلام الذي هو الشهادتان والصلاة والزكاة والصيام والحج؛ لأن إيهانه بالله وملائكته وكتبه ورسله يقتضي الاستسلام لله، والانقباد له، وإلا فمن الممتنع أن يكون قد حصل له الإقرار والحب والانقباد باطنا ولا يحصل ذلك في الظاهر مع القدرة عليه، كما يمتنع وجود الإرادة الجازمة مع القدرة بدون وجود المراد.

وجذا تعرف أن من آمن قلبه إيهانا جازما، امتنع أن لا يتكلم بالشهادتين مع القدرة. فعدم الشهادتين مع القدرة مستلزم انتفاء الإيمان القلبي التام، وجدا يظهر خطأ جهم ومن اتبعه في زعمهم أن مجرد إيهان بدون الإيهان الظاهر ينفع في الآخرة؛ فإن هذا محتنع، إذ لا يحصل الإيهان التام في القلب إلا ويحصل في الظاهر موجبه بحسب القدرة، فإن من الممتنع أن يحب الإنسان غيره حبا جازما وهو قادر على مواصلته، ولا يحصل منه حوكة ظاهرة إلى ذلك)(١).

وقال: (فإذا قرن الإيان بالإسلام كان مسمى الإسلام خارجا عنه، كما في حديث جبريل، وإن كان لازما له)(٢).

وقال أيضا: (وقد ذكر الخطابي في شرح البخاري كلاما يقتضي تلازمهم)، مع افتراق اسميهما، وذكره البغوي في شرح السنة فقال: قد جعل النبي ﷺ الإسلام اسما لما ظهر من الأعمال، وجعل الإيمان اسما لما بطن من الاعتقاد، وليس كذلك لأن الأعمال ليست

⁽١) مجموع الفتاوي (٧/ ٥٥٣).

⁽٢) السابق (٧/ ٥٥٥).

من الإيمان، أو التصديق بالقلب ليس من الإسلام، بل ذلك تفصيل الجملة (١١)، هي كلها شيء واحد وجماعها الدين، ولذلك قال النبي على: اهذا جبرائيل أتاكم يعلمكم أمر دينكم)(١).

ونقل عن أبي طالب المكي قوله: (فمثل الإسلام من الإيبان، كمثل الشهادتين إحداهما من الأعرى في المعنى والحكم. فشهادة الرسول غير شهادة الوحدانية؛ فهما شيئان في الأعيان، وإحداهما مرتبطة بالأخرى في المعنى والحكم، كشيء واحد. كذلك الإيبان والإسلام: أحدهما مرتبط بالآخر، فهما كشيء واحد، لا إيبان لمن لا إسلام لمه ولا إسلام لمن لا إيبان له؛ إذ لا يخلو المسلم من إيبان به يصح إسلامه، ولا يخلو المؤمن من إسلام به يحقق إيبانه من حيث اشترط الله للأعمال الصالحة الإيبان؛ واسترط للإيبان الأعمال المصالحة، فقال في تحقيق ذلك: ﴿ فَمَن يَعْمَلُ مِنَ ٱلصَّلِحَت وَهُو مُؤْمِنٌ فَلَا حَمُولَ لِسَعِيمِ اللهِ مَنْ اللهُ الإيبان بالعمل الله الإيبان؛ واسترط للإيبان المصالحة الإيبان؛ واسترط للإيبان الأعمال المصالحة، فقال في تحقيق ذلك: ﴿ فَمَن يَعْمَلُ مِنَ ٱلصَّلِحَت وَهُو مُؤْمِنٌ فَلَا الإسلام، ولا الصَّلِحَت فَأُولَت لِكُمُ الدُّرْ جَنتُ ٱلْعُلَى ﴾ (١٠) فمن كان ظاهره أعمال الإسلام، ولا يرجع إلى عقود الإيبان بالغيب، فهو منافق نفاقا ينقل عن الملة. ومن كان عقده الإيمان يرجع إلى عقود الإيبان بالغيب، فهو منافق نفاقا ينقل عن الملة. ومن كان عقده الإيمان

⁽١) كذا، والصواب: (تفصيل لجملة هي كلها شيء واحد)، كما عند البغوي فيه.

 ⁽۲) السابق (۷/ ۲۵۹) وما بعدها. وكلام البغوي قطد في شرح السنة (۱/ ۱۰)، وفي تفسيره لقوله تعالى:
 ﴿ ٱلَّذِينَ يُوْمِمُونَ بِٱلْفَيْبِ ﴾ البقرة، آبة: ٣.

⁽٣) سورة الأنبياء، آية: ٩٤

⁽٤) سورة طمرآية: ٥٧

بالغيب، ولا يعمل بأحكام الإيبان وشرائع الإسلام، فهو كافر كفرا لا يثبت معه توحيد)(١).

وقال أبو طالب المكي أيضا: (ومثل الإيبان في الأعمال، كمثل القلب في الجسم، لا ينفك أحدهما عن الآخر، لا يكون ذو جسم حي لا قلب له، ولا ذو قلب بغير جسم، قهما شبنان منفردان، وهما في الحكم والمعنى منفصلان.

ومثلها أيضا مثل حبة لها ظاهر وباطن وهي واحدة. لا يقال: حبتان لتفاوت صفتها. فكذلك أعال الإسلام من الإسلام هو ظاهر الإيان، وهو من أعال الجوارح، والإيان باطن الإسلام وهو من أعال القلوب)(١).

وقد سبق النقل عن شيخ الإسلام في إثبات أن الإيهان يستلزم الإسلام باتفاق، حيث قال: (فإن الإيهان مستلزم للإسلام باتفاقهم، ولبس إذا كان الإسلام داخلا فيه يلزم أن يكون هو إياه، وأما الإنسلام فليس معه دليل على أنه يستلزم الإيهان عند الإطلاق... ولو قُدّر أن الإسلام يستلزم الإيهان الواجب فغاية ما يقال: إنهما متلازمان فكل مسلم مؤمن وكل مؤمن مسلم، وهذا صحيح إذا أريد أن كل مسلم يدخل الجنة معه الإيهان الواجب. وهو متفق عليه إذا أريد أن كل مسلم يثاب على عبادته قلا بد أن

⁽١) مجموع الفناوي (٧/ ٣٣٣)، وكلام أن طالب في "قوت الفلوب" (٢/ ٢٥٠).

 ⁽٢) السابق (٧/ ٣٣٤)، وكلامه عند مهم، وسيأي ذكر شيء منه عند الحديث عن التلازم بين الظاهر
 والباطن.

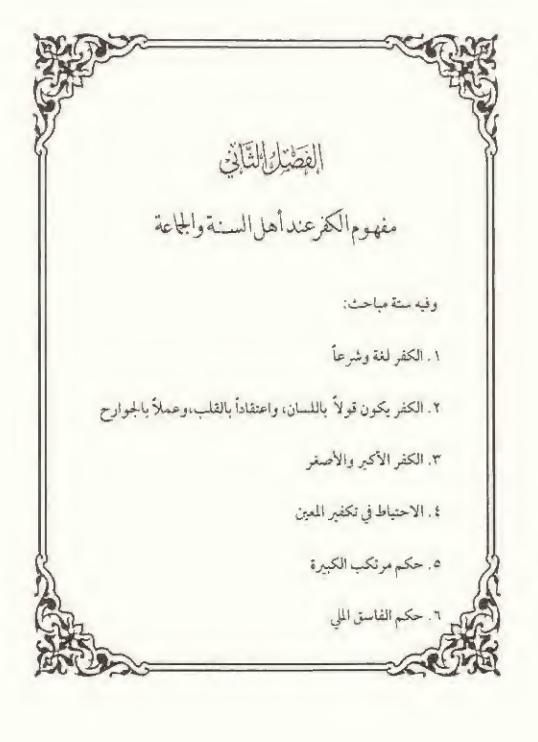
يكون معه أصل الإيمان)(١).

وقال: (فإذا قيل: إن الإسلام والإيهان التام متلازمان لم يلزم أن يكون أحدهما هو الآخر كالروح والبدن، فلا يوجد عندنا روح إلا مع البدن ولا يوجد بدن حي إلا مع الروح وليس أحدهما الآخر. فالإيهان كالروح، فإنه قائم بالروح ومتصل بالبدن، والإسلام كالبدن، ولا يكون البدن حيا إلا مع الروح، بمعنى أنهما متلازمان، لا أن مسمى أحدهما هو مسمى الآخر، وإسلام المنافقين كبدن المبت، جدد بلا روح. وما من بدن حي إلا وفيه روح) (٢٠٠٠).



⁽١) انظر ص ١٠٤من هذا البحث.

⁽۲) عجموع الفتاري (۷/ ۲۱۷).





البحث الأول: الكفر لغة وشرعا

الكفر لغة: الستر والتغطية

قال أبو عبيد: (وأما الكافر فيقال والله أعلم: إنها سمي كافرا لأنه متكفّر به كالمتكفّر بالسلاح وهو الذي قد ألبسه السلاح حتى غطّى كل شيء منه، وكذلك غطى الكفر قلب الكافر، ولهذا قبل لليل: كافر؛ لأنه ألبس كل شيء. قال لبيد بذكر الشمس: حتى إذا ألقت بدا في كافر... وأجن عورات الثغور ظلامُها وقال [أيضا]: في ليلة كفر النجوم غهامُها...

ويقال: الكافر سمي بذلك للجحود، كما يقال: كافرني قلان حقي إذا جحده حقه)(١).

وقال ابن قتيبة: (أمَّا الكافر، فهو من قولك: كفَرْت الشيء إذا غطَّيته، ومنه يقال: تكفّر فلان في السّلاح إذا لَيِسَه، وقال بعضهم: ومنه كافور النَّخُل وهو قشر الطَّلْعة تقديره فاعُول لأنَّه يغطّي الكُفُرَّى، ومنه قيل: ليلٌ كافر لأنَّه يسْتُر كل شيء، قال لبيد وذكر الشمس: حتى إذا ألقت يداً في كافِر ... وأجنَّ عَوْراتِ الثَّغور ظَلامُها

قوله: ألقت يدا في كافر، أي دخل أولها في الغور، وهو مثل قول الآخر يصف ظليها أو نعامة: فتذكّرا ثَقَالاً رشيداً بعدما... ألقَتْ ذُكاء يمينها في كافر وذُكاء: هي الشمس، ومنه يقال للصَّبْح: ابن ذُكاء؛ لأنَّ ضوءه من الشمس، فكأن الأصل في قولهم: كافر، أي

⁽١) غريب الحديث لأن عبيد (١٢/٢).

ساتر إينغم الله عليه. وكان بعض المُحَدَّثين يدُهب في قول وسول الله ﷺ: الَّا تَرْجِعُوا
بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضِ الله التَكفُّر في السلاح، يريد: ترجعوا بعد
الولاية أعداء يتكفَّر بعضكم لبعض في الحرب)(١).

وقال الأزهري: (وقال الليث: يقال: إنه سُمِّيّ الكافر كافراً لأن الكُفر غطّى قلبه كلُّه...

قلت: ومعنى قول الليث: قبل له كافر لأن الكفر غطّى قلبه، يحتاج إلى بيان يدلُّ عليه، وإيضاحه أن الكفر في اللغة معناه التَّغطية، والكافر ذو كفر أي ذو تغطية لقلبه بكفره، كما يقال للابس السَّلاح: كافر وهو الذي غطاه السلاح.

ومثله رجل كاس: ذو كسوة، وماء دافق: ذو دَفق.

وفيه قول آخر: وهو أحسن مما ذهب إليه الليث. وذلك أن الكافر لما دعاه الله جل وعز إلى توحيده فقد دعاه إلى نعمة يُنعم بها عليه إذا قبلها، فلها ردَّ ما دعاه إليه من ثوحيده كان كافراً نعمة الله أي مغطياً لها بإبائه حاجباً لها عنه.

وأخبرني المنذري عن الحراني عن ابن السكيت أنه قال: إذا لبس الرجل فوق درعه ثوبا فهو كافر، وقد كفر قوق درعه قال: وكل ما غطى شيئاً فقد كفره، ومنه قيل للبل: كافر لأنه ستر بظلمته كل شيء وغطاه... قال: ومنه شمّي الكافر كافراً لأنه ستر نعم الله. قلت: ونعم الله جل وعز: آياته الدالة على توحيده... والعرب تقول للمزارع: كافر لأنه

⁽١) غريب الحديث لابن تتية (١/ ٢٤٧).

يكفر البذر المبذور في الأرض بتراب الأرض التي أثارها ثم أمرَّ عليها مالَقَه، ومنه قول الله جل وعيزً: ﴿ كُمْثَلِ غَيْثٍ أَعْجَبُ ٱلْكُفَّارَ ثَبَاتُهُ ﴿ (١) أَي أُعجب الرُّرَّاع نباته مع علمهم به فهو غاية ما يستحسن، والغيث هاهنا: المطر، والله أعلم) (١).

والكفرشرعا: ضد الإيهان، فيكون قولا وعملا واعتقادا وتركا، كما أن الإيمان قول وعمل واعتقاد.

وهذا مما اتفق عليه أهل السنة والجماعة، خلافًا لمن حصر الكفر في التكذيب أو الجحود بالقلب أو بالقلب واللسان، ونفي أن يكون بالعمل أو بالترك.

قال شيخ الإسلام علم: (الكفر عدم الإيهان بالله ورسوله، سواء كان معه تكذيب أو لم يكن معه تكذيب، بل شك وريب أو إعراض عن هذا حسدا أو كبرا أو اتباعا ليعض الأهواء الصارفة عن اتباع الرسالة)(٢).

وقال ابن حزم على: (وهو في الدين صفة من جحد شيئا مما افترض الله تعالى الإيهان به بعد قيام الحجة عليه، ببلوغ الحق إليه، بقلبه دون لسانه، أو بلسانه دون قلبه، أو بها معا، أو عمل عملا جاء النص بأنه مخرج له بذلك عن اسم الإيهان)(١٠).

وقال الإمام إسحاق بن راهوية علا: (وها أجمعوا على تكفيره وحكموا عليه كما

⁽١) سرزة الحديد، آية: ١٠

⁽٢) تهذيب اللغة للأزهري (١٠/ ١٩٤)، ولسان العرب (٥/ ١٤٥) مادة: كفر.

⁽٣) مجموع الفتاري (١٢/ ٣٢٥).

 ⁽٤) الإحكام في أصول الأحكام (١/ ٤٩).

حكموا على الجاحد، فالمؤمن الذي آمن بالله تعالى ومما جاء من عنده ثم قتل نبيا أو أعان على قتله، ويقول: قتل الأنبياء محرم، فهو كافر)(١).

وقال البربهاري الله: (ولا يخرج أحد من أهل القبلة من الإسلام حتى يرد آية من كتاب الله في ، أو يرد شيئا من آثار رسول الله في أو يذبح لغير الله، أو يصلي لغير الله، وإذا فعل شيئا من ذلك فقد وجب عليك أن تخرجه من الإسلام)(1).

وقال شيخ الإسلام: (فمن قال بلسانه كلمة الكفر من غير حاجة عامداً فما عالماً بأنها كلمة الكفر، فإنه يكفر بذلك ظاهرا وباطنا، ولا يجوز أن يقال إنه في الباطن يجوز أن يكون مؤمنا، ومن قال ذلك فقد مرق من الإسلام)(").

وقال: (إن سب الله أو سب رسوله: كفر ظاهرا وباطنا، سواء كان الساب يعتقد أن ذلك محرم أو كان مستحلاله، أو كان ذاهلا عن اعتقاده، وهذا مذهب الفقهاء وسائر أهل السنة القاتلين بأن الإيمان قول وعمل)(1).

وقال أيضا: (قمن صدق الرسول، وأبغضه وعاداه بقلبه وبدنه، فهو كافر قطعا بالضرورة)(٥).

⁽١) نقله في تعظيم ندر الصلاة (٢/ ٩٣٠).

⁽۲) شرح السنة للبرجاري ص (۸۱).

⁽٣) الصارم المسلول (٣/ ٩٧٥).

⁽٤) السابق (٣/ ٩٥٥).

⁽٥) مجموع الفتاوي (٧/٢٥٥).

وقال ابن القيم الله (وكذلك شعب الكفر القولية والفعلية، فكما يكفر بالإتيان بكلمة الكفر اختيارا، وهي شعبة من شعب الكفر، فكذلك يكفر بفعل شعبة من شعبه كالسجود للصنم والاستهانة بالمصحف، فهذا أصل)(١).



⁽١) الصلاة وحكم ناركها ص (٤٥).

البحث الثاني: الكفر يكون قولاً باللسان. واعتقاداً بالقلب، وعملاً بالجوارح

وقد تبين ذلك من خلال النقولات السابقة، ولإيضاح هذه المسألة المهمة أقول:

١ - ٢ما يدل عبلى أن الكفر يكون كلاما باللسان قول تعالى: ﴿ وَلَإِن سَأَلْتَهُمْ لَلَّهُ وَ النَّهِ وَ النَّهُ اللَّهُ وَ النَّهُ وَ النَّهُ وَ النَّهُ وَ النَّهُ وَ النَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَ اللَّهُ وَ اللَّهُ اللَّهُ وَ اللَّهُ وَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَ اللَّهُ اللَّهُ وَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَ اللَّهُ اللَّالِمُ اللَّهُ اللَّالِمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّه

قال شيخ الإسلام على: (فين أنهم كفارٌ بالقول، مع أنهم لم يعتقدوا صحته) (٢٠). وقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ ٱلْكُفْرِ وَكَفْرُوا بَعْدَ إِسْلَىمِعِينَ ﴾ (٢٠).

وقول عند الى: ﴿ مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمْدِهِ ۚ إِلَّا مَنْ أَكْرِهَ وَقَلْيُهُ، مُطَمِّينًا
بِٱلْإِيمَانِ وَلَيْكِن مَّن مَّرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلْبَهِمْ غَضَبٌ مِن َ ٱللَّهِ وَلَهُمْ عَدَّابُ
عَظِيمٌ ﴾ (١٠).

(ومعلوم أنه لم يرد بالكفر هنا اعتقاد القلب فقط، لأن ذلك لا يكره الرجل عليه، وهو قد استثنى من أكره، ولم يُرد من قال واعتقد؛ لأنه استثنى المكره، وهو لا يكره على

⁽١) سورة التوبة، آية: ١٥، ٦٦

⁽٢) الصارم المسلول (٣/ ٩٧٦).

⁽٣) سورة التوبة، آية: ٧٤

⁽٤) سورة النحل، آية: ١٠١

العقد والقول، وإنها يكره على القول فقط، فعُلم أنه أراد: من تكلم بكلمة الكفر فعليه غضب من الله وله عداب عظيم، إلا من أكره وهو مطمئن بالإيهان، ولكن من شرح بالكفر صدرا من المكرهين فإنه كافر أيضا، فصار كل من تكلم بالكفر كافرا إلا من أكره فقال بلسانه كلمة الكفر وقلبه مطمئن بالإيهان)(1).

ومن الكفر بالقول: دعاء غير الله تعالى من الأموات والغائيين؛ لقوله تعالى: ﴿ وَمَن يَدَعُ مَعُ آللهِ إِلَيهُا ءَا حَرَ لَا بُرَهُن لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ، عِندَ رَبِّمِ أَ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَفِرُون ﴿ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ عَلَى اللهِ كَذِبًا أَوْكُذَب بِعَايَنهِ فَ الْكَفِرُون ﴿ اللهُ كَذِبًا أَوْكُذَب بِعَايَنهِ فَ أَوْلَتُهِا لَا يَعَوَفُونَهُم قَالُوا أَيْنَ مَا كُنتُم أُولَتُهِا فَوَلَيْ مَن الْكِتَب حَتَى إِذَا جَآءَهُم رُسُلُنَا يَتَوَفُّونَهُم قَالُوا أَيْنَ مَا كُنتُم أَوْلَتُهِا فَوَلَا اللهِ اللهِ الله الله عَلَى الله الله عَلَى الله عَير ذلك من الآيات الدالة على أن يَكُون فِي الله تعالى . وقول الله على الله على الله على الله على الله عاء كذه وشر قر الله تعالى .

⁽¹⁾ الصارم السلول (1/ ٩٧٧).

⁽٢) سورة المؤمنون، آية: ١١٧

⁽٣) سورة الأعراف، آية: ٣٧

⁽٤) حبورة فاطر، آية: ١٤،١٣

وفي ذلك يقول شيخ الإسلام على: (فمن جعل الملائكة والأنبياء وسائط بدعوهم ويتوكل عليهم، وسألهم جلب المنافع ودفع المضار، مثل أن يسألهم غفران الذنب وهداية القلوب وتفريج الكروب وسد الفاقات، فهو كافر بإجماع المسلمين)(1).

وقال: (وكذلك الغلو في بعض المشايخ: إما في الشيخ عدي ويبونس القتي أو الحلاج وغيرهم، بل الغلو في على بن أبي طالب ﴿ فَكُ وَنحوه، بل الغلو في المسيح الكلا ونحوه. فكل من غلا في حي أو في رجل صالح كمثل على ﴿ فَكُ أَو عَدِي أَو نَحُوهُۥ أَو فيمن يعتقد فيه الصلاح، كالحلاج أو الحاكم اللَّذي كان بمصر، أو يمونس القتى ونحوهم، وجعل فيه نوعا من الإلهية مثل أن يقول: كل رزق لا يرزقنيه الشيخ فلان ما أريده، أو يقول إذا ذبح شاة: باسم سيدي أو يعبده بالسجود له أو لغيره، أو يدعوه سن دون الله تعالى، مثل أن يقول: يا سيدي فلان اغفر لي أو ارحمني أو انصر في أو ارزقني أو أغثني أو أجرني أو توكلت عليك أو أنت حسبي، أو أنا في حسبك، أو نحو هذه الأقوال والأفعال، التي هي من خصائص الربوبية التي لا تصلح إلا لله تعالى؛ فكل هذا شرك وضلال يستتاب صاحبه فإن تاب وإلا قتل فإن الله إنها أرسل الرسل وأنزل الكتب لنعبد الله وحده لا شريك له ولا نجعل مع الله إلها آخر. والذين كانوا يدعون مع الله آلهة أخرى - مثل: الشمس والقمر والكواكب والعزير والمسيح والملائكة واللات والعزي ومناة الثائثة الأخرى ويغوث ويعوق ونسم أو غير ذلك - لم يكونوا يعتقدون أنها تخلق الخلائق، أو أنها تنزل المطر، أو أنها تنبت النبات، وإنبا كانو ا يعمدون الأنبياء والملائكة

⁽١) مجموع الفتاوي (١/٣/١).

والكواكب والجن والتهاثيل المصورة لهؤلاء، أو يعبدون قبورهم ويقولون: إنها نعبدهم ليقربونا إلى الله زلفي، ويقولون: هم شفعاؤنا عند الله فأرسل الله رسله تنهي أن يدعى أحد من دونه، لا دعاء عبادة، ولا دعاء استغاثة)(١).

٢- ومن الكفر الذي هو فعل: السجود أو الذبح لغير الله تعالى، أو إلقاء مصحف
في قذر، أو قتل نبي من الأنبياء كما سبق في كلام إسحاق بن راهوية والبرجاري رحمها
الله.

٣- وأما كفر الاعتقاد المناقض لقول القلب أو عمله، فكتكذيب النبي باطنا، أو بغضه ومعاداته مع اعتقاد صدقه، أو اعتقاد حل الزنا أو الخمر، أو اعتقاد أن أحدا يسعه الخروج عن شريعة محمد را أو غير ذلك من الاعتقادات المكفرة التي تناقض قول القلب أو عمله.

لكن ينبغي أن يُعلم أن كفر التكذيب قليل في أعداء الرسل، قال ابن القيم ها الأما كفر التكذيب: فهو اعتقاد كذب الرسل، وهذا القسم قليل في الكفار؛ فإن الله تعالى أيد رسله وأعطاهم من البراهين والآيات على صدقهم ما أقام به الحجة وأزال به المعذرة، قال الله تعالى عن فرعون وقومه: ﴿ وَجُحَدُوا بِهَا وَٱسْتَبَقَنَقَهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوا ﴾ "، وقال الله تعالى عن فرعون وقومه: ﴿ وَجُحَدُوا بِهَا وَٱسْتَبَقَنَقَهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوا ﴾ "، وقال الله تعالى عن فرعون وقومه: ﴿ وَجُحَدُ وا بِهَا وَاسْتَبَقَنَقَهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوا ﴾ "، وقال الله تعالى عن فرعون وقومه: ﴿ وَجُحَدُ وا بِهَا وَالْكِنُ ٱلظَّيْهِينَ بِعَايَنتِ ٱللّهِ

⁽۱) مجموع الفتاري (۲/ ۲۹۵).

⁽٢) سورة النمل، آية: ١٤

تَجَحَدُونَ﴾(١) وإن سمي هذا كفر تكذيب أيضا فصحيح؛ إذ هو تكذيب باللسان)(١).

وقال شيخ الإسلام على: (وعامة من كذب الرسل علموا أن الحق معهم وأنهم صادقون، لكن إما لحسدهم، وإما لإرادتهم العلو والرياسة، وإما لحبهم دينهم الذي كانوا عليه، وما بحصل لهم به من الأغراض، كأموال ورياسة وصداقة أقوام وغير ذلك، فيرون في اتباع الرسل ترك الأهواء المحبوبة إليهم، أو حصول أمور مكروهة إليهم، فيكونون من أكفر الناس، كإبليس، وفرعون، مع علمهم بأنهم على الحق)(٢).

٤ - والكفر يكون بالترك، كترك الصلاة عند جمهور السلف، يبل هو إجماع الصحابة، كما سبأتي بيانه.

ومن ذلك ترك عمل الجوارح بالكلية، كمن يعيش دهره لا يسجد لله سجدة ولا يزكي ولا يصوم ولا يحج ولا يفعل شيئا من الواجبات أو المنتحبات، فهذا كافر كفرا لا يثبت معه توحيد، ولا يكون هذا إلا مع زوال عمل القلب، والمرجثة تنازع في كفر هذا وتأباه، جهلا منهم بحقيقة الإيهان، وإنكارا للتلازم بين الظاهر والباطن، وهذا ما سيأتي تفصيله في الباب الثالث إن شاء الله.

⁽١) سورة الأنعام: آية: ٣٣

⁽٢) مدارج المائكين (١/ ٢٤٦).

⁽۲) مجموع الفتاوي (۷/ ۱۹۱).

البحث الثالث: الكفر الأكبر والأصفر

من أصول أهل السنة والجهاعة أن الكفر كفران، أكبر وأصغر، وكذلك الشرك، والظلم والنقاق، كها أن الكفر الأكبر له أنواع، بحسب الباعث عليه.

أنواع الكفر الأكبر:

(وأما الكفر الأكبر فخمة أنواع: كفر تكذيب، وكفر استكبار وإباء مع التصديق، وكفر إعراض، وكفر شك، وكفر نفاق.

١- فأما كفر التكذيب: فهو اعتقاد كذب الرسل وهذا القسم قليل في الكفار؛ فإن الله تعلى أبد رسله وأعطاهم من البراهين والآبات على صدفهم ما أقام به الحجة وأزال به المعذرة، قال الله تعالى عن فرعون وقومه: ﴿ وَجَحَدُوا بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوا ﴾ "، وقال الله تعالى عن فرعون وقومه: ﴿ وَجَحَدُوا بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوا ﴾ "، وقال الله تعالى عن فرعون وقومه: ﴿ وَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ ٱلطَّهِمِينَ بِغَايَتِ اللهِ وَعُلُوا ﴾ "، وقال الله مى هذا كفر تكذيب أيضا فصحيح إذ هو تكذيب باللسان.

٢- وأما كفر الإباء والاستكبار؛ فنحو كفر إبليس فإنه لم يجحد أمر الله ولا قابله
 بالإنكار، وإنها تلقاه بالإباء والاستكبار، ومن هذا كفر من عرف صدق الرسول وأنه

⁽١) سورة النمل، آية: ١٤

⁽٢) سورة الأنعام، آية: ٣٢

جاء بالحق من عند الله ولم ينقد له إباء واستكبارا، وهو الغالب على كفر أعداء الرسل، كما حكى الله تعالى عن فرعون وقومه: ﴿ أَنُوْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا وَقَوْمُهُمّا لَنَا عَنبِدُونَ ﴾ (١) وقول الأمم لرسلهم: ﴿ إِنْ أَنتُمْ إِلّا بَشَرٌ مِثْلُنَا ﴾ (١) ، وقوله: ﴿ كَذَّ بَتْ ثُمُودُ بِطَغُونهَ ﴾ (١) وهبو كفر اليهبود، كما قال تعالى: ﴿ فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُوا حَكَفَرُوا بِمِ ﴾ (٥) وقال: ﴿ يَعْرِفُونَهُ مُ كَمّا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُم م الله وهبوكفر أبي طالب أيضا؛ فإنه صدقه ولم يشك في صدقه، ولكن أخذته الحمية وتعظيم آبائه أن يرغب عن ملتهم ويشهد عليهم بالكفر.

٣- وأما كفر الإعراض: فأن يعرض بسمعه وقلبه عن الرسول لا يصدقه ولا يكذبه ولا يواليه ولا يعاديه ولا يصغي إلى ما جاء به ألبتة، كما قال أحد بني عبد باليل للنبي على: والله أقول لك كلمة: إن كنت صادقا فأنت أجلُ في عيني من أن أرد عليك، وإن كنت كاذبا فأنت أحقر من أن أكلمك").

⁽١) سورة المؤمنون، أية: ٤٧

⁽٢) سورة إبراهيم، آية: ١٠

⁽٣) صورة الشمس، آية: ١٠

⁽٤) سورة البقرة، آية: ٨٩

⁽٥) صورة البقرة، آية: ١٤٦

⁽٦) رواه ابن إسحاق في الميرة، قال: حدثني يزيد بن أبي زياد عن محمد بن كعب الفرظي قال...) وذكر ذهاب النبي ﷺ إلى الطائف وعرض نفسه على ثلاثة إخوة من سادة ثقيف، وهم عبد ياليل، ومسعود، وحبيب، أبناء عمرو بن عمير، وقول أحدهم: (والله لا أكلمك أبدا لئن كنت رسبو لا من الله كما تفول لانت أعظم خطرا من أن أرد عليك الكلام ولئن كنت تكذب على الله ما ينبغي لى أن أكلمك) فقام=

٤ - وأما كفر الشك: فإنه لا يجزم بصدقه ولا بكذيه، بل يشك في أمره، وهذا لا يستمر شكه إلا إذا ألزم نفيه الإعراض عن النظر في آيات صدق الرسول جملة، فلا يسمعها ولا يلتفت إليها، وأما مع التفاته إليها ونظره فيها، فإنه لا يبقى معه شك؛ لأنها مستلزمة للصدق، ولا سبها بمجموعها، فإن دلالتها على الصدق كدلالة الشمس على النهار.

هـ وأما كفر النفاق: قهو أن يظهر بلساته الإيهان وينطوي بقلبه على التكذيب، فهذا
 هـ النفاق الأكبر، وسيأتي بيان أقسامه إن شاء الله تعالى)(١).

وقال أيضا: (قالوا: وقد بين القرآن أن الكفر أقسام:

 ١ - أحدها؛ كفر صادر عن جهل وضلال وتقليد الأسلاف، وهو كفر أكثر الأتباع والعوام.

٢- الثاني: كفر جحود وعناد وقصد مخالفة الحق، ككفر من تقدم ذكره، وغالب ما يقع هذا النوع فيمن له رياسة علمية في قومه من الكفار، أو رياسة سلطانية، أو من له مأكل وأموال في قومه، فيخاف هذا على رياسته، وهذا على ماله ومأكله، فيؤثر الكفر على الإيان عمدا.

٣- النالث: كفر إعراض محض، لا ينظر فيها جاء به الرسول، ولا يحبه ولا يبغضه،

⁼ رسول الله ﷺ من عندهم وقد يئس من خير ثقيف. سيرة ابن هشام (٢/ ٢٨) والبداية والنهاية لابن كثير (٢/ ١٣٥).

⁽١) مدارج السالكين (١/ ٣٤٦)

ولا يواليه ولا يعاديه، بل هو معرض عن متابعته ومعاداته، وهذان القسمان أكثر المتكلمين ينكرونها ولا يثبتون من الكفر إلا الأول، ويجعلون الشاني والثالث كفرا لدلالته على الأول، لا لأنه في ذاته كفر، فليس عندهم الكفر إلا مجرد الجهل.

ومن تأمل القرآن والسنة وسير الأنبياء في أعهم ودعوتهم لهم، وما جرى لهم معهم، جزم بخطأ أهل الكلام في قالوه، وعلم أن عامة كفر الأمم عن تيقن وعلم ومعرقة بصدق أنبيائهم، وصحة دعواهم وما جاءوا به، وهذا القرآن علوء من الإخبار عن المشركين عباد الأصنام أنهم كانوا يقرون بالله وأنه هو وحده ربهم وخالقهم، وأن الأرض وما فيها له وحده، وأنه رب السموات السيع ورب العرش العظيم، وأنه بيده ملكوت كل شيء وهو يجير ولا يجار عليه، وأنه هو الذي سخر الشمس والقمر، وأنزل المطر، وأخرج النبات، والقرآن مناد عليهم بذلك، محتج بها أقروا به من ذلك على صحة ما دعتهم إليه رسله، فكيف يقال إن القوم لم يكونوا مقرين قط بأن لهم ربا وخالقا، وهذا ما دعتهم اليه رسله، فكيف بقال إن القوم لم يكونوا مقرين قط بأن لهم ربا وخالقا، وهذا أنه ليس بكفر) (۱).

ضابط الكفر الأصغر:

أما الكفر الأصغر فهو كل ذنب سماه الشارع كفراً، مع ثبوت إسلام فاعله بالنص أو بالإجماع.

⁽١) مغتاح دار السعادة (١/ ٩٤)، ط. دار الفكر.

فمن ذلك قوله ﷺ: "أَيُّمَا امْرِيَ قَالَ لِأَخِيهِ يَا كَافِرُ فَفَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُّهُمَا إِنْ كَانَ كَمَا قَالَ وَإِلَّا رَجَعَتْ عَلَيْهِ، "".

(فقد سياه أخاه حين القول، وقد أخبر أن أحدهما بناء بهنا، فلو خرج أحدهما عن الإسلام بالكلية لم يكن أخاه، بل فيه كفر)(1).

ومن ذلك: الطعن في الأنساب، والنياحة على الميت، وقتال المسلم للمسلم والحلف بغير الله.

فقوله ﷺ: "اثْنَتَانِ فِي النَّاسِ هُمَّا يَهِمْ كُفُرٌ الطَّعْنُ فِي النَّسَبِ وَالنَّيَاحَةُ عَلَى الْمَيَّتِ
وقوله: "سِبَابُ المُسْلِم فُسُوفٌ وَقِتَالُهُ كُفُرٌ" (").

وقوله: ﴿ لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ ا (٥٠).

وقوله: المَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللهَّ فَقَدْ كَفَرَ أَوْ أَشْرَكَ ۗ " (١).

هذا كله محمول على الكفر الأصغر.

ومما يدل على ذلك في شأن الطعن في الأنساب والنياحة على الميت، ما رواه مسلم

⁽١) رواه البخاري (٦١٠٤) ومسلم (٦٠) واللفظ له، من حديث ابن عمر مجفظ.

⁽۲) جموع الفتاوي (۷/ ۲۰۹).

⁽٣) رواه مسلم (٦٧) من حديث أبي هريرة ١٠٠٠ من

⁽٤) رواه البخاري (٤٨) ومسلم (١٤) من حديث ابن مسعود فيك.

⁽٥) رواه البخاري (١٢١) ومسلم (٦٥) من حديث جرير عيف.

⁽٦) رواه الترمذي (١٥٣٥) وأبو داود (٣٢٥١) من حديث ابن عمر عجته.

عن أبي مالك الانسعري أن النبي ﷺ قال: ﴿ أَرْبَعٌ فِي أُمْتِي مِنْ أَمْرِ الجُمَّاهِلِيَّةِ لَا يَثُرُّكُونَهُنَّ الْفَخُرُ فِي الْأَحْسَابِ وَالطَّعْنُ فِي الْأَنْسَابِ وَالْاسْتِسْفَاءُ بِالنَّجُومِ وَالنَّيَاحَةُ وَقَالَ النَّائِحَةُ إِذَا لَمْ تَشُبْ قَبْلَ مَوْجَا تُقَامُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَعَلَيْهَا سِرْبَالِ مِنْ قَطِرَانِ وَدِرْعٌ مِنْ جَرَبِ ﴿ (١٠).

ورواه الترمذي بلفظ النُّن يَدَعَهُنَّ النَّاسُ.

وعند أحمد: الَّيْسُوا بِتَارِكِيهِنَّا.

ودل الدليل أيضا على أن قتال المسلم للمسلم لا يُحرج من الملة، وذلك قوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ مَنْ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ وَلَهُ تعالى: ﴿ وَإِن طَابِهُ تَانَ مِنَ ٱلْمُوْمِئِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا ﴾ (٢) ، وقوله : ﴿ يَتَأَبُّنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا كُنِبُ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِي ٱلْقَتْلَى ۗ ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ وَٱلْعَبْدُ بِٱلْعَبْدِ وَٱلْأَنتَى بِٱلْأَنتَى ۗ فَمَنْ عُفِي لَهُ وَ كُنِبُ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِي ٱلْقَتْلَى ۗ ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِ وَٱلْعَبْدُ بِٱلْعَبْدِ وَٱلْأَنتَى بِٱلْأَنتَى ۗ فَمَنْ عُفِي لَهُ وَمِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ قَالَتِهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلْعَالًا عَلَالَهُ عَلَالًا عَلْمُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَالُهُ عَلْمُ عَلَّى اللَّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَالِهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّ

فأثبت الأخوة الإيهانية للمتقاتلين، فدل على أن القتل والقتال ليسا من الكفر الـذي

⁽۱) رواه مسلم (۹۳۶) والترمذي (۱۰۰۱) وأحمد (۲۲۹۵۵).

⁽٢) سورة الحجرات، آية: ٩

⁽٣) سورة البقرة، أبة: ١٧٨

ينقل عن الملة (١^{١)}.

وفي شأن الحلف بغير الله، قال الترمذي على سننه بعد ذكر الحديث السابق: (قال أبو عبسى: هذا حديث حسن، وفسر هذا الحديث عند بعض أهل العلم أن قوله اققَدُ كُورَ أَوْ أَشْرَكَ على التغليظ. والحجة في ذلك حديث ابن عمر أن النبي على التغليظ. والحجة في ذلك حديث ابن عمر أن النبي على معر عمر يقول: وأبي وأبي، فقال: الآلا إنَّ الله يَنْهَاكُمْ أَنْ تَعْلِفُوا بِآبَائِكُمْ الله وحديث أبي هريرة عن النبي على أنه قال: الله قال: اله قال: الله ق

قال الإمام أبنو عبيد القاسم بن سلام ظلا: (وأما الآثار المرويات بذكر الكفر والشرك، ووجوبها بالمعاصي، فإن معناها عندنا ليست تُثبت على أهلها كفرا ولا شركا يزيلان الإيبان عن صاحبه، إنها وجوهها أنها من الأخلاق والسنن التي عليها الكفار والمشركون)(1).

والأصل الذي اعتمده أهل السنة في هذا الباب أن (الرجل قد يجتمع فيه كفر وإيهان، وشرك وتوحيد، وتقوى وفجور، ونفاق وإيهان، وهذا من أعظم أصول أهل السنة، وخالفهم فيه غيرهم من أهل البدع كالخوارج والمعتزلة والقدرية، ومسألة خروج أهل الكبائر من النار وتخليدهم فيها مبنية على هذا الأصل)(٢).

⁽١) انظر شرح الواسطية للشيخ القوزان ص (١١٣) وما بعدها.

⁽٢) الإيان لأبي عيد ص (٢٤).

 ⁽٣) الصلاة لابن القيم ص (٥١)، ويتظر بجموع الفتاوى (٧/ ٣٥٣- ٢٥٥).

وقال الشيخ ابن عثيمين علا في شرح حديث "اثّنتَانِ في النّاسِ هُمَا بِهِمْ كُفُرْ... ؟!

(قوله: "كفر": أي هاتان الخصلتان كفر، ولا بلزم من وجود خصلتين من الكفر في المؤمن أن يكون كافرا، كما لا بلزم من وجود خصلتين في الكافر من خصال الإبهان كالحياء والشجاعة والكوم أن يكون مؤمنا. قال شيخ الإسلام ابن تيمية على: بخلاف قول رسول الله بين الرّبُل الرّبُل والشّرُك والشّرُك والنّمُ لله وَالنّمُ الله المالة على الحقيقة، فالمراد بالكفر هنا الكفر المخرج عن الملة، بخلاف مجيء "كفرا نكرة، فلا يدل على الخروج عن الإسلام) (1).

وقال على أطلق عليه الشرك الأصغر: (كل عمل قولي أو فعلي أطلق عليه الشرع وصف الشرك، ولكنه لا يخرج من الملة، مثل الحلف بغير الله)(٢٠).

وليُعلم أن ما سبقت الإشارة إليه من صور الشرك الأصغر، كالحلف بغير الله، والرياء، والاستسقاء بالأنواء، قد تصير من الشرك الأكبر، في بعض الحالات، قال الشيخ ابن عثيمين عِنْد: (والحلف بغير الله شرك أكبر إذا اعتقد أن المحلوف به مساوٍ لله

⁽۱) رواه مسلم (۸۲).

 ⁽۲) القول المفيد شرح كتاب التوحيد (۲۱۱/۲)، وانظر: التعليق على صحيح مسلم (۱/ ۲۹۱)، وكلام شبخ الإسلام هو في اقتضاء الصراط المستقيم (۱/ ۲۳۷).

 ⁽۳) مجموع فتاوى الشيخ ابن عثيمين (۲/ ۲۰۴)، وشرح الأصول الثلاثة ضمن مجموع الفتاوى لـه
 (۷/ ۱۱۵).

تعالى في التعظيم والعظمة، وإلا فهو شرك أصغر)(١).

تنبيه:

الأصل أن تحمل ألفاظ الكفر والشرك الواردة في الكتاب والسنة- وخاصة المعرف منها بأل- على حقيقتها المطلقة، ومساها المطلق، وذلك كونها مخرجة من الملة، حتى يجيء ما يمنع ذلك، ويقتضي الحمل على الكفر الأصغر والشرك الأصغر.

قال الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحن بن حسن والفرد (ولفظ الظلم والمعصية والفسوق والفجور والموالاة والمعاداة والركون والشرك ونحو ذلك من الألفاظ الواردة في الكتاب والسنة، قد يراد مسهاها المطلق وحقيقتها المطلقة، وقد يراد بها مطلق الحقيقة، والأول هو الأصل عند الأصوليين، والثاني لا يحمل الكلام عليه إلا بقرينة لفظية أو معنوية، وإنها يعرف ذلك بالبيان النبوي وتفسير السنة، قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسُلْنَا مِن رُسُولِ إِلّا بِلِسَانِ فَوْمِهِ، لِيُبَيِّنَ هُمْ مَ الله وَالله الله وَالله الله وَالله وَله وَالله وَالله وَالله وَالله وَالله وَالل

ومما يدل على أن ذلك هو الأصل، نبادره إلى الذهن، كما في حديث ابن عباس عباس عباس في قطة على أن ذلك هو الأصل، نبادره إلى الذهن، كما في حديث ابن عباس عباس الشيئ أن قطة على الشمس، وقول النبي الشيئ المؤريثُ النّارَ فَلَمْ أَرَ مَنْظَرًا كَالْيَوْمِ قَطَّ أَوْفَعَ وَرَأَيْتُ أَكُمْ لَكُمْ لَا يَكُفُرُنَ لَا يَكُفُرُنَ لَاللّهَ ؟ قَالَ: بِكُفْرِهِنَ، قِيلَ: يَكُفُرُنَ

⁽١) القول للفيد (٢/ ٣٢٥).

⁽٢) صورة إبراهيم، آية: ٤

⁽٣) الرسائل المفيدة للشيخ عبد اللطيف، جم الشيخ سلبان بن سحان، ص (٢١).

بِاللهِ ؟ قَالَ: يَكُفُرُنَ الْعَشِيرَ وَيُكُفُرُنَ الْإِحْسَانَ، لَوْ أَحْسَنْتَ إِلَى إِحْدَاهُنَّ الدَّهُرَ كُلَّهُ ثُمَّ رَأَتَ مِنْكَ شَيْنًا قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ مِنْكَ خَيْرًا قَطُّهُ('').

⁽١) رواه الخاري يرقم (١٠٥٢) ومسلم يرقم (٩٠٧).

المبحث الرابع: الاحتياط في تكفير المعين

ما سبق تقريره من أن الكفر الأكبر يكون بالقول والفعل والاعتقاد والترك، وأنه يدخل في ذلك دعاء الأموات، والذبح لغير الله، وإلقاء المصحف في القذر، واعتقاد حل الزنا والخمر، وغير ذلك من أقوال الكفر وأفعاله، لا يلزم منه تكفير الشخص المعين بمجرد صدور ذلك منه، بل لابد من تحقق شروط التكفير، وانتفاء موانعه، فقد يكون معذورا بخطأ أو جهل أو إكراه.

والحديث عن ضوابط التكفير، وشروطه وموانعه، ليس موضع بسطه هنا، وقد صُنفت فيه مصنفات كثيرة (١٠)، لكن المقصود الإشارة إلى أمرين:

الأول: ضرورة الاحتباط وعدم التسرع في إطلاق الحكم على المعين، الذي قد يكون معذورا بوجه من الوجوه، ولهذا قال شيخ الإسلام عضد: (ولم يتدبروا أن التكفير له شروط ومواتع قد تنتفي في حق المعين، وأن تكفير المطلق لا يستلزم تكفير المعبن إلا إذا وجدت الشروط وانتفت الموانع. يبين هذا أن الإمام أحمد وعامة الأئمة الذين أطلقوا هذه العمومات لم يكفروا أكثر من تكلم بهذا الكلام بعينه)(1).

⁽١) ينظر: نواقض الإيران القولية والعملية، 3. عبد العزيز بن محمد العبد اللطيف، ص (٥٢-٨٤)، ومنهج ابن تيمية في مسألة التكفير، د. عبد المجيد بن سالم المشعبي (١/ ١٩٣-٣٧٧)، وضوابط تكفير المعين عند شيخي الإسلام ابن تيمية وابن عبد الوهاب، أبو العلا بن راشد بن أبي العلا الراشد، ص (٣٩- ١٧٢).

⁽۲) مجموع الفتاري (۱۲/ ۴۸۷).

وقال على: (والتحقيق في هذا أن القول قد يكون كفراً، كمقالات الجهمية الذين قالوا: إن الله لا يتكلم، ولا يُرى في الآخرة، ولكن قد يخفى على بعض الناس أنه كفر، في طلق القول بتكفير القائل، كما قال السلف: من قال: القرآن مخلوق فهو كافر، ومن قال: إن الله لا يُرى في الآخرة فهو كافر، ولا يكفر الشخص المعين حتى تقوم عليه الحجة كما تقدم، كمن جحد وجوب الصلاة والزكاة، واستحل الخمر والزنا، وتأول؛ فإن ظهور نلك الأحكام بين المسلمين أعظم من ظهور هذه، فإذا كان المتأول المخطئ في تلك لا يُحكم بكفره إلا بعد البيان له واستنابته، كما فعل الصحابة في الطائفة الذين استحلوا الخمر، ففي غير ذلك أولى وأحرى)(1).

وقال أيضا: (ولهذا اتفق الأئمة على أن من نشأ ببادية بعيدة عن أهل العلم والإيهان، وكان حديث العهد بالإسلام، فأنكر شيئا من هذه الأحكام الظاهرة المتواترة، فإنه لا

⁽۱) مجموع الفتاوي (۳۵/ ۱۲۵).

⁽۲) السابق (۲/۹۱۲).

بُحكم بكفره حتى يعرف ما جاء به الرسول)(١).

وقال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب عنه: (فإن الذي لم تقم عليه الحجة، هو الذي حديث عهد بالإسلام، أو نشأ ببادية بعيدة، أو يكون ذلك في مسائل خفية، مثل مسألة الصرف والعطف، فلا يكفر حتى يعرف. وأما أصول الدين التي وضحها الله، وأحكامها في كتابه، فإن حجة الله هي القرآن، فمن بلغه فقد بلغته الحجة، ولكن أصل الإشكال أنكم لم تفرقوا بين قيام الحجة، وفهم الحجة) (٢).

والأمر الثاني:

التنبيه على خطأ عظيم وقع فيه بعض من تكلم في ضوابط التكفير، وهو ظنهم أن الشهوة أو إرادة الدنيا، ما نع من موانع التكفير، وأن الإنسان لا يكفر إلا إذا قصد الكفر واعتقده وأنشرح صدره به.

ومقصودهم أن الإنسان لو قال الكفر أو عمله، عامداً عالماً أنه كفر، ثم زعم أنه لم يُرد الكفر، وإنها أراد تحصيل شهوة أو عرض من الدنيا، أنه لا يكفر.

وهذا ضلال بين، مخالف لما دل عليه الكتاب والسنة في مواضع، فإن الله تعالى بين أن من أسباب الكفر والردة إرادة الحياة الذنيا واستحبابها، فكيف يأتي من بجعل ذلك مانعا من موانع التكفير.

⁽۱) مجموع الفتاري (۱۱/۲۰۱).

⁽٢) الدرر السنية (١٠/ ٤٣٤).

٧- وقدال سيحانه: ﴿ وَلَهِن سَأَلْتُهُمْ لَيَقُولُنَ إِنَّمَا كُنَّا خُوصُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَالْمَنِهُ وَالْمَالِهِ مَا لَعُهُمْ لَيَقُولُنَ إِنَّمَا كُنَّا خُوصُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَالْمَنِهُمُ أَبُوا فَلَا أَبِاللَّهِ وَالْمُؤْمِنِ وَاللَّهُمْ لَكُوا فَقَدْ كَفَرَتُم بَعْدَ إِيمَنِكُمْ أَلِ نَعْفُ عَن طَآبِفَةٍ بْنَكُمْ نُعَذَبُ طَآبِفَةٌ بِأَنَّهُمْ كَانُوا مُجْرِمِينَ ﴾ (١).

قال شيخ الإسلام على: (والكافر قد بعلم وجود ذلك الضرر لكنه بحمله حب العاجلة على الكفر. يبين ذلك قوله: ﴿ مُن كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَنِهِ وَ إِلّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُظْمَيِنَ بِالْإِيمَنِ وَلَئِكِن مَن شَرَحَ بِاللَّكُفْرِ صَدْرًا فَعَلْيهِ مَ غَضَبٌ مِن اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابُ عَظِيمٌ فَي اللّهِ وَلَهُمْ عَنْ اللّهِ وَلَهُمْ عَذَابُ عَظِيمٌ فَي اللّهِ وَلَهُمْ عَنْ اللّهِ وَلَهُمْ عَنْ اللّهِ وَلَهُمْ اللّهُ عَظِيمٌ فَي اللّهُ عَلَيْهُمُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى ال

⁽١) حورة النحل، آية: ١٠٧،١٠٦

⁽٢) سورة التوبة، آية : ١٦،٦٥

⁽٣) سورة النحل، آية: ١٠٩ - ١٠٩

قال: ﴿ وَاللَّهُ بِأَنَّهُمُ ٱسْتَحَبُّوا ٱلْحَيَوْدَ ٱلدُّنْيَا عَلَى آلاً خِرَةٍ ﴾ وبسين تعالى أن الوعيد استحقوه بهذا... والله سبحانه وتعالى جعل استحباب الدنيا على الآخرة هو الأصل الموجب للخسران. واستحباب الدنيا على الآخرة قد يكون مع العلم والنصديق بأن الكفر يضر في الآخرة، وبأنه ما له في الآخرة من خلاق) (١١).

وقد اشتبه على بعضهم المراد من قوله تعالى: ﴿وَلَنكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا﴾ فظن أن هذا شرط في التكفير، وأنه يجب التحقق من قصد المتكلم هل أراد الكفر أم أراد المال والمتاع. ولبس في الآية ما يدل على ما ذهبوا إليه، بل هذا قيد في تكفير المكره خاصة، فلا يكفر حال الإكراه إلا أن ينشرح صدره بالكفر. وكل من تكلم بالكفر طوعا فقد شرح صدره به.

وقد بين شيخ الإسلام على هذه المسألة بيانا شافيا في مواضع من كتبه، قال على (فمن قال بلسانه كلمة الكفر من غير حاجة عامداً لها عالماً بأنها كلمة كفر، فإنه يكفر بذلك ظاهرا وباطنا، ولا يجوز أن يُقال إنه في الباطن يجوز أن يكون مؤمنا، ومن قال ذلك فقد مرق من الإسلام. قال الله سبحانه: ﴿ مَن كَفَرَ بِاللّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَنِهِ قَ إِلّا مَنْ أَكُورٍ وَقَلْبُهُ مُ مُطَنِينٌ بِالإيمن وَلَيكِن مَن شَرَحَ بِاللّهُ فِي صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِن اللهِ وَلَيكِن مَن شَرَحَ بِاللّهُ فِي صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِن اللهِ وَلَيكِن مَن شَرَحَ بِاللّهُ فِي صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِن اللهِ وَلَيكِن مَن شَرَحَ بِاللّهُ فِي صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِن اللهِ وَلَيكِن مَن شَرَحَ بِاللّهُ فِي صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِن اللهِ وَلَيكِن مَن شَرَحَ بِاللّهُ فَر صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِن اللهِ اللهِ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ اللهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ اللّهُ عَنْ اللّهُ اللهُ عَنْ اللّهُ اللهُ عَنْ اللّهُ اللهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ اللهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ اللهُ عَنْ اللهُ اللهُ عَنْ اللّهُ اللهُ عَنْ اللّهُ عَنْ مَا اللهُ اللهُ عَنْ اللّهُ اللّهُ عَالَهُ اللّهُ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَنْ اللّهُ اللّهُ عَنْ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَنْ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ

ومعلوم أنه لم يُرد بالكفر هنا اعتقاد القلب فقط؛ لأن ذلك لا يُكره الرجل عليه،

⁽١) مجموع الفتاري (٧/ ٥٥٩).

وهو قد استثنى من أكره، ولم يُرد من قال واعتقد؛ لأنه استثنى المكره، وهو لا يكره على العقد والقول، وإنها يكره على القول فقط، فعلم أنه آراد: من تكلم بكلمة الكفر فعليه غضب من الله وله عذاب عظيم، وأنه كافر بذلك إلا من أكره وهو مطمئن بالإيهان، ولكن من شرح بالكفر صدرا من المكرهين فإنه كافر أيضا، فصار كل من تكلم بالكفر كافرا إلا من أكره، فقال بلسائه كلمة الكفر وقلبه مطمئن يالإيهان. وقال تعالى في حق المستهزئين: ﴿لاَ تَعْتَذِرُواْ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَنِيكُمْ ﴾ فبين أنهم كفار بالقول، مع أنهم لم يعتقدوا صحته، وهذا باب واسع، والقفه فيه ما تقدم من أن التصديق بالقلب يمنع إرادة التكلم وإرادة فعل فيه استهانة واستخفاف، كها أنه يوجب المحبة والتعظيم) (١٠).

وقال ﴿ وَهَا وَانِهُ قَبَلَ: فقد قال تعالى: ﴿ وَلَيْكِن مِّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا ﴾ قيل: وهذا موافق لأولها؛ فإنه من كفر من غير إكراه فقد شرح بالكفر صدرا، وإلا نباقض أول الآية آخرها، ولو كان المراد بمن كفر هو الشارح صدره وذلك بكون بلا إكراه لم يستثن المكره فقط، بل كان يجب آن يستثنى المكره وغير المكره إذا لم يشرح صدره. وإذا تكلم بكلمة الكفر طوعا فقد شرح بها صدرا، وهي كفر، وقد دل على ذلك قوله تعالى: ﴿ يَخَذُرُ وَنَ اللَّهُ مَنْ مُنْ اللَّهُ وَ النَّهُ مُنْ اللَّهُ وَ النَّهُ وَ النَّا اللَّهُ وَ النَّهُ عَنْ طَآبِفَة وَ وَالنَّهُ وَ النَّهُ وَ النَّهُ وَ النَّهُ وَ النَّهُ وَ النَّهُ عَلَى اللَّهُ وَ النَّهُ وَ النَّالَة اللَّهُ وَ النَّهُ عَلَى اللَّهُ وَ النَّالَة اللَّهُ وَ النَّهُ وَ النَّالَة اللَّهُ وَ النَّالَة اللَّهُ وَ النَّالَة اللَّهُ اللَّهُ وَ النَّالَة اللَّهُ وَ النَّهُ وَ النَّهُ وَ النَّامُ وَ اللَّهُ اللَّهُ وَ النَّهُ عَا طَآبِفَة وَ اللَّهُ وَ النَّهُ وَ اللَّهُ وَ النَّهُ وَ النَّهُ وَ النَّهُ وَ اللَّهُ وَ النَّهُ وَ النَّهُ وَ النَّهُ وَ النَّهُ وَ النَّالَة اللَّهُ وَ النَّهُ وَ النَّهُ وَ اللَّهُ وَ النَّهُ وَ اللّهُ وَ النَّهُ وَ اللَّهُ وَ اللَّهُ وَ اللَّهُ اللَّهُ وَ اللَّهُ وَ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَ اللَّهُ اللَّهُ وَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَ اللَّهُ اللّهُ اللّه

⁽١) الصارم المسلول (٣/ ٩٧٥).

بَنكُمْ نُعَذِّبٌ طَآيِفَةً بِأَنَّهُمْ كَانُوا عُبِّرِمِينَ ﴾ (١) فقد أخبر أنهم كفروا بعد إيمانهم، مع قولهم: إنا تكلمنا بالكفر من غير اعتقاد له بل كنا نخوض ونلعب، وبيّن أن الاستهزاء بآيات الله كفر، ولا يكون هذا إلا عن شرح صدره بهذا الكلام، ولو كان الإيمان في قلبه منعه أن يتكلم بهذا الكلام) (١٠).

وقال: (وأيضا: فإنه سبحانه استثنى المكره من الكفار، ولو كان الكفر لا يكنون إلا بنكذيب القلب وجهله لم يستئن منه المكره؛ لأن الإكراه على ذلك ممتنع. فعُلم أن التكلم بالكفر كفر لا في حال الإكراه، وقوله تعالى: ﴿وَلَنكِن مِّن شَرَحُ بِٱلْكُفرِ صَدْرًا﴾ أي لاستحابه الدنبا على الآخرة، ومنه قول النبي ﷺ: ايُضبحُ الرَّجُلُ مُؤْمِنًا وَيُمْسِي كَافِرًا أَوْ يُمْسِي مُؤْمِنًا وَيُصْبِحُ كَافِرًا يَبِعُ دِينَهُ بِعَرض مِنْ الدَّنْيَا» (").

والآية نزلت في عار بن ياسر وبلال بن رباح وأمثالها من المؤمنين المستضعفين لما أكرههم المشركون على سب النبي و فعو ذلك من كلمات الكفر، فمنهم من أجاب بلسانه كعمار، ومنهم من صبر على المحنة كبلال، ولم يكره أحد منهم على خلاف ما في قلبه، بل أكرهوا على التكلم، قمن تكلم بدون الإكراه لم يتكلم إلا وصدره منشرح

سورة التربة، آبة: ١٤ - ٦٦

 ⁽۲) مجموع الفتاري (۷/ ۲۲۰).

 ⁽۲) رواء مسلم (۱۱۸) من حديث أبي هريرة على، وهو بلفظ: أو يمسي مؤمنا، والـذي في الفتـاوى: ويمسي مؤمنا.

فتبين بهذا أن انشراح الصدر بالكفر، في حق من تكلم به طائعا: وصف لازم، لا شرط أو قيد في التكفير.

ومن فقه شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب الله أنه ختم رسالته الجامعة "كشف الشبهات" بذكر آيتي النحل والتوبة، قال الله: (ولكن عليك بفهم آيتين من كتاب الله:

أولاهما: قوله تعالى: ﴿لَا تَعْتَذِرُواْ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدُ إِيمَنِكُمْ ﴾ فإذا تحققت أن بعض الصحابة الذين غزوا الروم مع رسول الله ﷺ كفروا بسبب كلمة قالوها على وجه اللعب والمزح، تبين لك أن الذي يتكلم بالكفر ويعمل به خوفاً من نقص مال، أو جاه أو مداراة لأحد، أعظم ممن يتكلم بكلمة يمزح بها.

والآية الثانية: قوله تعالى: ﴿ مَن كَفَر بِاللّهِ مِنْ بَعَدِ إِيمَسِهِ إِلّا مَنْ أَكُوهُ وَقَلْبُهُ،
مُطَمّيِنَ بِالْإِيمَانِ وَلَكِن مَن شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبْ مِنَ آللّهِ وَلَهُمْ عَذَابُ
عَظِيمٌ ﴿ اللّهَ مِنْ اللّهُ مِن مَوْلا اللّهُ مِنْ اللّهُ عَلَى اللّهَ خِرَةِ وَأَن اللّهُ لا يَهْدِى اللّقَوْمَ
اللّهَ عَلِيمٌ ﴿ اللّهُ مِن هؤلا اللّه مِن أكره مع كون قلبه مطمئنا بالإيهان، وأما
غير هذا فقد كفر بعد إيهانه، سواء فعله خوفا أو مداراة، أو مشحة بوطنه أو أهله أو
عشيرته أو ماله، أو فعله على وجه المزح أو لغير ذلك من الأغراض، إلا المكره.

قالآية تدل على هذا من وجهبن!

⁽۱) مجموع الفتاري (۷/ ۲۰۵).

الأول: قوله تعالى: ﴿إِلَّا مُنْ أُكْرِهَ ﴾ فلم يستئن الله تعالى إلا المكره، ومعلوم أن الإنسان لا يكره إلا على الكلام أو الفعل، وأما عقيدة القلب فلا يكره أحد عليها.

والثاني: قوله تعالى: ﴿ ذَالِكَ بِأَنَّهُمُ ٱسْتَحَبُّوا ٱلْحَيَّوٰةَ ٱلدُّنْيَا عَلَى ٱلْأَخِرَةِ ﴾ فصرح أن هذا الكفر والعذاب لم يكن بسبب الاعتقاد والجهل والبغض للدين وعبة الكفر، وإنها سببه أن له في ذلك حظا من حظوظ الدنبا فآثره على الدين)(١).

قال الشيخ صالح الفوزان حفظه الله موضحاً وشارحاً: (فالحاصل أن اللذي يتكلم بكلمة الكفر لا يخلو من خس حالات:

الحالة الأولى: أن يكون معتقدا ذلك بقليه، فهذا لا شك في كفره.

الحالة الثانية: أن لا يكون معتقدا ذلك بقلبه، ولم يكره على ذلك، ولكن فعله من أجل طمع الدنيا أو مداراة الناس وموافقتهم، فهذا كافر بنص الآية: ﴿ وَاللَّهَ بِأَنَّهُمُ السَّعَ حَبُوا ٱلْحَيُوةَ ٱلدُّنْيَا عَلَى ٱلْأَخِرَةَ ﴾.

الحالة الثالثة: من فعل الكفر والشرك موافقة لأهله وهو لا يحبه ولا يعتقده بقلبه، وإنها فعله شحا ببلده أو ماله أو عشيرته.

الحالة الرابعة: أن يفعل ذلك مازحا ولاعبا، كما حصل من النفر المذكورين. وهذا يكون كافرا بنص الآية الكريمة.

الحالة الخامسة: أن يقول ذلك مكرها لا مختارا، وقلبه مطمئن بالإيمان، فهذا

⁽١) كشف الشبهات، ضمن الجامع الفريد، ص (٢٧٧) وما بعدها.

مرخص له في ذلك دفعا للإكراه.

وأما الأحوال الأربعة الماضية فإن صاحبها يكفر كم صرحت به الآيات.

وفي هذا رد على من يقول: إن الإنسان لا يحكم عليه بالكفر ولو قال كلمة الكفر أو فعل أفعال الكفر حتى يعلم ما في قلبه، وهذا قول باطل مخالف للنصوص، وهو قول المرجئة الضلال)(١).

وقال أيضا؛ (وهذا يدل على بطلان قول من يقول: إن من قال كلمة الكفر أو عمل الكفر لا يكفر حتى يعتقد بقلبه ما يقول ويفعل، ومن يقول: إن الجاهل يعذر مطلقا ولو كان بإمكانه أن يسأل ويتعلم، وهي مقالة ظهرت عمن ينتسبون إلى العلم والحديث في هذا الزمان)(").

وقال الشيخ عمد بن علي بن عنيق: ردا على أحد المخالفين: (وأما خروجه عيا بعث الله به رسوله من الكتاب والسنة وما عليه الصحابة ومن يعدهم من أهل العلم، فقوله: (فمن شرح بالكفر صدرا أي فتحه ووسعه وارتد عن المدين وطابت نفسه بالكفر، فذلك الذي ندين الله يتكفيره). هذه عبارته، وصريحها أن من قال الكفر أو فعله، لا يكون كافرا، وأنه لا يكفر إلا من فتح صدره للكفر ووسعه، وهذا معارضة لمصريح المعقول وصحيح المنقول، وسلوك سبيل غير سبيل المؤمنين؛ فإن كتاب الله وسنة رسوله

⁽١) شرح كشف الشبهات، للشيخ صالح الفوزان، ص (١٢٢).

⁽٢) الـاش، ص (٥٥).

على أن من قال الكفر، ولا يستتنى من ذلك إلا المكور أو فعله كفر، ولا يشترط في ذلك انشراح الصدر بالكفر، ولا يستتنى من ذلك إلا المكره. وأما من شرح بالكفر صدرا، أي فتحه و وسعه وطابت نفسه به وزضي، فهذا كافر عدو لله ولرسوله وإن لم يتلفظ بدلك بلسانه ولا فعله بجوارحه، هذا هو المعلوم بدلالة من الكتاب والسنة وإجماع الأمة، ونبين ذلك بوجوه...)(1).

وقد جاء في سبب نزول آية التوبة، ما أخرجه ابن جرير وابن أبي حاتم وأبو الشيخ وابن مردويه عن عبد الله بن عمر في قال: "قال رجل في غزوة تبوك في مجلس: ما رأينا مثل قرائنا هؤلاء، أرغب بطوناً، ولا أكذب ألسناً، ولا أجبن عند اللقاء! فقال رجل في المجلس: كذبت، ولكنك منافق! لأخبرن رسول الله في فبلغ ذلك النبي في ونزل القرآن. قال عبد الله بن عمر: فأنا رأيته متعلقاً بحقب ناقة رسول الله في تنكبه الحجارة؛ وهو يقول: با رسول الله إنها كنا نخوض ونلعب، ورسول الله في يشول: ﴿أَبِاللهِ وَالْمِيكُمُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

ويتبغي أن يُعلم أن هؤلاء المستهزئين الذين كفروا بعد إيهانهم، لم يكونوا قبل ذلك كافرين منافقين، كمّا ذهب إليه البعض، بل التحقيق أنهم كانوا مسلمين معهم إيهان ضعيف، لم يمنعهم من ثلك المقالة، فكفروا بها.

الدفاع عن أهل السنة والاتباع، ص (٢٠) وما بعدها، وقد رد على ثلك الضلالة من عشرة أوجه.

⁽٢) انظر؛ تفسير أبن جرير (٦/ ٤٠٨)، وابن كثير (٢/ ٤٨٢)، والدر المنثور، تفسير آية التوبة.

وقد بين الله أن كفرهم كان بهذا القول لا بشيء آخر، ولم يكذبهم فيها ادعوه من الهزل وعدم إرادة الكفر، وفي هذا يقول شيخ الإسلام:

(وقول من يقول عن مثل هذه الآيات: إنهم كفروا بعد إيهانهم بلسانهم مع كفرهم أولا بقلوبهم: لا يصح؛ لأن الإيمان باللسان مع كفر القلب قد قارنه الكفر، فلا يقال: قد كفرتم بعد إيانكم، فإنهم لم يزالوا كافرين في نفس الأمر. وإن أريد أنكم أظهرتم الكفر بعد إظهاركم الإيمان، فهم لم يظهروا للناس إلا لخواصهم، وهم مع خواصهم ما زالوا هكذا، بل لما ثنافقوا وحذروا أن تنزل سورة تبين ما في قلوبهم من النفاق وتكلموا بالاستهزاء صاروا كافرين بعد إيهانهم، ولا يدل اللفظ على أنهم ما زالوا منافقين، وقد قِال تعالى: ﴿ يُتَأَيُّهُا ٱلنَّبِيُّ جَنهِيهِ ٱلْكُفَّارَ وَٱلْمُنْتِفِقِينَ وَٱغْلُطْ عَلَيْهِمْ ۚ وَمَأْوَنِهُمْ جَهَنَّمُ ۗ وَبِنْسَ ٱلْمُصِيرُ ﴿ ﴾ يَحُلْفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُواْ وَلَقَدْ قَالُواْ كَلْمَةُ ٱلْكُفْرُ وَكَفْرُواْ بَعْدَ إسْلَنمِهِ وَهُمُوا بِمَا لَمْ يَنَالُوا ۚ وَمَا نَقَمُوا إِلَّا أَنْ أَغْنَتُهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُ مِن فَضْلِب ۗ فَإِن يَتُوبُواْ يْكُ خَيْرًا لَّهُمْ ۚ وَإِن يُتَوَلُّواْ يُعَذِّيهُمُ آللَّهُ عَذَابًا أَلِيمًا فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْأَخِرَة ﴾ (١٠)، فهنا قال: ﴿وَكَفَرُواْ بَعْدَ إِسْلَنِمِهِيَّ فَهِذَا الإسلام قَدْ يَكُونُ مِنْ جِنْسِ إِسلام الأعراب، فيكون قوله: بعد إيهانهم، وبعد إسلامهم سواء، وقد يكونون ما زالوا منافقين، فلم يكن لهم حال كان معهم فيها من الإيهان شيء، لكونهم أظهروا الكفر والردة، ولهذا دعاهم إلى التوبة فقال: ﴿ فَإِن يَتُوبُواْ يَكُ خَبِّرًا فَهُمْ ۚ وَإِن يَتَوَلُّواْ ﴾ بعد التوبة عن التوبة ﴿ يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ

⁽١) المورة التوبة . آية: ٧٤ ، ٧٤.

عَذَابًا أَلِيمًا فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةِ ﴾ وهذا إنها هو لمن أظهر الكفر فيجاهده الرسول بإقامة الحد والعقومة، ولهذا ذكر هذا في سياق قوله: ﴿جُنهِدِ ٱلْكُفَّارُ وَٱلْمُنْفِقِينَ وَٱغْلُظُ عَلَيْهِمَ ﴾، ولهذا قال في تمامها: ﴿وَمَا لَهُمْ فِي ٱلأَرْضِ مِن وَلِيّ وَلَا نُصِمِ ﴾.

وهؤلاء الصنف الذين كفروا بعد إسلامهم غير الذين كفروا بعد إيانهم؛ فان هؤلاء حلفوا بالله ما قالوا، وقد قالوا كلمة الكفر التي كفروا بها بعد إسلامهم، وهموا بها لم ينالوا، وهو يدل على أنهم سعوا في ذلك فلم يصلوا إلى مقصودهم، فإنه لم يقل: هموا بها لم ينالوا، لكن بها لم ينالوا، فصدر منهم قول وفعل. قال تعالى: ﴿ وَلَإِن مَا لَتُهُمُ لَم يَعُلُوا، لكن بها لم ينالوا، فصدر منهم قول وفعل. قال تعالى: ﴿ وَلَإِن مَا لَتُهُمُ لَم يَعُونُ وَنَلْعَبُ ﴾ فاعترفوا واعتذروا، ولهذا قيل: ﴿ لاَ تُعْتَذِرُواْ قَدْ كَفَرْتُم بُعَدْ إِيمُنِكُمْ أَيْن نَعْفُ عَن طَآيِفَةٍ مِنكُمْ نُعَذِّب طَآيِفَةٌ بِأَنْهُمْ كَالُواْ مُجْرِمِن فَل عَن طَآيِفة مِنكُمْ نُعَذِّب طَآيِفة أَباللهم لم يكونوا عند أنفهم قد أتوا كفرا، بل ظنوا أن ذلك لبس بكفر، فبين أن قدل على أنهم لم يكونوا عند أنفهم عقد أتوا كفرا، بل ظنوا أن ذلك لبس بكفر، فبين أن الاستهزاء بالله وآياته ورسوله كفر يكفر به صاحبه بعد إيانه، فدل على أنه كان عندهم إيان ضعيف، ففعلوا هذا المحرم الذي عرفوا أنه محرم ولكن لم يظنوه كفرا، وكان كفرا كفروا به، فإنهم لم يعتقدوا جوازه (١٠).

وقال الشيخ سليهان بن سحهان الله (وأما قوله: فكها لا يكون الكافر مؤمنا إلا باختياره للإيهان، كذلك لا يكون المؤمن كافرا من حيث لا يقصد الكفر ولا يختاره بالإجماع.

⁽١) مجموع الفتاوي (٧/ ٢٧٢).

فالجواب أن يقال: نعم لا يكون الكافر مؤمنا إلا باختياره للإيهان، وأما العكس فمعاذ الله، فإنه قياس باطل مردود، والإجماع المذكور خالف لكتاب الله وسنة رسوله؛ لأن الذين قالوا: ما رأينا مثل قرائنا هؤلاء أرغب بطونا، ولا أكذب ألسنا، ولا أجبن عند اللقاء، يعنون رسول الله على وأصحابه القراء، لم يقولوها من حيث لم (1) يقصدوا الكفر، ولم يختاروه، وإنها قالوه على وجه المزح واللعب، فرفع ذلك إلى رسول الله الله وقد ارتحل وركب ناقته، فقال: يا رسول الله إنها كنا تخوض و نلعب و نتحدث حديث الركب نقطع به عنا الطريق، فقال: أبالله وآياته ورسوله كنتم تستهزئون... وهذا يفيد الإنسان الحذر، فإن في هذا بيان أن الإنسان قد يكفر بكلمة يتكلم بها، أو عمل يعمل به، وأشدها خطرا إرادات القلوب، فهي البحر الذي لا ساحل له. ويفيد الخوف من النفاق الأكبر، فإن الله تعالى أثبت لهؤلاء إيانا قبل أن يقولوا ما قالوه)(1).

قتبين أن هؤلاء المستهزئين قالوا قولا لم يعتقدوا صحته، ولا جوازه، ولم يظنوه كفرا، لكن علموا أنه محرم. وهذا صريح في أنه لا يُشترط في الكفر اعتقاده أو قصده، بل من قال الكفر أو فعله عالما مختارا، فهو كافر، وإن ادعى أنه لم يقصد الكفر، أو لم يرد إلا الحياة الدنيا، بل إرادة الحياة الدنيا هي الباعث على كفر كثير عمن علموا صدق الرسول، وأيقنوا أن ما جاء به هو الحق.

ولهذا كان من المقرر عند أهل العلم أن الهازل بالكفر يكفر، مع أنه يدعي أنه لم

العبارة فيها قلق، ولا وجه لذكر "لم" هنا ولا فيها بعدها، لكن المعنى المراد بين.

⁽٢) الأسنة الحداد في رد شبهات علوى حداد، للشيخ سليان بن سحيان، ص (١٦١) وما بعدها.

وقد بين شيخ الإسلام والله أن وصف الهزل مُهدر في نظر الشرع، فتبقى الكلمة المكفرة موجبة لمقتضاها، قال والله الفارب هذا أن كلمتي الكفر والإيان إذا قصد الإنسان بها غير حقيقتها: صح كفره ولم يصح إيانه؛ فإن المنافق قصد بالإيان مصالح دنياه من غير حقيقة لمقصود الكلمة، فلم يصح إيانه، والرجل لو تكلم بكلمة الكفر لمصالح دنياه من غير حقيقة اعتقاد صح كفره باطناً وظاهراً.

وذلك لأن العبد مأمور بأن يتكلم بكلمة الإيهان معتقدا لحقيقتها، وأن لا يتكلم بكلمة الكفر أو الكذب، جادا أو هازلا كلمة الكفر أو الكذب، جادا أو هازلا كان كافرا أو كاذبا حقيقة، لأن الهزل بهذه الكلمات غير مباح، فيكون وصف الهزل مُهدرا في نظر الشرع؛ لأنه محرم، فتبقى الكلمة موجبة لمقتضاها)(٢٠).

⁽۱) قال القاضي أبو بكر ابن العربي هضر: (لا يخلو أن يكون ما قالوه من ذلك جدا أو هزلا، وهو كيفها كان كفره فإن الهزل بالكفر كفر، لا خلاف فيه بين الأمة) انتهى من أحكام القرآن (۲/ ٤٣) ونقله القرطي كفره فإن الهزل بالكفر كفر، لا خلاف فيه بين الأمة) انتهى من أحكام القرآن (۲/ ٤٣) وفقله القرطي (۸/ ۱۸۱). وقال الشبخ صالح الفوزان حقظه الله في شرح قول شبخ الإسلام محمد بين عبد الوهاب والخذ: (ولا فرق في جميع هذه النواقض بين الهازل والجاد والخانف إلا المكره): (لا فرق في هذه النواقض العشرة بين الجاد: الذي يقصد ما يقول أو يفعل، والهازل: وهو الذي لا يقصد، وإنها يفعل هذا من باب المزح واللعب، وفي هذا رد على هؤلاء المرجنة المذين يقولون: لا يكفر حتى يعتقد بقليه) انتهى من ملائة شرح الرسائل، ص (۲۸۱).

⁽٢) إقامة الدليل على بطلان التحليل، ضمن الفناوي الكبري (١/ ٧٥).

٣- وقد دلت السنة على ما دل عليه القرآن، قال شيخ الإسلام ولله: (السنة الثالثة عشرة: ما رويناه من حديث أي القاسم عبد الله بن محمد البغوي ثنا يجبى بن عبد الحميد الحيائي ثنا علي بن مسهر عن صالح بن حيان عن أبن بريدة عن أبيه قال: جاء رجل إلى قوم في جانب المدينة فقال: إن رسول الله الله أمرني أن أحكم فيكم برأيي وفي أموالكم وفي كذا وفي كذا وكان خطب امرأة منهم في الجاهلية فأبوا أن يزوجوه ثم ذهب حتى نزل على المرأة فبعث القوم إلى رسول الله في فقال: الكذب عدو الله شم أرسل رجلا فقال: إن وجدته حيا فاقتله وإن أنت وجدته مينا فحرقه بالنار الفانطلق فوجده قد لدغ فهات فحرقه بالنار المنطلق فوجده قد لدغ من النار المعدد فلك قال رسول الله في المنار على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار ال.

ورواد أبو احمد بن عدي في كتابه الكامل، قال: ثنا الحسن بن محمد بن عنبر ثنا حجاج بن يوسف الشاعر ثنا زكريا بن عدي ثنا علي بن مسهر عن صالح بن حيان عن ابن بريدة عن أبيه قال: كان حي من بني ليث من المدينة على ميلين وكان رجل قد خطب منهم في الجاهلية فلم يزوجوه فأتاهم وعليه حلة فقال: إن رسول الله على كساني هذه الحلة وأمرني أن أحكم في أموالكم ودمائكم ثم انطلق فنزل على تلك المرأة التي كان يجبها فأرسل القوم إلى رسول الله على فقال: الانتهام وجدته حيا وما أراك تجده حيا فاضرب عنقه وإن وجدته مينا فاحرقه بالنار قال فذلك قول رسول الله على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار»، هذا إسناد صحيح

على شرط الصحيح لا نعلم له علة)(١).

إلى أن قال في (ثم إن هذا الرجل لم يُذكر في الحديث أنه قصد الطعن والإزراء، وإنها قصد تحصيل شهوته بالكذب عليه، وهذا شأن كل من تعمد الكذب عليه، فإنه إنها يقصد تحصيل غرض له إن لم يقصد الاستهزاء به، والأغراض في الغالب إما مال أو شرف، كها أن المتنبي إنها يقصد إذا لم يقصد مجرد الإضلال إما الرياسة بنفاذ الأمر وحصول التعظيم، أو تحصيل الشهوات الظاهرة. وبالجملة فمن قال أو قعل ما هو كقر، كفر بذلك وإن لم يقصد أن يكون كافرا؛ إذ لا يكاد يقصد الكفر أحد إلا ما شاء الله) (٢).

٤- وروى البخاري ومسلم عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُذْرِيِّ ﴿ اللّٰهِ عَلَى الللّٰهِ عَلَى اللّٰهِ عَلْمَ الللّٰهِ عَلَى اللّٰهِ عَلَى الللّٰهِ عَلَى الللّٰهِ عَلَى الللّٰهِ عَلَى اللّٰهِ عَلَى الللّٰهِ عَلَى الللّٰهِ عَلَى الللّٰهِ عَلَى اللللّٰهِ عَلَى الللّٰهِ عَلْمِ اللللّٰهِ عَلَى اللللّٰهِ عَلَى الللّٰهِ عَلَى الللّٰهِ عَلَ

ومعلوم أن عامة هؤلاء لا يريدون المروق من الدين، ولا يقصدون إليه، لما ذكر عنهم من العبادة العظيمة، في غير تفاق، فدل على أنه قد يمرق الإنسان من الدين من غير أن يقصد ذلك.

قال الطبري عِشِه في تهذيب الآثار، بعد أن سرد أحاديث الباب: (فيه الرد على قول

⁽١) الصارم المبلول (٢/ ٢٢٥).

⁽٢) السابق (٢/ ٣٣٩).

⁽٣) رواه البخاري (٥٠٥٨) ومسلم (١٠٦٤).

من قال: لا يخرج أحد من الإسلام من أهل القبلة بعد استحقاقه حكمه إلا بقصد الخروج منه عالما؛ فإنه مبطل لقوله في الحديث: "يقولون الحق ويقرءون القرآن ويمرقون من الإسلام ولا يتعلقون منه بشيء"، ومن المعلوم أنهم لم يرتكبوا استحلال دماء المسلمين وأموالهم إلا بخطأ منهم فيها تأولوه من آي القرآن على غير المراد منه)(١).

وقال ابن هبيرة على: (وقيه أن من المسلمين من يخرج من المدين من غير أن يقصد الخروج منه، ومن غير أن يختار دينا على دين الإسلام)(٢).

والحاصل أن أهل السنة لا يشترطون في التكفير بالأقوال والأفعال، اعتقادَ الكفر أو قصدًه أو انشراحَ الصدر به، ولا يجعلون إرادة الحياة الدنيا واستحبابها مانعا من تكفير من قال أو فعل ما هو كفر أكبر (٣).

⁽۱) نقله في فتح الباري (۱۲/ ۲۰۰).

⁽٢) نقله في فتح الباري (٢٠١/١٢).

⁽٣) ثم إن بعض المعاصرين وافق غلاة المرجنة، فحصر الكفر في التكذبب والجحود والاستحلال القلبي، فلم إن بعض المعاصرين وافق غلاة المرجنة، فحصر الكفر يكون بالقول والفعل، فيُغلن أنه موافق لأهل السنة، لكنه يعود فيقول: لا يكفر القائل أو الفاعل حتى يعتقد الكفر! فأل الأمر إلى حصر الكفر في الاعتقاد، فينبغي النبه إلى هذا وأشباهه من ألوان الانحراف والزيغ، ومعلوم أن اعتقاد الكفر، كفر مستقل، فإذا شرط مصاحبته للقول أو الفعل، كان القول والقعل عديمي التأثير، وهذا يناقض قوله: إن الكفر يكون بالقول والفعل، وهذا عد أهل العلم من قال: لا يكفر حتى يعتقد، من المرجنة، كما سبق في كلام الشيخ صالح القوزان حفظه الله، وانظر ما سيأتي في بيان مفهوم الكفر عند الجهمية ومن وانقهم.

والقصد المشترط في باب الردة هو قصد الفعل أو القول، ليَخرج نحو النائم والساهي، عمن يغلط فيتكلم بما لا يريد، كالرجل الذي قال: «اللَّهُمَّ أَنْتَ عَبْدِي وَأَنَا رَبُّكَ أَخْطَأُ مِنْ شِدَّةِ الْفَرَحِ * (١).

قال شيخ الإسلام عله: (إنّ قصد اللفظ بالعقود معتبرٌ عند جميع الناس، بحيث لو جرى اللفظ في حال نوم أو جنون أو سبق اللسان بغير ما أراده القلب، لم يترتب عليه حكم في نفس الأمر)(1).

وقرر الشاطبي عِشِ أن الأفعال إذا عربت عن المقاصد، كانت كحركات العجهاوات والجهادات، فلا يتعلق بها حكم (٢٠).



⁽١) حديث مشهور رواه مسلم (٢٧٤٧) ورواه البخاري (٦٣٠٩) مختصرا.

 ⁽۲) الفتاوى الكبرى (٦/ ٧٥)، وقال في (١/ ٢٠٤): (وقررتُ أن كل لفظ بغير قصيد من المتكلم لهو
 وسيق لهان أو عدم عقل فإنه لا يترتب عليه حكم).

⁽٣) الموافقات (١/ ١٤٩) وأجاب عن تصحيح عقود السكران بأنه (لما أدخل السكر على نفسه كان كالقاصد). وقال شيخ الإسلام: (ثم إن أكثرهم صححوا عقود السكران مع عدم قصده اللقظ. قالوا: لأنه لما كان عرما عليه أن يزيل عقله، كان في حكم من بقى عقله) انتهى من الفتاوى الكبرى (٦/ ٧٥).

البحث الخامس: حكم مرتكب الكبيرة

ومن أصول أهل السنة أنهم لا يكفرون الإنسان بمطلق المعاصي والكبائر كها يفعله الخوارج، ولا يخلدونه في الناركها تقوله المعتزلة، بل يكلون أمره إلى الله، إن شاء عذبه، وإن شاء غفر له (١).

ولهذا اشتهر قولهم: ولا نكفر أحدا من أهل القبلة بذئب ما لم يستحله (٢٠).

ومزادهم بالذنب هنا: المعاصي التي ليست كفرا نحرجا عن الملة، ولا هي من المباني الأربعة التي بني عليها الإسلام.

قال شارح الطحاوية على: (ولهذا امتنع كثير من الأئمة عن إطلاق القول بأنا لا نكفر أحدا بذنب، بل يقال: لا نكفرهم بكل ذنب، كما يفعله الخوارج، وفرق بين النفي العام، ونفي العموم، مناقضة لقول الخوارج الذين يكفرون بكل ذنب) (٢٠).

وقال شيخ الإسلام: (ونحن إذا قلنا: أهل السنة متفقون على أنه لا يكفر بذنب، فإنها نريد المعاصي كالزنا والشرب، وأما هذه المباني ففي تكفير تاركها نزاع مشهور)(*).

⁽١) انظر الراسطية وشرحها لابن عثيمين (٢/ ٦٤٤)، وشرح الطحاوية ص (٣٣١، ٢٦٩).

⁽٢) الطحاوية مع شرحها لابن أبي العز الحنفي ص (١٦).

⁽٣) السابق ص (٢١٧).

⁽١) مجموع الفتاوي (٧/ ٣٠٢)

ومن أدلة أهل السنة على هذا الأصل:

١ - قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرُكَ بِهِ ، وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَالِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ (١٠.

فأدخل في المشيئة كل ذنب عدا الشرك، وهذا في حق غير التاثبين، وأما مع التوبة فلا فرق بين الشرك وغيره، فالله يغفر الذنوب جميعا، كما قال سبحانه: ﴿قُلْ يَعِبَادِي اللهُ يَعْفُر الذَّنوب جَمِعا، كما قال سبحانه: ﴿قُلْ يَعِبَادِي اللهُ يَعْفُر الذُّنوب جَمِعاً إِنَّهُ هُوَ الَّذِينَ أَسْرَفُواْ عَلَى أَنفُ سِهِمْ لَا تَقْتَطُواْ مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنْ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوب جَمِيعاً إِنَّهُ هُوَ النَّهُ عَلَوْدُ الرّحِيمُ ﴾ (١٧٣).

وهذا نص صريح لا يحتمل التأويل.

⁽١) سورة الناء، آية: ٨٤

⁽٢) سورة الزمر، آية: ٥٣

⁽۲) مجموع الفتاري (۲/ ۲۵۸)، (۷/ ۱۸۲).

⁽٤) رواه البخاري (١٨) رمسلم (٩٣٧).

٣- ومن أظهر الأدلة على ذلك أن المسلمين مجمعون على أن الزاني والسارق
 والقاذف لا يُقتل واحد منهم، ولو كانت ذنوبهم موجبة للردة لقتلوا جميعا.

قال شارح الطحاوية على: (والجواب أن أهل السنة متفقون كلهم على أن مرتكب الكبيرة لا يكفر كفرا ينقل عن الملة بالكلية كما قالت الخوارج؛ إذ لو كفر كفرا ينقل عن الملة لكان مرتدا يقتل على كل حال ولا يقبل عفو ولي القصاص، ولا تجري الحدود في الزنا والسرقة وشرب الخمو، وهذا القول معلوم بطلانه وفساده بالنضرورة من دين الإسلام، ومتفقون على أنه لا يخرج من الإيهان والإسلام، ولا يدخل في الكفر، ولا يستحق الخلود مع الكافرين، كما قالت المعتزلة، فإن قولهم باطل أيضا؛ إذ قد جعل الله مرتكب الكبيرة مسن المومنين، قال تعالى: ﴿فَمَنْ عُفِي لَهُ، مِنْ أَخِيهِ مُنِيَّ قَاتِبًا عُلَى المُومِدُونِ والإسلام، وحعله أخا لولي القصاص، والمواد بالمورد القاتل من الذين آمنوا، وجعله أخا لولي القصاص، والمواد أخوة المدين بعلا ريب. وقال تعالى: ﴿وَإِنْ طَآيِفَنَانِ مِنَ ٱلْمُوّمِنِينَ آفَتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَ أَخُويَكُونَ * " .

ونصوص الكتاب والسنة والإجماع تدل على أن الزاني والسارق والقاذف لا يقتل، بل يقام عليه الحد، فدل على أنه ليس بمرتد.

وقد ثبت في الصحيح عن النبي على أنه قال: امن كَانَتْ عِبْدَهُ لِأَخِيهِ الْيَوْمَ مَظْلِمَةً

⁽١) سورة القرقد آية: ١٨٧

⁽٢) سورة الحجرات، آية: ١٠٠٩

مِنْ عِرْضِ أَوْ مَنِيْءَ فَلْبَتَحَلَّلُهُ مِنْهُ الْبُوْمَ قَبُلَ أَنْ لا يَكُونَ دِرْهَمٌ وَلَا دِينَارٌ إِنْ كَانَ لَهُ عَمَلٌ صَالِحٌ أُخِذَ مِنْ سَيْنَاتِ صَاحِبِهِ فَطُرِحَتْ صَالِحٌ أُخِذَ مِنْ سَيْنَاتِ صَاحِبِهِ فَطُرِحَتْ عَلَيْهِ ثُمَّ أَلَةٍ بَكُنْ لَهُ حَسَنَاتُ أُخِذَ مِنْ سَيْنَاتِ صَاحِبِهِ فَطُرِحَتْ عَلَيْهِ ثُمَّ أُلْقِبَى فِي النَّارِ الخرجاه في الصحيحين (۱)، فثبت أن الظالم يكون له حسنات يستوفي المظلوم منها حقه)(۱).

إلى الله والمنظمة والله المنظمة والله المنظمة والله المنظمة والله المنظم المنظمة والله المنظمة والله المنظمة والله المنظمة والله المنظمة والله المنظمة والله المنظمة والمنظمة والم

إلى غير ذلك من الأدلة المشهورة المعلومة، التي أخد بها أهل السنة فكانوا وسطا في النحل، كيا أن أمة الإسلام وسط في الملل، وفي هذا يقول شيخ الإسلام عله: (وهم في باب الأسهاء والأحكام والوعد الوعيد، وسط بين الوعيدية الذين يجعلون أهل الكبائر من المسلمين مخلدين في النار، ويخرجونهم من الإيهان بالكلية، ويكذبون بشفاعة النبي

⁽١) هو في صحيح البخاري برقم (٢٤٤٩) يلفظ قريب عا ذكر الشارح، وليس هو في مسلم، قال الحافظ في الفتح: (وهذا الحديث قد أخرج مسلم معناه من وجه آخر وهو أوضح سياقا من هذا) شم ذكر حديث الفلس.

⁽٢) شرح الطحاوية ص (٣٢٠) وما بعدها. وانظر: مجموع الفتاوي (٧/ ٤٨٢).

 ⁽٣) رواه أحمد (١٣٢٤٥) والترملي (٢٤٣٥) وأبو داود (٤٧٣٩) من حديث أنس اللخت، وصححه
 الألبان وشعيب الأرنؤوط.

⁽٤) رواه البخاري (٤٤) ومسلم (١٩٣) من حديث أنس عليث.

على، وبين المرجئة الذين يقولون: إيهان الفساق مثل إيهان الأنبياء والأعهال الصالحة ليست من الدين والإيهان، ويكذبون بالوعيد والعقاب بالكلية. فيؤمن أهل السنة والجهاعة بأن فساق المسلمين معهم بعض الإيهان وأصله، وليس معهم جميع الإيهان الواجب الذي يستوجبون به الجنة، وأنهم لا يخلدون في النار، بل يخرج منها من كان في قلبه مثقال حبة من إيهان أو مثقال خردلة من إيهان، وأن النبي على الدخر شفاعته لأهل الكبائر من أمنه)(١).

تنبيه: لابد من نفوذ الوعيد في أقوام من العصاة:

قال شيخ الإسلام ولله : (بل السلف والأنمة متفقون على ما تواترت به النصوص، من أنه لابد أن يدخل النار قوم من أهل القبلة، ثم يخرجون منها، وأما من جزم بأنه لا يدخل النار أحد من أهل القبلة، فهذا لا نعرفه قولاً لأحد، ويتعده قول من يقول; ما شمَّ عذابٌ أصلاً، وإنها هو تخويف لا حقيقة له، وهذا من أقوال الملاحدة والكفار)(٢).

وقال: (وهذا مذهب الصحابة والسلف و الأئمة، وهو القطع بأن بعض عصاة الأمة يدخل النار، وبعضهم بغفر له)(٢).

وقال السفاريني على: (ذكر بعض المحققين انعقاد الإجماع على أنه لابد سمعاً من نفوذ الوعيد في طائفة من العصاة، أو طائفة من كل صنف منهم، كالزناة، وشربة الخمر،

⁽١) مجموع الفتاري (٣/ ٣٧٤) وما بعدها.

⁽٢) السابق (٧/١٠٥) وما بعدها.

⁽٣) السابق (١٦/ ١٩). وانظر: (١٦/ ١٩٦)، (٢٨/ ٧٥)، القتاوي الكيري (٤/ ٢٢٦).

وقتلة الأنفس، وأكلة الربا، وأهل السرقة والغصوب، إذا ماتوا على غير توبة، فلابلد من نفوذ الوعيد في كل طائفة من كل صنف، لا لفرد معين؛ لجواز العفو. وأقل ما يصدق عليه نفوذ الوعيد واحد من كل صنف. والأدلة قاضية بقصر العصاة على عصاة الموحدين.

وقد رتب بعض الناس على ذلك امتناع سؤال العفو لجميع المسلمين؛ لمنافاته لذلك، وهذا ساقط إلا إذا قصد العفو ابتداء لكل فرد سن أفراد الأمة، على أن العفو يصدُّق بها بعد العذاب والتعذيب، فمن قال بمنع المنع فهو المصيب، وبالله التوفيق)(١).



⁽١) لوامع الأنوار البهية (١/ ٢٨٩) وما يعدها.

المبحث السادس؛ حكم الفاسق اللي

والمقصود به الفاسق من أهل القيلة، والنزاع في اسمه وحكمه هو أول خلاف ظهر في الإسلام في مسائل أصول الدين.

قال شيخ الإسلام: (وبتحقق هذا المقام يزول الاشتباه في هذا الموضع، ويعلم أن في المسلمين قسما ليس هو منافقا محضا في الدرك الأسفل من النار، وليس هو من المؤمنين الذين قيل فيهم: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ، ثُمَّ لَمْ يَرَتَابُواْ وَجَنهَدُواْ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ في سَبِيلِ ٱللَّهِ أُولَتِهِكَ هُمُ ٱلصَّندِقُونَ ﴾ (١).

ولا من الذين قيل فيهم: ﴿ أُوْلَئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقَّا ﴾ (٢) فلا هم منافقون ولا هم من هؤلاء الصادقين المؤمنين حقا، ولا من اللين يدخلون الجنة بلا عقاب. بل له طاعات ومعاص، وحسنات وسيئات، ومعه من الإيان ما لا بخلد معه في النار، وله من الكبائر ما يستوجب دخول النار.

وهذا القسم قد يسميه بعض الناس: الفاسق الملي وهذا مما تنازع الناس في اسمه وحكمه. والخلاف فيه أول خلاف ظهر في الإسلام في مسائل أصول الدين) (٣٠).

وأهل السنة لا يكفرون هذا الصنف، ولا بحكمون بخلوده في النار، بل يرون أنه

⁽١) سورة الحجيات، أية: ١٥

⁽٢) صورة الأنفال، آية: ٤

⁽۲) مجموع الفتاري (۷/ ٤٧٨) رما بعدها.

نحت المشيئة، كما مضى في المبحث السابق، لكنهم تنازعوا في اسمه، هل يطلق عليه مؤمن أم لا؟

قال شيخ الإسلام: (وأما أهل السنة والجاعة والصحابة والتابعون لهم بإحسان، وسائر طوائف المسلمين من أهل الحديث والفقهاء وأهل الكلام من مرجئة الفقهاء والكرامية والكلابية والأشبعرية والشيعة، مرجئهم وغير مرجئهم، فبقولون: إن الشخص الواحد قد بعذبه الله بالنار ثم يدخله الجئة، كما نطقت بذلك الأحاديث الصحيحة.

وهذا الشخص الذي له سيئات عذب بها وله حسنات دخل بها الجنة، وله معصية وطاعة، باتفاق فإن هؤلاء الطوائف لم يتنازعوا في حكمه، لكن تنازعوا في اسمه. فقالت المرجئة، جهمينهم وغير جهمينهم: هو مؤمن كامل الإيهان.

وأهل السنة والجهاعة على أنه مؤمن ناقص الإيمان، ولولا ذلك لما عملب، كما أنه ناقص البر والتقوى باتفاق المسلمين.

وهل يطلق عليه اسم مؤمن؟ هذا فيه القولان، والصحيح التفصيل:

فإذا سئل عن أحكام الدنيا كعتقه في الكفارة، قيل: هو مؤمن. وكذلك إذا سئل عن دخوله في خطاب المؤمنين.

وأما إذا سئل عن حكمه في الآخرة، قيل: ليس هذا النوع من المؤمنين الموعودين بالجنة، بل معه إيمان يمنعه الخلود في النار، ويدخل به الجنة بعد أن يعذب في النار، إن لم يغفر الله له ذنوبه. ولهذا قال من قال: هو مؤمن بإيهانه فاسق بكبيرته، أو مؤمن نـاقص الإيهان.

والذين لا يسمونه مؤمناً من أهل السنة ومن المعنزلة يقولون: اسم الفسوق ينافي اسم الإيمان لقوله: ﴿ أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا اسم الإيمان لقوله: ﴿ أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا اسم الإيمان لقوله: ﴿ وَقَدَ قَالَ النبي عَيْمُ: السِبَابُ المُسْلِم قُسُوقٌ وَقِنَالُهُ كُفُرًا (") (").

⁽۱) سورة الحجراث، آية: ۱۱

⁽٢) سورة السجدة، آية: ١٨

⁽٣) رواه البخاري (٤٨) ومسلم (١٤) من حديث ابن ممعود څخته.

⁽٤) مجموع الفتاري (٧/ ٢٥٤) وما بعدها، وانظر (٧/ ٥٢٥).

⁽٥) في نسخ الواسطية المطبوعة: الإيمان المطلق، وهو مشكل، وقد حمله الشيخ ابن عثيمين يخط على أن المراد إذا أطلق الإيمان، وليس المراد الإيمان الكامل، انظر: شرح الواسطية لابن عثيمين (١٤٨/٢). وما أثبته هو الموافق لما في مجموع الفتاوى، ولما في النسخة المخطوطة للواسطية، كما قال الشيخ علوي بن عبد الفادر السفاف في تحقيقه لشرح الواسطية للهراس، هامش ص (٢٦٩).

⁽٦) سورة النساد، آية: ٩٢

حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ وَلَا يَنْتَهِبُ مُبْبَةً ذَاتَ شَرَفٍ يَرْفَعُ النَّاسُ إِلَيْهِ فِيهَا أَبْصَارَهُمْ حِينَ يَنْتَهُبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ (١٠).

ويقولون: هو مؤمن ناقص الإيمان، أو مؤمن بإيهانه فاسق بكبيرته، فلا يعطى الاسم المطلق ولا يسلب مطلق الاسم)(٢).

(والفرق بين مطلق الشيء والشيء المطلق، أن الشيء المطلق هو الشيء الكامل، ومطلق الشيء يعني أصل الشيء وإن كان ناقصا. فالفاسق لا يعطى الاسم المطلق في الإيهان وهو الاسم الكامل، ولا يسلب مطلق الاسم، فلا نقول: ليس بمؤمن، بل نقول: ناقص الإيهان، أو مؤمن بإيهانه فاسق بكبيرته، هذا هو مذهب أهل السنة والجهاعة وهو المذهب العدل الوسط، وخالفهم في ذلك طوائف: المرجئة يقولون: مؤمن كامل الإيهان، والخوارج يقولون: كافر، والمعتزلة في منزلة بين المنزلتين)(٢٠).

الإيمان المنفي عن الزائي والسارق:

قد تبين أن الشارع ينفي الإيمان المطلق عن أصحاب الذنوب، كالزاني والسارق

⁽١) رواه البخاري (٧٨٥٥) وملم (٥٧) من حديث أن هريرة عجته.

⁽٢) الواسطية مع شرح للشيخ الفوزان ص (١٦١) وما بعدها، وضمن مجموع الفتاوي (٣/ ١٥١)

⁽٣) شرح الواسطية للشيخ ابن عثيمين (٢/ ٢٥١)، وقال ابن القيم فيحد: (فالإيان المطلق لا يطلق إلا على الكامل الكال المأموريه، ومطلق الإيان يطلق على الناقض والكامل، ولهذا نفى النبي في الإيان المطلق عن الزاني وشارب الحمر والسارق ولم ينف عنه مطلق الإيهان)، وقال: (والمقصود الفرق بين الإيهان المطلق ومطلق الإيهان إمناع دخول النار ومطلق الإيهان يمنع الخلود فيها) انتهى من بدائم الفوائد (١٤/ ٢٢٧).

وشارب الخمر، ولا ينفي عنهم مطلق الإيهان، ولهذا فهم مسلمون مصدقون، ولديهم من أعهال القلب والجوارح ما يصحح إيهانهم، ويدفع الكفر والنفاق عنهم.

فالزاني حين يزني، لابد أن يعتقد حرمة الزنا، وأن يبغضه، ويكرهه، ويخاف من عاقبته، وهكذا السارق وشارب الخمر ونحوهما، وبهذا يبقى لهم أصل الإيمان.

قال شيخ الإسلام على: (ومن أتى الكبائر مثل الزنا أو السرقة أو شرب الخمر وغير ذلك، فلابد أن يذهب ما في قلبه من تلك الخشية والخشوع والنور، وإن بقى أصل التصديق في قلبه، وهذا من الإيان الذي ينزع منه عند فعل الكبيرة، كما قال النبي على: الا يَرْقِي الزّاني حِينَ يَرْقِي وَهُو مُؤْمِنٌ وَلَا يَشْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَشْرِقُ وَهُو مُؤْمِنٌ ، فإن المشترقُ السَّارِقُ حِينَ يَشْرِقُ وَهُو مُؤْمِنٌ ، فإن المشترين كما وصفهم الله بقوله : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱلتَّقُوا إِذَا مَسَّهُمْ طَنْيِفٌ مِنَ ٱلشَّيطُنِ المُنْ عَلَى السَّارِقُ عَينَ يَشْرِقُ السَّانِ قَ عَينَ يَسْرِقُ وَهُو مُؤْمِنٌ ، فإن المُنْ عَلَى الله بقوله الله بقوله الله بقوله المناف المناف من السيطان تذكروا تذكروا ون قال سعيد بن جبير: هو الرجل يغضب الغضبة فيذكر الله فيكظم الغيظ.

 ⁽١) رواه أبر داود (٤٦٩٠) والترمذي (٣٦٢٥) من حديث أبي هريرة شخت، وصححه الألبائي في صحيح
أبي داود.

⁽٢) سورة الأعراف، آية: ٢٠١

وقال ليث عن مجاهد: هو الرجل يهم بالذنب فيذكر الله فيدعه.

والشهوة والغضب مبدأ السيئات، فإذا أبصر رجع. ثم قال: ﴿وَإِخْوَانَهُمْ يَمُدُّوبُهُمْ فِي ٱلْغَيِ ثُمُ لَا يُقْصِرُونَ ﴾ أي وإخوان الشياطين تحدهم الشياطين في الغيي ثم لا يقصرون. قال ابن عباس: لا الإنس تقصر عن السيئات، ولا الشياطين تمسك عنهم، فإذا لم يُبصر بقي قلبه في غي والشيطان يمده في غيه، وإن كان التصديق في قلبه لم يكذّب، فذلك النور والإبصار وتلك الخشية والخوف يخرج من قلبه، وهذا كما أن الإنسان يُغمض عينيه قلا يرى شيئا وإن لم يكن أعمى، فكذلك القلب بها يغشاه من رئين الذنوب لا يبصر الحق وإن لم يكن أعمى كعمى الكافر، وهكذا جاء في الآثار).

وأورد آثارا عن الحسن وابن عباس وأبي هريرة، ثم قال: (وفي حديث عن أبي هريرة مرفوع إلى النبي على الذاني خرج منه الإيبان كان كالظلة فإذا انقطع رجع إليه الإيبان، وهذا إن شاء الله يبسط في موضع آخر)(1).

فبين هجه أن الذي يرتفع عن الزاني هو النور والخشية والخشوع، مع بقاء التصديق في قلبه، وبين في موضع آخر اشتراط وجود عمل القلب، من بغض المعصبة وكراهبتها، والخوف من الله حال ارتكابها، ليبقى عقد الإيهان، فقال: (الإنسان لا يفعل الحرام إلا لضعف إيهانه وعبته، وإذا فعل مكروهات الحق فلضعف بعضها في قلبه أو لقوة محبتها

⁽١) سورة الأعراف، آية: ٢٠٢

⁽۲) جموع الفتاوي (۷/ ۳۱) وما بعدها.

التي تغلب بعضها، فالإنسان لا يأتي شيئا من المحرمات كالقواحش ما ظهر منها وما بطن، والإنم والبغي بغير الحق، والشرك بانه ما لم ينزل به سلطانا، والقول على الله بغير علم، إلا لضعف الإيمان في أصله أو كاله، أو ضعف العلم والتصديق، وإما ضعف المحبة والبغض، لكن إذا كان أصل الإيمان صحيحا وهو التصديق، فإن هذه المحرمات يفعلها المؤمن مع كراهته وبغضه لها، فهو إذا فعلها لغلبة الشهوة عليه، فيلا بد أن يكون مع فعلها فيه بغض لها، وفيه خوف من عقاب الله عليها، وفيه رجاء لأن يخلص من عقابها، إما بتوبة وإما حسنات، وإما عفو، وإما دون ذلك، وإلا فإذا لم يبغضها ولم يخف الله فيها ولم يرج رحمته، فهذا لا يكون مؤمنا بحال، بل هو كافر أو منافق)(1).

وقال على : (وأيضا فقد ثبت في الصحيح عن النبي على أنه قال: امّن رَأَى مِنكُمْ مُنكَرًا فَلْيُعَيِّرُهُ بِيَدِهِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَيِقَلْبِهِ وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِبهَانِهِ أَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَيِقَلْبِهِ وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِبهَانِهِ أَا مُنكَرًا فَلْيُعَيِّرُهُ بِيَدِهِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَيقَلْبِهِ وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِبهَانِهِ أَا مُنكَرًا فَلْيَعَانِهِ أَنْ القلب إذا لم وفي رواية: الوَلْيَسَ وَرَاءَ ذَلِكَ مِنْ الْإِيهَانِ مِنْقالُ حَبَّةِ خَرُدُلُهِ أَنَ فَهذا يبين أَن القلب إذا لم يكن فيه بغض ما يكرهه الله من المنكرات، كان عادما للإيهان. والبغض والحب من أعهال القلوب. ومن المعلوم أن إبليس ونحوه يعلمون أن الله عز وجل حرم هذه الأمور،

⁽١) قاعدة في اللحبة صي (١٠٤).

⁽٢) رواه مسلم (٤٩) من حديث أن سعيد الخدري عيك .

⁽٣) رواه مسلم (٥٠) من حديث ابن مسعود ﴿ ولفظه: "مَا مِنْ نَبِيّ بُعَتُهُ اللَّهِ فَيْلِ إِلَّا كَانَ لَهُ ين أَمْتِهِ حَوَادِيثُونَ وَأَصْحَابُ يَأْخُذُونَ بِسُتَيّهِ وَيَقْتَدُونَ بِأَمْرِهِ ثُمّ إِنْهَا تَخْلُفُ مِنْ بَعَدِهِمْ خُلُوفٌ يَقُولُونَ مَا لَا يَقْعَلُونَ وَلَهُ فَكُونَ مَا لَا يَقْعَلُونَ وَلَهُ فَكُونَ فَعَنْ جَاهَدَهُمْ بِيَدِهِ فَهُو مُؤْمِنٌ وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِلِيسَائِهِ فَهُو مُؤْمِنٌ وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِيَدِهِ فَهُو مُؤْمِنٌ وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِلِيسَائِهِ فَهُو مُؤْمِنٌ وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِيَدِهِ فَهُو مُؤْمِنٌ وَمَنْ جَاهَدَهُمْ وَلَهُ مَا لَا يَوْمَنُ وَلَهُ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ مِنْ الْإِيهَانِ عَبَهُ خُودَتِلِ".

ولا يبغضونها، بل يدعون إلى ما حرم الله ورسوله)(١).

تنبيه:

وقع في كلام بعض أهل العلم أن المراد بنفي الإيهان الوارد في بعض النصوص: هو نفي الكهال، وهذا لابد أن يقيد بالكهال الواجب، وإلا فتارك الكهال المستحب، لا ينفى عنه الإيهان، وإلا للزم نفي الإيهان عن أكثر الناس.

قمن الأول: قول النووي عله: (بّاب بَيّانِ نُقْصَانِ الْإِيمَانِ بِالْمَعَاصِي وَنَفْيِهِ عَنْ المُتَلَبِّسِ بِالمُعْصِيَةِ عَلَى إِرَادَةِ نَفْي كَمَالِهِ)(٢).

وقوله في حديث: «لا يَرْنِي الزَّانِي حِينَ يَرْنِي وَهُو مُؤَمِنٌ...»: (هذا الحديث مما اختلف العلماء في معناه، فالقول الصحيح الذي قاله المحققون أن معناه: لا يفعل هذه المعاصي وهو كامل الإيهان، وهذا من الألفاظ التي تطلق على نفي الشيء، ويراد نفي كاله ومختاره، كما يقال: لا علم إلا ما نفع، ولا مال إلا الإبل، ولا عيش إلا عيش الآخرة) (").

قال شيخ الإسلام على: (فإن الله أو رسوله لا ينفى اسم مسمّى أمرٍ أمر الله به ورسوله إلا إذا تُرك بعض واجباته، كقوله: الاصلاة إلا بأم القرآن، وقوله: الا إيهان لمن لا أمانة له ولا دين لمن لا عهد له، وتحو ذلك.

⁽۱) مجموع الفتاوي (۷/ ۵۵۷).

⁽٢) صحيح سلم، كتاب الإيان.

⁽۲) شرح مسلم (۲/ ۱۱).

قأما إذا كان الفعل مستحبا في العبادة لم ينفها لانتفاء المستحب، فإن هذا لو جاز، لجاز أن يُنفى عن جمهور المؤمنين اسم الإيهان والصلاة والزكاة والحج؛ لأنه ما من عمل إلا وغيره أفضل منه، وليس أحد يفعل أفعال البر مثل ما فعلها النبي على بل ولا أبو بكر ولا عمر. فلو كان من لم يأت بكمالها المستحب يجوز نفيها عنه؛ لجاز أن ينفى عن جمهور المسلمين من الأولين والآخرين، وهذا لا يقوله عاقل.

فمن قال: إن المنفي هو الكيال، فإن أراد أنه نفي الكيال الواجب المذي يُدم تاركه، ويتعرض للعقوبة، فقد صدق. وإن أراد أنه نفي الكيال المستحب، فهذا لم يقع قط في كلام الله ورسوله، ولا يجوز أن يقع؛ فإن من فعل الواجب كيا وجب عليه، ولم ينتقص من واجبه شيئا، لم يجز أن يقال: ما فعله، لا حقيقة ولا مجازا، فإذا قال للأعرابي المسيء في صلاته: الرجع فصل فائك لم تصل ا، وقال لمن صلى خلف الصف وقد أمره بالإعادة: الا صلاة لفذ خلف الصف كان لترك واجب...)(١).

فاندة: في مراتب النفي

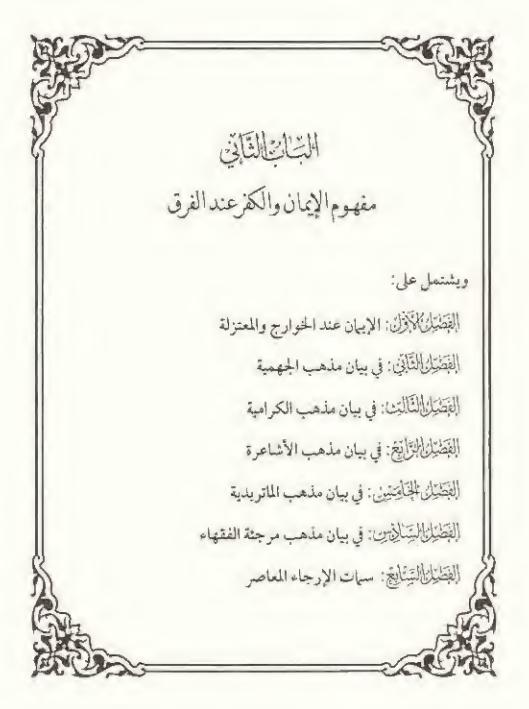
قال الشيخ ابن عثيمين على: (ونفي الشيء له ثلاث حالات: فالأصل أنه نفي للوجود، وذلك مثل: (لا إيهان لعابد صنم)، فإن منع مانع من نفي الوجود، فهو نفي للكهال، للصحة، مثل: (لا صلاة بغير وضوء)، فإن منع مانع من نفي الصحة، فهو نفي للكهال، مثل: الا صلاة بحضرة الطعام، فقوله: الا يؤمن أحدكم، نفي للكهال الواجب، لا

 ⁽۱) مجموع الفتاوي (۷/ ۱۱) و ما بعدها.

المستحب، قال شيخ الإسلام ابن تيمية على: (لا ينفى الشيء إلا لانتفاء واجب فيه، ما لم يمنع من ذلك مانع))(١).



⁽١) القول المفيد على كتاب التوحيد (٢/ ١٦١)، وانظر: التعليق على ضحيح مسلم، له أيضا، (٢٤٨/١) وما بعدها، وفيه: (قان قال قائل: وما حكم العمل إذا نفي الكيال، مع وجوده؟ قلنا: القاعدة عند العلياء: أن ما رتب عليه نفي الإيبان، قإنه يكون من كبائر الذنوب).



المحال

ليههيد

هذا الباب معقود لبيان حقيقية الإيمان والكفر، عند أشهر الفرق المخالفة لأهل السنة والجاعة، ويمكن إرجاعها إلى فرقتين:

الأولى: الوعيدية، وهم الخوارج والمعتزلة، والحديث عنهم هنا يقتصر على ذكر ما اشتهروا به في القديم من قولهم في أصحاب الذنوب، على أمل أن تتاح فرصة للكلام على ما جدّ من مقولاتهم، وشبهاتهم، لاحقا، كما سبق التنويه عليه في المقدمة.

الثَّانية: المرجثة، وهم طوائف ثمني، المشهور منها أربعة:

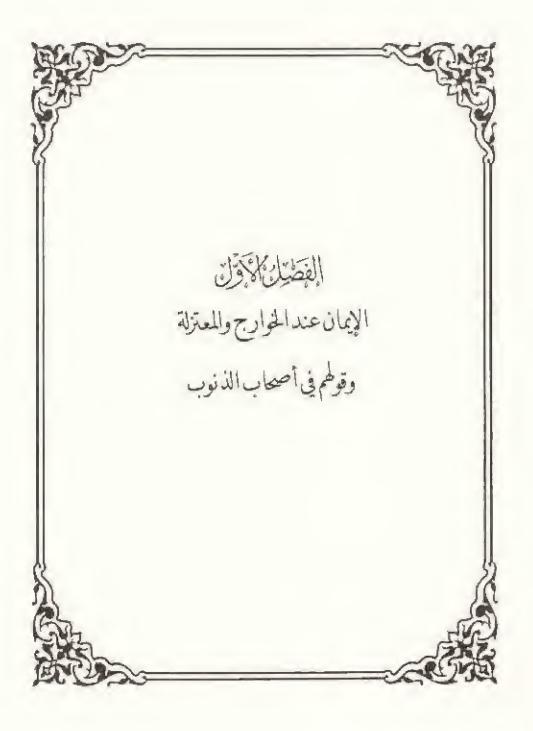
١- الجهمية.

٢- الكرامية.

٣- الأشاعرة والماتريدية، وسيأتي وجه عدهم في فرق المرجثة.

٤- مرجئة الفقهاء.

وكان ختام هذا الباب في ذكر سهات الإرجاء المعاصر، والمقصود من ذلك بيان مقالات الإرجاء المنتشرة في هذا العصر، لا سيا التي قال بها بعض المنتسبين للسنة، ممن جمع بين قول السلف، وقول المرجثة، في باب الإيهان والكفر، على ما يأتي تفصيله بإذن الله.





ذهب الخوارج والمعتزلة إلى أن الإيمان قول وعمل، لكنه لا يزيد ولا ينقص ولا يستنى فيه، وهو شيء واحد إن ذهب بعضه ذهب كله. وهذا ما دعاهم إلى القول بتخليد مرتكب الكبيرة في النار، لكنهم اختلفوا في حكمه في الدنياء فقالت الخوارج بكفره، وقالت المعتزلة إنه في منزلة بين المنزلتين.

قال الإمام ابن منده على في معرض بيانه لاختلاف الناس في الإيمان ما هو: (وقالت الحوازج: الإيمان فعل الطاعات المفترضة كلها بالقلب واللسان وسائر الجوارح)(١).

وقال القاضي أبو يعلى على على الإيهان الشرعي جميع الطاعات الباطنة والظاهرة، الواجبة والمندوبة، وهذا قول أكثر المعتزلة. وقال منهم أبو هاشم والجبائي: إن ذلك مختص بالواجبات دون التطوع)(٢).

وقال شيخ الإسلام على: (ثم قالت الخوارج والمعتزلة: الطاعة كلها من الإيمان فإذا ذهب بعض الإيمان، فذهب سائره، فحكموا بأن صاحب الكبيرة ليس معه شيء من الإيمان)(").

وقال: (وأصل نزاع هذه الفرق في الإيهان من الخوارج والمرجئة والمعتزلة والجهمية وغيرهم أنهم جعلوا الإيهان شيئا واحدا إذا زال بعضه زال جميعه، وإذا ثبت بعضه ثبت جميعه، فلم يقولوا بذهاب بعضه ويقاء بعضه كها قال النبي عليه: "يخرج من النار من كان

⁽¹⁾ الإيان لاين منده (١/ ٣٣١)، وانظر: الفصل لاين حرم (٢/ ٢٢٧).

⁽٢) ماثار الإيان ص (١٥١).

⁽٦) مجموع الفتاري (٧/ ٥١٠).

في قلبه مثقال حبة من الإيمان (١١) (٢٠).

هذا ويرى الخوارج والمعتزلة أنّ الإسلام والإيهان شيء واحد^(٣).

قولهم في أصحاب الذنوب:

سبق تقرير أن أهل السنة لا يكفرون أصحاب المعاصي ولا يسلبونهم السم الإيمان بالكلية.

أما الخوارج فقد ذهبوا إلى كفر مرتكب الكبيرة وخلوده في النار وأنه يعذب فيها عذاب الكفار.

قال أبو الحسن الأشعري في بيان معتقدهم: (وأجمعوا على أن كل كبيرة كفر، إلا التجدات فإنها لا تقول بذلك. وأجمعوا على أن الله سبحانه يعذب أصحاب الكبائر عذابا دائها إلا النجدات أصحاب نجدة)(٤).

وأما النجدات فقالوا: (لا ندري لعل الله يعذب المؤمنين بدُنوبهم، فإن فعل فإنها يعذبهم في غير النار، بقدر دُنوبهم، ولا يخلدهم في العذاب، ثم يدخلهم الجنث، وزعموا

⁽۲) مجموع الفتاري (۷/ ۱۰).

⁽٣) انظر السابق (٧/ ٤١٤).

⁽٤) مقالات الإسلامين (١٦٨/١);

أن من نظر نظرة صغيرة أو كذب كذبة صغيرة، ثم أصر عليها فهو مشرك، وأن من زنى وسرق وشرب الخمر غير مصر فهو مسلم)(١).

وقال الشهرستاني: (وكبار فرق الخوارج سنة: الأزارقة، والنجدات، والصفرية، والعجاردة، والإباضية، والثعالية، والباقون فروعهم، ويجمعهم القول بالتبرؤ من عثمان وعلي، ويقدمون ذلك على كل طاعة، ولا يصححون المناكحات إلا على ذلك، ويكفرون أصحاب الكبائر، ويرون الخروج على الإمام إذا خالف السنة حقا واجبا)(17).

وذكر الدكتور غالب العواجي حفظه الله أن أكثر الخوارج على تكفير العصاة كفر ملغ، وأنهم خارجون عن الإسلام مخلدون في النار مع سائر الكفار. بينها ذهبت الإباضية إلى أنهم كفار كفر نعمة، ومع هذا فإنهم يحكمون على صاحب المعصية بالنار إذا مات عليها، ويحكمون عليه في الدنيا بأنه منافق، ويجعلون النفاق مرادفا لكفر النعمة (٢).

وأما المعتزلة فمشهور قولهم في أصحاب الكبائر أنهم ليسوا مؤمنين ولا كفارا، بل هم بمنزلة بين المنزلتين، لكنهم مخلدون في النار، كما تقول الخوارج، غير أنهم قالوا: إن عذابهم ليس كعذاب الكفار.

قال الأشعري في المقالات: (وكانت المعتزلة بأسرها قبله [أي قبل الجبائي] إلا الأصم، تنكر أن يكون الفاسق مؤمنا، وتقول: إن الفاسق ليس بمؤمن ولا كافر،

⁽١) مقالات الإسلامين (١/ ١٧٥).

⁽٢) الملل والنحل (١/٧/١).

⁽۲) فرق معاصرة (۱/۹/۱).

وتسميه منزلة بين المنزلتين، وتقول: في الفاسق إيهان لا نسميه به مؤمنا، وفي اليهودي إيمان لا نسميه به مؤمنا)(١٠).

وقال: (وأما الوعيد: فقول المعتزلة فيه وقول الخوارج قول واحد؛ لأنهم يقولون: إن أهل الكبائر اللذين يموتون على كبائرهم في النار خالدين فيها مخلدين، غير أن الخوارج يقولون: إن مرتكبي الكبائر عمن بنتحل الإسلام يعذبون عذاب الكافرين، والمعتزلة يقولون: إن عذابهم ليس كعذاب الكافرين)(").

وحكّى عنهم اختلاف كثيرا في تحديد الصغيرة والكبيرة، وفي غفران الصغائر باجتناب الكبائر، وغير ذلك مما لا حاجة لذكره.

ولا شك أنْ قول الخوارج والمعتزلة من البدع المشهورة المخالفة للكتاب والسنة وما عليه سلف الأمة.

قال شيخ الإسلام على: (بنبغي أن يعرف أن القول الذي لم يوافق الخوارج والمعتزلة عليه أحد من أهل السنة هو القول بتخليد أهل الكبائر في النار، فإن هذا القول من البدع المشهورة، وقد اتفق الصحابة والتابعون لهم بإحسان وسائر أئمة المسلمين على أنه لا يخلد في النار أحد عمن في قلبه مثقال ذرة من إيهان، واتفقوا أيضا على أن نبينا على أن نبينا المشهورة بمن ياذن الله له بالشفاعة فيه من أهل الكبائر من أمنه: ففي الصحيحين عنه أنه قال

⁽١) مقالات الإسلامين (١/ ٣٣١).

⁽٢) السابق (١/ ١٤٠).

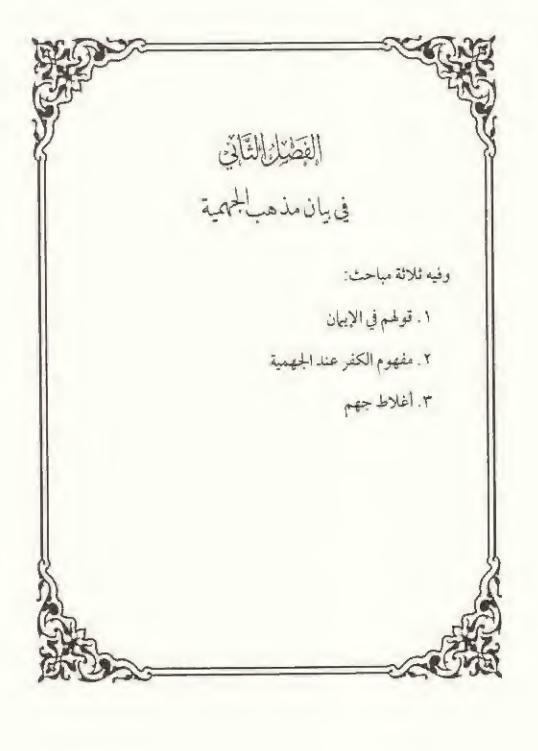
____ الإيمان عند الخوارج والمعتزلة وقولهم في أصحاب الذنوب ____

﴿ اللَّهُ اللَّهُ مَا مُعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ وَإِنَّ اخْتَبَأْتُ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لِأُمَّنِي بَوْمَ الْقِيَامَةِ اللَّهِ، وهـ ذه الأحاديث مذكورة في مواضعها) (").



⁽١) رواه مسلم (١٩٩) من حديث أبي هربرة ﴿ عَنْكُ ، ورواه البخاري (٧٤٧٤) مختصرا.

⁽۲) مجموع الفتاري (۷/ ۲۲۲).



المبحث الأول: قولهم في الإيمان

ذهب جهم ومن وافقه إلى أن الإيمان هو للعرفة بالله فقط، وأن الكفر هو الجهل به فقط، وأن قول اللسان وعمل القلب والجوارح ليس من الإيمان، وأن الإيمان شيء واحد لا يتفاضل ولا يستثنى منه.

وهذا أنسد قول قيل في الإبيان، ولهذا كفر أحمد ووكيع وغيرهما من قال بذلك.

قال الأشعري في المقالات: (اختلفت المرجئة في الإيهان ما هو؟ وهم اثنتا عشرة فرقة: فالفرقة الأولى منهم يزعمون أن الإيهان بالله هو المعرفة بالله ويرسله وبجميع ما جاء من عند الله فقط، وأن ما سوى المعرفة من الإقرار باللسان والخضوع بالقلب والمحية لله ولرسوله والتعظيم لهما والخوف منها والعمل بالجوارح فليس بإيهان، وزعموا أن الكفر بالله هو الجهل به، وهذا قول يحكى عن جهم بن صفوان)(١٠).

وقال الشهرستاني في بيان أقوال جهم: (ومنها قوله: من أتى بالمعرفة ثم جحد بلسانه لم يكفر بجحده؛ لأن العلم والمعرفة لا يزولان بالجحد، فهو مؤمن. قال: والإيمان لا يتبعض، أي لا ينقسم إلى عقد وقول وعمل. قال: ولا يتفاضل أهله فيه، فإيمان الأنبياء وإيمان الأمة على نمط واحد؛ إذ المعارف لا تتفاضل. وكان السلف كلهم من أشد الرادين عليه، ونسبته إلى التعطيل المحض)(٢).

وقال شيخ الإسلام على بعد نقل كلام الأشعري عن قرق المرجنة: (فهذه الأقوال

⁽١) مقالات الإسلامين (١/ ٢١٤).

 ⁽٢) الملل والنحل (١/ ٧٤)، وانظر القصل لابن حزم (٢/ ٢٢٧).

التي ذكرها الأشعري عن المرجئة يتضمن أكثرها أنه لابد في الإيمان من بعض أعمال القلوب عندهم، وإنها نازع في ذلك فرقة يسيرة كجهم والصالحي)(١١)،

وقال: (ولابد أن يكون مع التصديق شيء من حب الله وخشية الله، وإلا فالتصديق الذي لا يكون معه شيء من ذلك ليس إيالنا ألبتة، بل هو كتصديق فرعون واليهود وإبليس، وهذا هو الذي أنكره السلف على الجهمية. قال الحميدى: سمعت وكيعا يقول: أهل السنة يقولون: الإيان قول وعمل، والمرجئة يقولون: الإيان قول، والجهمية يقولون: الإيان المعرفة، وفي رواية أخرى عنه: وهذا كفر. قال محمد بن عمر الكلابي: سمعت وكيعا يقول: الجهمية شر من القدرية. قال: وقال وكيع: المرجئة الذين يقولون الإقرار يجزئ عن العمل، ومن قال: النبة تجزئ عن العمل فهو كفر، وهو قول جهم، وكذلك قال أحمد بن حنبل) (١٠).

وقال: (بل قد كفر أحد بن حنبل ووكيع وغيرهما من قال بقول جهم في الإبهان) (٢٠٠)،
وقال: (وأما جهم فكان يقول: إن الإيهان مجرد تصديق القلب وإن لم يتكلم به،
وهذا القول لا يعرف عن أحد من علماء الأمة وأتمنها، بل أحمد ووكيع وغيرهما كفروا
من قال بهذا القول، ولكن هو الذي نصره الأشعري وأكثر أصحابه، ولكن قالوا مع
ذلك: إن كل من حكم الشرع بكفره حكمنا بكفره واستدللنا بتكفير الشارع له على خلو

⁽١) مجموع الفتاوي (٧/ ٤٩٥).

⁽۲) السابق (۷/ ۲۰۷).

 ⁽٣) السابق (٧/ ١٢٠)، وانظر (١٤/ ١٢١)، (٧/ ٥٠٥)، (١٠/ ٢٧٢).

قلبه من المعرفة)(١).

ويلاحظ هذا أن شيخ الإسلام بسوي بين القول بأن الإيهان هو المعرفة، والقول بأنه عجرد التصديق، وقد قال في بيان ذلك: (وأيضا فإن الفرق بين معرفة القلب وبين مجرد تصديق القلب الخالي عن الانقباد الذي يُجعل قول القلب، أمرٌ دقيق، وأكثر العقلاء ينكرونه. وبتقدير صحته، لا يجب على كل أحد أن يوجب شيئين لا يتصور الفرق بينها، وأكثر الناس لا يتصورون الفرق بين معرفة القلب وتصديقه، ويقولون: إن ما قاله ابن كلاب والأشعري من الفرق كلام باطل لا حقيقة له، وكثير من أصحابه اعترف بعدم الفرق)(1)، إلى أن قال: (والمقصود هنا أن الإنسان إذا رجع إلى نقسه عشر عليه التفريق بين علمه بأن الرسول صادق، وبين تصديق قلبه تصديقا بجردا عن انقياد وغيره من أعيال القلب بأنه صادق، وبين تصديق قلبه تصديقا بجردا عن انقياد وغيره من أعيال القلب بأنه صادق،

وسيأتي مزيد بيان هذه المسألة عند الكلام على معتقد الأشاعرة في الإيمان.

والحاصل أن جهما ومن وافقه يرون أن الإيمان هو مجرد المعرفة أو التصديق، وأن ذلك ينفع صاحبه ولو لم يتكلم قط بالإسلام، ولا فعل شيئا من واجباته، ومع ذلك فقد المتزم جهم بتكفير من كفره الشرع كإبليس وفرعون، زاعها أنه لم يكن في قلبيهما شيء من المعرفة بالله.

⁽١) مجموع الفتاوي (١٣/ ٤٧)، وميأتي بيان مذهب الأشعري وأصحابه.

⁽٢) السابق (٧/ ٩٨ ٢).

⁽٣) السابق (٧/ ٤٠٠).

ولاشك أن إلزام الجهمية بالقول بإيمان إبليس وفرعون لوجود التصديق منهما-كما سيأتي- إلزام لا محيد لهم عنه، ولهذا اضطربوا في الجواب عنه.

قال ابن القيم هُذا (ومن قال إن الإيمان هو مجرد اعتقاد صدق الرسول فيها جاء به وإن لم يلنزم متابعته، وعاداه وأبغضه، وقاتله، لزمه أن يكون هؤلاء كلهم مؤمنين، وهذا إلزام لا محيد عنه، ولهذا اضطرب هؤلاء في الجواب عن ذلك لما ورد عليهم، وأجابوا بها يستحي العاقل من قوله، كقول بعضهم: إن إبليس كان مستهزئا ولم يكن يقر بوجود الله ولا بأن الله ربه وخالقه، ولم يكن يعرف ذلك، وكذلك فرعون وقومه لم يكونوا يعرقون صحة نبوة موسى، ولا يعتقدون وجود الصانع.

وهذه فضائح نعوذ بالله من الوقوع في أمثالها، ونصرة المقالات وتقليد أربابها تحمل على أكثر من هذا، ونعوذ بالله من الخذلان)(١٠).

وقد دلت الأدلة على أن إبليس كان عارفا بالله، مصدقا بربوبيته، وكذلك كان فرعون، كما قال سبحانه عن إبليس: ﴿قَالَ رَبْ عِمَاۤ أَغُويْتَنِي لَأُزَيِّنَ لَهُم فِي ٱلأَرْضِ وَلَأُغُويَنَهُمْ أَجْعِينَ﴾ (٢)، وقال: ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغُويَنَهُمْ أَجْمِعِينَ﴾ (٣).

وقال عن فرعون وقومه: ﴿ وَجَحَدُوا إِمَّا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلُّمًا وَعُلُوًّا ۚ فَٱنظُرْ

⁽١) مقتاح دار السعادة (١/ ٩٤).

⁽Y) سررة الحجر، آية: ٢٩

⁽٣) سيرة ص ، أية: ٨٢

كَيْفَكَانَ عَنِقِيَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿''، وقال حاكيا قول موسى اللَّهُ لَفُرعون: ﴿قَالَ لَقَدْ عَلِمْ عَالَىٰ لَقَدْ عَالَىٰ اللَّهُ مَا أَنزُلُ هَتَوُلَا ، إِلَّا رَبُ ٱلسَّمَوْتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآبِرَ وَإِنِّي لَأَظُنَّكَ يَنفِرْعَوْتُ مَنْ أَنزُلُ هَتَوُلا ، إلا رَبُ ٱلسَّمَوْتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآبِرَ وَإِنِّي لأَظُنَّكَ يَنفِرْعَوْتُ مَا عَلَى أَنْ إبليس وفرعون كانا مصدقين، وأن الكفر لا يختص بالتكذيب، أو الجهل، كما زعم جهم ومن وافقه.



(١) سورة النمل، آية: ١٤

⁽٢) سورة الإسراء، أية: ١٠٢

المبحث الثَّاني: مفهوم الكفر عند الجهمية

سبق أن الكفر عند جهم هو الجهل بالله فقط، على ما حكاه الأشعري، ونقله شيخ الإسلام عنه.

فجهم حصر الإيمان في معرفة القلب، وجعل الكفر ما ضاد ذلك، أي ذهاب المعرفة أو التصديق، قلم ير الكفر غير ذلك.

قال شيخ الإسلام ناقلا عن الأشعري؛ (وزعموا أن الكفر بالله هو الجهل به، وهذا قول يحكى عن الجهم بن صفوان. قال: وزعمت الجهمية أن الإنسان إذا أتى بالمعرفة ثم جحد بلسانه أنه لا يكفر بجحده، وأن الإيهان لا يتبعض ولا يتفاضل أهله فيه، وأن الإيهان والكفر لا يكونان إلا في القلب دون الجوارح)(١).

وقال الشهرستاني: (ومنها قوله (أي جهم): من أتى بالمعرفة ثم جحد بلسانه لم يكفر بجحده، لأن العلم والمعرفة لا يزولان بالجحد فهو مؤمن)(").

وجهم وإن حصر الكفر في جهل القلب وتكذيبه، إلا أنه النزم تكفيرً من أتى المكفرات الظاهرة في الدنيا، والحكم بأنه مؤمن في الباطن من أهل الجنة | إلا من جاء النص على أنه كافر معذب في الآخرة.

قال شيخ الإسلام على: (وهذا لما عرف متكلمهم مثل جهم ومن وافقه أنه لازم

 ⁽۱) مجموع الفتاوي (۷/ ۵۲۳). وانظر زيادة بيان حول مفهوم الكفر عند جهم، والفرق بينه وبين الأشعري، في (۲/ ۲۹۰) من هذا البحث.

⁽٢) الملل والنحل (١/ ٧٤).

التزموه، وقالوا: لو فعل ما فعل من الأفعال الظاهرة لم يكن بذلك كافرا في الباطن، لكن يكون دليلا على الكفر في أحكام الدنيا. فإذا احتج عليهم بنصوص تقتضي أنه يكون كافرا في الآخرة. قالوا: فهذه النصوص تدل على أنه في الباطن ليس معه من معرفة الله شيء فإنها عندهم شيء واحد فخالفوا صريح المعقول وصريح الشرع)(١٠).

وحصرُ الكفر في القلب مما ذهب إليه كثير من أهل الإرجاء- من غير الجهمية-أيضا، لكن منهم من لا يقصره على التكذيب والجهل، بل يضيف إليه ما يناقض عمل القلب كالعداوة والاستخفاف.

وهؤلاء جميعا يوافقون أهل السنة في تكفير من أتى الكفر الظاهر كسب الله أو التكلم بالتثليث، أو السجود للصنم، لكنهم لا يرون ذلك كفرا في ذاته، بل هو علامة على الكفر.

ومن هؤلا، أبو الحسين الصالحي، حيث وافق جهما في أن الكفر هو الجهل بالله فقط، وأن قول القائل: إن الله ثالث ثلاثة ليس كفرا، ولكنه لا يظهر إلا من كافر؛ لأن الله كفر من قال ذلك، وأجمع المسلمون أنه لا يقوله إلا كافر (٢٠).

وهذا ما اختاره الأشعري في أحد قوليه، قال شيخ الإسلام على: (وقد ذكر الأشعري في كتابه الموجز قول الصالحي هذا وغيره، ثم قال: والذي أختاره في الأسهاء

 ⁽۱) مجموع الفتارى (۷/ ۲۰۱) وسیأن بنمامه قریبا.

 ⁽۲) مقالات الإسلاميين (۱/ ۲۱٤)، ويجموع الفشاوي (٧/ ٤٤ ٥ والملل والتحل (١/ ١٤٢)، والفرق بين
 الفرق ص (١٩٥) ط. دار الآفاق الجديدة، ببروت.

ومن هؤلاء: بشر المريسي، وكان يزعم أن السجود للشمس ليس بكفر، ولا السجود لغير الله كفر، ولكنه عَلَم على الكفر؛ لأن الله بين أنه لا يسجد للشمس إلا كافر(1).

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٤٤٥)، وانظر (٧/ ٥٠٥)، وكثيرا ما يقرن شيخ الإسلام على بن جهم والصالحي، ويجعل الأشاعرة ممن نصروا قولها في الإيبان. ولاشك أن جهما والصالحي متفقان على أن الإيبان هو المعرفة بالله فقط، وأن الكفر هو الجهل به فقط، كما حكاء الأشعري عنهما في المقالات، ونقله شيخ الإسلام على عند التحقيق بنين أن الصالحي بخالف جهما في مسألتين:

الأول: أنه زعم أن (معرفة الله هي المحية له، وهي الخضوع لله) المقالات (١/ ٢١٤) وبجموع الفناوى (٧/ ٤٥٥) فأثبت عمل القلب، لكن جعله نفس المعرفة، وأما جهم فلا يثبت عمل القلب، كما تقدم. لكن مذهب الصالحي باطل أيضا؛ ويلزم منه القول بأن إبليس وفرعون لم يكونا مصدفين، لذهاب عمل الفلب منها، وفعل شيخ الإسلام هذه كان يشير إلى الصالحي ومن تبعه حين قال: (والمرجثة أخرجوا العمل الظاهر عن الإبان، فمن قصد منهم إخراج أعمال الفلوب أيضا، وجعلها هي التصديق، فهذا ضلال بين) بجموع الفتاوى (٧/ ٤٥٥)، وانظر ما مبق ص ٧٠- ٧٧ عن العلاقة بين التصديق وعمل القلب، وما سيأتي عند الكلام على الفرق بين "معرفة" جهم و "تصديق" الأشاعرة، ص: ٢٤٧

الثانية: أن ظاهر ما نقل عن الصالحي أنه بحكم بالكفر باطنا، لمن أنى المكفرات الظاهرة، وأما جهم فقد النزم أن من قال الكفر أو فعله، فهو كافر في الظاهر مؤمن في الباطن، والأشعري تبع قول الصالحي، وخالف حهما في هذا، كما سيأي موضحا، في الجزء الثاني ص ٢٩٠ ، والذين تصروا مذهب الأشعري، مختلفون في هذه المسألة، فمنهم من ثبع الصالحي، ومنهم من تبع جهما، كما سيأي.

(۲) المقالات (۱/ ۱٤۰) ت: هلموت ريبتر، ط. إحياء البتراث، ببيروت، ومجموع الفتاري (٧/ ٥٤٨)،
 والفرق بين الفرق ص (١٩٣).

ومنهم: أبو معاذ التومني وأصحابه، وكان يقول: من قتل نبيا أو لطمه كفر، وليس من أجل اللطمة كفر، ولكن من أجل الاستخفاف والعداوة والبغض له(١).

قال ابن حزم على في بيان مذهب الجهمية ومن وافقهم: (وقال هؤلاء: إن شتم الله على وشتم رسول الله على أن في قلبه كفرا)(٢).

وقال بخلفة: (وأما سب الله تعالى فيا على ظهر الأرض مسلم يخالف في أنه كفر مجرد إلا أن الجهمية والأشعرية وهما طائفتان لا يعتد بهما يصرحون بأن سب الله تعالى وإعلان الكفر ليس كفرا. قال بعضهم: ولكنه دليل على أنه يعتقد الكفر، لا أنه كافر بيقين بسبه الله تعالى. وأصلهم في هذا أصل سوء خارج عن إجماع أهل الإسلام، وهو أنهم يقولون: الإيهان هو التصديق بالقلب فقط وإن أعلن بالكفر وعبادة الأوثان بغير تقية ولا حكاية، لكن مختارا ذلك في الإسلام.

قال أبو محمد هله: وهذا كفر مجرد؛ لأنه خلاف لإجماع الأمة ولحكم الله تعالى ورسوله في وحميع الصحابة ومن بعدهم، لأنه لا يختلف أحد لا كافر ولا مؤمن في أن هذا القرآن هو الذي جاء به محمد في وذكر أنه وحي من الله تعالى وإن كان قوم كفار من الروافض ادعوا أنه نقص منه وحرف ، فلم يختلفوا أن جملته كما ذكرنا، ولم يختلفوا في أن فيه النسمية بالكفر، والحكم بالكفر قطعا على من نطق بأقوال معروفة، كقوله

⁽١) السابق، الملل والنحل للشهوستان (١/ ١٤١).

⁽٢) الفصل لابن حزم (٣/ ٢٣٩).

تعالى: ﴿ لَقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُواْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ ﴾ (١)، وقول تعالى: ﴿ وَلَقَدْ قَالُواْ كُلِمَةُ ٱلْكُفْرِ وَكَفَرُواْ يَعْدَ إِسْلَمِهِ ﴾ (١)، فصح أن الكفر يكون كلاما.

وقد حكم الله تعالى بالكفر على إبليس، وهو عالم بأن الله خلفه من تبار، وخلق آدم من طين، وأمره بالسجود لآدم وكرمه عليه، وسأل الله تعالى النظرة إلى يوم يبعثون.

ثم يقال لهم: إذْ ليس شتم الله تعالى كفرا عندكم فمن أين قلتم إنه دليل على الكفر؟ فإن قالوا: لأنه محكوم على قائله بحكم الكفر.

قبل لهم: محكوم عليه بنفس قوله لا بمغيب ضميره الذي لا يعلمه إلا الله تعالى، فإنها حكم له بالكفر بقوله فقط، فقوله هو الكفر، ومن قطع على أنه في ضميره؟ وقد أخبر الله تعملل عن قبوم ﴿ يَقُولُونَ بِأَفْوَهِهِم مّا لَيْسَ في قُلُومِم ﴾ (٢) فكمانوا بذلك كفاراً، كاليهود الذين عرفوا صبحة نبوة رسول الله و كفاراً، كاليهود الذين عرفوا صبحة نبوة رسول الله و كفاراً، كاليهود الذين عرفوا صبحة نبوة رسول الله و كفاراً، كفار بالله تعالى قطعا بيقين، إذ أعلنوا كلمة الكفر) (٤).

والحاصل أن الجهمية ومن وافقهم يحصرون الكفر في جهل القلب أو تكذيبه، ومع ذلك يكفرون من أتى المكفرات المجمع عليها، كسب الله، والسجود للصنم، ويقولون:

 ⁽١) صورة المائدة، آية: ٧٢

⁽۲) منورة التوبة ، آية: ۷٤

⁽٣) صورة آل عمران، آية: ١٦٧

⁽٤) مختصر الإيصال، ملحق بالمحلى (١٢/ ٤٣٥) وما يعدها، ت: د. عبد الغفار سليان البنداري.

إن الشارع جعل ذلك أمارة على الكفر، وقد يكون صاحبه مؤمنا في الباطن.

هذا هو مسلكهم العام في هذه القضية، ينفون التلازم بين الظاهر والباطن، ويزعمون أن الإيمان يكون ناما صحيحا في القلب مع وجود كلمات الكفر الأكبر وأعماله في الظاهر، وأنه إن حكم لفاعل ذلك بالكفر ظاهرا، فلا يمنع أن يكون مؤمنا باطنا، سعيدا في الدار الآخرة.

لكن إذا أورد عليهم نص أو إجماع أن شخصا ما كافر ظاهرا وباطنا، معذب في الآخرة عذاب الكفر، كإبليس وفرعون، قالوا: هذا دليل على انتفاء التصديق والعلم من قله!

قال شيخ الإسلام: (فهؤلاء القائلون بقول جهم والصالحي قد صرحوا بأن سب الله ورسوله والتكلم بالثنليث وكل كلمة من كلام الكفر ليس هو كفرا في الباطن، ولكنه دليل في الظاهر على الكفر، ويجوز مع هذا أن يكون هذا السابُّ الشاتم في الباطن عارفا بالله موحدا له مؤمنا به، فإذا أقيمت عليهم حجة بنص أو إجماع أن هذا كافر باطنا وظاهرا، قالوا: هذا يقتضي أن ذلك مستلزم للتكذيب الباطن، وأن الإيمان يستلزم عدم ذلك)(1).

وقال: (ومن هنا يظهر خطأ قول جهم بن صفوان ومن اتبعه، حيث ظنوا أن الإيمان عجرد تصديق القلب وعلمه، لم يجعلوا أعمال القلب من الإيمان، وظنوا أنه قد يكون

⁽١) مجموع القثاوي (٧/ ٥٥٧)، وانظر: (٧/ ٥٨٣).

الإنسان مؤمنا كامل الإيهان بقلبه وهو مع هذا يسب الله ورسوله، ويعادي الله ورسوله، ويعادي الله ورسوله، ويعادي الله الله، ويوالي أعداء الله، ويقتل الأنبياء، ويهدم المساجد، ويهين المصاحف، ويكرم الكفار غاية الكرامة، ويهين المؤمنين غاية الإهانة، قالوا: وهذه كلها معاصي لا تنافي الإيهان الذي في قلبه، بل يفعل هذا وهو في الباطن عند الله مؤمن. قالوا: وإنها لبت له في الدنبا أحكام الكفار؛ لأن هذه الأقوال أمارة على الكفر ليحكم بالظاهر كها يحكم بالإقرار والشهود، وإن كان في الباطن قد يكون بخلاف ما أقر به وبخلاف ما شهد به الشهرد، فإذا أورد عليهم الكتاب والسنة والإجماع على أن الواحد من هؤلاء كافر في نفس الأمر معذب في الآخرة، قالوا: فهذا دليل على انتفاء التصديق والعلم من قلبه. فالكفر عندهم شيء واحد، وهو الجهل، والإيهان شيء واحد، وهو العلم، أو تكذيب القلب وتصديقه، فإنهم متنازعون هل تصديق القلب شيء غير العلم أو هو هو؟

وهذا القول مع أنه أفسد قول قيل في الإيبان فقد ذهب إليه كثير من أهل الكلام المرجنة، وقد كفر السلف كوكيع بن الجراح وأحمد بن حنيل وأبي عبيد وغيرهم من يقول بهذا القول، وقالوا: إبليس كافر بنص القرآن، وإنها كفره باستكباره وامتناعه عن السجود لآدم، لا لكونه كذب خبرا. وكذلك فرعون وقومه، قال الله تعالى فيهم: ورَجَحَدُواْ بِهَا وَاسْتَيْقَتَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلُما وَعُلُوًا ﴾ "، وقال موسى القيد لفرعون: ﴿لَقَدْ عَائِننا عَالَمُهُمْ اللهُ مَوْتِ وَاللهُ وَعَلَمُ اللهُ اللهُ عَالَيْنا عَالَمُهُمْ اللهُ اللهُ عَالَمُهُمْ وَاللهُ وَعَلَمُ اللهُ اللهُ عَالَمُهُمْ اللهُ اللهُ عَالَمُهُمْ اللهُ اللهُ عَالَيْنا وَاللهُ وَعَلَمُ اللهُ اللهُ عَالَمُهُمْ اللهُ اللهُو

(١) سورة التعل، أية: ١٤

⁽٢) سورة الإسراء، آية: ١٠٢

مُوسَىٰ تِسْعَ ،َائِنتِ بَيْنَسَتِ فَسْئَلَ بَنِيَ إِسْرَءِيلَ إِذْ جَآءَهُمْ فَقَالَ لَهُ، فِرْعَوْنُ إِنَى لأظُنُلَكَ يَنمُوسَىٰ مُسْحُورًا ﴿ قَ قَالَ لَقَدْ عَامِنَ مَآ أَنزَلَ هَتَؤُلَا ، إِلَّا رَبُ ٱلسَّمَنُوتِ وَٱلْأَرْضِ يَصْآبِرَ وَإِنِي لَأَظُنُكَ بِنَفِرْعَوْنِ مُنْبُورًا ﴿ ﴾.

فموسى وهو الصادق المصدوق يقول: لقد علمت ما أنزل هؤلاء إلا رب السموات والأرض بصائر، فدل على أن فرعون كان عالما بأن الله أنزل الآيات وهو من أكبر خلق الله عنادا وبغيا، لفساد إرادته وقصده، لا لعدم علمه. قال تعالى: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي ٱلْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيعًا يَسْتَضْعِفُ طَآبِقَةً مِنهُمْ يُذَبِحُ أَبْنَاءُهُمْ وَرُعَوْنَ عَلَا فِي ٱلْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيعًا يَسْتَضْعِفُ طَآبِقَةً مِنهُمْ يُذَبِحُ أَبْنَاءُهُمْ وَوَسَلَى: ﴿وَصَالَ تعالى: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَيُسْتَحِيءَ يَسَاءَهُمُ إِنَّهُ كَانَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿ إِنَّهُ اللهِ وَالله فيهم: ﴿ اللَّذِينَ وَالله فيهم: ﴿ اللَّذِينَ قَالَ الله فيهم: ﴿ اللَّذِينَ قَالَ الله فيهم: ﴿ اللَّذِينَ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ الل

⁽١) سورة القصص، آية: ٤

⁽٢) سورة النمل، آية: ١٤

⁽٣) سورة البقرة ، آية: ١٤٦

⁽٤) سورة الأنعام، آية: ٣٣

⁽٥) مجموع الفتاوي (٧/ ١٨٨) وما يعدها. وانظر: (٧/ ١٤٦) وما بعدها.

وقال على بعد ذكر ما ألزم به الإمام أحمد هؤلاء من القول بإيان من شد الزنار في وسطه، وصلى للصليب، وأتى الكنائس والبيع، لأنه مقر بالله، قال:

(قلت: هذا الذي ذكره الإمام أحمد من أحسن ما احتج الناس به عليهم، جمع في ذلك جُملا يقول غيره بعضها. وهذا الإلزام لا محيد لهم عنه، ولهذا لما عرف متكلمهم مثل جهم ومن وافقه أنه لازم التزموه وقالوا: لو فعل ما فعل من الأفعال الظاهرة لم يكن بذلك كافرا في الباطن، لكن يكون دليلا على الكفر في أحكام الدنيا، فإذا احتج عليهم بنصوص تقتضي أنه يكون كافرا في الآخرة قالوا: فهذه النصوص تدل على أنه في الباطن ليس معه من معرفة الله شيء، فإنها عندهم شيء واحد. فخالفوا صريح المعقول وصريح الشرع)(۱)، بل خالفوا (ما أجمع عليه طوائف بني آدم السليمي الفطرة وجماهير النظار؛ فإن الإنسان قد يعرف أن الحق مع غيره، ومع هذا يجحد ذلك، لحسده إياه أو لطلب علوه عليه أو لهوى النفس، ويحمله ذلك الهوى على أن يعتدي عليه، ويردّ ما يقول بكل طريق، وهو في قلبه يعلم أن الحق معه.

⁽۱) السانق (۱/ ۲۰۱) وما بعدها.

وعامة من كذب الرسل علموا أن الحق معهم وأنهم صادقون، لكن إما لحسدهم، وإما لإرادتهم العلو والرياسة، وإما لحبهم دينهم الذي كانوا عليه وما يحصل لهم به من الأغراض، كأموال ورياسة وصداقة أقوام وغير ذلك، فيرون في اتباع الرسل ترك الأهواء المحبوبة إليهم، أو حصول أمور مكروهة إليهم، فيكذبونهم ويعادونهم، فيكونون من أكفر الناس، كإبليس وفرعون، مع علمهم بأنهم على الباطل، والرسل على الحق)(1).



 ⁽١) مجموع الفئاري (٧/ ١٩١)

البحث الثالث: أغلاط جهم

ذكر شيخ الإسلام وضي ما وقع فيه جهم من الانحراف، في مواضع من كتبه، وذلك لعظم خطرها وضررها وفسادها، ولكوته قد تابعه عليها جماعة كبيرة من المنتسبين إلى أهل السنة، قال وضر (وأصل جهم في الإيمان تضمن غلطا من وجوه:

منها: ظنه أنه بجرد تصديق القلب ومعرفته، بدون أعمال القلب كحب الله وخشيته ونحو ذلك.

ومنها: ظنه أن من حكم الشرع بكفره وخلوده في النار، فإنه يمتنع أن يكون في قلبه شيء من التصديق، وجزموا بأن إبليس وفرعون واليهود ونحوهم لم يكن في قلومهم شيء من ذلك)(1).

وقال: (وقد ذكرنا فيها تقدم أنهم غلطوا في ثلاثة أوجه:

أحدها: ظنهم أن الإبيان الذي في القلب يكون تاما بدون العمل الذي في القلب، تصديق بلا عمل للقلب كمحبة الله وخشيته وخوفه والتوكل عليه والشوق إلى لقائه.

والثاني: ظنهم أن الإيهان الذي في القلب بكون تاما بدون العمل الظاهر، وهذا يقول به جميع المرجنة.

والثالث؛ قولهم: كل من كفّره الشارع فإنها كفره لانتفاء تصديق القلب بالرب

 ⁽۱) بجموع الفتاوي (۱۰/ ۷۶۹)، وانظر: (۷/ ۵۸۲ – ۵۸۵)، فقد ذكر فيها سئة أغلاط من أغلاطهم،
 وانظر: (۷/ ۱۹۰) واكتفى فيها بذكر أصلين مما غلطت فيه الجهمية.

تبارك وتعالى.

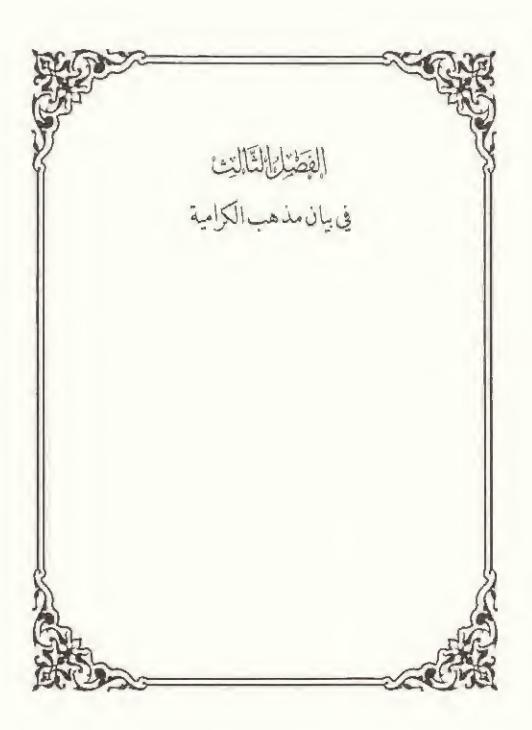
وكثير من المتأخرين لا يميزون بين مذاهب السلف وأقوال المرجنة والجهمية لاختلاط هذا بهذا في كلام كثير منهم، عمن هو في باطئه يرى رأي الجهمية والمرجنة في الإيهان، وهو معظم للسلف وأهل الحديث، فيظن أنه يجمع بينها، أو يجمع بين كلام أمثاله وكلام السلف)(1).

وقال على: (ومن كان موافقا لقول جهم في الإيهان بسبب انتصار أبي الحسن لقوله في الإيهان، يبقى تارة يقول بقول السلف والأثمة، وتارة يقول بقول المتكلمين الموافقين لجهم، حتى في مسألة سب الله ورسوله، رأيت طائقة من الحنبليين والشافعيين والمالكيين إذا تكلموا بكلام الأثمة قالوا: إن هذا كفر باطنا وظاهرا. وإذا تكلموا يكلام أولئك قالوا: هذا كفر في الفاهر وهو في الباطن يجوز أن يكون مؤمنا تام الإيهان، فإن الإيهان عندهم لا يتبعض)(1).



⁽۱) مجموع الفتاري (۷/ ۳۹۳) وما بعدها.

⁽۲) السابق (۷/ ۲۰۳)





وقد ذهبت الكرامية إلى أن الإيمان قول باللسان فقط، وأنه شيء واحد لا يزيد ولا ينقص، ولا يستثني فيه.

قال الأشعري في المقالات: (والفرقة الثانية عشرة من المرجئة: الكرامية، أصحاب محمد بن كرّام، يزعمون أن الإيمان هو الإقرار والتصديق باللسان دون القلب، وأنكروا أن تكون معرفة القلب أو شيء غير التصديق باللسان إيمان، وزعموا أن المنافقين اللذين كانوا على عهد رسول الله على كانوا مؤمنين على الحقيقة، وزعموا أن الكفر بالله هو الجحود والإنكار له باللسان)(1).

قلت: الكرامية تسمي المثافق مؤمنا، ولكنهم يحكمون بأنه مخلد في الناركما سيألي.

وقال ابن منده عُشد: (وقالت طائفة منهم [أي المرجنة]: الإيمان فعل اللسان دون القلب، وهم أهل الغلو في الإرجاء)(٢).

وقال ابن حزم على: (وذهب قوم إلى أن الإيمان هو الإقرار باللسان بالله تعالى، وإن اعتقد الكفر بقلبه، فإذا فعل ذلك فهو مؤمن من أهل الجنة، وهذا قبول محمد بين كرام السجستاني وأصحابه)(٣).

قلت: وما ذكره ابن حزم هنا خطأ على الكرامية، فإنهم لا يحكمون بنجاة المنافق، بل يقولون إنه مخلد في النار.

⁽١) مقالات الإسلاميين (١/ ٢٣٣).

⁽٢) الإيمال لابن منده (١/ ٢٣١).

⁽٣) الفصل (٣/ ٢٢٧).

قال شيخ الإسلام عُثة: (والكرامية توافق المرجنة والجهمية في أن إيمان الناس كلهم سواء، ولا يستثنون في الإيمان، بل يقولون: هو مؤمن حقا، لمن أظهر الإيمان، وإذا كان منافقا فهو مخلد في النار عندهم، فإنه إنها يدخل الجنة من آمن باطنا وظاهرا. ومن حكى عنهم أنهم يقولون: المنافق يدخل الجنة، فقد كذب عليهم، بل يقولون: المنافق مؤمن؟ لأن الإيمان هو القول الظاهر، كما يسميه غيرهم مسلها؛ إذ الإنسلام هو الاستسلام الظاهر.

ولا ريب أن قول الجهمية أفسد من قولهم من وجوه متعددة شرعا ولغة وعقلا.

وإذا قيل: قول الكرامية قول خارج عن إجماع المسلمين، قيل: وقول جهم في الإيمان قول خارج عن إجماع المسلمين قبل، بل السلف كفروا من يقول بقول جهم في الإيمان)(١).

وقال وقال المناومن المستحق للجنة لابد أن يكون مؤمنا في الباطن، باتفاق جميع أهل القبلة حتى الكرامية الذين يسمون المنافق مؤمنا، ويقولون: الإيهان هو الكلمة، يقولون: إنه لا ينفع في الآخرة إلا الإيهان الباطن.

وقد حكى بعضهم عنهم أنهم يجعلون المنافقين من أهل الجنة، وهو غلط عليهم، إنها نازعوا في الاسم لا في الحكم، بسبب شبهة المرجثة في أن الإيمان لا يتبعض ولا

⁽۱) مجموع الفتاري (٧/ ١٤١).

يتفاضل)^(۱).

ويشير شيخ الإسلام بكلامه عن شبهة المرجئة، إلى أن الكرامية جعلوا الإيهان شيئا وأحدا هو القول، ولم يضيفوا إليه الاعتقاد فرارا من القول بتبعيضه وتجزئته.

قال شيخ الإسلام: (مع أن الكرامية لا تنكر وجوب المعرفة والتصديق، ولكن تقول: لا يدخل في اسم الإيمان، حذرا من تبعضه وتعدده؛ لأنهم رأوا أنه لا يمكن أن يلمب بعضه ويبقى بعضه، بل ذلك يقتضي أن يجتمع في القلب إيمان وكبر (٢٠)، واعتقدوا الإجماع على نفى ذلك، كما ذكر هذا الإجماع الأشعري وغيره.

وهذه الشبهة التي أوقعتهم مع علم كثير منهم وعبادته وحسن إسلامه وإيهانه، ولهذا دخل في إرجاء الفقهاء جماعة هم عند الأمة أهل علم ودين، ولهذا لم يكفر أحد من السلف أحدا من مرجئة الفقهاء، بل جعلوا هذا من بدع الأقوال والأفعال، لا من بدع العقائد، قإن كثيرا من النزاع فيها لفظي، لكن اللفظ المطابق للكتاب والسنة هو الصواب. فلبس لأحد أن يقول بخلاف قول الله ورسوله، لا سيا وقد صار ذلك ذريعة إلى بدع أهل الكلام من أهل الإرجاء وغيرهم، وإلى ظهور الفسق، فصار ذلك الخطأ اليسير في اللفظ سببا لخطأ عظيم في العقائد والأعال، فلهذا عظم القول في ذم الإرجاء).

⁽١) السابق (٧/ ٢١٥) وما بعدها، وانظر: التدمرية ص (١٩٣)، ت: د. محمد بن عودة السعوي.

⁽٢) لعل الصواب: وكفره

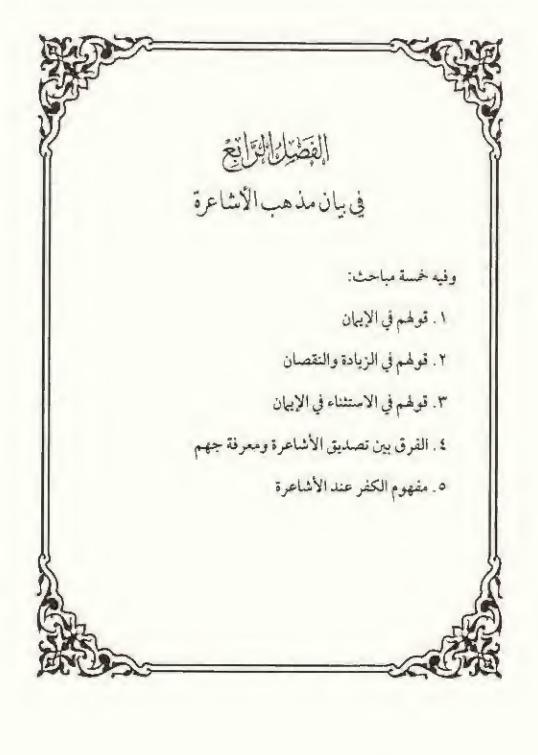
⁽٣) مجموع الفتاوي (٧/ ٣٩٤).

شدود قول الكرامية :

وقد تبين مما سبق أن الكرامية جمعوا بين بدعة الإرجاء وإخراج العمل من الإيمان، وبين الشذوذ اللفظي في تسميتهم المنافق مؤمنا.

قال شيخ الإسلام مقارنا بين قول جهم في إخراج أعمال القلوب من الإيمان، وبين قول الكرامية: (وهذا القول شاذ [أي قول جهم] كما أن قول الكرامية الذين يقولون هو مجرد قول الكرامية في الاسم دون مجرد قول اللسان شاذ أيضا). إلى أن قال؛ (وقول ابن كرام فيه مخالفة في الاسم دون الحكم، فإنه وإن سمى المنافقين مؤمنين، يقول: إنهم مخلدون في النار، فيخالف الجماعة في الاسم دون الحكم، وأثباع جهم يخالفون في الاسم والحكم جميعا)(١).

⁽١) السابق (٧/ ٥٥٠). وقد حكى ابن حزم في عن ابن كرام وأصحابه أسم يقولون: من اعتقد الكفر بقلبه فهر مؤمن عند الله عز وجل، ولي له عز وجل، من أهل الجنة، ثم ذكر أن بعض الكرامية تقول ذلك، وسمى منهم محمد بن عيسى الصوفي الألبيري، ثم قال: (وقالت طائفة من الكرامية: المنافقون مؤمنون مشركون من أهل النار) انتهى من الفصل (٥/ ٧٣، ٧٤). وقد ذكر شيخ الإسلام في مواضع من كتبه أن نسبة القول بإيان المنافق عند الله ونجاته في الآخرة إلى الكرامية، غلط عليهم، انظر ما سياتي في الجزء النان ص٨٨٨



المبحث الأول؛ قولهم في الإيمان

ثم قال ظهر: (هذه جملة ما يأمرون به ويستعملونه ويرونه. وبكل ما ذكرنا من قولهم ثقول، وإليه نذهب، وما توفيقنا إلا بالله، وهو حسبنا ونعم الوكيل، وبه تستعين، وعليه نتوكل، واليه المصير)(١٠).

وقال في الإبانة: (فإن قال لنا قائل: قد أنكرتم قول المعتزلة والقدرية والجهمية والحرورية والرافضة والمرجنة فعرفونا قولكم الذي به تقولون وديانتكم التي بها تدينون. قبل له: قولنا الذي نقول به، وديانتنا التي ندين بها: التمسك بكتاب الله ربنا الله وبنا الله والتابعين وأثمة الحديث، ونحن

⁽١) مفالات الإسلاميين (١/٢٤٧).

⁽٢) السابق (١/ ٥٥ ٣).

وقال: (ونقول: إن الإسلام أوسع من الإيمان، وليس كل إسلام إيمانا)(٢).

قهذا قوله الموافق لأهل السنة، وأما قوله الآخر، فقد سبقت حكايته في قول شيخ الإسلام: (وقد ذكر الأشعري في كتابه الموجز قول الصالحي هذا وغيره ثم قال: والذي أختاره في الأسهاء قول الصالحي)(٢٠).

⁽١) الإبالة ص (٥٢،٥٢).

⁽٢) السابق ص (٥٧).

 ⁽٣) جموع الفتاوى (٧/ ٥٤٤). وقال أبو المعين النسفي (ت: ١٠٥هـ) بعد نقل مذهب الصالحي: (وقد قال الأشعري في بعض كتبه: إن المذي أختاره في الإيمان همو ما ذهب إليه المصالحي) تبصرة الأدلة (٢/ ٧٩٩).

وقول الصالحي - على ما حكاه الأشعري في المقالات - (أن الإيهان هو المعرفة بالله نقط، والكفر هو الجهل به فقط، فلا إيهان بالله إلا المعرفة به، ولا كفر بالله إلا الجهل به، وأن قول القائل: إن الله ثالث ثلاثة ليس بكفر، ولكنه لا يظهر إلا من كافر، وذلك أن الله سبحانه أكفر من قال ذلك، وأجمع المسلمون أنه لا يقوله إلا كافر. وزعموا أن معرفة الله هي المحبة له وهي الخضوع لله... والإيهان عندهم لا يزيد ولا ينقص، وهو خصلة واحدة، وكذلك الكفر، والقائل بهذا القول أبو الحسين الصالحي)(١).

وقد نص شيخ الإسلام في مواضع من كتبه على أن الأشعري نصر قول جهم في الإيهان، ومن ذلك قوله على (وبهذا وغيره يتبين فساد قول جهم والصالحي ومن اتبعهما في الإيهان كالأشعري في أشهر قوليه، وأكثر أصحابه، وطائفة من متأخري أصحاب أبى حنيفة، كالماتريدي ونحوه، حيث جعلوه مجرد تصديق في القلب، يتساوى فيه العباد، وأنه إما أن يُعدم وإما أن يوجد، لا يتبعض، وأنه يمكن وجود الإيهان تاما في القلب مع وجود التكلم بالكفر والسب نة ورسوله طوعا من غير إكراه، وأن ما عُلم من الأقوال الظاهرة أن صاحبه كافر فلأن ذلك مستلزم عدم ذلك التصديق الذي في القلب على يوجد إيهان الأعهال الصالحة الظاهرة ليست لازمة للإيهان الباطن الذي في القلب، بل يوجد إيهان

⁽١) المالات (١/ ١١٤).

 ⁽٢) في نسخة مجموع الفتاوى وردت هنا كلمة: الأفعال، وكتب في الهامش: بياض في الأصل، وقد رأى محقق الإيبان الأوسط حذفها. انظر: شرح حديث جبريل أو الإيبان الأوسط، تحقيق الدكتور علي بن بخيت الزهراني، ص (٤٩٣).

القلب تاما بدونها، فإن هذا القول فيه خطأ من وجوه...)(١).

وقوله: (والمرجنة ثلاثة أصناف: الذين يقولون: الإيهان مجرد ما في القلب. ثم من هؤلاء من يدخل فيه أعهال القلوب، وهم أكثر فرق المرجنة، كها قد ذكر أبو الحسن الأشعري أقوالهم في كتابه، وذكر فرقا كثيرة يطول ذكرهم، لكن ذكرنا جمل أقوالهم، ومنهم من لا يدخلها في الإيهان كجهم ومن اتبعه كالصالحي، وهذا الذي نصره هو وأكثر أصحابه (٢).

والقول الثاني: من يقول: هو مجرد قول اللسان، وهذا لا يعرف لأحد قبل الكرامية. والثالث: تصديق القلب وقول اللسان، وهذا هو المشهور عن أهل الفقه والعبادة منهم)(٣).

وقال شيخ الإسلام: (وأبو الحسن الأشعري نصر قول جهم في الإيمان، مع أنه نصر المشهور عن أهل السنة من أنه يُستثنى في الإيمان، فيقول: أنا مؤمن إن شاء الله؟ لأنه نصر مذهب أهل السنة في أنه لا يكفر أحد من أهل القبلة، ولا يخلدون في النار، وتقبل فيهم الشفاعة ونحو ذلك.

وهو دائما ينصر في المسائل التي فيها النزاع بين أهل الحديث وغيرهم قولَ أهل الحديث، لكنه لم يكن نحبيرا بمآخذهم، فينصره على ما يراه هو من الأصول التي تلقاها

⁽۱) مجموع الفتاري (۷/ ۵۸۲).

 ⁽٢) وسيأتي تحقيق مذهب الأشاعرة، وبيان أن متأخريهم يدخلون أعمال القلوب في الإيمان.

⁽٣) مجموع الفناري (٧/ ١٩٥).

عن غيرهم، فيقع في ذلك من التناقض ما ينكره هؤلاء وهؤلاء، كما فعل في مسألة الإبهان، ونصر فيها قول جهم مع نصرِه للاستثناء، ولهذا خالفه كثير من أصحابه في الاستثناء، كما سنذكر مأخذه في ذلك، واتبعه أكثر أصحابه على نصر قول جهم في ذلك.

ومن لم يقف إلا على كنب الكلام ولم يعرف ما قاله السلف وأئمة السنة في هذا الباب، فيظن أن ما ذكروه هو قول أهل السنة، وهو قول لم يقله أحد من أئمة السنة، بل قد كفر أحمد بن حنبل ووكيع وغيرهما من قال بقول جهم في الإيمان الذي نصره أبو الحسن، وهو عندهم شر من قول المرجئة)(١).

وقال أيضا: (وقال أبو عبدالله الصالحي: إن الإيهان مجرد تصديق القلب ومعرفته، لكن له لوازم، فإذا ذهبت دل ذلك على عدم تصديق القلب، وإن كل قول أو عمل ظاهر دل الشرع على أنه كفر، كان ذلك لأنه دليل على عدم تصديق القلب ومعرفته، وليس الكفر إلا تلك الخصلة الواحدة، وليس الإيهان إلا مجرد التصديق الذي في القلب والمعرفة.

وهذا أشهر قولي أبي الحسن الأشعري، وعليه أصحابه كالقاضي أبي بكر (٢) وأبي

⁽١) السانة (٧/ ١٩٥).

⁽٢) القاضي أبو بكر الباقلاني المتوفى سنة ٣٠٥ هـ، وقوله في الإيبان أنه (التصديق بالله نعالى وهو العلم، والتصديق يوجد بالقلب)، كما في تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل ص (٣٨٩)، وقد قال شيخ الإسلام (٧/ ١٥٤): (قال اللين نصروا مذهب جهم في الإيبان من المتأخرين، كالقاضي أبي بكر) ثم ساق كلامه.

Ů.

وأمثالهما(٢)، ولهذا عدَّهم أهل المقالات من المرجئة.

والقول الآخر عنه كقول السلف وأهل الحديث: إن الإيهان قول وعمل، وهو اختيار طائفة من أصحابه، ومع هذا فهو وجهور أصحابه على قول أهل الحديث في الاستثناء في الإيهان. والإيهان المطلق عنده ما يحصل به الموافاة، والاستثناء عنده بعود إلى ذلك(٢)، لا إلى الكهال والنقصان والحال)(١).

وقد قال الرازي في كتابه محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين ص (٦٧ ٥): (لا نزاع في أن الإيهان في أصل اللغة عبارة عن التصديق، وفي الشرع عبارة عن تصديق الرسول بكل ما علم بالضرورة بجيئه به، خلالها للمعتزلة فإنهم جعلوه اسها للطاعات، والسلف فإنهم قالوا: إنه اسم للتصديق بالقلب والإقرار باللسان والعمل بالأركان).

⁽١) هو عبد الملك الجويني، إمام الحرمين (ت: ٤٧٨ هـ) قال في الإرشاد: (والمرضي عندنا أن حقيقة الإيهان التصديق بالله تعالى، فالمؤمن بالله من صدقه، ثم التصديق على التحقيق كلام النفس، ولكن لا يثبت إلا مع العلم، فإنا أوضحنا أن كلام النفس يثبت على حسب الاعتقاد) انتهى من الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد ص (٣٣٣).

⁽٢) كالرازي، وقد صرح شيخ الإسلام بأنه يقول في الإيهان بقول جهم، حيث قال: (قلها صنف ابن الخطيب تصنيفا فيه [أي في مناقب الشافعي] وهو يقول في الإيهان بقول جهم والصالحي، استشكل قول الشافعي ورآه تناقبها) انتهى من مجموع الفتاوي (٧/ ١١٥)، وانظر: مناقب الإسام الشافعي، للرازي ص (١٣٦).

⁽٣) سيأن بيان هذا فريبا.

⁽٤) مجموع الفتاري (٧/ ٥٠٩).

قلت: وممن عد الأشاعرة من المرجتة: ابن حزم عله (١٠).

ونقل الشهرستاني عن الأشعري قوله: (الإبيان هو التصديق بالجنان. وأما القول باللسان والعمل بالأركان ففروعه، فمن صدق بالقلب، أي أقر بوحدانية الله تعالى، واعترف بالرسل تصديقا لهم فيها جاءوا به من عند الله تعالى بالقلب، صح إيهانه، حتى لو مات عليه في الحال كان مؤمنا ناجيا، ولا يخرج من الإيهان إلا بإنكار شيء من ذلك)(٢).

أشاعرة وافقوا السلف:

ثمة طائفة من الأشاعرة وافقت السلف في الإيهان، كأبي على الثقفي، وأبي العباس القلانسي. قال شيخ الإسلام: (قأما أبو العباس القلانسي وأبو على الثقفي وأبو عبد الله بن مجاهد شيخ القاضي أبي بكر وصاحب أبي الحسن، فإنهم نصروا مذهب السلف.

وابن كلاب نفسه، والحسين بن الفضل البجلي وتحوهما، كانوا يقولون: هو التصديق والقول جميعاً، موافقة لمن قاله من فقهاء الكوفيين، كحماد بن أبي سليمان ومن اتبعه مثل أبي حنيفة وغيره)(٢).

وقال: (قال أبو القاسم الأنصاري شيخ الشهرستاني في شرح الإرشاد لأبي المعالي، بعد أن ذكر قول أصحابه، قال: وذهب أهل الأثر إلى أن الإيهان جميع الطاعات، فرضها ونفلها، وعبروا عنه بأنه إتيان ما أمر الله به فرضا ونفلا، والانتهاء عما نهى عنه تحريها

⁽١) القصل (٢/ ٢٢٧).

⁽٢) المثل والنحل (١/ ٨٨).

⁽٣) مجموع الفتاوي (٧/ ١١٩).

وأديا، قال: وبهذا كان يقول أبو على الثقفي من متقدمي أصحابنا، وأبو العباس القلانسي، وقد مال إلى هذا المذهب أبو عبد الله بن مجاهد. قال: وهذا قول مالك بن أنس إمام دار الهجرة، ومعظم أئمة السلف رضوان الله عليهم أجمعين)(١).

وقال ابن السبكي: (وإلى مذهب السلف ذهب الإمام الشافعي ومالك وأحمد والبخاري وطوائف من أثمة المتقدمين والمتأخرين. ومن الأشاعرة: الشيخ أبو العباس القلانسي، ومن محققيهم الأستاذ أبو منصور البغدادي، والأستاذ أبو القاسم القشيري، وهؤلاء يصرحون بزيادة الإيمان وتقصانه...)(٢).

القول المعتمد عند الأشاعرة:

وأعني بذلك ما استقر عليه المذهب الأشعري، ودوّنه المتأخرون في كتبهم، مما أصبح يدرّس في كثير من الجامعات والمعاهد، بغض النظر عن رأي الأشعري علام، أو المتقدمين من أصحابه.

وحاصل ما ذهبوا إليه: أن الإيمان هو التصديق بالقلب، وأن قول اللسان شرط لإجراء الأحكام في الدنيا، وأن عمل الجوارح شرط كمال في الإيمان، وأن الإيمان يزيد وينقص.

⁽١) السابق (٧/ ١٤٣) وما بعدها، وقد نقله شيخ الإسلام في التسعينية أيضا (٢/ ١٥٩) وعقب عليه بقوله:
(المان المغرض هنا ذكر أقوال السلف والأنمة، واعتراف هؤلاء بها اجتراء واعليه من مخالفة السلف والأئمة وأهل الحديث في الإيهان، مع علمهم بذلك، لما عنت لهم من شبهة الجهمية المرجئة).

⁽٢) طبقات الشافعية الكبرى (١٣٠/١).

وهذه بعض النقولات التي توضح مذهبهم:

قال الجرجاني في شرح المواقف: (المقصد الأول في حقيقة الإيهان: اعلم أن الإيهان في اللغة) هو (التصديق) مطلقا (قال تعالى حكاية عن إخوة يوسف: ﴿وَمَا أَنتَ بِمُؤْمِنِ لِللّهَ أَي بمصدق فيها حدثناك به، وقال عليه الصلاة والسلام: الإيهانُ أَنْ تُؤْمِنَ بِاللّهِ وَمَلَاثِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ أَي تصدق)، ويقال: فلان يؤمن بكذا، أي يصدقه ويعترف به، (وأما في الشرع وهو متعلق ما ذكرنا من الأحكام) يعني الثواب على التفاصيل المذكورة (فهو عندنا) يعني أتباع الشيخ أي الحسن (وعليه أكثر الأئمة كالقاضي والأستاذ) ووافقهم على ذلك الصالحي وابن الراوندي من المعتزلة (التصديق للرسول فيها علم عينه به ضرورة، تفصيلا فيها علم تفصيلا وإجالا فيها علم إجالا) فهو في الشرع تصديق خاص (وقيل:) الإيهان (هو المعرفة تقوم بالله) وهو مذهب جهم بن صفوان) انتهى (الأولى).

وقال الشيخ إبراهيم اللقاني في جوهرة التوحيد:

وفُسِّر الإيسان بالتسمديق فقيل شرط كالعملُ وقيل بلُ مثال هذا الحج والصلاةُ ورُجُحست زيسادةُ الإيسانِ ونقصصُه بنقصهِ وقيلُ لا

والنطقُ فيه الخُلْفُ بالتحقيقِ شطرٌ والإسلام اشرحنَ بالعملَ كنذا الصيام فادر والزكاةُ بها تزيد ُ طاعة الإنسانِ وقيل لا خُلف كذا قد نُقِلا

⁽١) شرح المواقف (٨/ ٣٥١)، وانظر المواقف للإيجي ص (٣٨٤).

وقال ابنه الشيخ عبد السلام في شرحه المسمى بإتجاف المريد: ((وقُسَر الإيهان) أي حدّه جهور الأشاعرة والماتريدية وغيرهم (بالتصديق) المعهود شرعا، وهو تصديق نبينا محمد على في كل ما علم مجيئه به من الدين بالضرورة، أي فيها اشتهر بين أهل الإسلام وصار العلم به يشابه العلم الحاصل بالضرورة، بحيث يعلمه العامة من غير افتقار إلى نظر واستدلال، وإن كان في أصله نظريا، كوحدة الصانع في ، ووجوب الصلاة ونحوها، ويكفي الإجمال فيها بلاحظ إجمالا كالإيهان بغالب الأنبياء والملائكة، ولابد من التفصيل فيها يلاحظ كذلك، وهو أكمل من الأول، كالإيهان بجمع من الأنبياء والملائكة كآدم ومحمد وجبريل عليهم الصلاة والسلام، فلو لم يصدق بوجوب الصلاة ونحوها عند السؤال عنه يكون كافرا)(١).

وبين أن الخلاف في النطق بالشهادتين هو في حق المتمكن القادر، أما العاجز كالأخرس ومن اخترمته المنية قبل النطق من غير تراخ، فهو مؤمن ناج. ثم قال: (فقال معققو الأشاعرة والماتريدية وغيرهم: النطق من القادر (شرط) في إجراء أحكام المؤمنين الدنيوية عليه لتناط به تلك الأحكام، هذا فهم الجمهور، وعليه فمن صدق بقلبه ولم يقر بلسانه لا لعذر منعه ولا لإباء، بل اتفق له ذلك فهو مؤمن عند الله غير مؤمن في أحكام الشرع الدنيوية، ومن أقر بلسانه ولم يصدق بقلبه كالمنافق، فيالعكس، حتى نطلع على باطنه فنحكم بكفره.

(١) إتحاف المريد، مطبوع مع حاشية ابن الأمير ص (٨٩) وما بعدها.

أما الآبي فكافر في الدارين، والمعذور مؤمن فيهما.

وقيل إنه شرط في صحة الإيمان، وهو فهُمُ الأقل، والنصوص معاضدة لهذا المذهب كقول تعالى: ﴿ أُوْلَتَهِكَ كَتَبَفِي قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَانَ ﴾ (١) وقولمه عليه المصلاة والسلام: اللَّهُمَّ نَبَّتْ قَلْبِي عَلَى دِينِكَ ا(٢) (٢).

والمعتمد عندهم هو القول الأول، أي أن قول اللسان شرط لإجراء الأحكام الدنيوية، كما صرح بذلك الصاوي والبيجوري وابن الأمير(1).

قال الصاوي: (وقيل شرط في صحة الإيمان. المعتمد الأول).

وقال البيجوري عن القول بأن النطق شرط صحة: (وهو قول ضعيف كالقول بأنها شطر منه، والراجح أنها شرط لإجراء الأحكام الدنيوية فقط، فهي شرط كال في الإيمان على النحقيق)(٥).

تنبيه: قول الأشاعرة السابق عن الآبي، وكفره في الدارين، يدل على خطأ من

⁽١) سورة المجادلة، آية: ٢٢

⁽٢) رواه ابن ماجه (٣٨٣٤) بهذا اللفظ، من حديث أنس عضه، وصححه الألباني في صحيح ابن ماجه.

⁽٣) إنحاف المريد ص (٩٢).

 ⁽٤) شرح الصاوي على الجوهرة ص (١٣٢)، وشرح البيجوري ص (٤٥)، وحاشية ابن الأمير على إتحاف المريد ص (٩٢).

 ⁽٥) حاشية البيجودي على متن السنوسية الصغرى ص (٥٧)، وانظر حاشية الشرقاوي على شرح الهدهدي
 على السنوسية ص (١٣٦).

ألزمهم القول بإيمان أبي طالب؛ لأنه مصدق. قال البيجوري: (وأما الآبي بأن طُلب منه النطق بالشهادتين، فأبي، فهو كافر فيهما، ولو أذعن في قلبه، فلا ينفعه ذلك ولو في الآخرة)(١).

وقد سبق - عن أهل السنة - أن من لم ينطق بالشهادتين مع القدرة وعدم المانع فهو كافر ظاهرا وباطنا. فقول اللسان ركن في حقيقة الإيهان - وليس شرطا لإجراء الأحكام في الدنيا فقط - بل لا يُتصور وجود الإيهان بدونه إلا في حال العذر كالخرس، فنقوم الإشارة مكانه. وأما الخوف فليس مانعا من النطق به؛ إذ لا يشق النطق به سرا.

وبالجملة فحيث قام الإبيان بالقلب امتنع ألا يتكلم بالشهادتين مع القدرة، ولا

⁽۱) شرح البيجوري على الجوهرة المسمى بتحفة المريد ص (٥٥). وسيأتي تصريح المصاوي بأن أبا طالب كان يشهد للنبي على المصدق، من غير إذعان، فكان كافرا. انظر هامش ص ٢٤٨ وقد ذهب بعض المتكلمين والمتصوفة إلى القول بإيهان أي طالب، واعتمدوا في ذلك على حجج واهية، زاعمين أن امتناع أي طالب عن النطق بالشهادة لم يكن إباه، وهو مخالف لما جاء في الصحيحين: "... حَتَّى قَالَ أَبُو طَّالِبِ أَيْ طَالِبِ عَن النطق بالشهادة لم يكن إباه، وهو مخالف لما جاء في الصحيحين: "... حَتَّى قَالَ أَبُو طَّالِبِ أَيْ طَالِبِ أَيْ طَالِبِ وَأَبِي أَنْ بَعُولُ لَا إِلَهُ إِلَّا اللهُ" البخاري (٢٧٧٤) ومسلم (٢٤). وروى مسلم (٢٥) عَنْ أَي مُرْبُرة قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهُ يَقِلُة لِعَمْهِ قُلُ لَا إِلَهُ إِلَّا اللهُ أَنْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ يَقِلُة لِعَمْهِ قُلُ لَا إِلَهُ إِلَّا اللهُ أَنْ اللهُ على هذا الله طاله، وكلما المؤلف على هذا الزجاج وغيره) النهي من شرح مسلم (١/ ٢١٥). وإذا انتفت عنه المداية في هذا الموطن، ومات على ذلك، فكيف يقال بنجاته!

عبرة في هذا بقول جهم ولا من وافقه.

وأما عمل الجوارح: فهو شرط كمال الإيمان عندهم.

قال في إتحاف المريد: (وقوله: (كالعمل): تشبيه في مطلق الشرطية، يعني أن المختار عند أهل السنة في الأعمال الصالحة أنها شرط كمال للإيمان، فالتارك لها أو لبعضها من غير استحلال ولا عناد ولا شك في مشر وعيتها مؤمن فوّت على نفسه الكمال، والآتي بها عنثلا محصل لأكمل الخصال)(١).

وقال البصاوي: (لأن المختار عند أهل السنة أن الأعمال الصالحة شرط كمال للإيمان)(٢).



⁽١) إتحاف المريد ص (٩٢) وما يعدها، وانظر شرح البيجوري ص (٩٠٤٥).

وقوله: (المختار عند أهل السنة ...) يعني الأشاعرة. ولا شك أن قولهم بأن العمل شرط كيال، هو سن جلة ما خالفوا فيه أهل السنة، بل العمل ركن وجزه في الإيهان، لا يصح بدونه، كها سيأتي إبضاحه مفصلا في الباب الثالث إن شاء الله.

 ⁽٢) شرح الصاوي على الجوهرة ص (١٣٢). وسيأتي في الفصل الثاني من الباب الرابع، ذكر نقولات أخرى
 عن الأشاعرة في أن العمل شرط كمال للإيهان، وذلك في جواب الشبهة الخامــة من الشبهات العقلية.

المبحث الثَّاني: قولهم في الزيادة والنقصان

والمرجح عندهم إئبات الزيادة والنقصان في الإيمان.

قال الصاوي: (تقدم أن أعيال الجوارح من كيال الإيبان، فمن صدق بقلبه، ونطق بلسانه ولم يعمل بجوارحه فهو مؤمن ناقص الإيبان، فلما كان له مدخلية في كيال الإيبان، شرع [أي صاحب الجوهرة] يتكلم على زيادت بالعمل، ونقصه بنقصه، فقال: (ورُجحت...الخ) وهذا الترجيح لجمهور الأشاعرة والماتريدية، ومالك والشافعي وأحمد. وحجتهم العقل والنقل، أما العقل: فلأنه يلزم عليه مساواة إيبان المنهمكين في الفسق والمعاصي لإيبان الأنبياء والملائكة، واللازم باطل فكذا الملزوم. وأما النقل: فقوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُلِيّتَ عَلَيْهِمْ ءَايَنتُهُ، زَادَتُهُمْ إِيمَننًا ﴾ (أ)، وقال ابس عمر شخط: قلت يا رسول الله: إن الإيبان يزيد وينقص؟ قال: "نعم، يزيد حتى يدخل صاحبه الجنة، وينقص حتى يدخل صاحبه الجنة، وينقص حتى يدخل صاحبه الجنة، وينقص حتى يدخل صاحبه الله عمر في حق أي بكر: "لبت عملي مدى عمري كيوم وليلة هذه الأمة لرجح"، وقال عمر في حق أي بكر: "لبت عملي مدى عمري كيوم وليلة لأي بكر، إنها أنا حسنة من حسناته "(ذ).

سورة الأنفال، آية: ٣

⁽Y) لم أجده.

 ⁽٣) عزاه في المقاصد الحسنة، ص (٥٥٥) إلى (إسحاق بن راهويه والبيهقي في الشعب بسند صحيح عن عمر من قوله). وقال في الفوائد المجموعة، ص (٣٣٥): (وسنده موقوفا على عمر صحيح ومرفوعا ضعيف).

⁽٤) رواه الحاكم في المستدرك (٣/٣) رقم (٢٦٨٤)، والبيهقي في الدلائل، عن محمد بن سيرين قال: ذكر =

والسلام، وليلة الغار، فإنه رافقه في الغار، وثبت الناس حين دهشوا يوم الوفاة.

وأيضا: فإن المشاهّد للشخص في نفسه أنه عند كثرة عبادته وذكره وإقباله على الله يجد في نفسه رقة ونورا، لم يوجد عند عدم الطاعة)(١).

وقال في إتحاف المربد: ((ورُجحتُ زيادة الإيبان) أي ورجح جماعة من العلماء القول بقبول الإيبان الزيادة ووقوعها فيه، (بها تزيد طاعة) أي بسبب زيادة طاعة (الإنسان) وهي فعله المأمور به، واجتناب المنهي عنه (ونقصه) أي الإيبان من حيث هو لا بقيد محل مخصوص، فلا يرد الأنبياء والملائكة إذ لا يجوز على إيبانهم أن ينقص (بنقصها) يعني الطاعة إجماعا(۱)، هذا مذهب جهور الأشاعرة... (وقيل) أي وقال جماعة من العلهاء أعظمهم الإمام أبو حنيفة وأصحابه وكثير من المتكلمين: الإيهان (لا) يزيد ولا ينقص؛ لأنه اسم للتصديق البالغ حد الجزم والإذعان، وهذا لا يتصور فيه ما ذكر)(۱).

وادعى الرازي أن الخلاف لفظيّ، فرعٌ تفسير الإيبان، فإن قلنا: هـ و التصديق فلا

⁼ رجال على عهد عمر خلف فكأنهم فضلوا عمر على أبي بكر خلف قال فبلغ ذلك عمر خلف فقال: والله للبلة من أبي بكر خبر من آل عمر وليوم من أبي بكر خبر من آل عمر. قال الحاكم: (هذا حديث صحيح الإمناد على شرط الشيخين لولا إرمال فيه ولم يخرجاه). وقال الذهبي في التلخيص: (صحيح مرسل). وانظر: البداية والنهاية (٣/ ١٨٠)، وكنز العال (١٢/ ٢٣٣).

⁽١) شرح الصاوي ص (١٣٤ - ١٣١).

⁽٢) قوله: (إجماعا) راجع إلى إيهان الأنبياء والملائكة، كما بينه ابن الأمير في حاشبته.

⁽٣) إتحاف المريد ص (٩٩-١٠٢).

يقبل الزيادة والنقصان، وإن قلنا: هو الأعمال قبل ذلك(١).

والمرجح عند الأشاعرة أن الخلاف حقيقي، وأن التصديق نفسه يزيد وينقص. قال في شرح المواقف: (والحق أن التصديق يقبل الزيادة والنقصان)(٢).

وقال في إتحاف المريد: (لأن الأصح أن التصديق القلبي يزيد وينقص بكثرة النظر ووضوح الأدلة وعدم ذلك، ولهذا كان إيان الصديقين أقوى من إيان غيرهم بحبث لا تعتريه الشبه، ويؤيده أن كل أحد يعلم أن ما في قلبه يتفاضل حتى يكون في بعض الأحيان أعظم يقينا وإخلاصا منه في بعضها، فكذلك التصديق والمعرفة بحسب ظهور البراهين وكثرتها)(٢).

هذا ما عليه متأخرو الأشاعرة، وهو الذي استقر عليه مذهبهم. وقد ذهب إلى القول بالزيادة والنقصان جماعة من متقدميهم أيضا، كالبيهقي، وأبي منصور عبد القاهر البغدادي، وأبي القاسم القشيري، والأمدي، ثم النووي وصفي الدين الهندي وتقي الدين السبكي، على ما ذكره التاج السبكي في الطبقات(1).

(١) عصل أفكار المتقدمين والمتأخرين ص (٧١).

⁽٢) شرح المواقف (٨/ ٣٦٠).

⁽٣) إتحاف المريد ص (١٠٥)، وانظر شرح البيجوري على الجوهرة ص (٥١)، وشرح الصاوي ص (١٣٨)

 ⁽٤) طبقات الشافعية الكبرى (١/ ١٣٠ - ١٣٣)، وانظر: الاعتفاد للبيهقي ص (١٩١) ط. الإفتاء، وشرح النووي على مسلم (١/ ١٤٨).

البحث الثالث: قولهم في الاستثناء في الإيمان

اختلف الأشاعرة في الاستثناء، ومن جوّزه منهم فباعتبار الموافاة، ومرادهم أن الإيهان هو ما مات عليه العبد، ويوافي به ربه، وهذا مجهول للعبد فيستثني لذلك.

قال البغدادي: (والقائلون بأن الإيهان هو التصديق من أصحاب الحديث مختلفون في الاستثناء فيه، فمنهم من يقول به، وهو اختيار شيخنا أبي سهل محمد بن سلبهان الصعلوكي وأبي بكر محمد بن الحسين بن فورك. ومنهم من ينكره، وهذا اختيار جماعة من شيوخ عصرنا، منهم أبو عبد الله ابن مجاهد، والقاضي أبو بكر محمد بن الطيب الأشعري، وأبو إسحاق إبراهيم بن محمد الإسفراييني. وكل من قال من أهل الحديث بأن جملة الطاعات من الإيهان، قال بالموافاة (١٠)، وقال: كل من وافي ربه على الإيهان فهو المؤمن، ومن وافاه بغير الإيهان الذي أظهره في الدنيا عُلم في عاقبته أنه لم يكن قط مؤمنا. والواحد من هؤلاء يقول: أعلم أن إيهاني حق، وضده باطل، وإن وافيت ربي عليه كنت مؤمنا حقا، فيستثني في كونه مؤمنا، ولا يستثني في صحة إيهانه)(١٠).

وقال الجويني بعد تقرير أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص: (فإن قيل: قد أُثر عن سلفكم ربط الإيمان بالمشيئة وكان إذا سئل الواحد منهم عن إيمانه قال: إنه مؤمن إن شاء الله، فها محصول ذلك؟

قلنا؛ الإيبان ثابت في الحال قطعا لا شك فيه، ولكن الإيبان الذي هو عُلم على الفوز

⁽١) القول بالموافاة ليس قولا لأحد من السلف، كما سيأت.

⁽٢) أصول الدين ص (٢٥٢).

وآية النجاة، إيمان الموافاة، فاعتنى السلف به وقرنوه بالمشيئة، ولم يقصدوا التشكيك في الإيمان الناجز)(1).

ومن كلام الأشاعرة في مسألة الموافاة، قول القرطبي على: (قال علماؤنا رحمة الله عليهم: المؤمن ضربان: مؤمن يحبه الله ويواليه، ومؤن لا يحبه الله ولا يواليه، بل يبغضه ويعاديه، فكل من علم الله أنه يوافي بالإيهان، فالله محب له، موال له، راض عنه، وكل من علم الله أنه يوافي بالكفر، فالله مبغض له، ساخط عليه، معاد له، لا لأجل إيهائه، ولكن لكفره وضلاله الذي يوافي به، والكافر ضربان: كافر يعاقب لا محالة، وكافر لا يعاقب هو فالذي بعاقب هو الذي يوافي بالكفر، فالله ساخط عيه معاد له، والذي لا يعاقب هو الموافي بالإيهان، فالله غير ساخط على هذا ولا مبغض له، بل محب له موال، لا لكفره لكن الموافي به، فلا يجوز أن يطلق القول وهي:

الخامسة: بأن المؤمن يستحق الثواب، والكافر يستحق العقاب، بل يجب تقييده بالموافاة. ولأجل هذا قلنا: إن الله راض عن عمر في الوقت الذي كان يعبد الأصنام، ومريد لثوابه ودخوله الجنة، لا لعبادته المصنم، لكن لإيهائه الموافي به. وإن الله تعالى صاخط على إبليس في حال عبادته، لكفره الموافى به.

وخالفت القدرية في هذا وقالت: إن الله لم يكن ساخطاً على إبليس وقت عبادته، ولا راضياً عن عمر وقت عبادته للصنم. وهذا فاسد، لما ثبت أن الله سبحانه عالم بما

⁽١) الإرشاد للجويني ص (٣٣١),

يوافي به إبليس لعنه الله، ويها يوافي به عمر علين فيها لم يزل، فثبت أنه كنان سنخطأ على إبليس محبأ لعمر...)(١).

والقول بالموافاة نسبه شيخ الإسلام إلى الأشعري وابن فورك، ويسط الكلام في ذلك في كتابه الإيان الكبير، وعما قالم في المنات المحين أوجبوا الاستئناء لهم ما مات عليه الإنسان، والإنسان إنها يكون عند الله مؤمنا وكافرا باعتبار الموافاة وما سبق في علم الله أنه يكون عليه. وما قبل ذلك لا عبرة به. قالوا: والإيان الذي يتعقبه الكفر، فيموت صاحبه كافرا، ليس بإيان، كالصلاة التي يفسدها صاحبها قبل الكهال، وكالصيام الذي يقطر صاحبه قبل الغروب، وصاحب هذا هو عند الله كافر؛ لعلمه بها يموت عليه. وكذلك قالوا في الكفر، وهذا المأخذ مأخذ كثير من المتأخرين من الكلابية وغيرهم، عمن يربد أن ينصر ما اشتهر عن أهل السنة والحديث من قولم: أنا مؤمن إن شاء الله، ويربد مع ذلك أن الإيبان لا بتفاضل، ولا يشك الإنسان في الموجود منه، وإنها يشك في المستقبل، وانضم إلى ذلك أنهم يقولون: عبة الله ورضاه وسخطه وبغضه قديم، ثم هل ذلك هو الإرادة أم صفات أخر؟ لهم في ذلك قو لان...

قالوا: والله يحب في أزله من كان كافرا، إذا علم أنه يموت مؤمنا. فالصحابة ما زالوا محبوبين لله وإن كانوا قد عبدوا الأصنام مدة من الدهر، وإبليس ما زال الله يبغضه،

⁽١) تفسير القرطبي (١/ ٢٣٩) لقوله تعالى: ﴿ وَمِنْ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ مَا مَنَّا بِٱللَّهِ ﴾ البقرة، آية: ٨

وإن كان لم يكفر بعد. وهذا على أحد القولين لهم، فالرضى والسخط يرجع إلى الإرادة والإرادة تظابق العلم، فالمعنى: ما زال الله يريد أن يثيب هؤلاء بعد إيهانهم، ويعاقب إبليس بعد كفره، وهذا معنى صحيح؛ فإن الله يريد أن يخلق كل ما علم أن سيخلقه. وعلى قول من يثبتها صفات أخر، يقول: هو أيضا حبه تابع لمن يريد أن يثيبه، فكل من أراد إثابته فهو يجبه، وكل من أراد عقوبته فإنه يبغضه، وهذا تابع للعلم. وهؤلاء عندهم: لا يرضى عن أحد بعد أن كان ساخطا عليه، ولا يفرح بتوبة عبد بعد أن تاب عليه، بل ما زال يفرح بتوبته، والفرح عندهم إما الإرادة، وإما الرضى، والمعنى: ما زال يريد إثابته، أو يرضى عها يريد إثابته. وكذلك لا يغضب عندهم يوم القيامة دون ما قبله، بل غضبه قديم، إما بمعنى الإرادة وإما بمعنى آخر.

فهؤلاء يقولون: إذا علم أن الإنسان يموت كافرا، لم يزل مريدا لعقوبته، فذاك الإيمان الذي كان معه باطل لا فائدة فيه، بل وجوده كعدمه، فليس هذا بمؤمن أصلا. وإذا علم أنه يموت مؤمنا، لم يزل مريدا لإثابته، وذاك الكفر الذي فعله، وجوده كعدمه، فلم يكن هذا كافرا عندهم أصلا.

فهؤلاء يستثنون في الإيهان بناء على هذا المأخذ، وكذلك بعض محققيهم يستثنون في الكفر، مثل أبي منصور الماتريدي، فإن ما ذكروه مطرد فيهها، ولكن جماهير الأثمة على أنه لا يستثنى في الكفر، والاستثناء فيه بدعة لم يعرف عن أحد من السلف، ولكن هو لازم لهم...).

إلى أن قال: (وهذا القول قاله كثير من أهل الكلام أصحاب ابن كُلاب، ووافقهم

على ذلك كثير من أتباع الأئمة، لكن ليس هذا قول أحد من السلف، لا الأثمة الأربعة ولا غيرهم، ولا كان أحد من السلف الذين يستثنون في الإيهان يعللون بهذا، لا أحمد ولا من قبله)(١).

وقال هُلُه: (وكثير من أهل الكلام في كثير مما ينصره، لا يكون عارفا بحقيقة دين الإسلام في ذلك، ولا ما جاءت به السنة، ولا ما كان عليه السلف، فينصر ما ظهر من قولهم بغير المآخذ التي كانت مآخذهم في الحقيقة، بل بمآخذ أخر، قد تلقوها عن غيرهم من أهل البدع، فيقع في كلام هؤلاء من التناقض والاضطراب والخطأ ما ذم به السلف مثل هذا الكلام وأهله، فإن كلامهم في ذم مثل هذا الكلام كثير. والكلام المذموم هو المخالف للكتاب والسنة، وكل ما خالف الكتاب والسنة قهو باطل وكذب، فهو مخالف للشرع والعقل ﴿وَتَمَّتَ كُلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدَّلاً ﴾ (٢).

فهؤلا، لما اشتهر عندهم عن أهل السنة أنهم يستثنون في الإيمان، ورأوا أن هذا لا يمكن إلا إذا جُعل الإيمان هو ما يموت العبد عليه، وهو ما يوافي به العبد ربه، ظنوا أن الإيمان عند السلف هو هذا، فصاروا يحكون هذا عن السلف. وهذا القول لم يقل به أحد من السلف، ولكن هؤلاء حكوه عنهم بحسب ظنهم، لما رأوا أن قولهم لا يتوجه إلا على هذا الأصل، وهم يدّعون أن ما نصروه من أصل جهم في الإيمان هو قول المحققين

⁽١) مجموع الفتاوي (٧/ ٤٣٩ - ٤٣٢).

⁽٢) سورة الأنعام، آية: ١١٥

والنظار من اصحاب الحديث)(١).

ونقل شيخ الإسلام عن أبي القاسم الأنصاري شارح "الإرشاد" فيها حكاه عن أبي اسحاق الإسفرائيني، لما ذكر قول أبي الحسن الأشعري وأصحابه في الإيهان، وصحح أنه تصديق القلب، قال: (ومن أصحابنا من قال بالموافاة وشرط في الإيهان الحقيقي أن يوافي ربه به ويختم عليه، ومنهم من لم يجعل ذلك شرطا فيه في الحال).

(ثم قال [أي الأنصاري]: والذي اختاره المحققون أن الإيمان هو التصديق، وقد ذكرنا اختلاف أقوالهم في الموافاة، وأن ذلك هل هو شرط في صحة الإيمان وحقيقته في الحال، وكونه معتدا عند الله به، وفي حكمه. فمن قال: إن ذلك شرط فيه، يستئنون في الإطلاق في الحال، لا أنهم يشكون في حقيقة التوحيد والمعرفة، لكنهم يقولون: لا يدرى أي الإيمان الذي نحن موصوفون به في الحال، هل هو معتدبه عند الله؟ على معنى أنا نتفع به في العاقبة، ونجتني من الهاره)(٢).

قال شيخ الإسلام: (وأما الموافاة في علمت أحدا من السلف علل بها الاستثناء، ولكن كثير من المتأخرين يعلل بها من أصحاب الحديث، من أصحاب أحمد ومالك والشافعي وغيرهم، كما يعلل بها نظارهم كأبي الحسن الأشعري، وأكثر أصحابه، لكن ليس هذا قول سلف أصحاب الحديث)(٣).

⁽١) مجموع الفتاوي (٧/ ٤٣٥) وما يعدها.

⁽٢) السانق (٧/ ٢٣٤).

⁽٣) السابق (٧/ ٤٣٩).

وقال عشد: (و هولاء يقولون إن حب الله و بغضه ورضاه وسخطه وولايته وعداوته إنها يتعلق بالموافاة فقط، قالله يحب من علم أنه يموت مؤمنا، ويرضى عنه ويواليه بحب قديم وموالاة قديمة، ويقولون: إن عمر حال كفره كان وليا لله، وهذا القول معروف عن ابن كلاب ومن نبعه كالأشعرى وغيره.

و أكثر الطوائف يخالفونه في هذا، فيقولون بل قد يكون الرجل عدوا لله ثم يصير وليا لله، ويكون الله يبغضه ثم يجبه، وهذا مذهب الفقهاء والعامة، وهو قول المعتزلة والكرامية والحنفية فاطبة وقدماء المالكية والشافعية والحنبلية.

⁽١) سورة أل عمران، آية: ٣١

⁽٢) سورة الزمر، آية: ٧

⁽٣) سورة النساء، آية: ١٣٧

⁽١) سورة الزخرف، آية: ٥٥

⁽٥) سورة محمد، آية: ٢٨

فَبْلَهُ مِثْلُهُ وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلُهُ اللهُ (١١)(١٠).

وقال ابن حزم عِنْد : (وأما قولهم: إن الله تعالى لا يسخط ما رضي، ولا يرضي ما سخط، فباطل وكذب، بل قد أمر الله تعالى اليهود بصيانة السبت وتحريم الشحوم، ورضي لهم ذلك، وسخط منهم خلافه، وكذلك أحل لنا الخمر، ولم يلزمنا الصلاة ولا الصوم برهة من زمن الإسلام، ورضي لنا شرب الخمر وأكل رمضان والبقاء بلا صلاة، وسخط تعالى بلا شك المبادرة بتحريم ذلك، كما قال تعالى: ﴿ وَلَا تَعْجُلُ بِٱلْقُرْءَانِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰ إِلَيْكَ وَحْيُهُ، ﴿ (٢٠)، ثم فرض علينا الصلاة والصوم، وحرم علينا الخمر، فسخط لنا ترك الصلاة وأكل رمضان وشرب الخمر، ورضي لنا خلاف ذلك، وهذا لا ينكره مسلم. ولم يزل الله تعالى عليها أنه سيحل ما كان أحل من ذلك مدة كذا، وأنه سيرضي منه، ثم أنه سيحرمه ويسخطه، وأنه سيحرم ما حرم من ذلك ويسخطه مدة، ثم أنه يحله ويرضاه، كما علم على ألا أنه سيحيى من أحياه مدة كذا، وأنه يعز من أعزه مدة، ثم يذله، وهكذا جميع ما في العالم من آثار صنعته ١٠٤ لا يخفي ذلك على من له أدني حس، وهكذا المؤمن يموت مرتدا، والكافر يموت مسلما؛ فإن الله تعالى لم ينزل يعلم أنه سيسخطه فعل الكافر ما دام كافرا، ثم أنه يرضي عنه إذا أسلم، وأن الله تعالى لم يزل يعلم أنه يرضي عن أفعال المملم وأفعال البر، ثم أنه يسخط أفعاله إذا ارتد أو فسق، ونص

⁽١) رواه البخاري (٤٧١٢) ومسلم (١٩٤) من حديث أبي هريرة عجت.

⁽٢) مجموع القتاري (١٦/ ١٦) وما بعدها، وانظر: (١١/ ٦٢) وما بعدها.

⁽٣) صورة طع، آية: ١١٤

القرآن يشهد بذلك، قال تعالى: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرِ قَإِن تَشْكُرُواْ يَرْضَهُ لَكُمْ ﴿ (١)، فصح يقينا أن الله تعالى يرضى الشكر ممن شكره فيها شكره، ولا يرضى الكفر ممن كفر إذا كفر متى كفر كيف كان انتقال هذه الأحوال من الإنسان الواحد)(١).

وبهذا يظهر الفرق بين من استثنى من السلف لأجل خوف العاقبة وتغير الحال (٣)، وبين القول بالموافاة، الذي ذهب إليه الأشاعرة، وتضمّن القول بأن الإيان هو ما مات عليه العبد، وأن الإنسان إنها يكون عند الله مؤمنا وكافرا باعتبار الموافاة وما سبق في علم الله أنه يكون عليه، وما قبل ذلك لا عبرة به، وتضمن أيضا؛ أن حب الله و بغضه، ورضاه وسخطه وولايته وعداوته إنها يتعلق بالموافاة فقط.

وسر المسألة كما بين شيخ الإسلام على أن الأشاعرة ينفون الأفعال الاختيارية، وينبتون رضا وبحبة قديمة بمعتى الإرادة، وعندهم أن الله لا يرضى عن أحد بعد أن كان ساخطا عليه، ولا يفرح بتوبة عبد بعد أن تاب عليه، وأما أهل السنة فقد أخذوا بها دلت عليه النصوص من أن الله تعالى، يحب من شاء إذا شاء، ويرضى عمن شاء متى شاء، ويسخط عمن شاء، وقت ما يشاء، سبحانه، فمحبته ورضاه وسخطه صفات تتعلق بمشئته.

⁽¹⁾ سورة الزمر، آية: ٧

 ⁽٢) الفصل لابن حرم (٤//٤) وما بعدها، وفيه رد قوى على الأشاعرة في هذه المسألة.

⁽٣) وهو أحد أرجه الاستثناء عند أهل السنة، كما سبق. انظر ص ٩٣ من هذا البحث.

والحاصل: أن القول بأن الإيان هو ما وافى به العبد ربه، وتعليل الاستثناء بذلك، قول محدث، لا دليل عليه. وقد مضى ذكر الاعتبارات التي بئى عليها السلف قولهم في الاستثناء.



المبحث الرابع: الفرق بين تصديق الأشاعرة ومعرفة جهم

سبق أن شيخ الإسلام على ينسب إلى جهم أن الإيمان هو المعرفة، أو التصديق، ويقرر أن الفرق بين معرفة القلب وبين مجرد التصديق الخالي من الانقياد، أمر دقيق، وأكثر العقلاء ينكرونه.

كما أنه نسب إلى الأشعري في أحد قوليه، وإلى أكثر أصحابه أنهم نصروا قول جهم في الإيبان، وسمى من هؤلاء: الباقلاني، والجويني، والرازي.

لكن هل ينطبق هذا على متأخري الأشاعرة؟ وهل يثبتون تصديقا مجردا من أعمال القلوب؟

والحق أن الناظر في كتب هؤلاء المتأخرين يتبين له أنهم لا يثبتون تصديقا مجردا عن أعمال القلوب، بل يدخلون في التصديق: الإذعان والانقياد والقبول والرضى، ويفرقون بينه وبين المعرفة التي أثبتها جهم، كما أنهم يقررون كفر كثير من المشركين وأهل الكتاب الذين كانوا يعرفون الحق ولا ينقادون له.

ومن أقوالهم في تعريف التصديق:

 عليه، بحيث صار يطلق عليه اسم التسليم كما هو مدلوله الوضعي)(١٠٠.

وقال البيجوري: (والمراد بتصديق النبي في ذلك: الإذعان لما جاء به والقبول له، وليس المراد وقوع نسبة الصدق إليه في القلب من غير إذعان وقبول له حتى يلزم الحكم بإيان كثير من الكفار الذين كانوا يعرفون حقيقة نبوته ورسالته والله مصداق ذلك قوله تعالى: ﴿يُعْرِفُونَهُ، كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُم ﴿ ثَالَ عبد الله بن سلام: لقد عرفته حين رأيته كا أعرف ابني، ومعرفتي لمحمد أشد) (٢).

وقال الدردير في شرحه على الخريدة: (والمراد من تصديقه عليه الصلاة والسلام؛ الإذعان والقبول لما جاء به بحيث يقع عليه اسم التسليم من غير تكبر وعناد، لا مجرد وقوع نسبة الصدق إليه في القلب من غير إذعان وقبول حتى يلزم الحكم بإيان كثير من الكفار(1) الذين كانوا عالمين بحقيقة نبوته عليه الصلاة والسلام وما جاء به؛ لأنهم لم يكونوا أذعنوا لذلك ولا قبلوه بحيث يطلق عليه اسم التسليم، وعلى هذا فالإيان الشرعي هو حديث النفس التابع للمعرفة، أي الإدراك الجازم، بناء على الصحيح من أن

 ⁽١) إثناف المريد ص (٩٧- ٩١)، وعلق ابن الأمير في حاشيته على قوله: (وبناء الأعمال عليه) فقال: (فيه أن
 هذا لا يتوقف عليه أصل الحفيقة، فإن حمل على اعتقاد البناء لم يكن زائدا على ما قيله) انتهى.

⁽٢) سورة البقرة، آية: ١٤٦

⁽٣) شرح البيجوري ص (٤٣).

 ⁽٤) قال الصاري في حاشيه: (أي كأبي طالب، فإنه كان يشهد له بالصدق من غير إذعان) انتهى من حاشية
 الصاوي على شرح الخريدة ص (٧٢)،

إيهان المقلد صحيح. فالإذعان والقبول والتصديق والتسليم عبارات عن شيء واحد، وهو حديث النفس، وليس من قبيل العلوم والمعازف، ويظهر من كلام بعضهم أنه الراجح) ثم ذكر ما ذهب إليه التقتازاني وكثير من المحققين من أن التصديق هو نفس الإدراك، فيكون من قبيل العلوم والمعارف".

وفي حاشية السيالكوتي على شرح المواقف، بعد أن ذكر أن التصديق كسبي الختياري، قال: (والإيان الشرعي يجب أن يكون من الأول، فإن النبي الخين إذا ادعى النبوة وأظهر المعجزة فوقع صدقه في قلب أحد ضرورة من غير أن ينسب إليه اختيار، لا يقال في اللغة: إنه صدقه، فلا يكون إيانا شرعبا، كذا في شرح المقاصد، وفيه بحث، فإن من حصل له تصديق بلا اختيار إذا التزم العمل بموجبه يكون إيهانا اتفاقا، ولو صدق النبي النفر في معجزاته اختيارا، ولم يلتزم عمل بموجبه، بل عائده فهو كافر انفاقا. فعلم أن المعتبر في الإيهان الشرعي هو اختيار في التزام موجب التصديق لا في نفسه، فعلم أن المعتبر في الإيهان الشرعي هو اختيار في التزام موجب التصديق لا في نفسه، وهذا هو النسليم الذي اعتبره بعض الفضلاء أمرا زائدا على التصديق فليتأمل) "".

⁽١) شرح الخريدة البهية للدردير ص (٧٢) وما بعدها. وانظر ما فاله التفتازاني في الفرق بين المعرفة والتصديق في شرح العقائد السقية ص (٨٢) وحاصله أن التصديق المعتبر أمر كسبي يثبت باختيار المصدق، بخلاف المعرفة فإنها ربها تحصل بلا كسب كمن وقع بصره على جسم فحصل له معرفة أنه جدار أو حجر.

⁽٢) حاشية السيالكوق على شرح المواقف (٨/ ٣٥٢)، وانظر شرح الخريدة لحسين عبد الرحيم مكى ص (١٤).

والحاصل أن الأشاعرة يشترطون في الإيمان: الإذعان والانقياد والقبول وترك العناد والتكبر، لكنهم يجعلون ذلك نفس "التصديق"، ثم يتكلفون في إيجاد الفرق بين "المعرقة" و" التصديق" ولو قالوا: إن التصديق يجب أن يصحيه إذعان وانقياد وقبول، لسهل الأمر، لكنهم يعلمون أن ذلك مبطل لأصلهم الذي بنوا عليه إخراج العمل من الإيمان، وهو الزعم بأن الإيمان لُغوي، وأن الشرع لم يغير معناه الذي هو التصديق، ولم يتصرف فيه، وأن الإيمان شيء واحد.

ولهذا لما نقل شيخ الإسلام وهذا عن بعضهم القول بأنهم: (اختلفوا في إضافة ما لا يدخل في جملة التصديق إليه لصحة الاسم، فمنها ترك قتل الرسول، وترك إيذائه، وترك تعظيم الأصنام، فهذا من التروك. ومن الأفعال: نصرة الرسول، والذب عنه، وقالوا: إن جميعه يضاف إلى التصديق شرعا. وقال آخرون: إنه من الكبائر، لا يخوج المرء بالمخالفة فيه عن الإيهان).

علق شيخ الإسلام بقوله: (قلت: وهذان القولان ليسا قول جهم، لكن من قال ذلك فقد اعترف بأنه ليس مجرد تصديق القلب، وليس هو شيئا واحدا، وقال: إن الشرع تصرف فيه. وهذا يهدم أصلهم، وهذا كان حذاق هؤلاء كجهم والصالحي وأبى الحسن والقاضي أبى بكر على أنه لا يزول عنه اسم الإيهان إلا بزوال العلم من قلبه)(١).

ثم نقل عن أبي المعالي الجويني وأبي القاسم الأنصاري شارح الإرشاد ما يفيد أن

 ⁽۱) مجموع الفتاري (۷/ ۱٤٥).

الإيمان هو التصديق بالقلب، إلا أن الشرع أوجب ترك العناد، وعليه فكفر اليهود العالمين بنبوة محمد على هو من هذا الباب، أي كفروا عنادا وبغيا وحسدا.

قال شيخ الإسلام: (والحدّاق في هذا المذهب كأبي الحسن والقاضي ومن قبلهم من أتباع جهم عرفوا أن هذا تناقض يفسد الأصل، فقالوا: لا يكون أحد كافرا إلا إذا ذهب ما في قلبه من التصديق، والتزموا أن كل من حكم الشرع بكفره فإنه ليس في قلبه شيء من معرفة الله ولا معرفة رسوله، ولهذا أنكر هذا عليهم جماهير العقلاء وقالوا: هذا مكابرة وسفسطة)(1).

بطلان مذهب من جعل عملَ القلب نفسَ التصديق:

قد تبين بما سبق أن متأخري الأشاعرة أثبنوا عمل القلب، من القبول والانقياد والإذعان، لكنهم جعلوا ذلك نفس التصديق، كيا في قول الدردير: (فالإذعان والقبول والتصديق والتسليم عبارات عن شيء واحد)، وسبقت الإشارة إلى أن هذا مذهب أبي الحسين الصالحي، وأن شيخ الإسلام في جزم بفساد هذا القول، واعتبره ضلالا بينا، قال في : (والمرجثة أخرجوا العمل الظاهر عن الإيان؛ فمن قصد منهم إخراج أعيال القلوب أيضا، وجعلها هي التصديق فهذا ضلال بين) (٢٠). وإدخال عمل القلب في التصديق، باطل لأمور كثيرة أظهرها ما يترتب على ذلك من القول بأن من كان كفوه من جهة انتفاء عمل القلب، كإبليس وفرعون واليهود العللين بنبوة محمد على فليس في

عموع القتاوى (١/ ١٤٦) وما بعدها.

⁽٢) السابق (٧/ ٥٥٤)، وانظر: ص ٢٠٦ من هذا البحث.

قلبه شيء من التصديق، لأنه إذا كان عملُ الفلب هو نفس التصديق، كان انتفاؤه يعني انتفاء التصديق، وأنه لا يزول اسم انتفاء التصديق، ويلزم على ذلك أنّ هؤلاء المذكورين ليسوا مصدقين، وأنه لا يزول اسم الإيمان عن أحد إلا بزوال العلم والتصديق من قلبه. وهذا الذي اعتمده الحذاق في هذا المذهب كأبي الحسن والقاضي أبي بكر، كما سبق.

وأما المتأخرون فقد وقعوا في التناقض الذي أشار إليه شيخ الإسلام، فأثبتوا العلم والتصديق لكثير من المشركين وأهل الكتاب، ونفوا عنهم الإذعان والانقياد، مع قولهم: إن التصديق هو نفس الإذعان والانقياد!

وهـؤلاء يلـزمهم أن يقولـوا: إنّ الإيـمان الواجـب في القلـب أمـران: التـصديق، والعمل، وأنه قد يوجد التصديق من غير العمل، لكنّ هذا يفــد الأصل الذي بنوا عليه مذهبهم، وهو أن الإيمان مجرد التصديق، وأنه شيء واحد، وأن الشرع لم يتصرف قيه 1

وهذا الاضطراب جزاء من أعرض عن نصوص الكتاب والسنة، والتمس الهدى في غيرهما من الآراء الكلامية، والقواعد المنطقية.

وهذا ما سيظهر أيضا من خلال عرض مفهوم الكفر عندهم.



المبحث الخامس: مفهوم الكفر عند الأشاعرة

يرى الأشاعرة أن الكفر هو التكذيب، أو الجهل بالله تعالى، وأن ما كان من أمور الكفر المجمع عليها كالسجود للصنم وعبادة الأفلاك لبس كفرا في نفسه، لكنه علامة على الكفر، ويجوز أن يكون فاعل ذلك في الباطن مؤمنا. ومنهم من يقول: هذه الأمور جعلها الشارع علامة على التكذيب، فيحكم على فاعلها بوجود التكذيب في قلبه وانتفاء التصديق منه.

قال الباقلاني: (باب القول في معنى الكفر: إن قال قائل: وما الكفر عندكم؟

قيل له: ضد الإيمان، وهو الجهل بالله رفي التكذيب به، الساتر لقلب الإنسان عن العلم به، فهو كالمغطي للقلب عن معرفة الحق... وقد يكون الكفر بمعنى التكذيب والجحد والإنكار، ومنه قولهم: كفرني حقى أي جحدني.

وليس في المعاصي كفر غير ما ذكرناه، وإن جاز أن يسمى أحيانا ما جُعل علّما على الكفر كفرا، نحو عبادة الأفلاك والنيران، واستحلال المحرمات، وقتل الأنبياء، وما جرى مجرى ذلك عما ورد التوقيف به وصح الإجماع على أنه لا يقع إلا من كافر بالله ومكذب له وجاحد به)(1).

وقال البغدادي: (فقال أبو الحسن الأشعري: إن الإيبان هو التصديق لله ولرسله الخير في أخبارهم، ولا يكون هذا التصديق إلا بمعرفته. والكفر عنده هو التكذيب، وإلى

⁽١) تمهيد الأوائل ص (٣٩٢-٣٩٤).

هذا القول ذهب ابن الراوندي والحسين بن الفضل البجلي)(١٠).

وقال: (المسألة العاشرة من هذا الأصل في بيان الأفعال الدالة على الكفر: قال أصحابنا: إن أكل الخنزير من غير ضرورة ولا خوف، وإظهار زي الكفرة في بلاد المسلمين من غير إكراه عليه، والسجود للشمس أو الصنم، وما جرى مجرى ذلك من علامات الكفر وإن لم يكن في نفسه كفرا، إذا لم يضامه عقد القلب على الكفر، ومن فعل شيئا من ذلك أجرينا عليه حكم الكفر وإن لم نعلم كفره باطنا)(٢)،

وقال الإيجي: (المقصد الثالث: في الكفر: وهو خلاف الإيمان، فهو عندنا عدم تصديق الرسول في بعض ما علم مجينه به ضرورة. فإن قبل: فشاذ الزنار ولابس الغيار بالاختيار لا يكون كافرا؟ قلنا: جعلنا الشيء علامة للتكذيب، فحكمنا عليه بذلك)(٢٠).

والحاصل أن الأشاعرة لا يرون الكفر إلا تكذيب القلب أو جهله، ولا يرون عملا أو قولا هو كفر بذاته، وأنّ من حُكم بكفره، فلذهاب التصديق من قلبه، أو يقال: هو كافر ظاهرا، وقد يكون مؤمنا باطنا. وهم يلتقون مع جهم في هذا التأصيل، على ما سبق بيانه (1).

قال شيخ الإسلام: (ومن هنا يظهر خطأ قول جهم بن صفوان ومن اتبعه، حيث

⁽١) أصول الدين للبغدادي ص (٢٤٧).

⁽٢) السابق ص (٢٦٦).

⁽٣) المواقف ص (٢٨٨).

⁽٤) انظر: ص ٢٠١

ظنوا أن الإيبان بجرد تصديق القلب وعلمه، لم يجعلوا أعبال القلب من الإيبان، وظنوا أنه قد يكون الإنسان مؤمنا كامل الإيبان بقلبه وهو مع هذا يسب الله ورسوله، ويعادى الله ورسوله، ويعادى الله ويعادى الله الإنبياء، ويهدم المساجد، ويهين الموساحف، ويكرم الكفار غاية الكرامة، ويهين المؤمنين غاية الإهانة، قالوا: وهذه كلها معاص لا تنافي الإيبان الذي في قلبه، بل يفعل هذا وهو في الباطن عند الله مؤمن. قالوا: وإنها ثبت له في الدنيا أحكام الكفار؛ لأن هذه الأقوال أمارة على الكفر ليحكم بالظاهر كما يحكم بالإقرار والشهود، وإن كان في الباطن قد يكون يخلاف ما أقر به ويخلاف ما شهد به الشهود، فإذا أورد عليهم الكتاب والسنة والإجماع على أن الواحد من هؤلاء كافر في نفس الأمر معذب في الآخرة، قالوا: فهذا دليل على انتفاء التصديق والعلم من قلبه. فالكفر عندهم شيء واحد، وهو الجهل، والإيمان شيء واحد، وهو العلم، أو قلبه. تكذيب القلب وتصديقه، فإنهم متنازعون هل تصديق القلب شيء غير العلم أو هو هو.

وهذا القول مع أنه أفسد قول قيل في الإيهان فقد ذهب إليه كثير من أهل الكلام المرجئة)(١).

وقال على: (فهؤلاء القائلون بقول جهم والصالحي قد صرحوا بأن سب الله ورسوله، والتكلم بالتثليث وكل كلمة من كلام الكفر ليس هو كفرا في الباطن، ولكنه دليل في الظاهر على الكفر، ويجوز مع هذا أن يكون هذا الساب الشاتم في الباطن عارفا

⁽۱) مجموع الفتاوي (۷/ ۱۸۸) وما بعدها.

بالله موحدا مؤمنا به)(١).

ولابن حزم ﴿ عَلَام قوي في الردعلي الأشاعرة في هذه المسألة، ومن ذلك قوله ﴿ عَلَا :

وقال أيضا: (وأما قوطم: إن شنم الله تعالى ليس كفرا، وكذلك شنم رسول الله على فهمو دعوى؛ لأن الله تعالى فسال: ﴿ تُحَلِفُونَ يَاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَهُ ٱلْكُفّرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَمِهِمْ ﴾ (أن الله تعالى فسال: ﴿ يُحَلِّفُونَ يَاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا تَعلى: ﴿ إِذَا وَكُفّرُ وَقَال تعالى: ﴿ إِذَا عَيْمُ مَا هُو كُفْرٍ. وقال تعالى: ﴿ إِذَا مَيْعَتُمْ مَا هُو كُفْرٍ. وقال تعالى: ﴿ إِذَا مَيْعَتُمْ مَا يَعْدُ وَاللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ مَا عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ مَا عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ مَا عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ مَا عَلَى اللَّهُ عَلَيْهُ مَا عَلَى اللَّهُ عَلَّمُ مَا عَلَى اللَّهُ عَلَيْهُ مَا عَلَى اللَّهُ عَلَيْهُ مَا عَلَى اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْكُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْكُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْكُمْ عَلَى اللَّهُ عَلَيْكُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْكُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْكُ عَلَّهُ عَلَيْكُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْكُ عَلَّهُ عَلَيْكُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْكُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُ عَلَّهُ عَلَيْكُمْ عَلَى اللَّهُ عَلَيْكُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَيْكُ عَلْكُوا عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَيْكُ عَلَّهُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُوا عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَّهُ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُوا عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُمْ عَلَي

⁽١) مجموع الفتاري (٧/ ٥٥٧).

⁽٢) سورة النجما آية: ٢٨

⁽٣) الفصل (٣/ ٩ ٥ ٢).

 ⁽٤) سورة التوبة، آية; ٤٧

إِنَّكُرُ إِذًا مِثْلُهُمْ أَنَّ فَنص تعلل أَن مِن الكلام في آيات الله تعالى ما هو كفر بعينه مسموع. وقال تعالى: ﴿قُلُ أَبِاللّهِ وَمَالِيقِهِ وَرَسُولِهِ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ فَنَ لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُم يَعْدَ إِيمَائِكُمْ أَنِ تَعْفُ عَن طَآيِفَةٍ بَنكُمْ نُعَذِّبُ طَآيِفَةً ﴾ (١) ، فنص تعالى على أَن الاستهزاء بالله تعالى أو بآياته أو يرسول من رسله كفر مخرج عن الإيمان، ولم يقل تعالى في ذلك: إني علمت أن في قلوبكم كفرا، بل جعلهم كفارا بنفس الاستهزاء، ومن ادعى غير هذا فقد قوّل الله تعالى ما لم يقل، وكذب على الله تعالى) (١).

وقال: (وأما الأشعرية فقالوا: إن شتم من أظهر الإسلام لله تعالى ولرسوله بأفحش ما يكون من الشتم، وإعلان التكذيب بها باللسان بلا تقية ولا حكاية، والإقرار بأنه يدين بذلك، ليس شيء من ذلك كفرا، ثم خشوا مبادرة جميع أهل الإسلام لهم فقالوا: لكنه دليل على أن في قلبه كفرا. فقلنا لهم: وتقطعون بصحة ما دل عليه هذا الدليل؟ فقالوا: لا)(1).

وقال على الله على الله تعالى، في على ظهر الأرض مسلم يخالف في أنه كفر مجرد إلا أن الجهمية والأشعرية، وهما طائفتان لا يعتد بها، يصرحون بأن سب الله تعالى، وإعلان الكفر ليس كفرا، قال بعضهم: ولكنه دليل على أنه يعتقد الكفر، لا أنه كافر

⁽۱) سورة الناء، آبة: ۱۶۰

⁽٢) سورة النوبة، آية: ١٦،٦٥

⁽٢) الفصل (٢/ ١٤٤).

⁽٤) السابق (٥/ ٧٥).

بيقين بسبه الله تعالى. وأصلهم في هذا أصل سوء خارج عن إجماع أهل الإسلام، وهو أنهم بقولون: الإيهان هو التصديق بالقلب فقط وإن أعلن بالكفر وعبادة الأوثان بغير تقية ولا حكاية لكن مختارا في ذلك الإسلام. قال أبو محمد هذا وهذا كفر مجرد؛ لأنه خلاف لإجماع الأمة، ولحكم الله تعالى ورسوله في وجميع الصحابة ومن بعدهم؛ لأنه لا يختلف أحد- لا كافر ولا مؤمن - في أن هذا القرآن هو الذي جاء به محمد وحرف- فلم أنه وحي من الله تعالى- وإن كان قوم من الروافض ادعوا أنه نقص منه، وحرف- فلم يختلفوا أن جملته كها ذكرنا. ولم يختلفوا في أن فيه التسمية بالكفر، والحكم بالكفر قطعا على من نطق بأقوال معروفة، كفوله تعالى: ﴿ لَقَدْ كَفَرَ اللَّذِينَ قَالُوا لِنَ اللَّهُ وَكَفَرُوا بَعْدَ المَّهِ اللَّهُ مَنْ مَرْيَمَ ﴾ (١)، وقول عند على: ﴿ لَقَدْ كَفَرَ اللَّذِينَ قَالُوا اللَّهُ وَكَفَرُوا بَعْدَ اللَّهُ وَكَفَرُوا بَعْدَ اللَّهُ مَنْ مَرْيَمَ ﴾ (١)، وقول عند على الله وكون كلاما.

وقد حكم الله تعالى بالكفر على إبليس، وهو عالم بأن الله خلقه من نار وخلق آدم من طين، وأمره بالسجود لآدم وكرمه عليه، وسأل الله تعالى النظرة إلى يوم يبعثون.

ثم يقال لهم: إذ ليس شتم الله تعالى كفرا عندكم، فمن أين قلتم: إنه دليل على الكفر؟ فإن قالوا: لأنه محكوم على قائله بحكم الكفر؟ فيل لهم: نعم، محكوم عليه بنفس قوله، لا بمغيب ضميره الذي لا يعلمه إلا الله تعالى؛ فإنها حكم له بالكفر بقوله فقط،

⁽١) سررة المائدة، آية: ٧٢

⁽٢) سورة التوية، آية: ٧٤

فقوله هو الكفر، ومن قطع على أنه في ضميره وقد أخبر الله تعالى عن قوم: ﴿يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِم مَّا لَيْسَ فِي قُلُوبِم ﴾ (١)، فكانوا بذلك كفارا، كاليهود الذين عرفوا صحة نبوة رسول الله وي الله المناه من فون أبناءهم، وهم مع ذلك كفار بالله تعالى قطعا بيقين، إذ أعلنوا كلمة الكفر) (١).



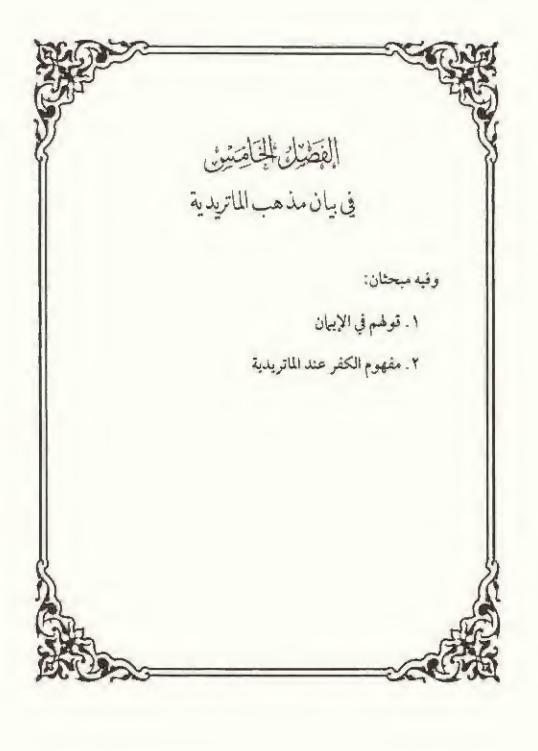
⁽١) سورة آل عمران، آية: ١٦٧

⁽٢) غتصر الإيصال، ملحق بالمحلى (١٢/ ٤٣٥).

*

a - A - a a a a

The same of the sa



المبحث الأول؛ قولهم في الإيمان

أما أبو منصور الماتريدي - شيخ الطائفة - فقد ذهب إلى أن الإيمان هو التصديق، وأن قول اللسان شرط لإجراء الأحكام الدنيوية فقط، وأن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، ولا يستثنى فيه.

قال الماتريدي: (ثم قد ثبت بأدلة القرآن وما عليه أهل الإيمان، والذي جرى به من اللسان أن الإيمان هو التصديق)(١).

وقال: (الأصل عندنا قطع القول بالإيهان وبالتسمي به بالإطلاق، وترك الاستثناء فيه؛ لأن كل معنى مما باجتماع وجوده تمام الإيهان عنده، مما إذا استثني فيه لم يصح ذلك المعنى) (1).

وقال شيخ الإسلام: (وقد ذهب طائفة من متأخري أصحاب أبي حنيفة كأبي منصور الماتريدي وأمثاله إلى نظير هذا القول في الأصل، و قالوا: إن الإيمان هو ما في القلب، وأن القول الظاهر شرط لثبوت أحكام الدنيا)("".

وقال ملا على القاري: (وذهب جمهور المحققين إلى أن الإيهان هو التصديق بالقلب، وإنها الإقرار شرط لإجراء الأحكام في الدنيا... وهذا هو اختيار الشيخ أبي منصور

⁽١) التوحيد للماتريدي ص (٣٣٢). وانظر المسامرة على المسايرة ص (٢٧٤).

⁽٢) التوحيد ص (٣٨٨).

⁽٣) مجموع الفتاري (٧/ ١١٥).

الماتريدي ﴿ شُدُ

وقد سار الماتريدية على ما أصله شيخهم إلا أن منهم من جعل قول اللسان ركنا في الإيبان، ومنهم من أثبت الزيادة والنقصان، بل نُسب ذلك إلى جمهورهم- وليس كذلك-، كما اشترطوا اشتال التصديق على الإذعان والقبول، ومنهم من جوز الاستثناء.

قال التفتازاني: (وليس حقيقة التصديق أن يقع في القلب نسبة الصدق إلى الخبر أو المخبر من غير إذعان وقبول، بل هو إذعان وقبول لذلك بحيث يقع عليه اسم التمليم)(1).

وقال النسفي: (والإيمان هو التصديق بما جاء به من عند الله تعالى والإقرار به) قال شارحه: (وهذا الذي ذكره من أن الإيمان هو التصديق والإقرار مذهب بعض العلماء، وهو اختيار الإمام شمس الأثمة وفخر الإسلام رحمهما الله)(٢٠).

فالنسفي-وهو ماتريدي- اختار هنا قول مرجنة الفقهاء، وجعل الإقرار جزءا من الإيان.

وأما عمل الجوارح، فقد أخرجوه من الإيمان، ومنهم من صرح بأنه من كمال الإيمان.

(١) شرح الفقه الأكبر ص (١٢٥) وما بعدها. ومثله في شرح العقائد النسقية للتفتاز الي ص (٧٩).

⁽٢) شرح العقائد النسفية ص (٧٨).

⁽٣) السابق ص (٧٨) وما بعدها.

قال الملاعلي القاري: (وأما العمل بالأركان فهو من كمال الإيمان، وجمال الاحسان)(١).

قولهم في الزيادة والنقصان:

نسب الصاوي في شرح الجوهرة إلى جهور الماتريدية، القولَ بزيادة الإيان ونقصانه (٢).

والذي يظهر أن جمهورهم على خلاف ذلك، قال في العقائد النسفية: (والإيمان لا يزيد ولا ينقص)(٢٠).

وقال أبو المعين النسفي: (وإذا ثبت أن الإيمان هو التصديق، وهو لا يتزايد في نقسه، دل أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، فلا زيادة له بالنضهام الطاعات إليه، ولا نقصان له بارتكاب المعاصى؛ إذ التصديق في الحالين على ما كان قبلهما)(١٠).

قولهم في الاستثناء:

ذهب بعض الماتويدية إلى جواز الاستثناء، لكن جعلوه خلاف الأولى، وخالفوا

⁽١) شرح الفقه الأكبر، ص (١٠٣) وانظر: ص (١٣٠).

⁽٢) شرح جوهرة التوحيد ص (١٣٤) وقد سبق نقل كلامه.

⁽٣) العقائد النفية لأبي حفص النسفي، مع شرحها للتفتازاني ص (٨٠).

⁽٤) التمهيد للنسفي ص (١٠٢)، نقالا عن: الماتريدية دراسة وتقويها، د. أحمد بن عوض الله الحربي ص (١٠٢)، وانظر: تبصرة الأدلة لأبي المعين المسفي (٢/ ٩٠٩)، حاشية القاسم بن قطلوبغا الحنفي على المسامرة ص (٢٠٨)، (٢٠٨).

الأشعرية فيها ذهبوا إليه من القول بالموافاة.

قال التفتازاني شارحا قول أي حفص النسفي: (ولا ينبغي أن يقول: أنا مؤمن إن شاء الله): (لأنه إن كان للشك فهو كفر لا محالة، وإن كان للتأدب وإحالة الأمور إلى مشيئة الله تعالى، أو للشك في العاقبة والمآل، لا في الآن والحال، أو للتبرك بذكر الله تعالى، أو للتبرؤ عن تزكية نفسه والإعجاب بحاله، فالأولى تركه؛ لما أنه يوهم الشك، ولهذا قال: ولا ينبغي، دون أن يقول: لا يجوز؛ لأنه إذا لم يكن للشك فلا معنى لنفي الجواز، كيف وقد ذهب إليه كثير من السلف حتى الصحابة والتابعين) إلى أن قال: (ولما نقل عن بعض الأشاعرة أنه يصح أن يقال: أنا مؤمن إن شاء الله بناء على أن العبرة في الإيمان وإن كان طول عمره على الكفر والعصيان، وأن الكافر الشقي من مات على الايمان وإن بالله بالله وإن كان طول عمره على الكفر والعصيان، وأن الكافر الشقي من مات على الكفر - نعوذ بالله - وإن كان طول عمره على التصديق و الطاعة... أشار إلى إبطال ذلك بقوله: (والسعيد قد يشقى) بأن يرتد بعد الإيمان نعوذ بالله (والشقي قد يسعد) بأن يؤمن بعد الكفر) (۱).

⁽١) شرح العقائد النسفية ص (٨٤). وأبو حفص النسفي هو عمر بن محمد النسفي السمر قندي المتوقى سنة ٥٠٧هـ، وهو غير أبي المعين النسفي مبمون بن محمد المتوفى سنة ٥٠٨هـ، ونسف مدينة كبيرة بين جيجون وسمر قند.

البحث الثاني: مفهوم الكفر عند الماتريدية

لا يختلف الماتريدية عن الأشاعرة في تعريفهم للكفر وأنه التكذيب، وأن من الأعمال والأقوال ما جعله الشارع علامة على التكذيب، فيُحكم بكفر مرتكبها.

قال النسفي: (الكفر هو التكذيب والجحود، وهما يكونان بالقلب)(١).

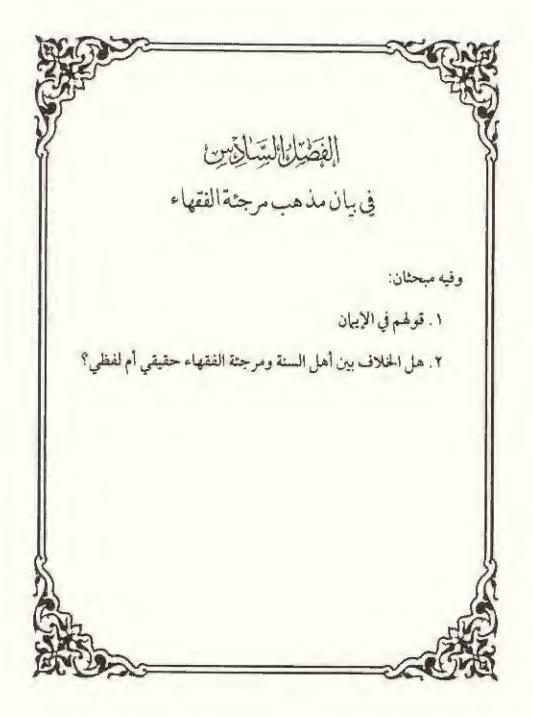
وقال التفتازاني: (فإن قبل: من استخف بالشرع أو الشارع أو ألقى المصحف في القاذورات أو شد الزنار بالاختيار كافر إجماعا، وإن كان مصدقا للنبي على في جميع ما جاء به... قلنا: لو سلم اجتماع التصديق المعتبر في الإيمان مع تلك الأمور التي هي كفر وفاقا، فيجوز أن يجعل الشارع بعض محظورات الشرع علامة على التكذيب، فيحكم بكفر من ارتكبه، وبوجود التكذيب فيه، وانتفاء التصديق عنه)(٢).



⁽١) التمهيد ص (١٠٠)، نقلا عن: الماتريدية دراسة وتقويها، ص (٤٥٤). وانظر: تبصرة الأدلة (٢٠٨/٢).

⁽٢) شرح المقاصد (٥/ ٢٢٥) نقلا عن: نواقض الإنبان الاعتقادية، د. محمد بن عبد الله الوهيبي (١/ ١٨٥).

. .





المبحث الأول: قولهم في الإيمان

والمقصود بمرجئة الفقهاء: من نسب إليه الإرجاء من الفقهاء، كحماد بن أبي سليمان، وأبي حنيفة رحمهما الله ومن تبعهما.

وقد ذهبوا إلى أن الإيبان تصديق بالقلب، وقول باللسان، وأخرجوا العمل من مساه، وزعموا أنه لا يزيد ولا ينقص، ولا يستثنى منه، مع قولهم إن مرتكب الكبيرة معرض للوعيد، وهو تحت المشيئة، كما هو القول عند أهل السنة والجماعة.

قال أبو حنيفة على في كتاب الوصية المنسوب إليه: (الإيهان إقرار باللسان وتصديق بالجنان، والإقرار وحده لا يكون إيهانا؛ لأنه لو كان إيهانا لكان المنافقون كلهم مؤمنين، وكذلك المعرفة وحدها أي مجرد التصديق لا يكون إيهانا؛ لأنها لو كانت إيهانا لكان أهل الكتاب كلهم مؤمنين، قال الله تعالى في حق المنافقين: ﴿وَاللّهُ يَشْهَدُ إِنَّ المُنسَفِقِينَ لَكَذِيبُونَ ﴾ (١)، أي في دعواهم الإيهان حيث لا تصديق لهم. وقال الله تعالى في حق أهل الكتاب: ﴿ وَاللّهُ تعالى في حق أهل الكتاب: ﴿ وَاللّهُ تَعالى في حق أهل الكتاب: ﴿ وَاللّهُ اللهُ عَالَى اللهُ عَالَهُ عَالَى اللهُ الكتاب: ﴿ وَاللّهُ الكتابُ عَالَى اللهُ عَالَى اللهُ عَالَى اللهُ عَالَى عَالَى اللهُ عَالَى اللهُ عَالَى اللهُ اللّهُ عَالَى اللهُ اللّهُ عَالَى اللهُ عَالَمُ اللّهُ عَالَى اللهُ عَالَى اللهُ اللهُ اللهُ عَالَى اللهُ اللّهُ اللهُ ا

⁽١) سررة النافقون، آية: ١.

⁽٢) سورة البقرة، آية: ١٤٦.

⁽٣) الموصية لأبي حنيفة، نقلا عن شرح الفقه الأكبر لملا علي القاري ص(١٢٤). وفي ثبوت هذا الكتاب إلى أبي حنيفة هلا نظر؛ إذ سند الكتاب إليه مسلسل بالمجاهيل، مع اشتهاله على مسائل كثيرة مخالفة لمذهب أهل السنة والجهاعة. وانظر تحقيق ذلك في: يراءة الأنعة الأربعة من مسائل المتكلمين المبتدعة، للدكتور عبد العزيز بن أحمد الحميدي حفظه الله، ص (٧٦- ٧٩).

وقال في الفقه الأكبر المنسوب إليه أيضا: (ولا نكفر مسلما بدنب من اللنوب وإن كانت كبيرة، إذا لم يستحلها، ولا نزيل عنه اسم الإيمان. ونسميه مؤمنا حقيقة، ويجوز أن يكون مؤمنا فاسقا غير كافر)،

ثم قال: (ولا نقول: إن المؤمن لا تضره الذنوب، ولا نقول: إنه لا يدخل النار، ولا نقول: إنه يخلد فيها وإن كان فاسقا بعد أن يخرج من الدنبا مؤمنا، ولا نقول: إن حسناتنا مقبولة وسيئاتنا مغفورة كقول المرجئة، ولكن نقول: من عمل حسنة بجميع شرائطها خالية عن العيوب المفسدة والمعاني المبطلة، ولم يبطلها بالكفر والردة حتى خرج من الدنبا مؤمنا، فإن الله تعالى لا يضيعها بل يقبلها منه ويثيبه عليها. وما كان من السيئات دون الشرك والكفر ولم يتب عنها صاحبها حتى مات مؤمنا، فإنه في مشيئة الله تعالى إن شاء عذبه بالنار، وإن شاء عفا عنه ولم يعذبه بالنار أصلا).

إلى أن قال: (وإيمان أهل السماء والأرض لا يزيد ولا ينقص من جهة المؤمن به، ويزيد وينقص من جهة المقمن والتصديق. والمؤمنون مستوون في الإيمان والتوحيد، متفاضلون في الأعمال)(١٠).

وقال في الوصية: (ثم الإيهان لا يزيد ولا ينقص؛ لأنه لا يتصور زيادة الإيمان إلا

⁽١) الفقه الأكبر مع شرحه لملا علي الفاري ص (١٠٦-١٢٩). ونسبة كتاب الفقه الأكبر هذا إلى أبي حنيفة خطة لا تصبح، كما بينه الدكتور عبد العزيز بين أحمد الحميدي في: براءة الأئمة الأربعة من مسائل المتكلمين المبتدعة، ص (٢١- ٢١) لكن القول بالإرجاء ثابت عن أبي حنيفة ظه، أثبته معاصروه، ومن جاء بعده، انظر المصدر السابق ص (٢٠١ - ٢١٢).

بنقصان الكفر، ولا يتصور نقصان الإبهان إلا بزيادة الكفر، فكيف مجوز أن يكون الشخص الواحد في حالة واحدة مؤمنا وكافرا، والمؤمن لا مؤمن حقا، وليس في إبهان المؤمن شك، كما أنه ليس في كفر الكافر شك...) (١٠).

وقال أيضا: (ثم العمل غير الإيمان، والإيمان غير العمل، بدليل أن كثيرا من الأوقات برتفع عنه الإيمان، فإن الحائض الأوقات برتفع عنه الإيمان، فإن الحائض ثرتفع عنها الصلاة ولا يجوز أن يقال: يرتفع عنها الإيمان، أو أمر لها بترك الإيمان...)(٢).

وقال الطحاوي في عقيدته المشهورة التي ذكر أنها عقيدة أبي حنيفة وصاحبيه رحمهم الله: (والإيهان هو الإقرار باللسان والتصديق بالجنان، وجميع ما صح عن رسول الله على الشرع والبيان كله حق. والإيهان واحد وأهله في أصله سواء، والتفاضل بينهم بالخشية والتقي ومخالفة الهوى وملازمة الأولى)(").

وقد عد أصحاب المقالات أباحثيفة وأصحابه من المرجنة لإخراجهم العمل من مسمى الإيمان ونفيهم الزيادة والتقصان، واشتد إنكار السلف عليهم لذلك.

قال الأشعري في المقالات في عد فرق المرجنة: (والفرقة التاسعة من المرجنة: أبو حتيفة وأصحابه، يزعمون أن الإيهان المعرفة بالله، والإقرار بالله، والمعرفة بالرسول،

⁽١) الوصية لأبي حنيفة، نقلا عن شرح الفقه الأكبر ص (١٢٧) وما يعدها.

⁽٢) السابق ص (١٣٠).

⁽٣) منن الطحاوية مع شرحها لابن أبي العرّ ص (٣٣١) ط. المكتب الإسلامي.

والإقرار بها جاء من عند الله في الجملة دون التفسير)(١٠).

وقال شيخ الإسلام: (والمرجثة الذين قالوا: الإيهان تصديق القلب وقول اللسان، والأعهال ليست منه، كان منهم طائفة من فقهاء الكوفة وعبادها، ولم يكن قولهم مثل قول جهم. فعرفوا أن الإنسان لا يكون مؤمنا إن لم يتكلم بالإيهان مع قدرته عليه، وعرفوا أن إبليس وفرعون وغيرهما كفار مع تصديق قلوبهم. لكنهم إذا لم يدخلوا أعهال القلوب في الإيهان لزمهم قول جهم، وإن أدخلوها في الإيهان لزمهم دخول أعهال الجوارح أيضا؛ فإنها لازمة فها. ولكن هؤلاء لهم حجج شرعية بسببها اشتبه الأمر عليهم)(٢).

وقال: (وأنكر حماد بن أبي سليمان ومن اتبعه تفاضل الإيمان ودخول الأعمال فيه والاستثناء فيه، وهؤلاء من مرجتة الفقهاء. وآما إبراهيم النخعي إمام أهل الكوفة شيخ حماد بن أبي سليمان وأمثاله، ومن قبله من أصحاب ابن مسعود، كعلقمة والأسود، فكانوا من أشد الناس مخالفة للمرجئة، وكانوا يستثنون في الإيمان، لكن حماد بن أبي سليمان خالف سلفه، واتبعه من اتبعه، ودخل في هذا طوائف من أهل الكوفة ومن يعدهم. ثم إن السلف والأئمة اشتد إنكارهم على هؤلاء، وتبديعهم وتغليظ القول فيهم، ولم أعلم أحدا منهم نظق بتكفيرهم، بل هم متفقون على أنهم لا يكفرون في ذلك.

⁽۱) مقالات الإسلاميين (۱/ ٢١٩)، وانظر الفصل لابن حزم (٣/ ٢٢٧)، الملل والنحل للشهرستاني (١/ ١٤٤)، مجموع الفتاوي (٧/ ٤٤٥).

⁽Y) مجموع الفتاوي (٧/ ١٩٤).

وقد نص أحمد وغيره من الأثمة على عدم تكفير هؤلاء المرجئة. ومن نقل عن أحمد أو غيره من الأثمة تكفيرا لهؤلاء، أو جعل هؤلاء من أهل البدع المتنازع في تكفيرهم فقد غلط غلطا عظيما).

إلى أن قال على: (وهؤلاء المعروفون مثل حاد بن أبي سليمان وأبي حنيفة وغيرهما من فقهاء الكوفة، كانوا يجعلون قول اللسان واعتقاد القلب من الإيمان، وهو قول أبي حمد بن كلاب وأمثاله، لم يختلف قولهم في ذلك، ولا نقل عنهم أنهم قالوا: الإيمان مجرد تصديق القلب)(1).

وقال على: (والحزب الثاني^(٢) وافقوا أهل السنة على أنه لا يخلد في النار من أهل التوحيد أحد، ثم ظنوا أن هذا لا يكون إلا مع وجود كال الإيهان؛ لاعتقادهم أن الإيهان لا يتبعض، فقالوا: كل فاسق فهو كامل الإيهان، وإيهان الخلق متهائل لا متفاضل، وإنها التفاضل في غير الإيهان من الأعهال. وقالوا: الأعهال ليست من الإيهان؛ لأن الله فرق بين الإيهان والأعهال في كتابه. ثم قال الفقهاء المعتبرون من أهل هذا القول: إن الإيهان هو تصديق القلب وقول اللسان، وهذا المنقول عن حماد بن أبي سليهان ومن وافقه كأبي حنيفة وغيره)(٢).

عجموع القتاوي (٧/ ١٠٥) وما بعدها.

⁽٢) أي من الفائلين بأن الإيهان لا يتبعض ولا يتفاضل. والحزب الأول هم الخوارج والمعتزلة.

⁽٣) مجموع الفناوي (١٨/ ٢٧١).

وحاصل ما عليه مرجئة الفقهاء هو ما يلي:

- ١ أن الإيهان تصديق بالقلب وقول باللسان.
- ٢- إخراج العمل الظاهر من مسمى الإيمان.
- ٣- أن الإيمان لا يتبعض ولا يزيد ولا ينقص.
- ٤ أن أهله متساوون في أصله، وأن التفاضل إنها يقع في غير الإيهان.
 - ٥- أنه لا يستثنى فيه.

٦- أما أعمال القلوب، فظاهر كلامهم أنها ليست من الإيمان. وهو ظاهر ما نقله أصحاب المقالات عنهم أيضا. وقد سبق قول شيخ الإسلام عنهم: (لكنهم إذا لم يدخلوا أعمال القلوب في الإيمان لزمهم قول جهم، وإن أدخلوها في الإيمان لزمهم دخول أعمال الجوارح أيضا؛ فإنها لازمة ها).

وقال عله: (والمرجئة ثلاثة أصناف: الذين يقولون: الإيهان مجرد ما في القلب، ثم من هؤلاء من يدخل فيه أعهال القلوب، وهم أكثر فرق المرجئة، كها قد ذكر أبو الحسن الأشعري أقوالهم في كتابه، وذكر فرقا كثيرة يطول ذكرهم، لكن ذكرتا جمل أقوالهم. ومنهم من لا يدخلها في الإيهان كجهم ومن اتبعه كالصالحي، وهذا الذي نصره هو وأكثر أصحابه.

والقول الثاني: من يقول: هو مجرد قول اللسان، وهذا لا يعرف لأحد قبل الكرامية. والثالث: تصديق القلب وقول اللسان، وهذا هو المشهور عن أهل الفقه والعبادة منهم. وهؤلاء غلطوا من وجوه: أحدها: ظنهم أن الإيمان الذي فرضه الله على العباد متماثل في حق العباد، وأن الإيمان الذي يجب على شخص بجب مثله على كل شخص)(١١).

إلى أن قال- بعد استطراد-: (الوجه الثاني من غلط المرجئة: ظنهم أن ما في القلب من الإيمان ليس إلا التصديق فقط دون أعمال القلوب كما تقدم عن جهمية المرجئة.

الثالث: ظنهم أن الإيمان الذي في القلب يكون تاما بدون شيء من الأعمال، ولهذا يجعلون الأعمال ثمرة الإيمان ومقتضاه بمنزلة السبب مع المسبب، ولا يجعلونها لازمة له، والتحقيق أن إيمان القلب التام يستلزم العمل الظاهر بحسبه لا محالة، ويمتنع أن يقوم بالقلب إيمان تام بدون عمل ظاهر)(٢).

قصرح على بأن الجهمية يخرجون أعهال القلوب من الإيهان، وهذا يذكره في مواضع، أما مرجنة الفقهاء فتراه لا يجزم هنا بقولهم في هذه المسألة، لكنه قال في موضع آخر: (وعند الجهمية الإيهان بحرد تصديق القلب وعلمه، هذا قول جهم والصالحي والأشعري في المشهور عنه وأكثر أصحابه. وعند فقهاء المرجنة: هو قول اللسان مع تصديق القلب، وعلى القولين أعهال القلوب ليست من الإيهان عندهم كأعهال الجوارح، فيمكن أن يكون الرجل مصدقا بلسانه وقلبه مع كراهة ما نزل الله)(٣).

⁽١) مجموع الفناوي (٧/ ١٩٥) وما يعدها.

⁽٢) النابق (٧/٤٠٢).

⁽٣) منهاج السنة النبوية (٥/ ٢٨٨).

وقال أيضا؛ (ومن هنا غلطت الجهمية والمرجئة، فإنهم جعلوا الإيهان من باب القول: إما قول القلب الذي هو علمه، أو معنى غير العلم عند من يقول ذلك، وهذا قول الجهمية ومن تبعهم كأكثر الأشعرية، وبعض متأخري الحنفية. وإما قول القلب واللسان، كالقول المشهور عن المرجئة، ولم يجعلوا عمل القلب مثل حب الله ورسوله ومثل خوف الله من الإيهان، فغلطوا في هذا الأصل)(1).

ومما يرجح أنهم لا يدخلون أعمال القلوب في الإيمان، ما قاله الطحاوي الشعاد وسبق نقله - أن الإيمان واحد وأهله في أصله سواء، والتفاضل بينهم بالخشية والتقى. ولا شك أن الخشية والتقى من أعمال القلوب، وقد دخلها التفاضل لأنها ليست من الإيمان.

وسيق أيضا قول شيخ الإسلام عنهم: (وإيمان الخلق متماثل لا متفاضل، وإنما التفاضل في غير الإيمان من الأعمال. وقالوا: الأعمال ليست من الإيمان).

فحيث أثبتوا التفاضل في أعمال القلوب، دل ذلك على أنها خارجة عن مسمى الإيمان عندهم.

(١) جامع المسائل، لشيخ الإسلام، ت: محمد عزيز شمس (٩/ ٢٤٦).

البحث الثاني: هل الخلاف بين أهل السنة ومرجئة الفقهاء حقيقي أمر لفظي؟

ومنشأ النزاع في ذلك أن هؤلاء المرجئة، مع قولهم بإخراج العمل من الإيهان، وتفي الزيادة والنقصان عنه، ومنع الاستثناء فيه، إلا أنهم كانوا (مع سائر أهل السنة متفقين على أن الله بعذب من يعذبه من أهل الكبائر بالنار، ثم يخرجهم بالشفاعة، كها جاءت الأحاديث الصحيحة بذلك، وعلى أنه لابد في الإيهان أن يتكلم بلسانه، وعلى أن الأعهال المفروضة والجبة، وتاركها مستحق للذم والعقاب)(1).

ولهذا ذهب بعض أهل العلم إلى أن الخلاف بينهم وبين أهل السنة خلاف في الاسم واللفظ دون الحكم، وذهب آخرون إلى أنه خلاف حقيقي في الاسم واللفظ والحكم.

تحقيق قول شيخ الإسلام في هذه السالة:

عزا بعض الباحثين إلى شيخ الإسلام هله أنه ممن يرى النزاع بين أهل السنة ومرجئة الفقهاء نزاعا لفظيا، على ما هو المتبادر من بعض كلامه هله.

والتحقيق في ذلك أن شيخ الإسلام له عبارات متنوعة في تناول هذه المسألة:

١ - فتارة يقول عن الخلاف في الأعمال هـل هـي مـن الإيمان وفي الاستئثاء ونحـو
 ذلك: إن عامّته نزاع لفظي.

٣- وتازة يقول: هذه البدعة أخف البدع فإن كثيرا من النزاع فيها نزاع في الاسم

⁽۱) مجموع الفتاوي (۱۳/ ۳۸) وما بعدها.

واللفظ دون الحكم(١).

٣- وتارة يشير إلى أن ذلك من بدع الأقوال والأفعال لا العقائد. قال هجه: (ولهذا في إرجاء الفقهاء جماعة هم عند الأمة أهل علم ودين، ولهذا لم يكفر أحد من السلف أحدا من (مرجنة الفقهاء) بل جعلوا هذا من بدع الأقوال والأفعال، لا من بدع العقائد؛ فإن كثيرا من النزاع فيها لفظي، لكن اللفظ المطابق للكتاب والسنة هو الصواب. فليس لأحد أن يقول بنخلاف قول الله ورسوك، لا سيا وقد صار ذلك ذريعة إلى بدع أهل الكلام من أهل الإرجاء وغيرهم، وإلى ظهور الفسق، فصار ذلك الخطأ اليسير في اللفظ سببا لخطأ عظيم في العقائد والأعال، فلهذا عظم القول في ذم الإرجاء حتى قال إبراهيم النخعي: لفتنتهم يعنى المرجئة أخوف على هذه الأمة من قتنة الأزارقة) وذكر آثارا في ذم المرجنة "

وهذه المواضع الثلاثة لا تعارض بينها، قان فيها إقرارا بأن هذا النزاع منه ما هو حقيقي، ومنه ما هو لفظي وهو الغالب والأكثر (٦٠).

⁽١) انظر هذبن الموضعين في مجموع الفتاوي (٢٨/١٣) وما بعدها.

⁽٢) السابق (٧/ ٣٩٤).

⁽٣) لكنه صرح في موضع بأن هذا النزاع كثير منه معتوي، قال الله : (شم بعد ذلك ثنائع الناس في اسم المؤمن والإبيان نزاعا كثيرا، منه لفظي، وكثير منه معتوي، فإن أئمة الفقهاء لم ينازعوا في شيء مما ذكرناه من الأحكام، وإن كان بعضهم أعلم بالدين وأقوم به من بعض، ولكن ثنازعوا في الأسهاء، كتنازعهم في الإبيان هل يزيد وينقص، وهل يستثنى فيه أم لاء وهل الأعمال من الإبيان أم لا، وهل الفاسق الملي مؤمن كامل الإبيان أم لا؟). مجموع الفتاوى (٧/ ٤٠٥) وما بعدها. وهذا يمكن حمله على عموم النزاع»

٤ - وتارة يبين شيخ الإسلام على أن الخلاف إنها يكون لفظياً مع من أقر بأن أعمال
 الجوارح لازمة لإيهان القلب، بحيث إذا انتفى اللازم انتفى الملزوم.

وهذا يذكره وهذه في مواضع، ومع هذا فقد غفل كثير من الباحثين عن الإشارة إليه.
ومن هذه المواضع قوله ولله: (وقيل لمن قال دخول الأعيال الظاهرة في اسم الإيهان عاز: نزاعك لفظي، فإنك إذا سلمت أن هذه لوازم الإيهان الواجب الذي في القلب وموجّباته، كإن عدم اللازم موجبا لعدم الملزوم، فيلزم من عدم هذا الظاهر عدم الباطن، فإذا اعترفت بهذا كان النزاع لفظيا. وإن قلت ما هو حقيقة قول جهم وأتباعه، من أنه يستقر الإيهان التام الواجب في القلب مع إظهار ما هو كفر وترك جميع الواجبات الظاهرة، قيل لك: فهذا يناقض قولك أن الظاهر لازم له وموجب له، يل قيل: حقيقة قولك أن الظاهر يقارن الباطن تارة، ويفارقه آخرى، فليس بلازم له ولا موجّب ومعلول له، ولكنه دليل إذا وجد دل على وجود الباطن، وإذا عدم لم يدل عدمه على العدم، وهذا حقيقة قولك) (۱).

وقال على: (وهذا يلزم كل من لم يقل إن الأعيال الظاهرة من لوازم الإيهان الباطن. فإذا قال: إنها من لوازمه وأن الإيهان الباطن يستلزم عملا صالحا ظاهرا، كان بعد ذلك

الواقع بين (الناس) في مسألة الإيمان، فيدخل في ذلك خلاف الجهمية والخوارج والمعتزلة، ولاشك أن
 النزاع حينتذ يكون أكثره معتريا,

⁽١) محموع الفتاري (٧/ ٥٧٧).

قوله: إن تلك الأعمال لازمة لمسمى الإيمان أو جزءا منه نزاعا لفظيا كما تقدم)(١٠٠.

وقال: (وللجهمية هنا سؤال ذكره أبو الحسن في كتاب الموجز، وهو أن القرآن نفى الإيهان عن غير هؤلاء كقوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَحِلَتَ قُلُومُهُمْ ﴾(٢)، ولم يقل إن هذه الأعهال من الإيهان. قالوا: فنحن نقول: من لم يعمل هذه الأعهال لم يكن مؤمنا؛ لأن انتفاءها دليل على انتفاء العلم من قلبه. والجواب عن هذا من وجوه:

أحدها: أنكم سلمتم أن هذه الأعمال لازمة لإيمان القلب فإذا انتفت لم يبتى في القلب إيمان، وهذا هو المطلوب، وبعد هذا فكونها لازمة أو جزءا نزاع لفظي.

الثاني: أن نصوصا صرحت بأنها جزء كقوله: «الْإِيمَانُ بِضْعٌ وَسِنُّونَ أَوْ بِضُعٌ وَسَيْعُونَ شُعْبَةً هِ(٣)(٤٠).

وقال وقال والمرجنة أخرجوا العمل الظاهر عن الإيهان، فمن قصد منهم إخراج أعهال القلوب أيضا وجعلها هي التصديق، فهذا ضلال بين. ومن قصد إخراج العمل الظاهر، قبل لهم: العمل الظاهر لازم للعمل الباطن لا ينفك عنه، وانتفاء الظاهر دليل انتفاء الباطن، فبقي النزاع في أن العمل الظاهر هل هو جزء من مسمى الإيهان يدل عليه بالتضمن أو لازم لمسمى الإيهان؟

⁽١) مجموع الفتاري (٧/ ٨٤).

⁽٢) سورة الأنفال، آية: ٢

⁽٣) رواه البخاري (٩) ومسلم (٣٥) من حديث أبي هريرة عطيك.

⁽٤) مجموع الفتاري (٧/ ٢٠٢).

والتحقيق أنه تارة يدخل في الاسم، وثارة يكون لازما للمسمى، بحسب إفراد الاسم وافترانه...)(١).

وقال على الفلب ثبوتا وانتفاء، كقوله تعالى: ﴿ لاَ يَجَدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ إِلَيْ الفله ثبوتا وانتفاء، كقوله تعالى: ﴿ لاَ يَجَدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ اللّهِ مِن حَدَّ اللّهُ وَرَسُولُهُ ﴿ اللّهِ مَا الْخَدُوهُمُ أَوْلِيَا يَهُ (اللّهُ عِل وعز: ﴿ وَلُو كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالنّهِ مِن الْخَدُوهُمُ أَوْلِيَا يَهُ (اللّهُ وَامثال ذلك. وبعد هذا فنزاع المنازع في وَاللّهِ مِن اللّهُ على هو اسم لمجرد التصديق دون مقتضاه، أو اسم للأمرين يؤول إلى نزاع لفظي. وقد يقال: إن الدلالة تختلف بالأفراد والاقتران. والناس منهم من يقول: إن أصل الإيهان في اللغة التصديق، ثم يقول: والتصديق يكون باللسان ويكون بالجوارح، والقول بسمى تصديقا، والعمل يسمى تصديقا، كقول النبي ﷺ: "التَّيْنُ وَزِنَاهَا السَّمْعُ وَالْهُرُ تَزْنِي وَزِنَاهَا النَّشُونُ وَالْأَذُنُ تَزْنِي وَزِنَاهَا السَّمْعُ وَالْهُرُ تَزْنِي وَزِنَاهَا الْبَطْشُ وَالرَّجُلُ تَزْنِي وَزِنَاهَا السَّمْعُ وَالْهُرُ وَالْقَلْ أَوْ يُكَذِّبُهُ وَاللّه المسرى: المَا اللّه المُعلَّمُ وَالْهُرُ وَالْقَلْ أَوْ يُكَذِّبُهُ وَالْهُرُ وَالْقَلْ السَّمْعُ وَالْهُرُ وَالْقَلْ أَوْ يُكَذِّبُهُ وَالْهُرُ وَالْمُؤْلُ وَالْمُؤْلُولُ اللّه وصديقا، وقال الحسن البصري: اللّه والم الإيهان بالتمنى ولا بالتحلى ولكن بها وقر في القلب وصدقه العمل "(٥). "ليس الإيهان بالتمنى ولا بالتحلى ولكن بها وقر في القلب وصدقه العمل"(٥).

⁽١) مجموع الفتاري (٧/ ٥٥٤) وما بعدها.

⁽٢) سورة المجادلة ، آية: ٢٢

⁽٣) سورة المائدة، أية: ٨١

⁽٤) سبق تخزيجه ص ٦٤

⁽٥) زواه ابن أبي شيبة في مصنفه رقم ٢٠٣٥١ ورقم ٣٥٢١١

ومنهم من يقول: بل الإيمان هو الإقرار وليس هو مرادفا للتصديق... وإنها المقصود أن فقهاء المرجئة خلافهم مع الجماعة خلاف يسير، وبعضه لفظي، ولم يعرف بين الأئمة المشهورين بالفتيا خلاف إلا في هذا، فإن ذلك قول طائفة من فقهاء الكوفيين كحماد بن أبي سليمان وصاحبه أبي حنيفة وأصحاب أبي حنيفة)(1).

وقال: (وهذا التصديق له لوازم داخلة في مساه عند الإطلاق، فإن انتفاء اللازم يقتضي انتفاء الملزوم، ويبقى النزاع لفظيا: هل الإيمان دال على العمل بالتضمن أو باللزوم؟

وعا ينبغي أن يعرف أن أكثر التنازع بين أهل السنة في هذه المسألة هو نزاع لفظي، وإلا فالقاتلون بأن الإبيان قول من الفقهاء، كحياد بن أبي سليمان، وهو أول من قال ذلك، ومن اتبعه من أهل الكوفة وغيرهم متفقون مع جميع علماء السنة على أن أصحاب الذنوب داخلون تحت الذم والوعيد، وإن قالوا: إن إبيانهم كامل كإبيان جبريل(1)، فهم

⁽١) شرح الأصفهائية ص (١٨١) ط. الرشد

⁽٢) نقل بعض الحنفية عن أبي حنيقة هذه قوله: إبهاني كإبهان جبريل، ولا أقول: مثل إبهان جبريل؛ وعللوا ذلك بأن إبهان جبريل يزيد في الصفة من كونه عن مشاهدة، فبحصل به زيادة الاطمئنان، وبه يحصل زيادة القرب ورقع المنزلة، ونقل بعضهم عنه كراهة ذلك، قال ابن عابدين: (لكن ما نقل عن الإمام هنا يخالفه ما في الخلاصة من قوله: قال أبو حنيفة: أكزه أن يقول الرجل إبهائي كإبهان جبريل، ولكن يقول: آمنت بها آمن به جبريل اهم، وكذا ما قاله أبو حنيفة في كتاب العالم والمتعلم: إن إبهائنا مثل إبهان الملائكة لأنا آمنا بوحدائية الله تعالى وربوبيته وقدرته، وما جاء من عند الله عز وجل بمثل ما أقر ت به الملائكة وصدقت به الأنبياء والرسل، فمن ها هنا إبهائنا عثل إبهائنا مثل إبهائنا عبد الملائكة عاد

يقولون: إن الإيمان بدون العمل المفروض ومع فعل المحرسات يكون صاحبه مستحقا للذم والعقاب كما تقوله الجماعة. ويقولون أيضا بان من أهل الكبائر من يدخل الناركما تقوله الجماعة. والذين ينفون عن الفاسق اسم الإيمان من أهل السنة متفقون على أنه لا يخلد في النار، فليس بين فقهاء الملة نزاع في أصحاب الدنوب إذا كانوا مقرين باطنا وظاهرا بها جاء به الرسول وما تواتر عنه أنهم من أهل الوعيد وأنه يدخل النار منهم من أخبر الله ورسوله بدخوله إليها ولا يخلد منهم فيها أحد ولا يكونون مرتدين مباحي الدماء)(1).

ومن خلال هذه النقولات ينضح أن شيخ الإسلام ﴿ فَهُ يرى الخلاف لفظيا مع من

⁼ عاينته من عجائب الله تعالى ولم نعايته نحن، ولهم بعد ذلك علينا قضائل في الثواب على الإيان وجميع العبادات السنخ) حائسية ابسن عابسدين (٢/٤/٣)، البحسر الرائسيق (٣/١٠). قلت: وقد روى ابن عدي في الكامل (٧/٩) بإسناده إلى غسان بن الفضل قال: ثنا حماد بن زيد قال: قلت لأبي حنيفة إن جابرا – أي الحعفي – روى عنك وأنك تقول: إياني كإيان جبريل وميكائيل. قال: قلت هذا، ومن قال هذا فهو مبتدع، قال: فذكرت ذلك لمحمد بن الحسن صاحب الرأي قول حماد بن إيد، فقال: صمعت ابا ريد، فقال: صدق حماد إن أبا حنيفة كان يكره أن يقول ذلك). وروى عن علي بن الجعد قال: صمعت ابا يوسف يقول: مسئ قسال: إيساني كيايان جبريل فهو صساحب بدعة) المكامل (٧/ ١٤٥). وأبو حتيفة وقال شيخ الإسلام: (وقد ذكر بعض من صنف في هذا الباب من أصحاب أبي حنيفة، قال: وأبو حتيفة وأبو بوصف وعمد كرهوا أن يقول الرجل: إيهاني كيايان جبريل وميكائيل – قال بحمد: لأنهم أفضل يقينا – أو إيهاني كإيهان جبريل وابوبكر) بجموع الفناوى (١٤٥/ ٤١).

⁽١) مجموع الفتاوي (٧/ ٢٩٧)، وانظر: مجموع الفتاوي (٧/ ٥٧٥)، (١٨/ ٢٧١).

أقر بالتلازم بين الظاهر والباطن، وأن العمل الظاهر لازم للإيهان الباطن لا ينفك عنه، بحيث إذا انتفى اللازم انتفى الملزوم. وأما من يرى العمل ثمرة تقارن الباطن تارة وتفارقه أخرى، فهذا قائل بقول جهم، والنزاع معه حقيقي بلا ريب.

وقول شيخ الإسلام هلا: (خلافهم مع الجماعة خلاف يسير، وبعضه لفظي)، وقوله: (أن أكثر التنازع بين أهل السنة في هذه المسألة هو نزاع لفظي) وتحو هذا من كلامه، يدل على أن الخلاف مع مرجتة الفقهاء - وإن قالوا بالتلازم - حقيقي في بعض المسائل، ولعله يشير إلى قولهم في الاستثناء، أو تجويزهم أن يقول أفسق الناس: إن إيهانه كإيهان جبريل النبية!

وقد ترتب على قولهم في الاستثناء مذهب شنيع، وهو تكفير المستثني، بحجة أنه شاك في إيهانه، ولهذا منع بعض الحنفية من تزويج القائل بالاستثناء؛ لكن المحققين منهم على خلاقه.

قال ابن نجيم على: (وقال الرستغفني: لا تجوز المناكحة بين أهل السنة والاعتزال، وقال الفضل: لا يجوز بين من قال: أنا مؤمن إن شاء الله تعالى؛ لأنه كافر. ومقتضاه منع مناكحة الشافعية، واختلف قيها هكذا، قيل: يجوز، وقيل: يتزوج بنتهم ولا يزوجهم بنته، وعلله في البزازية بقوله: تنزيلا لهم منزلة أهل الكتاب. وقد قدمنا في باب الوتر والنوافل إيضاح هذه المسألة، وأن القول بتكفير من قال: أنا مؤمن إن شاء الله غلط، ويجب حمل كلامهم على من يقول ذلك شاكا في إيهانه، والشافعية لا يقولون به، فتجوز المناكحة بين الحنفية والشافعية بلا شبهة. وأما المعتزلة فمقتضى الوجه حمل مناكحتهم؛

لأن الحق عدم تكفير أهل القبلة، كما قدمنا تقله عن الأثمة في باب الإمامة)(١٠).

والحاصل أن إرجاء الفقهاء يحتمل أمرين:

الأول: عدم إثبات التلازم بين الظاهر والباطن، والقائل بهذا خلافه مع أهـل الـــنة خلاف حقيقي جوهري.

والثاني: إثبات التلازم بين الظاهر والباطن، والتسليم بأن انتفاء اللازم يدل على انتفاء الملازم بدل على انتفاء الملزوم، والقائل بهذا خلافه مع أهل السنة أكثره لفظي، ويدعته في إخراج العمل من مسمى الإيمان، من بدع الأقوال والأفعال، لا من بدع العقائد.

هذا تحرير مذهب شيخ الإسلام ﴿ فَهُ ، في هذه المسألة ، حسبها ظهر لي من تتبع كلامه في مواطن كثيرة من كتبه.

وبمن ذهب إلى أن الخلاف بين أهل السنة ومرجثة الفقهاء خلاف صوري:

ابن أبي العز الحنفي هلا في شرحه على الطحاوية، حيث قال: (والاختلاف الذي بين أبي حنيفة والأئمة الباقين من أهل السنة خلاف صوري؛ فإن كون أعبال الجوارح لازمة لإيمان القلب، أو جزءا من الإيمان، مع الاتفاق على أن مرتكب الكبيرة لا يخرج من الإيمان، بل هو في مشيئة الله إن شاء عذبه وإن شاء عفا عنه: نزاع لفظي لا يترتب عليه

⁽١) البحر الرائق شرح كنز الدقائق (٣/ ١١٠)، وينظر: فتح القدير، لابن الحيام (٣/ ٢٣١)، حاشية ابن عابدين (٣/ ٤٦). ويتبغي النتبه لاختلاط كلام الحنفية، بكلام الماتريدية، بعد انتشار صلحب الماتريدي، عما يصعب معه الجزم بأن الفروع التي يذكرونها في باب الإيبان والكفر عما تقول به المرجنة الأوائل.

فساد اعتقاد)(١).

وهذا موافق لما قرره شيخ الإسلام عظم، من جعل الخلاف مع هؤلاء المرجئة لفظياً، إذا أقروا بأن أعمال الجوارح لازمة لإيهان القلب.

ومنهم: الحافظ الذهبي، فقد قال ﴿ إِنْ الله معمر: قلت لحماد: كنت رأسا وكنت إماما في أصحابك، فخالفتهم فصرت تابعا. قال: إني أن أكون تابعا في الحق، خير من أن أكون رأسا في الباطل.

قلت: يشير معمر إلى أنه تحول مرجنا إرجاء الفقهاء، وهو أنهم لا يعدّون الصلاة والزكاة من الإيان، ويقولون: الإيان إقرار باللسان، ويقين في القلب، والنزاع على هذا لفظي إن شاء الله، وإنها غلو الإرجاء من قال: لا يضر مع التوحيد ترك الفرائض. نسأل الله العافية) "".

وصرح بعض أهل العلم بأن الخلاف حقيقي جوهري، بإطلاق:

قال الشيخ ابن باز وضح معلقا على قول الطحاوي في عقيدته المشهورة: (والإبهان هو الاقرار باللسان، والتصديق بالجنان):

(هذا التعريف فيه نظر وقصور، والصواب الذي عليه أهل السنة والجاعة أن الإيان قول وعمل واعتقاد، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، والأدلة على ذلك من

⁽١) شرح الطحاوية (٢/ ٥٠٨) ط. الرسالة.

⁽٢) سير أعلام النيلاء (٥/ ٢٢٢).

الكتاب والسنة أكثر من أن تحصر، وقد ذكر الشارح ابن أبي العز جملة منها فراجعها إن شئت. وإخراج العمل من الإيمان هو قول المرجئة، وليس الخلاف بينهم وبين أهل السنة فيه لفظياً، بل هو لفظي ومعنوي، ويترتب عليه أحكام كثيرة، يعلمها من تدبر كلام أهل السئة وكلام المرجئة، والله المستعان)(1).

وقال الشيخ الألباني فطه معلقا على كلام الطحاوي أيضا: (هذا مذهب الحنفية والماتر بدية، خلاقاً للسلف وجماهير الأئمة كمالك والشافعي وأحمد والأوزاعي وغيرهم، فإن هؤلاء زادوا على الإقرار والتصديق: العمل بالأركان.

وليس الخلاف بين المذهبين اختلافاً صورياً كها ذهب إليه الشارح رحمه الله تعالى، يحجة أنهم جميعاً اتفقوا على أن مرتكب الكبيرة لا يخرج عن الإيهان، وأنه في مشيئة الله، إن شاء عذبه وإن شاء عفا عنه. فإن هذا الاتفاق وإن كان صحيحاً، فإن الحنفية لو كانوا غير خالفين للجهاهبر مخالفة حقيقية في إنكارهم أن العمل من الإيهان، لاتفقوا معهم على أن الإيهان يزيد وينقص وأن زيادته بالطاعة، ونقصه بالمعصية، مع تضافر أدلة الكتاب والسنة والآثار السلفية على ذلك، وقد ذكر الشارح طائفة طيبة منها (٣٤٢-٣٤٤) ولكن الحنفية أصروا على القول بخلاف تلك الأدلة الصريحة في الزيادة والنقصان، وتكلفوا في تأويلها تكلفاً ظاهراً، بل باطلاً، ذكر الشارح (ص٢٤٢) نموذجاً منها، بل حكى عن أبي المعين النسفي أنه طعن في صحة حديث: «الإيهان بضع وسبعون شعبة..»

⁽١) التعليق على الطحاوية، ضمن بجموع فناوى ومقالات الشيخ ابن باز (١/ ٢٦٥).

مع احتجاج كل أثمة الحديث به، ومنهم البخاري ومسلم في صحيحيهما، وهو مخرج في (الصحيحة) (١٧٦٩) وما ذلك إلا لأنه صريح في مخالفة مذهبهم!

وبناء على ذلك كله اشتطوا في تعصبهم، فذكروا أن من استثنى في إيهانه فقد كفرا وفرعوا عليه أنه لا يجوز للحنفي أن يتزوج بالمرأة الشافعية! وتسامح بعضهم - زعموا -فأجاز ذلك دون العكس، وعلل ذلك بقوله: تنزيلاً لها منزلة أهل الكتاب! وأعرف شخصاً من شبوخ الحنفية خطب ابنته رجل من شيوخ الشافعية، فأبي قائلاً: لولا أنك شافعي! فهل بعد هذا مجال للشك في أن الخلاف حقيقي؟ ومن شاء التوسع في هذه

المورة الأنفال؛ آية: ٢-٤

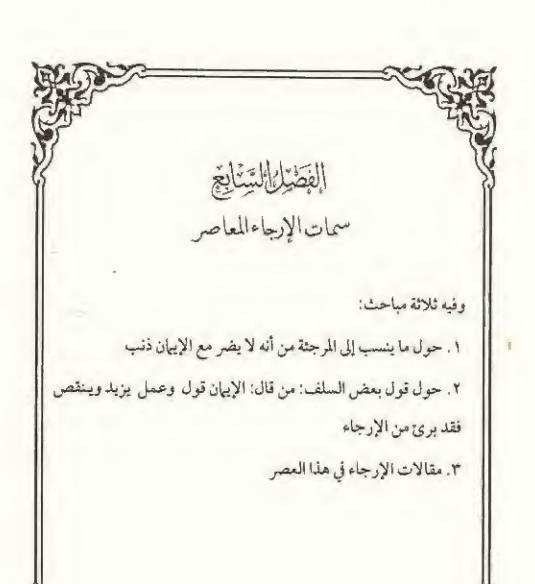
⁽٢) سورة النام آية: ١٢٢

المسألة فليرجع إلى كتاب شيخ الإسلام ابن تيمية: (الإيمان) فإنه خير ما ألف في هذا الموضوع)(١):



العقيدة الطحاوية، شرح وتعليق، ص (٤٦) وما بعدها. وملعب شيخ الإسلام في هذه السألة، سبق بيانه قريبا، وتضمن الإحالة على مواضع من كتابه (الإيهان).







المبحث الأول: حول ما ينسب إلى المرجنة من أنه لا يضر مع الإيمان ذنب

اشتهر على ألسنة كثير من الناس أن المرجئة هي الفرقة التي تقول: لا يضر مع الإيان ذنب، كما لا ينفع مع الكفر طاعة، وهذا القول وإن نسب إلى بعض المرجئة، كاليونسية (١)، إلا أنه لا يُعلم قائل من أهل العلم قد ذهب إليه، ونسبته إلى مقاتل بن سليان كذب عليه.

قال شيخ الإسلام الله : (وأما ما يذكر عن غلاة المرجئة أنهم قالوا: لن يدخل النار من أهل التوحيد أحد، فلا نعرف قائلا مشهورا من المنسوبين إلى العلم يذكر عنه هذا القول)(٢٠).

وقال: (وهذا قد يكون قول الغالية الذين يقولون: لا يدخل النار من أهل التوحيد أحد، لكن ما علمت معيناً أحكي عنه هذا القول، وإنها الناس يحكونه في الكتب ولا يعبّنون قائله، وقد يكون قول من لا خلاق له، فإن كثيرا من الفساق والمنافقين يقولون: لا يضر مع الإيهان ذنب أو مع التوحيد، وبعض كلام الرادين على المرجئة وصفهم بهذا)(").

والخطر الذي يكمن من شيوع هذه المقالة، هو ظن كثير من الناس أن من برئ من هذا فقد برئ من الإرجاء، وظنهم أن الإرجاء قول متهافت ظاهر البطلان، لا يمكن أن

⁽١) انظر: شرح المواقف، للجرجان (٤٢٨/٤).

⁽٢) عِموع الفتاري (٧/ ٤٨٦).

⁽٣) السابق (٧/ ١٨١)، وشرح الأصفهائية ص (١٨٢).

يقول به أحد قرأ القرآن، ونظر في السنة، وعرف شيئا من نصوص الوعيد؛ فإنَّ كون المسلم الموحد قد يدخل النار بذنبه، تواتر تواترا يفيد العلم الضروري.

ولو كان الإرجاء منحصرا في هذه المقالة المتهافئة، لما ذهب إليه جمع من العباد والزهاد، والفقهاء والنظار، من أمثال طلق بن حبيب، وذر بن عبد الله، وحماد بن أبي سليان، وأبي حتيفة النعان بن ثابت، وأبي الحسن الأشعري في أحد قوليه، وأبي منصور الماتريدي، ومن تبعها من الأشاعرة والماتريدية، وفيهم خلق كثير من الحنفية والمالكية والشافعية، وبعض الحنابلة.

وهذا الجهل بحقيقة الإرجاء، ومقالات المرجثة، أدى إلى شيوعه وانتشاره، وتبني كثيرٌ من المتأخرين له، حتى دخل على بعض المنتسبين للحديث والسنة في هذه الأزمنة، كما دخل على من قبلهم ممن يصرح بالبراءة من قول المرجئة، مع نصره لشيء من مقالاتهم.

وأنا أسوق إلبك شواهد، تدل على ما ذكرت:

المبتدعة ليسوا من القدرية، بل هم طائفة قالوا: لا يضر مع الإيمان ذنب، كما لا ينفع مع المبتدعة ليسوا من القدرية، بل هم طائفة قالوا: لا يضر مع الإيمان ذنب، كما لا ينفع مع الكفر طاعة. فزعموا أن أحدا من المسلمين لا يعاقب على شيء من الكبائر، فأين هذا الإرجاء؟! ثم قول أبي حنيفة على مطابق لنص القرآن، وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا

يُغْفِرُ أَن يُتَرَكَ بِهِ. وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَالِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ (١٠)، بخلاف المرجئة حيث لا يجعلون الذنوب مما عدا الكفر تحت المشيئة... ثم اعلم أن مذهب المرجئة أن أهل النار إذا دخلوا النار فإنهم يكونون في النار يلا عذاب، كالحوت في الماء، إلا أن الفرق بين الكافر والمؤمن أن للمؤمن استمتاعا في الجنة، يأكل ويشرب، وأهل النار في النار ليس لهم استمتاع أكل وشرب، وهذا القول باطل بالكتاب والسنة وإجماع الأمة من أهل السنة والجماعة وسائر المبتدعة)(١٠).

٢ - وقال أبو البقاء الكفوي على : (المرجنة: هم الذين بحكمون بأن صاحب الكبيرة لا يعذب أصلا، وإنها العذاب للكفار. والمعتزلة جعلوا عدم القطع بالعقاب وتفويض الأمر إلى الله تعالى، يغفر إن شاء - على ما ذهب إليه أهل الحق - إرجاء، بمعنى أنه تأخير للأمر، وعدم الجزم بالثواب والعقاب، وجذا الاعتبار، جعل أبو حنيفة من المرجئة) (١٣).

قلت: فهذا الظنُّ مع الاعتقاد المخالف للسنّة -، حمل هؤلاء على تبرثة أبي حنيفة من الإرجاء، ولو كان مصرحا بأن الإيهان هو الإقرار والتصديق فقط، وأنه لا يزيد ولا ينقص!

٣- وقال شيخ الإسلام علم معلقا على قول ابن الصلاح علم إن اسم الإيهان

 ⁽١) سورة الناء، آية: ٤٨، ومقصود المؤلف أن أيا حنيفة هجد سمي مرجنا لتأخيره أمر صاحب الكبيرة إلى
 المشيئة، كيا نقل ذلك عن الفونوي، قبل أسطر من كلامه هذا.

⁽٢) شرح الفقه الأكبر ص (١٠٤) وما بعدها.

⁽٣) الكليات، ص (٣٥٠).

يتناول ما فسر به الإسلام في هذا الحديث وسائر الطاعات؛ لكونها ثمرات للتصديق الباطن الذي هو أصل الإيمان ومقويات ومنمات وحافظات له):

(وقول القائل: (الطاعات ثمرات التصديق الباطن) يراد به شيئان:

يراد به أنها لوازم له، قمتي وجد الإيهان الباطن وجدت. وهذا مذهب السلف وأهل السنة.

ويراد به أن الإيهان الباطن قد يكون سببا، وقد يكون الإيهان الباطن تاما كاملا وهي لم توجد، وهذا قول المرجئة من الجهمية وغيرهم. وقد ذكرنا فيها تقدم أنهم غلطوا في ثلاثة أوجه...).

إلى أن قال: (وكثير من المتأخرين لا يميزون بين مذاهب السلف وأقوال المرجئة والجهمية؛ لاختلاط هذا بهذا في كلام كثير منهم ممن هو في باطنه يرى رأي الجهمية والمرجئة في الإيمان، وهو معظم للسلف وأهل الحديث، فيظن أنه يجمع بينهما، أو يجمع بين كلام أمثاله وكلام السلف)(1).

فهذا يبين أهمية الوقوف على مقالات المرجئة، وتمييزها عن مقالات أهل السنة، حتى لا يقع الخلط بينها.

⁽۱) مجموع الفتاري (۷/ ۳۱۱– ۲۱٤).

المبحث الثاني : حول قول بعض السلف: من قال : الإيمان قول وعمل يزيد وينقص فقد برئ من الإرجاء

هذه المقولة السلفية النافعة، نُقلت عن غير واحد من الأثمة، منهم أبو عبد الله أحمد بن حنبل على، فقد روى الخلال بإسناده إلى إسهاعيل بن سعيد قال: سألت أحمد عمن قال: الإيهان يزيد وينقص؟ قال: هذا بريء من الإرجاء (١٠).

وقال البربهاري الله: (من قال: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، فقد خرج من الإرجاء كله، أوله وآخره)(1).

وهذه المقولة اغتر بها بعض المتعالمين، ممن خلط بين قول السلف، وقول المرجئة في باب الإيمان والكفر، فزعم أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، ثم قال: لا يكفر بقول أو عمل و لا يكفر بترك العمل! وهذا من أعظم المخالفة لكلام السلف.

فهذه المقولة (حق ولا شك، لكن على فهم قاتليها، وهو أن العمل والقول والاعتقاد أركان في الإيمان، لا يجزئ أحدها عن الآخر، وإلا فمن قال ذلك وهو لا يرى أعمال الجوارح ركنا في الإيمان، أو قال ذلك وهو يحصر الكفر في التكذيب والاستحلال، فإنه قد نطق بها قاله السلف في تعريف الإيمان، لكن لا على الوجه الذي أرادوه... ولهذا حذر أهل العلم من بعض الكتب وأنها تدعو إلى مذهب الإرجاء، مع تبنيها أن الإيمان

⁽١) المنة للخلال (٣/ ٥٨٢) رقم ١٠٠٩

⁽٢) شرح المنة اللبريهاري، ص (١٢٣).

وقد أشرت في مقدمة البحث إلى تطور البدع، وأن من المرجئة من قال بالزيادة والنقصان، وبأن العمل شرط كمال للإيمان، كما هو مذهب متأخري الأشاعرة، مع حصرهم للكفر في الجحود والتكذيب، فهل يحتج أحد بقول أحمد على -السابق- على أن هؤلاء قد برئوا من الإرجاء! (٢)

وأبلغ من ذلك أن يقال: قد وجد من المرجئة من يقول: الإيمان قول وعمل!

قال الإمام حرب الكرماني هله : (وسمعت إسحاق يقول: أول من تكلم بالإرجاء زعموا أن الحسن بن محمد بن الحنفية، ثم غلت المرجثة حتى صار من قولهم: أن قوما يقولون: من ترك المكتوبات، وصوم رمضان، والزكاة، والحج، وعامة الفرائض، من غير جحود بها أنا لا تكفّره، يرجى أمره إلى الله بعد؛ إذ هو مقر. فهؤلاء المرجثة الذين لاشك فيهم. ثم هم أصناف:

منهم من يقول: نحن مؤمنون البتة، ولا يقول: عند الله، ويبرون الإيمان قولا وعملا، وهؤلاء أمثلهم.

وقوم يقولون: الإيمان قول، ويصدقه العمل، وليس العمل من الإيمان، ولكن

⁽١) ملحق الواسطية، للشيخ علوي بن عبد القادر السقاف، ص (٢٦٥) مطبوع مع شرح الواسطية للهراس، وانظر تحذير أهل العلم من الكتب الداعية للإرجاء، في ملاحق البحث.

 ⁽۲) ومن المرجئة من قال: (الإيهان يتبعض ويتفاضل أهله) وهذا مذهب أصحاب محمد بن شبيب، انظر:
 مقالات الإسلاميين (۱/ ۲۱۸)، ومجموع الفتاوي (۷/ ۵۶٦).

العمل فريضة، والإيهان هو القول، ويقولون: حسناتنا متقبلة، ونحن مؤمنون عندالله، وإيهان جبريل وأحد، فهؤلاء الذين جاء فيهم الحديث أنهم المرجئة التي لعنت على لسان الأنبياء)(١).

فهذه طائفة من المرجئة، كانت تقول: الإيمان قول وعمل، ولم تخرج بذلك من الإرجاء.

إن القول بأن الإيهان قول وعمل، يعني إثبات أمرين لا نزاع فيهما بين أهل السئة:

الاول: أنه لا يجزئ القول ولا يصح من دون العمل، وهذا مُصرح به من أئمة السلف، وعليه إجماعهم، كما سيأتي في الباب الثالث إن شاء الله.

الثاني: أن الكفر يكون بالقول، والعمل، كما يكون بالاعتقاد والنرك، على ما سبق بيانه بأدلته،

فالمخالف في هذا، أو في بعضه، مخالف لأهل السنة، موافق للمرجئة، ولو ادعى غير ذلك.

ومثل هذا يقال فيمن قال: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، ثم هو يكفّر أهل الإسلام، ويستحل الدماء والأموال، فهو موافق للخوارج، مخالف لأهل السنة، ولو ادعى غير ذلك، فالعبرة بالحقائق والمعاني، لا بالألفاظ والمباني، وإن كان اللفظ السني

⁽١) مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، رواية حرب الكرماني، ص (٣٧٧).

واجب الآتباع في هذا الباب(١).

وما ذكره إسحاق علم من غلو المرجئة، وزعمها إسلام تارك عامة الفرائض، هو ما يدندن حوله اليوم بعض المعاصرين، ويزعمون أنه قول السلف!

والمقصود أنه يقع الخلط بين كلام أهل السنة، وكلام غيرهم، عند بعض الناس، فأخذون من هذا ومن هذا، وقد يجمعون بين المتناقضات، ويخلطون بين المقالات، على غير بصيرة، فيكون من أقوالهم:

١ - الإيمان قول باللسان واعتقاد بالجنان، وعمل بالأركان، لكن الكفر لا يكون إلا بالقلب، دون البدن.

 ٢- الإيهان قول وعمل، وتارك العمل بالكلية -مع القدرة والتمكن- مسلم موحد.

٣- الإيهان قول وعمل، والكفر يكون بالقول والعمل، لكن لا يكفر المعين إلا إذا اعتقد الكفر، أو قصده، أو استحله، إلى غير ذلك من مقولات الجهل والتعالم، المخالفة لما عليه أهل العلم والسنة.

قال الشيخ صالح الفوزان حفظه الله مشيرا إلى هـ قا التلفيـ قي بين كـ لام أهـ ل السنة، وكلام غيرهم: (وهناك فرقةٌ خامسة ظهرت الآن، وهُم الذين يقُولـ ون إن الأعـال شرطٌ في

(۱) انظر: ص ۲۸۰

كال الإيمان الواجب، أو الكمال المُستحب)(١).

وقال حفظه الله: (وهذا بدل على بطلان قول من يقول: إن من قال كلمة الكفر، أو عمل الكفر، لا يكفر حتى يعتقد بقلبه ما يقول ويفعل. ومن يقول: إن الجاهل يعذر مطلقا، ولو كان بإمكانه أن يسأل ويتعلم، وهي مقالة ظهرت ممن ينتسبون إلى العلم والحديث في هذا الزمان)(1).

وسئل حفظه الله: (هل تصح هذه المقولة: أن من قال الإيمان قول وعمل واعتقاد يزيد وينقص، فقد برئ من الإرجاء كله حتى لو قال: لا كفر إلا باعتقاد وجحود؟

فأجاب: هذا تناقض لأنه إذا قال: لا كفر إلا باعتقاد أو جحود، فهذا يناقض قوله: إن الإيهان قول باللسان، واعتقاد بالقلب، وعمل بالجوارح.

لأنه إذا كان الإيمان قولًا باللسان، واعتقادًا بالجنان، وعملًا بالجوارح، وأنه يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصبة، فمعناه أن من تخلى عن الأعمال نهائيًا فإنه لا يكون مؤمنًا؛ لأن الإيمان مجموع هذه الأشياء ولا يكفي بعضها. والكفر ليس مقصورًا على الجحود، وإنها الجحود نوع من أنواعه، فالكفر يكون بالقول، وبالقعل، وبالاعتقاد، وبالشك، كما ذكر العلماء ذلك. وانظر باب أحكام المرتد من كتب الفقه)(").

⁽١) التعليق المختصر على القصيدة التونية (٢/ ٦٤٧) وما بعدها، وقد سبق بتهامه، ص ١٤

⁽٢) شرح كشف الشبهات، ص (٥٥)، وانظر كلاما مها له، سبق ص ١٥٣

 ⁽٣) مسائل في الإيبان، أجاب عنها الشيخ صالح الفوزان، اعتنى بإخراجها الأخ عبد الرحمن بن محمد الحرفي،
 ص (٢٣).

المبحث الثالث: مقالات المرجنة المعاصرة

تأكيداً لما سبق من أن البدع تنطور، وتتخذ أشكالا وألوانا جديدة من الانحراف، ورغبةً في تحذير أهل الإيمان، من مقالات المرجئة الذين تلاعب بهم الشيطان، فقد رأيت أن أسرد من مقالاتهم ما هو موجود في هذه الأزمنة، مما جزم أهل العلم بأنه من كلام المرجئة، الذي خالفت به أهل السنة:

١- الإيهان هو التصديق والإقرار، وهذا مذهب مرجئة الفقهاء، وإليه ذهب جماعة من
 المائريدية والأشاعرة، وهو مقرر في كثير من المعاهد والجامعات.

٢- الإيهان هو التصديق فقط، وقول اللسان شرط لإجراء الأحكام في الدنيا، فمن صدق بقلبه، ولم يأت به - من غير إباء - فهو مؤمن ناج عند الله، وهذا معتمد الأشاعرة والماتريدية، وهو أسوأ من قول مرجئة الفقهاء، كما لا يخفى، بل هو مذهب جهم على التحقيق، إلا أن متأخريهم يثبتون عمل القلب من الإذعان والانقياد، ويجعلونه نفس التصديق، كما سبق.

٣- الإيبان تصديق بالقلب، وعمل بالقلب، دون الجوارح، وهو قول عامة المرجئة، إلا جها ومن وافقه، كما بين شيخ الإسلام عضر().

٤ - الإيمان لا يزيد ولا ينقص، وهو قول المرجئة الأوائل، وبه يقول أكثر الماتريدية اليوم.
 ٥ - الكفر هو التكذيب، والجحود، وليس شيء من الأقوال أو الأعمال كفرا بذاته، لكن

⁽١) انظر: ص ٥٨ من هذا البحث،

من الأقوال والأعبال ما جعله الشرع علامة على الكفر. وهذا مذهب أبي الحسين الصالحي، وابن الراوندي، وبشر المريسي، وهو قول الأشاعرة والماثريدية، كما سبق (1). وأسوأ منه ما ذهب إليه بعض المعاصرين، من أنه لا يكفر من قال الكفر أو عمله، (لأن أولئك قالوا: بأن الفعل والقول يكون علامة على الكفر، بحيث يحكم عليه بالكفر لفعله أو قوله، في أحكام الدنيا دون أحكام الآخرة، وأما المتأخرون فلم يحكموا عليه بالكفر فيها، مما يعني إبطال حد الردة. لكن قول هؤلاء المتأخرين أخف من قول المرجئة المتقدمين من وجه آخر، وهو إدخال العمل في مسمى الإيمان المطلق، فإن المرجئة الأوائل لا يدخلون العمل في مسمى الإيمان المطلق، فإن المرجئة

٦- الكفر لا يكون إلا في القلب، لكنه لا ينحصر في التكذيب، بل يدخل فيه ما يناقض عمل القلب، كالاستكبار وعدم الخضوع، والاستخفاف والعداوة والبغض، وهذا قول بعض المرجئة، كأتباع يونس السمري، وأبي معاذ التومتي (٣).

٧- الكفر لا يكون إلا بالاعتقاد، ويريدون بالاعتفاد: التكذيب، أو الاستحلال، فبرجع إلى قول الأشاعرة والماتريدية السابق. وهو من مقولات غلاة المتصوفة-أيضا- وينسجم مع قولهم: إن دعاء الأموات والذبح والنذر لهم لا يكون كفرا، إلا مع اعتقاد النفع والضر فيهم، استقلالا!

⁽١) انظر: مقالات الإسلاميين (١/ ٢٢٢، ٢٢٢)، ص ٢٠١، ٢٠٢، ٢٥٣، ٢٦٧ من هذا البحث.

 ⁽٢) حقيقة الإيهان وبدع الإرجاء في القديم والحديث، د. سعد بن ناصر الشتري، ص (٢٣).

⁽٣) مقالات الإسلاميين (١/ ١١٤).

٨- الكفر يكون بالقول وبالفعل، لكن لا يكفر المعين إلا إذا اعتقد الكفر، وهذه حيلة ظاهرة على اشتراط الاعتقاد في التكفير، فلا فرق بين هذا وبين قولهم: الكفر لا يكون إلا بالاعتقاد، وهو مذهب المرجئة، كما سبق؛ لأن اعتقاد الكفر كفرٌ في حد ذاته، ولو كان القول أو الفعل كفرا-عند هذا المخالف- لم يحتج إلى وجود مكفر آخر، وإلا كان ذكره عبثا، وهو قد جعله شرطا!

٩- من سب الله تعالى، أو سب نبيه على لا يكفر إلا إذا استحل ذلك. وإليه ذهب بعض الفقهاء كالقاضي أبي يعلى، (وإنها أوقع من وقع في هذه المهواة ما تلقوه من كلام طائفة من متأخري المتكلمين، وهم الجهمية الإناث، الذين ذهبوا مذهب الجهمية الأولى، في أن الإيهان هو مجرد التصديق الذي في القلب وإن لم يقترن به قول اللسان، ولم يقتض عملا في القلب ولا في الجوارح)(١).

١٠- اشتراط الاستحلال للتكفير بالكفرات القولية والعملية، كسب الله، والسجود للصنم، ودعاء الأموات، وحقيقته حصر الكفر في الاعتقاد، وبيان ذلك، أن من قال هذا فقد جعل الأقوال والأعمال الكفرية، بمنزلة المعاصي، كالزنا وشرب الخمر، وجعل وجودها غير مؤثر في التكفير، بل المؤثر هو اعتقاد حلها، فآل الأمر إلى حصر الكفر في الاعتقاد.

١١- لا يكفر أحد إلا أن يقصد الكفر، ويريده، وينشرح صدره به، وهذا قول مخالف

⁽١) الصارم المسلول (٢/ ٩٦٠).

للكتاب والسنة والإجماع، كما سبق، ومؤداه حصر الكفر في القلب، وهو مذهب المرجئة (١). وقد يقول بعضهم:

١٢ – الكفر يكون بالقول وبالفعل، لكن من شروط التكفير: قصد الكفر، فيرجع إلى ما قبله، من غير شك؛ لأنه إن كان القول كفرا، في ذاته، لم يحتج إلى مكفر ثان، وهو قصد الكفر، أو إرادته.

١٣ - الكفر يكون بالقول أو الفعل، لكن من فعل ذلك لشهوة، أو لعرض من الدنيا: لم يكفر، وهذا كسابقه؛ لأن حقيقته اشتراط اعتقاد الكفر، أو قبصده، وجعل ذلك هو الموجب للتكفير، وقد مضى بيان بعللان هذا القول(٢).

18 - ترك العمل الظاهر بالكلية ليس كفرا، وهذا قول المرجئة - كها صرح سفيان، وإسحاق - وهو مبني على قولهم في نفي التلازم بين الظاهر والباطن وظنهم أن الإيمان يستقر في القلب، من غير أن يظهر أثره على الجوارح، وسيأتي بسط الكلام في هذه المسألة، وقد حذرت اللجئة الدائمة للإفتاء من بعض الكتب التي ذهبت إلى الحكم بإسلام من ترك جميع العمل الظاهر، واعتبرت ذلك إخراجا للعمل من حقيقة الإيمان الشرعى، وأنه مذهب المرجئة. ومثله قولهم:

١٥ - عمل الجوارح شرط كمال للإيمان، وليس ركنا أو جزءا أو شرط صحة لإيمان

⁽۱) انظر: ص ۲۰۱

⁽٢) انظر: صر ١٤٧

القلب، وهذا مذهب الأشاعرة، كما سبق بيانه (١٠).

١٦ - عمل الجوارح ركن في الإيمان، لكن تاركه بالكلية - من غير عذر - مسلم تحت المشيئة. ولا فرق بين هذا وبين الذي قبله إلا في اللفظ، وقد حذرت اللجنة الدائمة من أحد الكتب التي تبنت ذلك، واعتبرته داعيا إلى مذهب المرجئة المذموم.

١٧ - ترك الصلاة ليس كفرا؛ لأن الكفر عمل قلب، وليس عمل بدن، أو لأن الكفر لا يكون إلا بالقلب، وهذا هو قول المرجئة، وأما من لم يكفر تبارك الصلاة، اعتمادا على النظر في الأدلة، مع التمليم بأن الكفر بكون بالقول والفعل، فليس بمرجئ (٢).

تنبيه:

ما سبق من أقوال المرجئة، قد يخفى أمره على بعض الناس، أو يوجد في زلات بعض المتسوبين إلى العلم، فيقلده فيه غيره، مع كراهته للإرجاء، وذمه للمرجئة، فلا يقال: إنّ كلّ من دان بشيء من هذا، فهو مرجئ بإطلاق، ولكن يقال: هذا القول قول المرجئة، والقائل به وافق المرجئة في كذا، أو دخلت عليه شبهة الإرجاء، وهو إن كان معذورا باجتهاد أو تأويل فالله يغفر له، وإن كان جاهلا لم تقم عليه الحجة، فلا يبدّع ولا بفسق، بل يدعى إلى الحق، ويبين له الصواب، وهذا من الإنصاف والعدل الذي أمرنا

⁽١) انظر: ص ٢٣٣

⁽٢) وانظر: ملحن الواسطية، للشيخ علوي السقاف، ص (٢٦٣) فقد ذكر ثلاث عشرة جملة، من قال بها، فقد قال بالإرجاء، أو دخلت عليه شبهته، وانظر أيضا: حقيقة الإيهان ويدع الإرجاء في القديم واخديث، ص (٦١) وعامّة الرسالة، ففيها ذكر كثير من مقالات المرجنة.

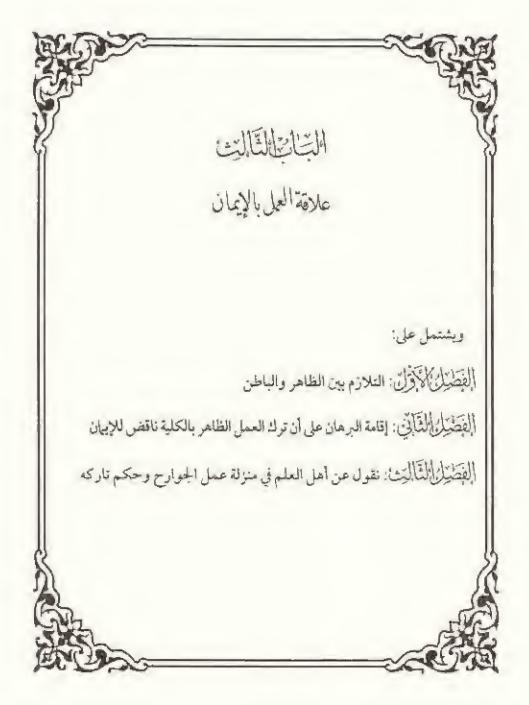
به، ولذلك لم يقل أحد من أهل العلم- فيها بلغنا- إن القاضي أبا يعلى الحنبلي هجه مرجئ، لموافقته المرجئة- في أحد قوليه- في اشتراط الاستحلال في كفر الساب، بل عُد ذلك منه زلة منكرة، وهفوة عظيمة (١)، غفر الله له.

ومعلوم أن الفاضل لا تهدر حسناته لأجل خطأ وقع فيه، واعتبر في ذلك بها ذكره الذهبي على أن الفاضل لا تهدر حسناته لأجل خطأ وقع فيه، واعتبر في ذلك بها ذكره النهبي عند أحمد بن حنبل، فذكر إبراهيم بن طههان وكان متكناً فجلس، وقال : لا ينبغي أن يذكر الصالحون فيتكا، وقال أحمد: كان مرجناً شديداً على الجهمية)(1).



⁽١) الصارم المسلول (٢/ ٩٦٠).

⁽٢) سير أعلام النبلاء (٧/ ٣٨١). وتوفي إبراهيم بن طههان سنة ١٦٣ هـ وقيل: ١٦٨ هـ







سبقت الإشارة في مباحث الباب الأول إلى هذا التلازم (١)، والمراد هنا بيان مفهومه، وأدلته، والقائلين به، وأنه أحد الفواصل والقواطع بين أهل السنة والمرجئة.

المبحث الأول: مفهوم التلازم

المراد بالتلازم هذا: ارتباط الظاهر بالباطن وتأثير كل منها في الآخر، بحيث يستحيل وجود إيهان صحيح في الباطن من غير أن يظهر موجَبه ومقتضاه على أعهال الجوارح قولا وعملا، بل حيث وُجد الإيهان في الباطن لزم أن ينفعل البدن بالممكن من أعهال الجوارح. فالعمل الظاهر لازم للإيهان الباطن لا ينفك عنه، وانتفاء اللازم دليل على انتفاء الملزوم، فيُستدل بانتفاء العمل الظاهر بالكلية على قساد الباطن.

قال شيخ الإسلام على بيان هذا التلازم: (وإذا قام بالقلب التصديق به والمحبة له، لزم ضرورة أن يتحرك البدن بموجب ذلك من الأقوال الظاهرة والأعبال الظاهرة. فنها يظهر على البدن من الأقوال والأعبال هو موجب ما في القلب ولازم ودليله ومعلوله، كما أن ما يقوم بالبدن من الأقوال والأعبال له أيضا تأثير فيها في القلب، فكل منها يؤثر في الآخر، لكن القلب هو الأصل، والبدن فرع له، والفرع يستمد من أصله، والأصل يثبت ويقوى بفرعه) (1).

وقال: (ثم إنه إذا تحقق القلب بالتصديق والمحبة التامة المتضمنة للإرادة لـزم وجـود

 ⁽۱) ينظر: ص ۲۱-۷۷ وفيها الكلام على أصل الإيهان وفرعه، والعلاقة بين قول القلب وعمله، والقصود من زوال التصديق عند انتفاء عمل القلب

⁽۲) مجموع الفتاوى (۷/ ۱۵۵).

الأفعال الظاهرة؛ فإن الإرادة الجازمة إذا اقترنت بها القدرة التامة، لزم وجود المراد قطعا، وإنها ينتفي وجود الفعل لعدم كهال القدرة، أو لعدم كهال الإرادة وإلا فمع كهالها يجب وجود الفعل الاختياري)(١١).

وقال: (وقد بسطنا الكلام على هذه في مسألة الإيهان، وبينا أن ما يقوم بالقلب من تصديق وحب لله ورسوله وتعظيم، لابد أن يظهر على الجوارح، وكذلك بالعكس، ولهذا يُستدل بانتفاء اللازم الظاهر على انتفاء الملزوم الباطن، كما في الحديث الصحيح عن النبي يُستدل بانتفاء اللازم الظاهر على انتفاء الملزوم الباطن، كما في الحديث الصحيح عن النبي ويشخ أنه قال: اللا إن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح لها سائر الجسد وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد ألا وهي القلب الأله، وكما قال عمر بن الخطاب الشخص لمن رآه يعبث في الصلاة: الو خشع قلب هذا لخشعت جوارحه الله.

ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿ لَا تَجَدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِآللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ يُوَآدُونَ مَنْ حَآدً ٱللَّهُ وَرَسُولُهُ ﴾ (١)، وقوله: ﴿ وَلَوْ كَانُواْ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلنَّبِينَ وَمَآ أُنزلَ إِلَيْهِ

⁽۱) مجموع الفتاري (۱۰/ ۲۷۲).

 ⁽۲) الحديث رواة البخاري (٥٢) ومسلم (١٥٩٩) من حديث النعمان بن بشير بلفظ: ١٠٠٠ ألا زَإِنَّ فِي الجُتندِ
 مُضْفَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الجُتندُ كُلُهُ وَإِنَا فَسَدَتْ فَسَدَ الجُتندُ كُلُهُ أَلَا رَحِيَ الْقَلْبُ١.

⁽٣) المعروف أنه من قول سعيد بن المسيب، رواه عبد الرزاق في المصنف (٢/ ٢١٦) رقم ٩ ٣٣٠ وابين أبي شبية في مصنفه (٦/ ٨٦), قال العراقي في تخريج شبية في مصنفه (٦/ ٨٦), قال العراقي في تخريج الإحياء (١/ ١٥١): وفيه رجل لم يسم. وضعفه الألبالي في إرواء الغليل (٢/ ٩٣) رقم ٣٧٣. ويروى مرفوعا من حديث أبي هريرة شخصه ، وهو موضوع كها قال الألباني.

⁽٤) سورة المجادلة , أية: ٢٢

مَّا آتَّخَذُوهُمْ أُولِيَّآءَ﴾(١)، وقوله: ﴿وَلَوْ أَرَادُواْ ٱلْخُرُوجَ لَأَعَذُواْ لَهُ، عُدَّةً﴾(٢) فإن الإرادة التي في القلب مع القدرة توجب فعل المراد، والسفر في غزوة بعيدة لا يكون إلا بعدة)(٣).



⁽١) سورة المائدة، آبة: ٨١

⁽٢) سورة التوبة، آية: ٤٦

⁽٣) الجواب الصحيح (٦/ ٤٨٧) وما بعدها.

المبحث الثاني: المرجنة وإنكارهم للتلازم

المرجثة الذين أخرجوا العمل من الإيان، لا ينازع كثير منهم في أن العمل ثمرة للإيان الباطن، ولكنهم ينازعون في كونه لازما له، ومن سلّم منهم بالتلازم كان النزاع معه لفظيا، كما سبق.

وفي بيان إنكار المرجنة للتلازم بين الظاهر والباطن، يقول شيخ الإسلام على: (فإن المرجنة لا تنازع في أن الإيمان الذي في القلب يدعو إلى فعل الطاعة، ويفتضي ذلك، والطاعة من ثمراته ونتائجه، لكنها تنازع هل يستلزم الطاعة؟)(١).

وقال ﷺ: (وقول القائل: الطاعات ثمرات التصديق الباطن، يراد به شيئان:

يراد به أنها نوازم له، فمنى وجد الإيمان الباطن وجدت، وهذا مذهب السلف وأهل السنة.

ويراد به أنَّ الإيمان الباطن قد يكون سببا، وقد يكون الإيمان الباطن ثاماً كاملاً وهي لم توجد، وهذا قول المرجنة من الجهمية وغيرهم)(٢).

فتأمل هذا الكلام الواضع البين، من هذا الإمام العلّم ظلا، لعل الله أن ينبير بصيرتك، وتميز بين كلام أهل السنة والمرجئة.

وقال ١٤٠٤: (الثالث [أي من أغلاط المرجنة]: ظنهم أن الإيمان الذي في القلب

⁽١) مجموع الفتاري (٧/ ٥٠).

⁽٢) السابق (٧/ ٣٦٣).

يكون تاما بدون شيء من الأعيال، وهذا يجعلون الأعيال ثمرة الإيبان ومقتضاه، بمنزلة السبب مع المسبب، ولا يجعلونها لازمة له. والتحقيق أن إيبان القلب التام يستلزم العمل الظاهر بحسبه لا محالة, ويمتنع أن يقوم بالقلب إيبان تام بدون عمل ظاهر، ولهذا صاروا يقدرون مسائل يمننع وقوعها لعدم تحقق الارتباط الذي بين البدن والقلب، مثل أن يقولوا: رجل في قلبه من الإيبان مثل ما في قلب أبي بكر وعمر، وهو لا يسجد شاسجدة، ولا يصوم ومضان، ويزني بأمه وأخته، ويشرب الخمر نهار ومضان؛ يقولون: هذا مؤمن تام الإيبان. فيبقى سائر المؤمنين ينكرون ذلك غاية الإنكار)(١).

وقال على: (وأما إذا قرن الإيهان بالإسلام، فإن الإيهان في القلب والإسلام ظاهر، كما في المستدعن النبي علي أنه قال: االإِسْلَامُ عَلَانِيَّةٌ وَالْإِيهَانُ فِي الْقَلْبِ والإيهان أن تؤمن يالله وملائكته وكتبه ورسله والبعث بعد الموت وتؤمن بالقدر خيره وشره (١٦).

ومتى حصل له هذا الإيهان، وجب ضرورة أن يحصل له الإسلام الذي هو الشهادتان والصلاة والزكاة والصيام والحج؛ لأن إيهانه بالله وملاثكته وكتبه ورسله يقتضي الاستسلام لله والانقياد له، وإلا فمن الممتنع أن يكون قد حصل له الإقرار والحب والانقياد باطنا، ولا يحصل ذلك في الظاهر مع القدرة عليه، كها يمتنع وجود الإرادة الجازمة مع القدرة بدون وجود المراد.

⁽١) مجموع الفتاوي (٧/ ٢٠٤).

 ⁽۲) رواه أحمد (۱۲٤۰٤) من حديث أنس الخنث، وليس فيه: "والإيهان أن تؤمن بالله ...". والحديث ضعفه
 شعيب الأرنؤوط في تحقيق المسند، والأليان في ضعيف الجامع الصغير (۲۲۸۰).

وبهذا تعرف أن من آمن قلبه إيهانا جازما امتنع أن لا يتكلم بالشهادتين مع القدرة، فعدم الشهادتين مع القدرة مسئلزم التفاء الإيهان القلبي النام، وبهذا يظهر خطأ جهم رمن اتبعه في زعمهم أن مجرد إيهان بدون الإيهان الظاهر ينفع في الآخرة، فإن هذا محتنع؛ إذ لا يحصل الإيهان التام في القلب إلا ويحصل في الظاهر موجّبه بحسب القدرة، فان من الممتنع أن يحب الإنسان غيره حبا جازما وهو قادر على مواصلته ولا يحصل منه حركة ظاهرة إلى ذلك) ".

وقال: (والمرجئة المتكلمون منهم والفقهاء منهم يقولون: إن الأعمال قد تسمى إيمانا مجازا؛ لأن العمل ثمرة الإيمان ومقتضاه، ولأنها دليل عليه)(1).

فهذا حال المرجئة قديما، يتفون التلازم، ويتصورون وجود إيمان القلب التام، بل الكامل مع انتفاء العمل الظاهر.

وأما من قال بالإرجاء من المعاصرين أو دخلت عليه شبهته، فقد اضطربوا في هذه المسألة، فمنهم من يثبت التلازم بين الظاهر والباطن لقظا، وينفيه حقيقة، فيحكم بإسلام تارك العمل الظاهر كله، ويتصور وجود الإيهان المنجي في القلب مع انتفاء العمل،

ومنهم من يزعم أن التلازم إنها يقع مع الإيهان الكامل فحسب، فإذا كمل الإيهان في

⁽۱) مجموع الفتاوي (۷/ ۵۵۳).

⁽۲) السابق (۷/ ۱۹۵).

القلب استلزم العمل الظاهر، أما أصل الإيمان فيمكن أن يوجد في القلب (قولا وعملا) دون أن يظهر مقتضاه على أعمال الجوارح.

وسيأتي بيان الشبهة التي أوقعتهم في هذا الانحراف، وجوابها-

والمقصود هنا التأكيد على أن القول بنفي التلازم مأخوذ عن المرجئة من الجهمية وغيرهم، وأن المرجئة لا تنازع في كون العمل الظاهر ثمرة ودليلا على ما في الباطن، لكنها تنازع في كونه لازما.



المبحث الثَّائث؛ أدلة التلازم بين الظاهر والباطن

وقد دل على هذا التلازم أدلة كثيرة من الكتاب والسنة والأثر، منها:

١- قول تعالى: ﴿ وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِ إِللَّهِ وَٱلنَّبِي وَمَا أَنزِلَ إِلَيْهِ مَا ٱتَخَذُوهُمْ أَوْلِيآ اَنهُ ('').

فالإيبان في الباطن يستلزم عداوة الكافرين وترك موالاتهم في الظاهر.

قال شيخ الإسلام في (ولما كانت الأقوال والأعمال الظاهرة لازمة ومستلزمة للاقوال والأعمال الظاهرة لازمة ومستلزمة للاقوال والأعمال الباطنة، كان يستدل بها عليها، كما في قوله تعالى: ﴿ لَا يَجُدُ قَوْمًا يُوْمِنُونَ بِلَلَّهِ وَٱلْمَوْمِ ٱلْآبِحِ يُوَادُونَ مِن خَاذَ آللَهُ وَرَسُولُهُ، وَلُو كَائُوا ءَابَاءَهُمُ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيمَ هُمْ أَوْلَتُهِكَ كَتُبَ فِي قُلُوبِهُمُ ٱلْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِنْهُ فَا أَنْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيمَ هُمْ أَوْلَتُهِكَ كَتُبَ فِي قُلُوبِهُمُ ٱلْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِنْهُ فَا أَنْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيمَ هُمْ أَوْلَتُهِكَ كَتُبَ فِي قُلُوبِهُمُ ٱلْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِنْهُ فَا فَاخِير أَن مِن كَانَ مؤمنا بالله واليوم الآخر لا يوجدون موادين لأعداء الله ورسوله، بل فأخبر أن من كان مؤمنا بالله واليوم الآخر لا يوجدون موادين لأعداء الله ورسوله، بل نقس الإيهان ينافي مودتهم، فإذا حصلت الموادة دل ذلك على خلل الإيهان وكذلك قوله:

⁽١) سورة المائدة، آية: ٨١

⁽٢) مبورة المجادلة، آية: ٢٢

﴿ تَرَىٰ كَثِيرًا مِنْهُمْ يَتَوَلُونَ ٱلَّذِينَ كَفُرُوا ۚ لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتَ لَمُنْ أَنفُسُهُمْ أَن سَخِطُ آللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِي ٱلْعَذَابِ هُمْ خَلِدُونُ ﴿ وَلَوْ كَانُواْ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلنَّهِبِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَا ٱتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَآءً ﴾ (١٠).

وقال وقال وقال وقال الطاهرة والباطنة، كفوله: ﴿إِنَّهَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرُ ٱللَّهُ وَجِلَتَ قُلُوهُمْ الأعهال الظاهرة والباطنة، كفوله: ﴿إِنَّهَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرُ ٱللَّهُ وَجِلَتَ قُلُوهُمْ وَإِذَا تُلِيْتَ عَلَيْهِمْ ،النِتُهُ وَادَيْهِمْ إِيمَنَا وَعَلَىٰ رَبْهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿ اللَّهُ وَيَسُونَ يَقِيمُونَ اللَّهُ وَيمَا رَزِقَنَهُمْ يُنفِقُونَ ﴿ اللَّهُ وَيمَا رَزِقَنَهُمْ يُنفِقُونَ ﴿ اللَّهُ وَيمَا الْمُؤْمِنُونَ حَقَّا ﴾ (١) ، وقسال: ﴿إِنَّمَا ٱلمُؤْمِنُونَ حَقَّا ﴾ (١) ، وقسال: ﴿إِنَّمَا ٱلمُؤْمِنُونَ اللَّهُ أَوْلَتَهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي الْمُؤْمِنُونَ آلَهُ أَوْلَتَهِكَ هُمُ ٱلصَّدِقُونَ ﴾ (١) ، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهِ وَإِنَّا مَا مَنُوا مِلْكُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهِ وَاللَّهُ وَرَسُولُهِ وَاللَّهُ وَرَسُولُهِ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَرَسُولُهِ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَرَسُولُونَ اللَّهُ وَرَسُولُونَ اللَّهُ وَرَسُولُو وَعَلَى اللَّهُ وَرَسُولُهِ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَى أَمْ إِحَامِعِ لِمَا شَجَرَ اللَّهُ وَرَسُولُونَ أَلَا اللَّهُ وَرَسُولُونَ وَاللَّهُ وَرَبُكَ لَا يُؤْمِنُونَ مَا مَنْ أَمْ إِلَا عَلَى اللّهُ وَرَبُكَ لَا يُؤْمِنُونَ عَلَى أَمْ إِلَا عَلَى اللّهُ وَرَبُكَ لَا يُؤْمِنُونَ مَا مَلَى الْمُؤْمِنُونَ عَلَى اللّهُ وَرَبُكَ لَا يُؤْمِنُونَ عَلَى أَمْ وَعِلَى اللّهُ وَيَعَا شَجَرَا الْمَعَالَ الْمُعْمُولُ وَلِهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَلَا اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللللّهُ الللللّهُ الللللللّهُ اللللللهُ اللللللهُ اللللللهُ اللللللهُ اللللللهُ الللللهُ الللللهُ الللللهُ الللللهُ الللللهُ الللللهُ اللللهُ اللللهُ اللهُ الللهُ الللهُ اللهُ اللللهُ اللّهُ الللللهُ الللللهُ اللللللهُ اللللهُ اللهُ الللهُ اللهُ الللهُ الللهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ اللهُ ال

 ⁽١) مجموع الفتاوى (٧/ ٢٤٥).

⁽٢) سورة الأنفال، آية: ٢-٤

⁽٣) سورة الحجرات آية: ١٥

⁽٤) سورة النور، آية: ٦٢

⁽٥) سورة النام آبة: ٦٥

فإذا قال القائل: هذا يدل على أن الإيهان ينتفي عند انتفاء هذه الأمور، لا يـدل عـلى أنها من الإيهان.

قيل: هذا اعتراف بأنه ينتفي الإيمان الباطن مع عدم مثل هذه الأصور الظاهرة، فلا يجوز أن يدعى أنه يكون في القلب إيمان ينافي الكفر بدون أمور ظاهرة، لا قول ولا عمل وهو المطلوب. -وذلك تصديق- وذلك لأن القلب إذا تحقق ما فيه أثر في الظاهر ضرورة، لا يمكن انفكاك أحدهما عن الآخر. فالإرادة الجازمة للفعل مع القدرة التامة توجب وقوع المقدور. فإذا كان في القلب حب الله ورسوله ثابتا استلزم موالاة أوليائه ومعاداة أعدائه ﴿ لَا يَجِدُ فَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِيُوَآدُونَ مَنْ حَاَدَّ ٱللَّهَ وَرْسُولُهُ، وَلَو كَانُواْ ءَابْاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَ نَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ ﴾ ﴿ وَلَوْ كَانُواْ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَٱلنِّبِي وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَا ٱتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَآءً ﴾ فهذا التلازم أصر ضروري. ومن جهة ظن انتفاء التلازم غلط غالطون، كما غلط أخرون في جواز وجود إرادة جازمة مع القدرة التامة بدون الفعل، حتى تنازعوا: هل يعاقب على الإرادة بلا عمل؟ وقد بسطنا ذلك في غير هذا الموضع، وبينا أن الهمة التي لم يقترن بها فعل ما يفدر عليه الهامُّ ليست إرادة جازمة، وأن الإرادة الجازمة لا بد أن يوجد معها ما يقدر عليه العبد. والعفو وقع عمن همّ بسيئة ولما يفعلها، لا عمن أراد وفعل المقدور عليه وعجز عن حصول مراده، كالذي أراد قتل صاحبه فقاتله حتى قتل أحدهما؛ فإن هذا يعاقب؛ لأنه أراد وفعل المقدور من المراد.

ومن عرف الملازمات التي بين الأمور الباطنة والظاهرة زالت عنه شبهات كثيرة في مثل هذه المواضع التي كثر اختلاف الناس فيها)(١٠).

وقال أيضا: (وإذا أفرد الإيمان أدخل فيه الأعمال الظاهرة؛ لأنها لوازم ما في القلب، لأنه متى ثبت الإيمان في القلب والتصديق بما أخبر به الرسول، وجب حصول مقتضي ذلك ضرورة؛ فإنه ما أسر أحد سريرة إلا أبداها الله على صفحات وجهه وقلتات لسانه. فإذا ثبت التصديق في القلب لم يتخلف العمل بمقتضاه ألبتة. فلا تستقر معرفة ثامة فإذا ثبت التصديق في القلب لم يتخلف العمل بمقتضاه ألبتة. فلا تستقر معرفة ثامة وحبة صحيحة ولا يكون لها أثر في الظاهر، ولهذا يتفي الله الإيمان عمن انتفت عنه لوازمه؛ فإن انتفاء اللازم يقتضي انتفاء الملزوم، كقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ كَانُوا مُؤُولِتَ بَاللّهِ وَالنّبِي وَمَا أَنْزِلَ إِلَيْهِ مَا التَّخَذُوهُمُ أَوْلِيَا أَنْ ﴾، وقوله: ﴿ لاَ يَجَدُ قَوْمًا مُؤُولِتَ بَاللّهِ وَالنّبُونَ بَاللّهِ وَالنّبُونَ الظاهر مستقيما إلا مع استقامة الباطن، وإذا استقام الباطن فلا بد أن متلازمان، لا يكون الظاهر مستقيما إلا مع استقامة الباطن، وإذا استقام الباطن فلا بد أن يستقيم الظاهر؛ ولهذا قال النبي عليه: "ألا إن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح لها سائر الجسد ألا وهي القلب، ""، وقال عمر لمن رآه يعبث في صلاته: لو خشع قلب هذا لخشعت جوارحه ""، وفي الحديث: "لا يَسْتَقِيمُ إِيمَانُ عَبْدِ

⁽۱) مجموع الفتاوي (۷/ ۱٤٥).

⁽۲) سبق تخریجه ص ۲۱۱

⁽٣) سيق تخريجه ص

حُتِّي يَسْتَقِيمَ لِسَائُهُ، وَلَا يَسْتَقِيمُ لِسَائُهُ حُتِّي بَسْتَقِيمَ قَلْبُهُ اللهُ

ولهذا كان الظاهر لازما للباطن من وجه، وملزوما له من وجه، وهو دليل عليه من جهة كونه ملزوم المدلول، يلزم من وجود الدليل وجود الدليل وجود المدلول، ولا يلزم من وجود الشيء وجود ما يدل عليه. والدليل يطرد ولا ينعكس، بخلاف الحد فإنه يطرد وينعكس)(").

٢- قول تعلى: ﴿ وَلَوْ أَرَادُوا ٱلْخُرُوجَ لِأَعَدُوا لَهُ مَدُةً وَلَيْكِن كَرِهُ ٱللهُ ٱلْبِعَاثَهُمَ
 فَتُبَعَظَهُمْ وَقِيلَ ٱفْعُدُوا مَعَ ٱلْقَعِدِينَ ﴾ (**).

فإذا وجدت الإرادة الجازمة مع القدرة، لزم أن يوجد المراد، وتخلف المراد هنا، وهو إعداد العدة للسفر، يدل على انتفاء إرادة الخروج.

قال الفرطبي على: (قول تعالى: ﴿ وَلَوْ أَرَادُواْ ٱلْخُرُوجَ لِأُعَدُواْ لَهُ عُدَّةً ﴾ أي لو أرادوا الجهاد لتأهبوا أهبة السفر. فتركهم الاستعداد دليل على إرادتهم التخلف)(٤).

⁽۱) رواه احمد (۱۳۰۷۱) من حديث انس خضه ، بلفظ: " لا بُسْتَقِيمُ إِينَانُ عَبْدِ حَتَّى يَسْتَقِيمَ قَلْبُهُ وَلا يَسْتَقِيمُ قَلْبُهُ حَتَّى يَسْتَقِيمَ لِسَانُهُ" وكأنه انقلب على المؤلف هظه. والحديث صعفه العراقي في تخريج الإحياء (٣/ ٢٠٩)، وتسعيب الأرسووط في تحقيق المسند، وحسنه الأنباني في السلسلة الصحيحة (٢٨٤١) وصحيح الترغيب والترهيب (٢٥٥٤).

⁽٢) مجموع الفتاوي (١٨/ ٢٧٢) وما بعدها.

⁽٣) سورة الثوبة، آية: ٦٦

⁽٤) تفسير القرطبي (٨/ ١٤٢)، وسبق نقل استشهاد شيخ الإسلام بهذه الآية كما في الجواب الصحيح (٦/ ٤٨٧).

٤- قوله تعالى: ﴿ مِنكُمْ مِّن يُرِيدُ ٱلدُّنْيَا وَمِنكُم مِّن يُرِيدُ ٱلْأَخِرَةُ ﴾ (١٠).

فلم اختلفت ثباتهم الباطنة، تباينت أعمالهم الظاهرة.

قال آبن كثير عَلْه: (﴿ مِنكُمْ مَّن يُرِيدُ آلدُّنْيَا ﴾ وهم الذين رغبوا في المغدم حين وأوا الهزيمة) (١٠).

وقال البغوي علم: (﴿ مِنكُمْ مَن يُرِيدُ ٱلدُّنْيَا ﴾: يعني الذين تركوا المركز وأقبلوا على النهب، ﴿ وَمِنكُم مَن يُرِيدُ ٱلْاَ خِرُةَ ﴾: يعني الذين ثبتوا مع عبد الله بن جبير حتى قتلوا. قال ابن مسعود: ما شعرت أن أحدا من أصحاب النبي على يريد الدنيا حتى كان يوم أحد، وتزلت هذه الآية) (٣٠).

٥- قوله تعالى: ﴿ قُلُ إِن كُنتُمْ تُحِبُونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي ﴾ (١٠).

فمتى قامت المحبة بالقلب مع التصديق، لزم ضرورة أن يتحرك البدن بموجب ذلك من الأقوال الظاهرة والأعمال الظاهرة، كما سبق تقريره نقلا عن شيخ الإسلام

وقال العلامة محمد الأمين الشنقيطي علا: (يؤخذ من هذه الآية الكريمة: أن علامة

⁽١) سورة آل عمران، آية: ١٥٢

⁽۲) نفسیر این کثیر (۱/ ۵۱۵)

⁽۲) تفسير البغوى (۲/ ۱۱۸)

⁽٤) سورة آل عمران، آية: ٣١

المحبة الصادقة لله ورسوله على المعلى المعلى المعلى الله عند العامة أن المحبة تستجلب الطاعة، مفتر؛ إذ لو كان محباله الأطاعه، ومن المعلوم عند العامة أن المحبة تستجلب الطاعة، ومنه قول الشاعر:

لـ وكـ ان حبُّـ ك صـ ادقا لأطعنـ ان المحـبُّ لــ ن يحـبُّ مطيــع وقول ابن أبي ربيعة المخزومي:

ومن لونهاني من حبه عن الماء عطالة أشرب (١٠).

وقال ابن القيم على العبادة: محبة الله على إفراده بالمحبة وأن يكون الحب كله لله فلا يحب معه سواه، وإنها يحب لأجله وفيه، كما يحب أنبياءه ورسله وملائكته وأولياءه. فمحبتنا لهم من قام محبته، وليست عبة معه، كمحبة من يتخذ من دون الله أندادا يحبونهم كحبه.

⁽١) أضواء البيان (١/ ٣٢٧) ط عالم الفوائد.

⁽٢) رواه مسلم (١٧١٨) من حديث عائشة ١٠٠٠٠.

⁽٣) نفسير ابن كثير (١/ ٤٧٧).

وإذا كانت المحبة له هي حقيقة عبوديته وسرها، فهي إنها تتحقق باتباع أمره، واجتناب نهيه. فعند اتباع الأمر واجتناب النهي تتبين حقيقة العبودية والمحبة. ولهذا جعل نعالى اتباع رسوله علما عليها، وشاهدا لمن ادعاها، فقال تعالى: ﴿ قُلُ إِن كُنتُم تَجبُونَ اللّهَ قَاتَبِعُونِي يُحبِبُكُمُ اللّهُ فجعل اتباع رسوله مشروطا بمحبتهم لله، وشرطا لمحبة الله لهم. ووجود المشروط ممتنع بدون وجود شرطه، وتحققه بتحققه. فعلم انتفاء المحبة عند انتفاء المتابعة. فانتفاء محبتهم لله لازم لانتفاء المتابعة لرسوله، وانتفاء المتابعة الله لهم، فيستحيل إذا ثبوت محبتهم لله، ونبوت محبة الله لهم بدون المتابعة لرسوله،

ودل على أن متابعة الرسول ﷺ: هي حب الله ورسوله، وطاعة أمره)(١).

فتأمل قوله: (فعُلم انتفاء المحبة عند انتفاء المنابعة...) النع، وقارن هذا بها يتخيله دعاة الإرجاء من وجود التصديق والانقياد والخوف والرجاء والمحبة في قلبٍ من يعيش دهره لا يسجد لله سجدة، ولا يؤدي لله طاعة، مع قدرته وتحكنه من ذلك، ثم يقولون: نحن مع أهل السنة في إثبات التلازم بين الظاهر والباطن!!

ولجهل المرجئة بهذا التلازم صاروا يفرضون مسائل يمتنع وقوعها، مثل قولهم: رجل يشهد أن لا إله إلا الله وفي قلبه النصديق والانقياد والمحبة، لكنه لا يعمل خبرا قط من أعمال الجوارح، مع العلم والتمكن والقدرة، ثم اجترؤوا فقالوا: هذا مسلم عند

⁽۱) خدارج السالكين (۱/ ۹۷).

جمهور أهل السنة، وزاد بعضهم: ولا يكفره إلا الخوارج!! فيبقى المؤمنون العارفون ينكرون ذلك غاية الإنكار.

- ومن الأدلة الصريحة في إثبات التلازم بين الظاهر والباطن: ما رواه البخاري ومسلم من حديث النعمان بن بشير قال: سمعت رسول الله وَاللهُ يَشَاهُ يَعُول اللهُ وَالحُول بَينٌ وَالحُورُ مَنْ النّاسِ فَمَنْ اتّقَى المُسْبَهَاتِ اسْتَبْراً لِدِينِهِ وَالحُورُ مَنْ وَيَنْهُمُ مُسَامً مَنْ وَقَعَ فِي الشّبَهَاتِ اسْتَبْراً لِدِينِهِ وَعِنْ وَقَعَ فِي الشّبُهَاتِ كَرَاعٍ يَرْعَى حَوْلَ الحِمَى يُوشِكُ أَنْ يُواقِعَهُ أَلَا وَإِنَّ لِكُلَّ وَعِرْضِهِ وَمَنْ وَقَعَ فِي الشّبُهَاتِ كَرَاعٍ يَرْعَى حَوْلَ الحِمَى يُوشِكُ أَنْ يُواقِعَهُ أَلَا وَإِنَّ لِكُلَّ مَلِك حِمَى أَلَا إِنَّ حِمَى اللهُ فِي الشّبُهاتِ كَرَاعٍ يَرْعَى حَوْلَ الحِمَى يُوشِكُ أَنْ يُواقِعَهُ أَلَا وَإِنَّ لِكُلَّ مَلِك حِمَى أَلَا إِنَّ حِمَى اللهُ فِي أَرْضِهِ عَمَارِمُهُ أَلَا وَإِنَّ فِي الجُسَدِ مُضْعَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الجُسَدُ كُلُهُ وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الجُسَدُ كُلُهُ أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ الْأَلْ

قال شيخ الإسلام على بعد ذكر الحديث: (... قمن صلح قلبه صلح جسده قطعا بخلاف العكس)(٢).

وقال على: (فالظاهر والباطن متلازمان، لا يكون الظاهر مستقيم إلا مع استقامة الباطن، وإذا استقام الباطن فلا بدأن يستقيم الظاهر، ولهذا قال النبي على الله الله الباطن فلا بدأن يستقيم الظاهر، ولهذا قال النبي الله الله الله المحمد مضغة إذا صلحت صلح لها سائر الجمد وإذا فسدت فسد لها سائر الجمد ألا وهي القلب، وقال عمر لمن رآه يعبث في صلاته: لو خشع قلب هذا لخشعت جوارحه، وفي الحديث: الا يستقيم إيهان عبد حتى يستقيم لسائه، ولا يستقيم لسائه حتى يستقيم

⁽١) برواه البخاري (٥٢) ومسلم (١٥٩٩).

 ⁽٢) محموع الفتاوى (٧/٩) وهذه "القطعية" في التلازم نحدث عنها ابن القيم على في الصواعق المرسلة
 (١٥٣٥/٤).

قليه)(١).

وقال أيضا: (ثم القلب هو الأصل، فإذا كان فيه معرفة وإرادة سرى ذلك إلى البدن بالضرورة، لا يمكن أن يتخلف البدن عما يريده القلب. ولهذا قال النبي في الحديث الصحيح: «ألا وإن في الجد مضغة إذا صلحت صلح لها سائر الجسد وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد ألا وهي القلب، وقال أبو هريرة: «القلب ملك والأعضاء جنوده فإذا طاب الملك طابت جنوده وإذا خبث الملك خبثت جنوده (1). وقول أبي هريرة تقريب، وقول النبي في أحسن بيانا؛ فإن الملك وإن كان صالحا فالجند لهم اختيار قد يعصون به ملكهم وبالعكس، فيكون فيهم صلاح مع قداده أو فساد مع صلاحه، بخلاف القلب فإن الجسد تابع له لا يخرج عن إرادته قط، كما قال النبي في "إذا صلحت صلح لها سائر الجسد وإذا فسدت قد لها سائر الجسد وإذا فسدت قد لها سائر الجسد وإذا فسدت قد لها سائر الجسد».

فإذا كان القلب صالحا بها فيه من الإبهان علما وعملا قلبيا، لزم ضرورة صلاح الجسد بالقول الظاهر والعمل بالإبهان المطلق، كها قال أئمة أهل الحديث: قول وعمل: قول باطن وظاهر، وعمل باطن وظاهر، والظاهر ثابع للباطن لازم له، متى صلح الباطن صلح الظاهر، وإذا فسد فسد، ولهذا قال من قال من الصحابة عن المصلي العابث: لو خشع قلب هذا لخشعت جوارحه)(٢).

 ⁽۱) مجموع الفتاري (۱۸/ ۲۷۲) وقد مضى نقله بنهامه، مع تخريج الحديث والأثر، ص ٣١٦ وما بعدها.

⁽٢) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (١١/ ٢٢١) رقم ٢٠٣٧، والبيهةي في شعب الإيمان (١/ ١٣٢).

⁽٣) مجموع الفتاوي (٧/ ١٨٧)، وما ذكره فخط من استلزام الإيهان المطلق، يأتي بيانه في الجواب عن الشبهة=

وقال على : (و قد قال النبي على : "إِنَّ فِي الجُسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الجُسَدُ كُلُّهُ وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الجُسَدُ كُلُّهُ أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ الذِينَ أَن صلاح القلب مستلزمٌ لصلاح الجسد، فإذا كان الجسد غير صالح ول على أن القلب غير صالح، و القلبُ المؤمن صالح، فعُلم أنّ من يتكلم بالإيمان ولا يعمل به، لا يكون قلبه مؤمنا، حتى إن المكره إذا كان في إظهار الإيمان فلابد أن يتكلم مع نفسه، وفي السر مع من يأمن إليه، ولابد أن يظهر على صفحات وجهه، وفلتات لسانه، كما قال عنهان، وأما إذا لم يظهر أثر ذلك، لا بقوله ولا بفعله قط، فإنه يدل على أنه ليس في القلب إيمان، وذلك أن الجسد تابع بقوله ولا يضعله قط، فإنه يدل على أنه ليس في القلب إيمان، وذلك أن الجسد تابع المقلب، فلا يستقر شيء في القلب إلا ظهر موجبه و مقتضاه على البدن، و لو بوجه من الوجوه) "."

وقال ابن مفلح بهلا: (قال الشيخ تقي الدين به في: فأخبر أن صلاح القلب مستلزم لصلاح سائر الجسد، وفساده مستلزم لفساد سائر الجسد. فإذا رُأي ظاهر الجسد فاسدا غبر صالح، عُلم أن القلب ليس بصائح بل فاسد. ويمتنع فساد الظاهر مع صلاح الباطن، كما يمتنع صلاح الظاهر مع فساد الباطن إذ كان صلاح الظاهر مع فساد الباطن وفساده.

قال عثبان عشف : "ما أسر أحد سريرة إلا أظهرها الله ره على صفحات وجهه وفلتات لسانه")(١).

⁼ السادسة من شبهات المخالف العقلية,

⁽١) النابق (١٤/ ١٢١).

⁽٢) الأداب الشرعية (١/ ١٦١).

وقال الشيخ حافظ الحكمي عِنْه: (ومحال أن ينتفي انقياد الجوارح بالأعمال الظاهرة مع ثبوت عمل القلب, قال النبي عَنْه: اإنَّ في الجُسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتُ صَلَحَ الجُسَدُ كُلُّهُ وَإِذَا فَسَدَتُ مَسْلَحَ الجُسَدُ كُلُّهُ وَإِذَا فَسَدَتُ فَسَدَ الجُسَدُ كُلُّهُ أَلَا وَهِي الْقَلْبُ الله ومن هذا يتبين لك أن من قال من أهل السنة في الإيمان هو التصديق على ظاهر اللغة، أنهم إنها عنوا التصديق الإذعاني المستلزم للانفياد ظاهرا وباطنا بلا شك، لم يعنوا مجرد التصديق) (1).

٧- وروى ابن أبي شيبة عن الحسن قال: "إن الإيمان ليس بالتحلي ولا بالتمني، إنها
 الإيمان ما وقر في القلب وصدقه العمل "٢١٠.

وقد استشهد شيخ الإسلام بهذا الأثر، كما سبق نقله قريبا.

وجملة القول: أن التلازم بين الظاهر و الباطن فرقان بين أهل السنة والمرجنة في بناب الإيهان، وأن من عرف هذا التلازم (زالت عنه شبهات كثيرة في مثل هذه المواضع التي كثر اختلاف الناس فيها)(٢٠).

⁽١) معارج القيول (٢/ ٩٩٤).

 ⁽۲) مصنف ابن أبي شيبة رقم ٢٥٢٥٦. ورقم ٢٥٢١١، والإبهان له (٩٣)، ورواه ابن بطة في الإبانة (٢/ ٨٠٥) رقم
 ١٠٩٤، وإسناده صحيح. انظر أقوال النابعين في مسائل الترحيد والإبهان (٣/ ١٢٢٤) رقم ١٣٣٣

⁽٣) مجموع الفتاري (٧/ ٥٤٥).

المبحث الرابع: كفر الإعراض

ذهب بعض أهل العلم إلى أن ترك العمل الظاهر بالكلية يعتبر صورة من صور كفر الإعراض، وهو دال على انتفاء عمل القلب من الانقياد والمحبة.

قال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب ﴿ فَي بِيانَ نُواقض الإسلام: (العاشر: الإعراض عن دين الله تعالى، لا يتعلمه ولا يعمل به، والدليل قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ أَطْلَمُ عِبْدُ ذَكِرَ بِنَايْتِ رَبِهِ عَنْ أَعْرَضَ عَنْهَا ۚ إِنَّا مِنَ ٱلْمُجْرِمِينَ مُنتَقِمُونَ ﴾ (١) (١).

وقال الشيخ عبد الرحمن بن ناصر البراك حفظه الله:

(ولا يصح إطلاق القول بأن العمل بهذا الشكل، أن العمل شرط كمال؛ لأن إطلاق ذلك يتضمن أن الإنسان - نفس الإنسان - يقول: أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ولا يعمل شيئا من دين الإسلام أبدا، وهذا هو الذي عبر عنه الشيخ محمد بن عبد الوهاب في النواقض، وجعله الناقض العاشر: الإعراض عن الدين الإسلام، عن الإسلام، عن الإسلام،

وقال حفظه الله: (لا يكون الإنسان مؤمنا بمجرد التصديق بالقلب، أو بمجرد التصديق باللسان، حتى يتضاف إلى ذلك العمل، عمل القلب، وإذا انتفت أعمال الجوارح كلها، لا صلاة ولا زكاة ولا صيام ولا حج ولا جهاد ولا تحليل حلال ولا

⁽١) سورة السجدة، آية؛ ٢٢

⁽٢) نوافض الإسلام، ضمن مجموع مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب (٦/ ٢٥٩).

تحريم حرام هذا لا يكون، لا يكاد يكون صادقا، أو لا يكون مصدقا، سبقت الإشارة أن من نواقض الإيان الإعراض عن دين الإسلام إعراضا كليا، حتى ولو تسمى الإنسان بالإسلام ونطق بالشهادتين، لكنه معرض، فإنه لا يكون فذه الشهادة دلالة ولا حقيقة عملية)(1).

وقال الشيخ عبد العزيز بن عبد الله الراجحي حفظه الله: (فهذه النصوص التي فيها أن من نطق بالشهادتين فهو مؤمن، مقيدة بهذه القيود التي لا يمكن معها ترك العمل، فلا بد أن يكفر بها يعبد من دون الله، ومن لم يعمل فإنه مغرض عن دين الله، وهذا نوع من أنواع الردة، فمن لم يعمل مطلقا وأعرض عن الدين لا يتعلمه ولا يعبد الله فهذا من نواقض الإسلام)(٢٠).

وقال الدكتور عبد العزيز بن محمد العبد اللطيف حفظه الله: (فإذا كان جنس العمل الظاهر من أصل الإيمان، فإن تركه وعدم الالتزام به إعراض كلي عن هذا العمل، ومن ثم فهو كفر غرج عن الملة.

لكن يجب أن يعلم أن الإعراض ليس كله مما يخرج عن الملة، بل منه ما هو مخرج من

⁽١) من أشرطة شرح الشيخ حفظه الله ل (بجردة لواسع الأنوار في عقائد أهل الآثار) للحافظ أبي الحسن علي بن شكر الشافعي، موجودة على قرص مدمج، من إنتاج مركز النجاشي للبريجيات، ملف رقم ٣٥، وسيأتي نقل مهم عن الشيخ حفظه الله في بيان العمل المطلوب للخروج من كفر الإعراض.

 ⁽٢) شرح الطحاوية، انسؤال السابع عشر، من موقع الشيخ على الإنترنت، ويأتي كلامه بنهامه في القصل
 النالث من هذا الباب.

الملة - كما ذكرنا - وهو الإعراض عن جنس العمل (الطاعة) والذي يعد شرطا في صحة الإيمان، كما وضحه ابن تيمية قائلا: (وقد تبين أن الدين لابد فيه من قول وعمل، و أنه يمتنع أن يكون الرجل مؤمنا بالله ورسوله بقلبه، أو بقلبه ولسائه، ولم يؤد واجبا ظاهرا، ولا صلاة ولا زكاة ولا صياما، ولا غير ذلك من الواجبات)(١).

وهناك إعراض لا يخرج من الملة، كأن يكون معه أصل الإيمان، لكنه يعرض عن فعل واجب من الواجبات الشرعية. وجذا ندرك القرق بين الإعراض الكلي عن جنس العمل الظاهر (1) (الطاعة أو الاتباع)، وبين الإعراض الجزئي عن بعض العمل، فالأول ينقض الإيمان وينفيه بالكلية، والآخر ينقص الإيمان، لكن لا ينفيه بالكلية)(1).

وقال الدكتور محمد بن عبد الله الوهيبي حفظه الله: (إذاً نستخلص من كلام الأثمة في تفسيرهم للآيات وكلامهم عن كفر الإعراض أن الإعراض الناقض للإسلام هو إعراض عن أصل الإيمان (1)، إما أن يعرض إعراضا تاما عن تعلم أصول الدين مع

⁽۱) مجموع الفتاري (۷/ ۲۲۱).

 ⁽٢) جاء في حاشية المؤلف: (ويلحق بهذا الإعراض ما دل الدليل على أن تاركه يكفر، كالصلاة، كما سيأتي
 مفصلا إن شاء الله).

 ⁽٣) نواقض الإيمان القولية والعملية، ص (٣٤٦). وقد توسع المؤلف في ذكر كفر الإعراض ببيان مفهومة وأدلته وآثاره، انظر ص: (٣٤٤- ٣٥٧).

⁽٤) ومن ذلك قول ابن القيم على: (وأما كفر الإعراض: فأن يعرض بسمعه وقلب عن الرسول لا يصدقه ولا يكذبه ولا يواليه ولا يعاديه ولا يعاديه

قدرته على ذلك، أو عن قبولها والانقياد القلبي لها، أو يعرض إعراضا تاما عن العمل بالجوارح (أن يترك جنس العمل)، أو يعرض عن حكم الله ورسوله... وسنبين في هذا المبحث ضرورة وجود عمل الجوارح أو جنس العمل كشرط لصحة الإيمان، وأن ترك عمل الجوارح بالكلية والإعراض عنها ناقضٌ من نواقض الإسلام؛ لأنه يلزم من ذلك فساد عمل القلب من القبول والتسليم والانقياد)(1).

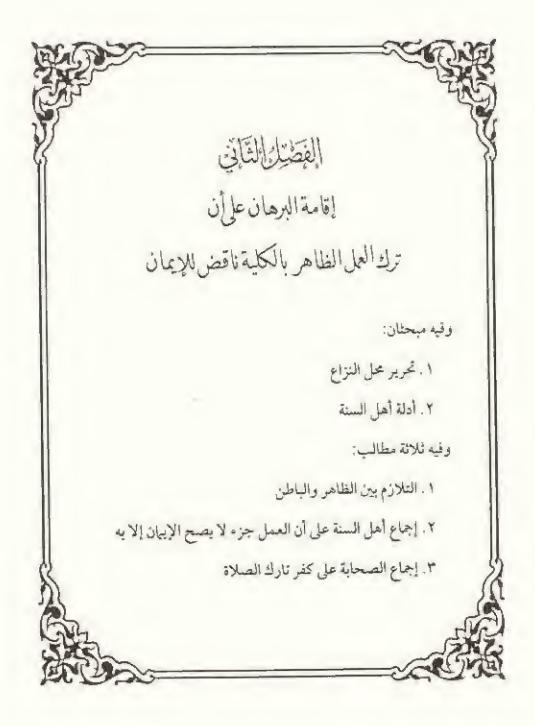
تعليق:

القول بأن ترك العمل الظاهر بالكلية كفرٌ، يدل على انتفاء عمل القلب من الانقياد والاستسلام والمحبة، قولٌ ظاهر لا يخفى، وهو مقتضى ما سبق بيانه من إثبات التلازم بين الظاهر والباطن عند أهل السنة، خلافا للمرجئة. وسيأتي في الفصل التالي إقامة الدليل والبرهان على كفر تارك العمل.

وإدخال هذا الناقض تحت كفر الإعراض الذي ذكره الشيخ محمد بن عبد الوهاب عليه، واضح أيضا، والله أعلم.

⁼أن أكلمك) مدارج السانكين (١/ ٣٤٦)، وانظر. مفتاح دار السعادة (١/ ٩٤). قالإعراض عند ابن القيم على مدارج السانكين (١/ ٣٤٦)، وانظر. مفتاح دار السعادة (١/ ٩٤). قالإعراض عند الدخول فيه، والقيم على الدخول فيه، وأما كلام الشيخ عمد بن عبد الوهاب على السابق، فواضح أنه بريد الإعراض الحاصل بعد الدخول في الإسلام، ولهذا جعله ناقضا من لواقضه.

 ⁽١) نواقض الإيمان الاعتقادية (٢/ ١٣١) وانظر كلامه على كفر الإعراض وترك العمل: (٦/ ١٢١١٣٩).



المبحث الأول: تحرير محل الثراع

والنزاع هنا مع سائر فرق المرجئة التي أخرجت العمل الظاهر من الإبيان، ومع بعض المنتسبين للسنة، ممن التبست عليهم هذه المسألة، فزعموا أن عمل الجوارح شرط في كيال الإبيان فحسب، وأن تاركه بالكلية مسلم ناج تحت المشيئة، مع فولهم إن الإبيان قول وعمل، يزيد وينقص، وهكذا جعوا بين القول المأثور عن السلف والأثمة، وبين القول المحدّث المتلقى عن أهل الكلام من الأشعرية والماتريدية؛ إذ لا يُعلم قائل بهذه المقولة قبلهم.

وسيقتصر البحث هنا مع هؤلاء المتسبين للسنة المعظمين لها، الداعين إليها، رجاء أن يتحد الصف، ويجتمع الشمل، تحت راية أهل السنة والجاعة، على منهج السلف الصالح.

ويمكن تحرير محل النزاع معهم في نقاط مختصرة كما يلي:

١ - لا خلاف في أن انتفاء التصديق موجب للكفر على الحقيقة، وأما في الظاهر فيحكم بالإسلام لمن لم يتلبس بناقض ظاهر، وإن خلا من التصديق، كما هو الحال في المنافقين.

٢- ولا خلاف في أن ذهاب عمل القلب موجب لذهاب الإيمان، وعدم الانتفاع
 بالنطق والتصديق، وهذا من باب الحكم على الحقيقة أيضا، أي بالنظر إلى ما عند الله.

٣- ولا خلاف في أن قول اللسان ركن لابد منه في الإيهان، وأن من لم ينطق
 بالشهادتين مع القدرة فهو كافر ظاهرا وباطنا.

٤- والنزاع إنها هو في العمل الظاهر، هل هو ركن في الإبهان، تتوقف صحة الإيمان على وجوده كتوقفها على بقية الأركان؟ أم هو ثمرة أو ركن زائد أو شرط كهال، يمكن أن يوجد الإيهان الصحيح في القلب مع تخلفه في الظاهر(١).

٥ - والنزاع ليس في ذهاب عمل أو عملين، أو جملة من الأعمال، بل النزاع في ذهاب العمل الظاهر كله (١٠).

(١) قد لا يصرح المخالف بأن العمل الظاهر ركن زائد أو نسرة أو شرط كيال، والمهم أنه لا يجعله كيفية
 الأجزاء والأركان، ويرى أن تركه بالكلبة لا ينقض الإيهان.

(٢) يعبر البعض عن هذه المسألة، بترك جنس العمل، وقد آثرت في هذا البحث عدم استعمال هذا المصطلح؟
 لثلاثة أمور:

الأول: أن جنس العمل هو أقل ما يطلق عليه اسم عمل كما سيأي عن الشيخ الغنبهان حفظه الله - ، فالصواب هند التعبير عن لزرم العمل أن يقال: جنس العمل لابد منه لصحة الإيهان، وأما عند التعبير عن الترك، فلا يستقيم أن يقال: ترك جنس العمل كفر، بل يقال: ترك العمل الظاهر كله، أو بالكثية كف.

الثاني. أنّ البعض فهم مذا المصطلح على غير وجهه، وظن أن المراد منه شرك جنس كل عمل من الأعمال، كترك جنس الصلاة، أو جنس الزكاة، أو جنس الصوم، أو جنس بر الوالدين، وهكذا. وهذا مع كونه خطأ بينا، فإنه لا تدل عليه العبارة أيضا.

الثالث: أن منهم من يطلق العبارة "جنس العمل" من غير تغييد بالعمل الظاهر أو يعمل الجوازح، فبُدخل في النزاع صورة متفقا عليها وهي ترك عمل القلب. وهذا والله أعلم أعرض الشيخ ابن عثيمين هذه عن هذه الكلمة وقال: إنها طنطنة.

وأول من علمته استعمل هذا الصطلح هو شيخ الإسلام ابن تيمية علام كما في مجموع الفتاري=

فالمسألة مفروضة في من شهد شهادة الحق بلسانه، وصدق بقلبه، وأتى بعمل القلب اللازم من المحبة والخوف والانقياد والتسليم، وعاش دهره لا يسجد لله سجدة، ولا يفعل شيئا من الفرائض والنوافل، ولا يتقرب إلى الله بعمل، مع تمكنه من ذلك، وعلمه بها أوجب الشرع عليه في ذلك. فهل ينفعه قول اللسان وقول القلب وعمله، مع التفاء عمل الجوارح؟ وهل يتصور أصلا وجود أعمال القلب اللازمة لصحة الإيمان حيننذ؟ وهل يحكم لهذا الرجل بالكفر، أم يقال: هو مسلم تحت المشيثة؟

٦ - والبحث هنا في حكم هذا الإنسان بالنظر إلى ما عند الله، أي في باب الحكم على الحقيقة، وليس باعتبار الحكم عليه في الظاهر؛ لأنه يصعب غالبا الحكم على شخص ما بأنه لم يأت بشيء من أعيال الجوارح مع القدرة والتمكن، إلا أن يكون ذلك بإقرار منه و أعتر اف.

٧- والبحث مُقبَّد بمن بلغته الشريعة، وثبت في حقه الخطاب، أما من لم تبلغه الأحكام فهو خارج عن محل النزاع. ومقيَّد كذلك بالترك حال القدرة والتمكن، أما من ترك الأعيال لعدم تمكنه من فعلها، كالكافر ينطق بالشهادتين ثم يموت، فهذا معذور لعدم تمكنه من العمل.

وإذا تحرر موضع النزاع فليُعلم أن الحق الذي دلت عليه الأدلة، واتفق عليه سلف الأمة أن الإبيان قول وعمل، قول ظاهر وقول باطن، وعمل ظاهر وعمل باطن، وأنه لا

^{= (}٧/ ٦١٦) كما أنه استعمل عبارة (جنس التصديق) (٧/ ٣٧٧).

يجزئ الإيمان ولا يصح إلا باجتماع هذه الأركان، فكما لا يجزئ قول وعمل بـلا اعتقاد، لا يجزئ قول واعتقاد بلا عمل.

هذا ما سار عليه السلف، وتنوعت عباراتهم في شرحه وبيانه، ولم يُعلم لهم مخالف إلا من انحرف عن طريقهم وحاد عن سبيلهم.

ومن علم النوحيد الذي دعت إليه الرسل، وفقه معنى لا إله إلا الله وحقوقها، وآمن بالتلازم بين الظاهر والباطن كها دلت عليه النصوص، وسلّم لأهل السنة إجماعهم على أن الإيهان قول وعمل، لم يسعه إلا أن يحكم بكفر من ذكرنا في المسألة المفروضة، أعني من يعيش دهره لا يسجد لله سجدة ولا يؤدي لله فرضا ولا نفلا، مع المتمكن من ذلك والقدرة عليه. والقول بأن مثل هذا يمكن أن يكون في قلبه إيهان صحيح، قول باطل مبني على نفي التلازم بين الظاهر والباطن، بل لا يكون في قلبه حينتذ إلا زندقة ونفاق، كها سيأتي في كلام شيخ الإسلام على.



البحث الثاني: أدلة أهل السنة

لقد استدل أهل السنة على أن عمل الجوارح من الإيمان بعشرات الأدلة من الكتاب والسنة، وقد سبق ذكر شيء منها في القصل الأول، من الباب الأول، ولا أرى حاجة لذكرها هنا؛ إذ المخالف يسلم بأن الإيمان قول وعمل، لكن ينازع في ركنية العمل الظاهر، وفي كفر تاركه بالكلية، ولهذا سيقتصر الحديث على ذكر الأدلة الخاصة بهده الجزئية، وهي في ثلاثة مطالب:

الطنب الأول: التلازم بين الظاهر والباطن،

الطلب الثاني: الإجماع على أن العمل جزء لا يصح الإيمان إلا به.

المطلب الثَّالث؛ إجماع الصحابة على تكفير ثارك الصلاة.



المطلب الأول: التلازم بين الظاهر والباطن

وقد تكلمت على معناه وأدلته في الفصل السابق، بها يغني عن إعادته (١).

وحاصل الاستدلال به هنا: أن العمل الظاهر لازم للإيمان الباطن، لا ينفك عنه، وإذا انتفى اللازم انتفى الملزوم. فإذا قام بالقلب تصديق وعيه لزم ضرورة أن يتحرك البدن بالممكن من القول والعمل، وإذا لم يوجد العمل الظاهر كان ذلك دليلا على انتفاء عمل الفلب، وذلك كفرٌ بإجماع أهل السنة، والمخالف يسلّم بذلك كما تقدم.

فمن حكم بإسلام تارك العمل الظاهر بالكلية كان بين أمرين: أن يدعي أن ترك عمل القلب ليس كفرا، كما تقوله الجهمية ومن وافقها. أو أن ينفي التلازم بين الظاهر والباطن، ويُتصور وجود عمل القلب المجزئ مع انتفاء جميع أعمال الجوارح، كما تقوله المرجئة.

وقد تقدم من كلام شيخ الإسلام فيله أن من عرف هذا التلازم زالت عنه شبهات كثيرة في مثل هذه المواضع التي كثر فيها اختلاف الناس.

وهذا الدليل- التلازم بين الظاهر والباطن- استعمله شيخ الإسلام على لإثبات كفر تارك الصلاة باطنا، وتضمن ذلك الكلام على كفر تارك العمل الظاهر، ومن ذلك قوله على: (وهذه المالة فا طرفان: أحدهما: في إثبات الكفر الظاهر.

 ⁽١) وإنها قدمت الكلام على التلازم هناك؛ لكونه مدخلا رئيسا لفهم العلاقة يين الإيهان والعمل، ولينسع
 المقام لذكر مفهومه وأدنت وموقف المرجنة منه.

والثاني: في إثبات الكفر الباطن.

فأما الطرف الثاني فهو مبني على مسألة كون الإيمان قولا وعملا كما تقدم، ومن الممتنع أن يكون الرجل مؤمنا إبهانا ثابتا في قلبه بأن الله فرض عليه الصلاة والزكاة والصيام والحج ويعيش دهره لا يسجد لله سجدة، ولا يصوم رمضان، ولا يؤدي لله زكاة، ولا يحج إلى بيته، فهذا ممتنع، ولا يصدر هذا إلا مع نفاق في القلب ورندقة، لا مع إيان صحيح)(١).

وقوله: (فمن عرف ارتباط الظاهر بالباطن زالت عنه الشبهة في هذا الباب، وعلم أن من قال من الفقهاء: إنه إذا أقر بالوجوب وامتنع عن الفعل لا يقتل (٢٠)، أو يقتل مع إسلامه (٣٠)، فإنه دخلت عليه الشبهة التي دخلت على المرجنة والجهمية، والتي دخلت على من جعل الإرادة الجازمة مع القدرة النامة لا يكون بها شيء من الفعل. ولهذا كان الممتنعون من قتل هذا من الفقهاء بنوء على قولهم في مسألة الإيهان، وأن الأعهال ليست من الإيهان.

وقد تقدم أن جنس الأعمال من لموازم إيمان الفلب، وأن إيمان الفلب التمام بدون شيء من الأعمال الظاهرة ممتنع، سواء جعل الظاهر من لوازم الإيمان، أو جزءاً من

⁽١) الإيمان الأرسط, ضمن مجموع الفتاوي (٧/ ٦١٦).

⁽٢) إشارة إلى مذهب الجنفية في تارك الصلاة، فإنهم لا يرون كفره ولا قتله، بل يجبس عندهم حتى يصلي.

⁽٣) إشارة إلى ما هب المالكية والشافعية.

الإيان، كم تقدم بيانه)(١).

واستعمله ابن القيم الله في نفس المسألة أيضا، قال الله (وإذا كان الإيهان يزول بزوال عمل القلب، فغير مستنكر أن يزول بزوال أعظم أعال الجوارح، ولا سيا إذا كان ملزوما لعدم بحبة القلب وانقياده، الذي هو ملزوم لعدم التصديق الجازم كما تقدم ثقريره، فإنه يلزمه من عدم طاعة القلب عدم طاعة الجوارح؛ إذ لو أطاع القلب وانقاد، أطاعت الجوارح وانقادت. ويلزم من عدم طاعته وانقياده، عدم التصديق المستلزم للطاعة، وهو حقيقة الإيهان؛ فإن الإيهان ليس مجرد التصديق كما تقدم بيانه، وإنها هو التصديق المستلزم للطاعة والانقياد، وهكذا القدى ليس هو مجرد معرفة الحق وثبيته، بل هو معرفته المستلزم للطاعة والانقياد، وهكذا القدى ليس هو بحرد معرفة الحق وثبيته، بل التصديق المستلزم للاهتداء، كما أن اعتقاد التصديق وإن سمي تصديقا، فليس هو المصديق المستلزم للإيهان، فعليك بمراجعة هذا الأصل ومراعاته) (1).



⁽١) الإيان الأوسط أضمن مجموع الفتاري (٧/ ٢١٦).

⁽٢) الصلاة وحكم ثاركها، ص (٤٦).

الطلب الثاني: إجماع أهل السنة على أن العمل جزء لا يصح الإيمان إلا به

وقد حكى هذا الإجماع ونقله غير واحد من أهل السنة، بألفاظ متقاربة، يدل مجموعها على أن الإيبان لا يجزئ من دون عمل الجوارح.

ومن هؤلاء:

١- الإصار الشافعي عظم، ت: ٢٠٤هـ، حيث قبال: (وكنان الإجماع من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ومن أدركناهم يقولون: الإيمان قول وعمل ونية لا يجزئ واحد من الثلاثة إلا بالآخر)(١).

والإشكال الثاني: أنْ يقال: إنَّ العمل الوارد في قول الشافعي: (قول وعمل ونية) يشمل بجموع العملين، عمل القلب وعمل الجوارح. وعنه جوابان أيضا، الأول: أن عمل القلب عبر عنه الشافعي هنا بالنية، فدل على أن المراد بالعمل عمل الجوارح، والثاني: صلمنا أنه يريد العملين معا، فبلا يصح الإيمان ولا يُجزئ إلا بوجودهما معا، وهذا ما نقول به، فلا بد من اجتماع هذه الأجزاء: القول الظاهر والباطن، =

⁽١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة لللائكائي (٩٥٦/٥)، مجموع الفتاري (٧/ ٢٠٩)، ويرد على كلام الشافعي عبيم السكالان، الأول: أن يقال: إن الشافعي عبيم لا يكفر تارك التعالاة، فكيف بنقل هذا الإجاع؟ ويجاب عنه بجوابين، الأول: أن الجزم بأن الشافعي لا يكفر تارك الصلاة، غير صحبح، فإن الطحاوي وهو ابن أخت المزني لم يحك عنه غير القول بالتكفير، وحكى عنه ابن كثير القولين، التكفير وعدمه انظر تفسيره لقوله تعالى (فخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة) [مريم: ٥٩]. والثالي: أنه لا تلازم بين المسألتين، فتكفير تارك العمل بالكلية، غير تكفير تارك الصلاة، فالفائل بالمسألة الأولى لا يلهم أن يقول بالثانية، فأهل السنة مجمعون على أنه لا يصح الإيبان مع ترك العصل الظاهر بالكلية، وإنَّ اختلفوا في ترك آحاد العملي كالصلاة، وسيأتي لهذا مزيد إيضاح عند نفل كلام الشيخ ابن بالر الله في المَــَالَةُ؛ وعنذ الحواب عن الشبهة السابعة من شبهات المخالف العقلية.

٢- الإمام الحميدي عله ، ت: ٢١٩ هـ، حيث قال: (وأخبرت أن قوما يقولون: إن من أقر بالصلاة والزكاة والصوم والحج ولم يفعل من ذلك شيئا حتى يموت، أو يصلي مسند ظهره مستدبر القبلة حتى يموت، فهو مؤمن ما لم يكن جاحدا، إذا علم أن تركه ذلك في إيهانه، إذا كان يقر الفروض واستقبال القبلة. فقلت: هذا الكفر بالله الصراح، وخلاف كتاب الله وسنة رسوله على وفعل المسلمين، قال الله جل وعز: ﴿ حُتَفَاءَ وَيُقِيمُوا ٱلصَّلَوٰة وَيُؤْتُوا ٱلرَّكُوٰة وَذَ لِكَ دِينُ ٱلْقَبِمَة ﴾ قال حنبل: قال أبو عبد الله أو سمعته يقول: من قال هذا فقد كفر بالله ورد على الله أمره وعلى الرسول ما جاء به) (١٠).

⁼ والعمل الظاهر والباطن.

ثم زايت من يشكك في صحة النقبل عن الشافعي فيخة ، ويتوعم أن اللالكائي فيخة ساقه بالا زمام أو خطام! وفاته أن اللالكائي وشيخ الإسلام كليها بنقل هذا عن الشافعي فيخة من كتابه الأم، فأي إسناه يحتاجان إليه؟! قال اللالكائي فيخة: (قال الشافعي فيخة في كتاب الأم في باب النبة في الصلاة: تحتج بأن لا تجزئ صلاة إلا بنية لحديث عمر بن الخطاب عن النبي في : "إنها الأعمال بالنبة" بم قال: وكان الإجاع ...) قأي توثيق بعد هذا؟! وأما شيخ الإسلام فقد ذكر هذا الإجماع واحتج به في مواضع، منها الموضع المشار إليه سابقا، وقال فيه: (وقال الشافعي خيث في كتاب الأم في باب النبة في الصلاة). وقال في (٧/ ٨٠ ٢): (وحكى غير واحد الإجماع على ذلك، وقد ذكرنا عن الشافعي خيث ما ذكره من الإجماع على ذلك، وقد ذكرنا عن الشافعي خيث ما ذكره من الإجماع على ذلك، وقد ذكرنا عن الشافعي خيث ما ذكره من الإجماع على ذلك قوله في "الأم"؛ وكان الإجماع من الصحابة والتابعين...)، وانظر (٧/ ١ أ ٥). وهذا النص المهم المقرر لمذهب السلف لا يوجد في "الأم" المطبوع، لكن هذا لا يضر، بعد ثبوته يقول إمامين كبرين، وحها الله.

 ⁽۱) السنة للخلال (٣/ ٥٨٦) رئم ١٠٢٧، ورواه الملالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٥/ ٩٥٧).
 رقم ١٥٩٤، وأورده شيخ الإسلام في الإيمان الكبير محتجاً به، كما في مجموع الفتاوى (٧/ ٢٠٩).

٣- الإماد الأجري الله ، ت: ٣٦٠ هـ، حيث قال: (بيل نقول-والحمد لله-قولا يوافق الكتاب والسنة وعلماء المسلمين الذين لا يستوحش من ذكرهم، وقد تقدم ذكرنا لهم; إن الإيمان معرفة بالقلب تصديقا يقينا، وقول باللسان، وعمل بالجوارح، لا يكون مؤمنا إلا بهذه الثلاثة، لا يجزي بعضها عن بعض، والحمد لله على ذلك)(1).

وقال أيضا: (اعلموا رحمنا الله تعالى وإياكم: أن الذي عليه علماء المسلمين أن الإيمان واجب على جميع الخلق، وهو تصديق بالقلب، وإقرار باللسان، وعمل بالجوارح.

ثم اعلموا أنه لا تجزيء المعرفة بالقلب والتصديق إلا أن يكون معه الإيهان باللسان نطقا، ولا تجزيء معرفة بالقلب ونطق باللسان حتى يكون عمل بالجوارح، فإذا كملت فيه هذه الثلاث الخصال كان مؤمنا. دل على ذلك الكتاب والسنة وقول علماء المسلمين)(1).

⁼ وقول الحميدي وأحد رحمه) الله هذا، صريح في تكفير تارك الفرائض (المقر بها) و هو كفول نافع مولى ابن عمر-ويأتي في الفصل النالي-: وقد جعل شيخ الإسلام عظم كلامهم من باب واحد، وذكر ماخذهم في ذلك. انظر (٢/ ٥) من هذا البحت.

⁽١) الشريعة للأجرى (٢/ ١٨٦) (ت: الدميجي).

⁽٢) السابق (٢/ ٦١١)، وقد ادعى بعضهم أن الإجزاء هنا بمعنى الكمال، فلا يجزئ: أي لا يكمل، وهذه مكابرة وتحكم، وصغار طلبة العلم لا يخفى عليهم الفرق بين المجزئ والكامل؛ إذ ما برح الفقها، يفرقون بين الغسل الكامل والمجزئ!! على أن في عبارة الآجري ما يهذم هذا التأويل، وذلك قوله: (لا نجزي، المعرفة بالقلب والتصديق إلا أن يكون معه الإيمان باللسان تطفا)، فلو أوّل الإجزاء بمعنى الكمال، للزم الثول بصحة الإيمان مع ترك قول اللسان، وهذا لا قائل به من أهل السنة، ثم قوله =

وقال أبضا: (اعلموا رحمنا الله وإياكم أن الذي عليه علماء المسلمين واجب على جميع الخلق: وهو تصديق القلب، وإقرار اللسان، وعمل الجوارح.

ثم إنه لا تجزيء معرفة بالقلب ونطق باللسان حتى يكون معه عمل بالجوارح. فإذا اكتملت قيه هذه الخصال الثلاثة كان مؤمنا، دل على ذلك الكتاب والسنة وقول علماء المسلمين...

ولا ينفع القول إذا لم يكن القلب مصدقا بها ينطق به اللسان مع القلب، وإنها الإيهان بها فرض الله على الجوارح تصديقا لما أمر الله به القلب، ونطق به اللسان، لقول مع في الجوارح تصديقا لما أمر الله به القلب، ونطق به اللسان، لقول مع في الدين المنوا الذي المنوا المنوا والمنه والمنافرة والمنافر

والأعمال بالجوارح تصديق عن الإيمان بالقلب واللسان.

قمن لم يصدق بجوارحه مثل الطهارة والصلاة والزكاة والصيام والحج والجهاد وأشباه هذه، ومن رضي لنفسه بالمعرفة دون القول والعمل لم يكن مؤمنا. ومن لم يعتقد

⁼ بعد ذلك: (لا تنفعه) صريح أيضا في إثبات المطلوب، وانظر الجواب عن الشبهة الثانية من شبهات المخالف العقلية.

⁽١) سورة الحج، آية: ٧٧

⁽٢) سورة البقرة : آية : ٣٤

المعرفة والقول(١٠ كان تركه للعمل تكذيبا منه لإبيانه، وكان العمل بها ذكرنا تصديقا منه لإيانه، فاعلم ذلك. هذا مذهب علهاء المسلمين قديها وحديثا، فمن قال غير هذا فهو مرجئ خبيث، فاحذره على دينك.

والدليل عليه قولمه رُقِق: ﴿ وَمَا أُمِرُواْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ اللَّهَ تُخْلِصِينَ لَهُ ٱللَّذِينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُواْ ٱلزَّكُوةَ ۚ وَذَالِكَ دِينُ ٱلْقَيِمَةِ ﴾ (٢) (٣).

3- أبوطالب اللكي على الأمة مجمعة أن العبد لو أمن بجسيع ما ذكرناه من عقود القلب في حديث جبريل الخيلا من وصف الإيبان، ولم يعمل بها ذكرناه من وصف الإسلام بأعمال الجوارح، لا يسمى مؤمنا، وأنه إن عمل بجميع ما وصف به الإسلام ثم لم يعتقد ما وصفه من الإيبان، أنه لا يكون مسلما.

 ⁽۱) لعل الصواب؛ ومن اعتقد المعرفة والقول كان تركه العمل نكذيبا منه لإيانه...النخ، كما يدل عليه
 الساق.

⁽٢) سورة البينة، آية: ٥

 ⁽٣) الأربعين حديثًا، للآجري، مطبوع مع الشريعة، ط. دار الكتب العلمية، ص (٢٢٤)، وسيأتي نقل آخر
 مهم عن الآجري يخد، ضمن الفصل التالي المشتمل على نقولات عن أهل العلم في هذه المسألة.

 ⁽١٤) هو عمد بن علي بن عطية الحارثي، شيخ الصوفية في زمانه. انظر: سير أعلام النبلاء (١٦/ ٥٣٦) وإنها
أوردت كلامه لنقل شيح الإسلام له، وإقراره عليه، كما سيأي، وانظر ما سيأي نقله عنه في ج٢ ص١١

وقد أخبر ﷺ أن الأمة لا تجتمع على ضلالة)(١٠).

(۱) قوت القلوب (۲/ ۲۵۳)، ونقله شيخ الإسلام في كتاب الإيان، ضمن بجموع الفتاوى (۲/ ۲۳۳)، وعلى عليه بقوله: (قلت: كأنه أراد بطلك إجماع المصحابة ومن اتبعهم، أو أنه لا يسمى مؤنا في الأحكام، وأنه لا يكون مسلما إذا أنكر بعض هذه الأزكان، أو علم أن الرسول أخبر بها ولم يصدقه، أو أنه لم ير خلاف أهل الأهواء خلافا، وإلا فأبو طالب كان عارفا بأقواهم، وهذا والله أعلم مراده؛ فإنه عقد الفصل الثالث والثلاثين في بيان تفصيل الإسلام والإيان وشرح عقود معاملة القلب من ملهب أهل الجهاءة) لنتهى، وهذا يعني أن الصحابة ومن انبعهم بجمعون على أن الإيهان لا بدفيه من عمل ظاهر، كما أن الإسلام لا يكون من دون اعتقاد باطن، على ما ذكره أبو طالب على. وهذا موافق لا حكاء الشافعي على عنهم، كما سن.

قلت: وكما لم يقبل الرازي هجمُّه كلام الشافعي في هذه المسألة، ورآء تناقضا؛ لأنه-أي الرازي- تنصر قبول جهم والصالحي، كما بين شيخ الإسلام هجُمُّه، وسبق لقل كلامه ص ٢٢٦، فإن أبا حامد الغزالي لم يقبل كلام أي طالب، وجعله متناقضا، أيضا، ونسبه إلى موافقة المعتزلة!

قال الغزالي: (الدرجة الثانية: أن يوجد التصديق بالفلب والشهادة باللسان دون الأعيال بالجوارج. وقد اختلفوا في حكمه، نقال أبوطالب المكي: العمل بالجوارح من الإيهان، ولا يتم دونه، وادعى الإجماع فيه) انتهى من قواعد العقائد ص (٢٤٥) ورُعم الغزالي أن القائل بهذا قائل بركنية العمل، وهو مذهب المعن لذا

قلت: ونسبة ما أجمع عليه أهل السنة في هذه المسألة إلى مذهب المعتزلة، هو ما يقول من دخلت عليهم شبهة الإرحاء في هذا العصر، إلا أنهم يختلفون عن الغزالي هنا في أمرين:

الأول: أنهم بجادلون في فهم كلام أبي طالب المكي الله الذي نقله وأقره شيخ الإسلام- وكلامه واضح بين لالبس قيه، كما سبق.

والثاني: أن منهم من يصرح بركنية العمل، دون فهم لما تقتضيه هذه الركنية! والغزالي كان أعلم منهم بمراد أبي طالب، وبها يقتضيه الثول بركنية العمل، من تكفير تاركه، وغذا لم يسلم به. وقد ذهب =

وقال على كلاما نفيسا قبل هذا، يوضح مراده- وسيأي نقل أكثره- ومن ذلك ق له: (ومن كان ظاهره أعمال الإسلام، [و الا يرجع إلى عقود الإيمان بالغيب، فهو منافق نفاقا ينقل عن الملة. ومن كان عقده الإيمان بالغيب، [و]لا يعمل بأحكام الإيمان وشرائع الإسلام، فهو كافر كفرا لا يثبت معه توحيد)(١٠).

٥- الإمام ابن بطة العكبري كالله، ت: ٣٨٧هـ، حيث قال: (باب بيان الإيهان وفرضه وأنه: تصديق بالقلب وإقرار باللسان وعمل بالجوارح والحركات، لا يكون العبد مؤمنا الا عنده الثلاث.

قال الشيخ: اعلموا رحكم الله أن الله جل ثناؤه وتقدست أساؤه فرض على القلب المعرفة به والتصديق له ولرسله ولكتبه ويكل ما جاءت به السنة، وعلى الألسن النطق بذلك والإقرار به قولا، وعلى الأبدان والجوارح العمل بكل ما أمو به وقرضه من الأعمال، لا تجزىء واحدة من هذه إلا بصاحبتها.

ولا يكون العبد مؤمنا إلا بأن يجمعها كلها حتى يكون مؤمنا بقلبه، مقرا بلسانه، عاملا مجتهدا بيجو ارحه.

ثم لا يكون أيضا مع ذلك مؤمنا حتى يكون موافقا للسنة في كل ما يقوله ويعمله،

⁼ غفر الله له- مذهب جهم في تصحيح الإيهان، بمجرد التصديق، ولو من غير نطق باللسان، مع التمكن من ذلك. انظر: قواغد العقائد، ص (٢٤٨) وما بعدها.

⁽١) قوت القلوب (٢/ ٢٥٠). ونقله شيخ الإسلام في كتاب الإيمان، ضمن مجموع الفتاري (٧/ ٣٣٣). وما بين المعكو ثنين منه.

مثيعا للكتاب والعلم في جميع أفواله وأعاله.

وبكل ما شرحته لكم نزل به القرآن ومضت به السنة، وأجمع عليه علماء الأمة)(١).

(١) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (٢/ ٢٠) وما بعدها، وسيأي نقل مهم عنه أيضا في الفصل النالي. وزعم المحالف أن قوله: (ثم لا يكون أيصا مع دلك مؤمنا حتى يكون موافقا للسنة في كبل ما يقوله ويعمله) ببين معنى (الإجزاء) في كلامه، وقال: (فلينظر كلامه آخرا في موافقة العمل للسنة وعد (إجزائه إلا بها) فهل المتخلف عن ذلك يصير كافرا؟ إلم أن المراد حثها اللروم والوجوب والنوكيد عليهها؟! فالسياق واضع في ذلك أو لا وأخبرا).

قلت: أولا: لم يذكر ابن بطة لفظ (الإجزاء) عند الكلام على موافقة السنة، كما زعم المخالف.

وثانيا: أن شيح الإسلام وتخ ببن وجه ذكر اتباع السنة هذا، فقال (٧/ ٥٠٥): (فقول السفف يتضمن القول والعمل، الباطن والظاهر، لكن لما كان بعض الناس قد لا يفهم دخول النبة في ذلك، قال بعضهم: ونبة. ثم بين آخرون أن مطلق القول والعمل واللية لا يكون مقبولا إلا بموافقة السنة. وهذا حق أيضا فإن أولئك قالوا: قول وعمل: ليينوا اشتاله على الجنس ولم يكن مقصودهم ذكر صفات الأقوال والأعمال).

فيا ذكره ابن بطة: من القول والشصديق وعمل الجوارح، لا يقبل منه شيء إلا بموافقة المسنة، والمواد بذلك عبادة الله على ما شرعه نبيه على وهذا أصل دين الإسلام، وهذا القيد هنا بخرج عبادات المشركين وأهل الكتاب، ممن أصل دينه على غير السنة، قال شيخ الإسلام: (الم قالوا: لا يقبل قول وعمل إلا بنية، وهذا ظاهر: فإن القول والعمل إذا لم يكن خالصا لله، لم يقبله الله تعالى، شم قالوا: لا يقبل قول وعمل ونية إلا بموافقة السنة، وهي الشريعة، وهي ما أمر الله به ورسوله على المن القول والعمل والنية الذي لا يكون مسنونا مشروعا قد أمر الله به، يكون بدعة، وكل بدعة ضلالة، ولبس مما يجه الله، قلا يقبله الله، ولا يصلح، مثل أعيال المشركين وأهل الكتاب) انتهى من الاستقامة (١/ ٢١٠).

قالمخالفُ لم يقفه المراد بموافقة السنة في هذا الباب، فقال ما قال، والله المستعان.

وتأمل قوله: (لا تجزيء واحدة من هذه إلا بصاحبتها) فإنه موافق لما حكماه الشافعي:، كم سبق.

7- شيخ الإسلام ابن تيمية ظلا، ت: ٧٧٨ه، حيث قال في معرض الاستدلال على تكفير تارك الصلاة، والمناقشة لأدلة المخالفين: (وأبضا فان الإيمان عند أهل السنة والجهاعة قول وعمل، كها دل عليه الكتاب والسنة و أجمع عليه السلف، وعلى ما هو مقرر في موضعه، فالقول تصديق الرسول، والعمل تصديق القول، فإذا خلا العيد عن العمل بالكلية لم يكن مؤمنا.

والقول الذي يصير به مؤمنا قول مخصوص، وهو الشهادتان، فكذلك العمل هو الصلاة... وأيضا فإن حقيقة الدين هو الطاعة والانقياد، وذلك إنها يتم بالفعل، لا بالقول فقط، فمن لم يفعل لله شيئا فها دان لله دينا، و من لا دين له قهو كافر)(١).

٧- الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب على ت: ١٢٠٦ هـ، حيث قال: (لا خلاف بين الأمة أن التوحيد: لابد أن يكون بالقلب، الذي هو العلم؛ واللسان الذي هو القول، والعمل الذي هو تنفيذ الأوامر والنواهي، فإن أخل بشيء من هذا، لم يكن الرجل مسلما.

فإن أقر بالتوحيد، ولم يعمل به، فهو كافر معاند، كفرعون وإبليس. وإن عمل بالتوحيد ظاهراً، وهو لا يعتقده باطناً، فهو منافق خالصاً، أشر من الكافر والله

⁽١) شرح العمدة (٢/ ٨٦)، وسيأتي النقل المستفيض عنه في هذه المسألة. في الفصل التالي

أعلم)(١).

وقال أيضا: (اعلم رحمك الله أن دين الله يكون على القلب بالاعتقاد وبالحب وبالبغض، ويكون على الجوارح بفعل أركان الإسلام، وترك الأفعال التي تكفر، فإذا اختل و احدة من هذه الثلاث كفر وارتد)(1).

وقال في آخر "كشف الشبهات": (ولنختم الكلام إن شاء الله بمسألة عظيمة مهمة جدا تفهم عما تقدم، ولكن نفرد لها الكلام لعظم شأنها، ولكثرة الغلط فيها، فنقول: لا خلاف أن التوحيد لابد أن يكون بالقلب واللسان والعمل، قبإن اختل شيء من هذا لم يكن الرجل مسلما. فإن عرف التوحيد ولم يعمل به فهو كافر معاند كفرعون وإبليس وأمثالها. وهذا يغلط فيه كثير من الناس، يقولون: هذا حق، ونحن نفهم هذا، ونشهد أنه الحق، ولكننا لا نقدر أن نفعله، ولا يجوز عند أهل بلدنا إلا من وافقهم، أو غير ذلك من الأعذار، ولم يدر المسكين أن غالب أئمة الكفر يعرفون الحق، ولم يتركوه إلا لشيء

(١) الدرر السنية في الأجوبة النجدية (٢/ ٢٢٤)، ومجموعة الرسائل والمسائل النجدية (٤/ ٣٧).

⁽٢) الدرر السنية (١٠/ ٨٧)، وكلامه على من أصرح الكلام وأبيت، وفيه رد على من زعم أن العصل يتحقق بترك الدرر السنية (١٠/ ٨٧)، وكلامه على من أمه لابد من علما ومن فعلي الأركان أيضا، فرحمه الله وأسكته فسيح جنانه، ولأجل هذه المسألة العظيمة شنع عليه بعض مخالفيه بأنه يقول بقول الخوارج - كما سيأني -، وهذا مشابه علما لما يقوله من دخلت عليه شبهة الإرجاه اليوم، في من بنصر قول أهلي السنة في هذه المسألة، والله المستعان.

من الأعذار، كما قال تعالى: ﴿ أَشْتَرُواْ بِغَايَنتِ ٱللَّهِ تُمَّنَّا قَلِيلًا ﴾ (١)، وغير ذلك من الآيات، كقوله: ﴿ يَعْرِفُونَهُ ، كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآ ءُهُمْ ﴾ (٧)، فإن عمل بالتوحيد عملاً ظاهراً، وهبو لا يفهمه ولا يعتقده بقلبه، فهو منافق، وهو شر من الكافر الخالص ﴿إِنَّ ٱلْكَنْفِقِينَ فِي ٱلدُّرْكِ آلاً شَفَل مِنَ ٱلنَّارِ ﴾ (٣). وهذه المسألة مسألة طويلة تبين لك إذا تأملتها في ألسنة الناس، ثرى من يعرف الحق ويترك العمل به، لخوف نقص دنياه أو جاهه أو مداراة، وتبرى من يعمل به ظاهراً لا باطناً، فإذا سألته عما يعتقده بقلبه فإذا هو لا يعرفه)(1).

قلت: وقد ثقل عنه المخالف غير مرة أنه لا يكفر بترك المباني الأربعة، واعتمد على قول الشيخ يخلفه وقد سئل عما يقاتل عليه، وعما يكفر الرجل به: (أركان الإسلام الخمسة، أولها الشهادتان، ثم الأركان الأربعة؛ فالأربعة إذا أقر بها، وتركها تهاوناً، فنحن وإن قاتلناه على فعلها، فلا نكفَّره بتركها؛ والعلماء: اختلفوا في كفر التارك لها كسلاً من غير جحود؛ ولا تكفر إلا ما أجمع عليه العلماء كلهم، وهو الشهادتان)(٥).

وجوابه من وجهين:

الأول: أنه لم يتحور لي مذهب الشيخ يَتنه في تكفير تارك الصلاة، فما ذكر هنا

⁽١) سورة التوبة، آية: ٩.

⁽٢) سورة البقرق أية: ١٤٦

⁽٣) سورة التاءة آية: ١٤٥

⁽٤) كشف الشبهات، ضمن مجموع مؤلفات الشيخ (٦/ ١٣١)، وضمن الجامع الفريد ص (٢٧٧).

⁽٥) الدرر السنية (١/ ٢٠٢)،

يعارضه قول تتنة: (هل يشترط في الواجب "") النطق بالشهادتين؟ أو يصير مسلماً بالمعرفة؟ فذكر أنه لا يصير مسلماً إلا بالنطق للقادر عليه، والمخالف في ذلك جهم، ومن تبعه؛ وقد أفتى الإمام أحمد، وغيره من السلف، بكفر من قال: إنه يصير مسلماً بالمعرفة، وتفرّع على هذه مسائل؛ منها: من دُعي إلى الصلاة فأبى، مع الإقرار بوجوبها، على يقتل كفراً؟ أو حداً؟ ومن قال: يقتل حداً، من رأى أن هذا أصل المسألة)(").

وظاهر هذا أنه يرى كفر تارك الصلاة إذا دعي إليها وأبي، كما هو المعروف من مذهب الحنابلة.

وما ذكره يتنته من أن الخلاف هنا متفرع على الخلاف في مسألة الإيهان، هو ما قرره شيخ الإسلام بقوله: (وعُلم أن من قال من الفقهاء: إنه إذا أقر بالوجوب، وامتنع عن الفعل، لا يقتل، أو يقتل مع إسلامه؛ فإنه دخلت عليه الشبهة التي دخلت على المرجشة والجهمية، والتي دخلت على من جعل الإرادة الجازمة مع القدرة التامة لا يكون بها شيء

أول واجب عصل الإنسان
والنطيق بالشهادتين اعتسيرا

معرف الإلى باستيقان لصحة الإيسان عسن قدارا يكون ذا نقصص وذا إكسال

⁽١) أي في أول واحب على المكلف، والشيخ عِبْد قبال ذليك حين سئل عن معنى هذه الأيبات:

⁽٢) الدرر المية (١/٠/١) وما بعدها.

من القعل، ولهذا كان الممتنعون من قتل هذا من الفقهاء بنوه على قولهم في مسألة الإبيان،

من القعل، ولهذا كان الممتنعون من قتل ه وأن الأعمال ليست من الإيمان)(١).

الوجه الثاني: أنه على فرض أن الشيخ يحقه لا يكفر بترك الصلاة والزكاة والصوم والحج، فهذا من أبلغ الرد على المخالف في زعمه أن مسألة ترك العمل راجعة إلى مسألة ترك الصلاة، خلافا ومأخذا، والحق أن الأولى مجمع عليها بين أهل السنة، بخلاف الثانية، والشيخ هنا يختن مع عدم تكفيره لتارك المباني الأربعة، يجزم بكفر تارك عمل الجوارح بالكلية، ويحكي الإجماع على هذا، فلله الحمد والمنة (٢).

٨- احدائمة الدعوة، فلا، حيث قال في التوضيح عن توحيد الخلاق: (فأهل السنة محمعون على أنه متى زال عمل القلب فقط، أو هو مع عمل الجوارح: زال الإيمان بكليته. وإن وُجد بجرد التصديق، فلا ينفع بجردا عن عمل القلب والجوارح معا، أو احدهما(")، كما لم ينفع إبليس وفرعون وقومه واليهود والمشركين الذين كانوا يعتقدون صدق الرسول على سرا وجهرا)(١).

⁽۱) مجموع الفتاري (۱/ ۲۱۱).

 ⁽٣) وسيأن إيضاح هذه المسألة عند ثقل كلام الشيخ ابن بال تانته وعند الإجابة على الشيهة السابعة من الشبهات المقلية.

 ⁽٣) فلا ينفع التصديق مع زوال العملين، أي عمل الفلب وعمل الجوارح، ولا ينفع أيضا مع زوال أحدهما،
 بل لابد من اجتماع الثلاثة، فلا يجزئ أحدها عن الآخر.

 ⁽٤) التوضيح عن توحيد الخلاق، ص (١٣٩) والكتاب طبع منسوبا للشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد بن=

وقال على : (وفي الآية (٥٠) رد على المرجثة والكرامية، ووجهه أنه لم ينفع هؤلاء قولهم: آمنا بالله، مع عدم صبرهم على أذى من عاداهم في الله، فلا ينفع القول والتصديق

عبد الرهاب، وحقق الشيخ الدكتور عبد العزيز بن محمد العبد اللطيف نسبته إلى ثلاثة من أثمة الدعوة اشتركوا فيه، وهم: الشيخ محمد بن علي بن غريب في (ت: ١٢٠٩ هـ)، والشيخ حمد بن معسر في (ت: ١٢٠٩ هـ). انظر: دعاوى في (ت: ١٢٢٥ هـ). انظر: دعاوى المشاوثين، ص (٥٩)، وانظر ترجمة الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب، في الدرر السنية المشاوثين، ص (٥٩)، وانظر ترجمة الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب، في الدرر السنية (وله مشاركة في كتاب التوضيح).

⁽١) في إحدى النسخ بعد قوله: • وظاهر أنه: • فلابد في الشهادتين من العلم واليقين والعمل بمدلولها؟.

⁽٢) سورة محمد، آية: ١٩

⁽٣) سورة الزخرف، آية: ٨٦

⁽٤) فتح المجيد (١/ ١١٩) ت: د. الوليدين عبد الرحمن آل فريان.

 ⁽٥) أي قولت تعالى: ﴿ وَمِنْ آلنَّاسِ مَن يَقُولُ مَا مُنَّا بِٱللَّهِ فَإِذْاۤ أُودِي فِي ٱللَّهِ حَعَلَ فِتْنَةُ ٱلنَّاسِ كَعَدْابِ ٱللَّهِ ﴾ العنكيوت، آية ١٠١

- 11

بدون العمل. فلا يصدق الإيمان الشرعي على الإنسان إلا باجتماع الثلاثة: التصديق بالقلب وعمله، والقول باللسان، والعمل بالأركان، وهذا قول أهل السنة والجماعة، سلفا وخلفا، والله سبحانه أعلم)(1).

10- الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن على من مدع على من شنع على شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب على لأجل كلامه السابق، ونسبه إلى الخوارج: (قد ثقدم مرارا أن المعترض له حظ وافر من صناعة التبديل والتحريف، كما وصف الله اليهود بذلك في غير آية (ا) والذبح والنذر لغير الله، وإخلاص المدين في ذلك كله لله، هذا ما دل عليه كلام شيخنا في كشف الشبهات، وهذا مجمع عليه بين أمل العلم. فإذا اختل أحد هذه الثلاثة اختل الإسلام وبطل، كما دل عليه حديث جبريل لما سأل النبي في عن الإسلام والإيان والإحسان، فبدأ بتعريف الإسلام بالشهادتين، ولا شك أن العلم والقول والعمل مشترط في صحة الإثبان بها، وهذا لا يخفى على أحد شم رائحة العلم، وإنها خالف الخوارج فيها دون ذلك من ظلم العبد لنفسه، وظلمه لغيره من الناس) (").

١١- الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ ظهر، ت: ١٣٧٧ هـ، حيث قال: (بل إجماع بين أهل العلم (أن التوحيد لابد أن يكون بالقلب واللسان والعمل)، فلا بد من الثلاثة،

⁽۱) فتح المجيد (۲/ ۵۷۹).

⁽Y) الظاهر أن هنا سقطاء كما يتضح من السياق.

⁽٣) مصباح الظلام في الرد على من كذب على الشيخ الإمام، ص (٣٨٧).

لابد أن يكون هو المعتقد في قلبه، ولابد أن يكون هو الذي ينطق به لسانه، ولابد أن يكون هو الذي ينطق به لسانه دون قلبه يكون هو الذي تعمل به جوارحه، (فإن اختل شيء من هذا): لو وحد بلسانه دون قلبه ما نفعه توحيده، ولو وحد بقلبه وأركانه دون لسانه ما تفعه ذلك، ولو وحد بأركانه دون الباقي (لم يكن الرجل مسلم)، هذا إجماع أن الإنسان لابد أن يكون موحداً باعتقاده ولسانه وعمله) ".

قلقة؛ من عرف التوحيد الذي دعت إليه الرسل، زال عنه الإشكال في هذه المسألة، فإن التوحيد هو إفراد الله تعالى بالعبادة، و"لا إله إلا الله" تعني أنه لا معبود بحق إلا الله، فالتوحيد يقوم على عبادة الله وحده بالقلب واللسان والجوارح، بل حقيقة الدين هو الطاعة والانقياد، كما سبق في كلام شيخ الإسلام، ولا يتم هذا إلا بالعمل، فكيف يتصور بقاء التوحيد في قلب من عاش دهره لا يسجد لله سجدة ولا يؤدي له فوضا ولا يقلا.

وقد بان من خلال النقولات السابقة أن أهل السنة مجمعون على أن الإيهان قول وعمل، أو قول باللسان واعتقاد بالجنان وعمل بالجوارح والأركان، وأن هذه الثلاثة لا يجزئ بعضها عن بعض، ولا ينفع بعضها دون بعض، وأن العمل تصديق للقول، فمن لم يصدق القول بعمله كان مكذبا.

 ⁽١) شرح كشف الشبهات، جمع محمد بن عبد الرحن بن قاسم، ص (١٢٦)، وسيأتي عنه ثقل آخر، انظره في
 القصل الثالث من هذا الباب.

ووجه الاستدلال بهذا الإجماع في مسألتنا: أن تارك أعيال الجوارح بالكلية ثارك للصلاة ضمنا، فإذا ثبت إجماعهم على كفر تارك الصلاة وحدها، كان كفر ثارك العمل الظاهر كله أحق وأولى بالإجماع.

وقد حكى هذا الإجماع جاعة من الصبحابة والأثمة اللين لم يُعرفوا بالتساهل في نقل الإجماع، ومنهم:

١- جابر بن عبد الله على : وقد سأله مجاهد بن جبر: "ما كان بفرق بين الكفر والإبيان عندكم من الأعيال على عهد رسول الله هي ؟

قال: الصلاة"(١).

٢- أبوهريرة بين عن عبد الله بن شقيق عن أبي هريرة قال: كان أصحاب رسول
 الله و لا يرون شيئا من الأعمال تركه كفرا غير الصلاة (١١١٠).

٣- الحسن البصري عله: قال: "بلغني أن أصحاب رسول الله على كانوا يقولون: بين

 ⁽١) أخرجه ابن بطة في الإبانة (٢/ ١٧٢) رقم ٨٧٦ ومحمد بن نصر في تعظيم قدر الصلاة (٢/ ٨٧٧) رقم
 ٨٩٢ واللالكائي (٤/ ٩١٠) رقم ١٩٣٨، وحسن الشيخ الألباني إسناده في صحيح النرغيب والترهيب
 (١/ ٢٢٧).

⁽٢) رواه الحاكم في المستدرك (١/ ٤٨) وقال إنه على شرط الشيخين، فإنه ذكر حديث بريدة: العهد اللذي بينة وبينهم الصلاة قمن تركها فقد كفرا ثم قال: (ولهذا الحديث شاهد صحيح على شرطهما جيعاً) شم ساقه. وكأن الذهبي لم ينتبه لكلام الحاكم المنقدم فقال: (لم يتكلم عليه، وإسناده صالح).

العبد وبين أن يشرك فيكفر أن يدع الصلاة من غير عدر ١١٥٠٠.

٤- عبد الله بن شقيق هاه: قال: "لم يكن أصحاب النبي في يرون شيئا من الأعمال تركه كفر غير الصلاة"(").

٥- أيوب السختياني عضم: قال: "ترك الصلاة كفر لا يختلف فيه "(").

٦- إسحاق بن راهويه على: قال الإمام محمد بن نصر على: (سمعت إسحاق بقول: قد صح عن رسول الله على أن تارك الصلاة كافر، وكذلك كان رأي أهل العلم من لدن النبي إلى يومنا هذا أن تارك الصلاة عمدا من غير عدر حتى يذهب وقتها كافر)".

وقال ابن رجب على: (وكثير من عليه أهل الحديث يرى تكفير تارك الصلاة، وحكاه إسحاق بن راهويه إجماعا منهم حتى إنه جعل قول من قال: لا يكفر بترك هذه الأركان مع الإقرار بها من أقوال المرجئة، وكذلك قال سفيان بن عبينة...)(٥).

⁽١) رواه ابن بطة (٢/ ٣٧٣) رقم ٨٧٧ واللالكائي (٤/ ٩١٠) رقم ١٥٣٩

⁽٢) رواه الترمذي (٢٧٥٧) وابن أي شبية في الإيبان رقم ١٣٧ وفي المصنف (١/ ١٧٢) ومحمد بين لصر (٢/ ١٠٤) رقم ٩٤٨ وصححه الألباني في صحيح الترعيب والترهيب(١٦٥). قال المشوكاني تلك: (الظاهر من الصيخة أن هذه المقالة اجتمع عليها الصحابة؛ لأن قوله: "كان أصحاب رسول الله تلك" جمع مضاف، وهو من المشعرات بذلك) نيل الأوطار (١/ ٢٨٣)، والظار تعليق شيخ الإسلام الآق قريا.

⁽٣) أحرجه محمد بن نصر (٢/ ٩٢٥) رقم ٩٧٨ وصححه الألبالي في صحيح الترغيب (١/ ٢٣٠).

⁽١) تعظيم قدر الصلاة (٢/ ٩٢٩) رقم ٩٩٠

⁽٥) فتح الباري لابن رجب (١/ ٢٢)، وسيأتي كلام إسحاق الله في الفصل التالي.

٧- محمد بن نصر المروزي ولله: قال: (قد ذكرنا في كتابنا هذا ما دل عليه كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ من تعظيم قدر الصلاة وإيجاب الوعد بالثواب لمن قيام سها، والتغليظ بالوعيد على من ضبحها، والفرق بينها وبين سائر الأعمال في الفضار، وعظم القدر. ثم ذكرنا الأخبار المروية عن النبي ﷺ في إكفار تاركها، وإخراجه إياه من الملة، وإياحة قتال من امنتم من إقامتها، ثم جاءنا عن الصحابة ﴿ فَيْنَهُ مثل ذَلَكَ، ولم يُجتنا عن أحد منهم خلاف ذلك) ⁽¹⁾.

٨- ابن ثيمية علم: قال في بيان أدلة تكفير تارك الصلاة، بعد ذكر أدلة من الكتاب والسنة، وبيان أنه القول المنقول عن جهور السلف: (ولأنَّ هذا إجماع الصحابة. قال عمر عَيْثُتُ لما قيل له وقد خرج إلى الصلاة: "نعم ولا حظ في الإسلام لمن ترك الصلاة" وقصته في الصحيح، وفي رواية عنه قال: "لا إسلام لمن لم يصل" رواه النجاد، وهذا قال

 ⁽¹⁾ تعطيم قدر الصلاة (٢/ ٩٢٥). وزعم المحالف أن إجماع الصحامة إنها هو على الرواية، أي رواية الأحاديث في إكفار تارك الصلاة فقطء وأن كلام المروزي يدل على ذلك. وهـ فـ خطـ أ بـين مــن وجهـين: الأول: أن الحروزي علله قال بعد كلامه السابق: (ثم اختلف أهل العلم بعد ذلك في تأويل ما روي عن النبي ﷺ ، ثم عن الصحابة مختلح في إكفار تاركهما) قالمروي عن النبي ﷺ هو الأحاديث المعروفة، والمروى عن الصحابة هو أقوالهم في كفر تارك الصلاة، وهي أقوال مشهورة صحت عن عدد منهم، وانظر هذه الأثار في كتاب: "الحلاف في حكم تارك الصلاة" لشيخنا الدكتور عبد الله بن إبراهيم الزاحم، ص (٦١- ٦٦)، والوجه الثاني: أنه لو دخل الاحتيال في عبارة المروزي، فإن عبارة غيره، كعب الله بن سُقيق وإسحاق وسُبِحَ الإسلام، صريحة في أن الصحابة بممعون على تكفير تارك الصلاة، لا على بجرد رواية أحاديث التكفير.

بمحضر من الصحابة)(١).

9- ابن القيم كله: وقد ذكر أن من كفر تارك الصلاة استدل بالكتاب والسنة وبإجماع الصحابة، ثم قال: (وأما إجماع الصحابة، فقال ابن زنجويه: حدثنا عمر بن الربيع حدثنا يحيى بن أبوب عن يونس عن ابن شهاب قال: حدثتي عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن عبد الله بن عباس أخبره أنه جاء عمر بن الخطاب حين طعن في المسجد، قال: فاحتملته أنا ورهط كانوا معي في المسجد حتى أدخلناه بيته. قال: فأمر عبد المرحن بن عوف أن يصلي بالناس، قال: فلها دخلنا على عمر بيته غشي عليه من الموت، فلم بزل في غشيته حتى أسفر، ثم أفاق فقال: "هل صلى الناس؟ قال: فقلنا: نعم، فقال: لا إسلام لمن ترك الصلاة"، وفي سياق آخر: "لا حظ في الإسلام لمن ترك الصلاة" ثم دعا بوضوء فتوضأ وصلى، وذكر القصة, فقال هذا بمحضر من الصحابة ولم ينكروه عليه، وقد تقدم مثل ذلك عن معاذ بن جبل، وعبد الرحن بن عوف، وأبي هريرة، ولا يعلم عن صحابي خلافهم)".

⁽۱) شرح العمدة لاين تيمية (۲/ ۷۵). وهذا هو الإجماع الذي يتعمور نقله عن الصحابة جَفْفه، إذ لا يمكن النقل عن جيعهم قردا فردا، ولهذا قال ابن قدامة عُفْد في مسألة تحريم شراه الأرض الخراجية: (وهذا قول عمر في المهاجرين والأنصار بمحضر صادة الصحابة وأنعتهم قلم ينكر فكان إجماعا، ولا سبيل إلى وجود إجماع أقوى من هذا وشبهه؛ إذ لا مبيل إلى نقل قول جميع الصحابة في مسألة ولا إلى نقل قول العشرة ولا يوحد الإجماع إلا القول المنتشر) انتهى من المغني (۲/ ۳۱۰) مع أن تكهير ثارك الصلاة منقول عن سنة عشر صحابية، كما قال ابن حزم هُفه،

⁽٢) الصلاة وحكم تاركها ص (٤٢) وما بعدها. وقول عمر جيت : "لا حظ في الإسلام لمن ترك-

ثم قال ابن القيم ينطق في خاتمة الفصل الذي جعله في الحكم بين الفريقين: (ومن العجب أن يقع الشك في كفر من أصر على تركها ودعى إلى فعلها على رؤوس الملأ وهـ و يرى بارقة السيف على رأسه، ويُشد للقتل، وعصبت عيناه، وقيل له: تصلي وإلا قتلناك، فيقول: اقتلوني ولا أصلي أبدا. ومن لا يكفر تارك الصلاة يقول: هذا مؤمن مسلم، يغسّل ويصلى عليه ويدفن في مقابر المسلمين(١١) وبعضهم يقول: إنه مؤمن كامل الإيمان إيانه كإيانه جبريل وميكائيل! فلا يستحي من هذا قوله، من إنكاره نكفير من شهد بكفره الكتاب والسنة وانفاق الصحابة. والله الموفق) ٢٦٠.

١٠- الشيخ حمد بن ناصر بن معمر الله، قال: (فهذه الأحاديث كما ترى، صريحة في كفر تارك الصلاة، مع ما تقدم من إجماع الصحابة، كما حكاه إسحاق بن راهويه، وابن حزم، وعبد الله بن شقيق، وهو مذهب جهور العلياء من التابعين ومن بعدهم)٣٠٠.

١١- الشيخ محمد بن إبراهيم ١٥ قال: (فقد وصلني كتابك الذي تستقتي به عن

⁼ الصلاة" رواء مالك برقم ١٥١ وابن أبي شبية في الإيهان برقم ١٠٣ وعمد بن نصر برقم ٢٢٤ (٢/ ٨٩٣) واللائكائي برقم ١٥٢٨ (١/ ٩٠٦) وصححه الشيخ الألبان في تحقيق الإيمان لابن أي شية ص (٤٠)، وروى محمد بن نصر (٩٣٠) عن أبي المليح قال: "ممعت عمر شخت يقول: "لا إسلام لمن لم يصل". قبل لشريك: على المُنر؟ قال: نعم".

 ⁽۱) وهذا مذهب المالكية والشافعية، ورغم شناعة هذا القول كها ترى، فلا يزال البعض يستكثر به، ويقول: هذا مذهب جهرر الفقهاء

⁽٢) الصلاة وحكم تاركها ص (٦٢).

⁽٢) الدرراليئة (١٠/٢٠٠).

الرجل الذي وعظ في أحد المساجد وقال: من ترك الصلاة تهاونًا وكسلا يقتل. وتسأل عن كلام العلياء في ذلك؟

فالجواب: الحمدالله. ذهب إمامنا أحمد بن حنبل والشافعي في أحمد قوليه وإسحاق بن راهويه، وعبدالله بن المبارك والنخعي والحكم وأيوب السختياني وأبو داود الطيالسي وغيرهم من كبار الأُثمة والتابعين إلى أن تاركها كافر. وحكاه إسحق بن راهويه إجماعًا، ذكره عنه الشيخ أحمد بن حجر الهيثمي في شرح الأربعين، وذكره في كتاب الزواجر عن اقتراف الكبائر عن جهور الصحابة. وقال الإمام أبو محمد بن حزم: ساثر الصحابة ومن بعدهم من التابعين يكفرون تارك الصلاة مطلقًا، ويحكمون عليه بالارتداد منهم أبو بكر وعمر واينه عبدالله وعبدالله بن مسعود وابن عباس ومعاذ وجابر وعبد الرحمن بن عوف وأبو الدرداء وأبو هريرة وغيرهم من الصحابة ولا نعلم لهم مخالفًا من الصحابة، واحتجوا على كفر تاركها بها رواه مسلم في صحيحه عن جابر بن عبد الله، قال قال رسول الله علي: ابين الرَّجل وَبَيْن النَّرُكِ وَالكُفر تركُ الصَّلاةِ ١٠٠١، وعن بريدة بن الحصيب قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الْعَهِدُ الَّذِيُّ بَيِّننا وَبَيْنَهُمُ الصَّلاةُ فَمَن تركها فقدُ كَفَرُ ٩ (٢) رواه الإمام أحمد وأهل السنن. وعن عبادة بن الصامت قال: «أوْصانِيْ رَسُولُ الله ﷺ فَقَالَ لاَ تُشرِك بالله شَبًّا وَلاَ تَمَرك الصَّلاَةَ عَمَدًا فَمَن تَرَكَهَا عَمْدًا فَقَدْ

⁽¹⁾ رواه سلم (XX).

 ⁽۲) رواه أحمد (۲۲۹۸۷) والترمذي (۲۲۲۱) والتسائي (۲۳۱) وابن ماجه (۱۰۷۹) وصححه الألبان وشعيب الأرنؤوط.

خَرَجَ مِن الْمِلَّةِ॥ رواه ابن أبي حاتم (١٠)، وعن معاذ مرفوعًا «مَن تَرَكَ صَّلاَّةً مَكَتُوبَّةً مُثَعَمَّدًا فَقَدُ بُرِيَتِ مِنهُ ذِمَّةُ الله ا(^{١١)}، وعن عبدالله بن شفيق العقيلي قال: "كان أصحاب رسول الله ﷺ لا يرون شيئًا من الأعمال تركه كفر غير الصلاة" رواه الترمذي. فهذه الأحاديث كما ترى صريحة في كفر تارك الصلاة مع ما تقدم من إجماع الصحابة، كما حكاه إسبحق بن راهويه وابين حزم وعبد الله بن شقيق، وهو مذهب جمهور العلياء والتابعين ومن بعدهم)(٢).

١٢- الشيخ عبد العزيز بن باز والله، قال: (... ولهذا ذكر عبد الله بن شقيق العقيلي التابعي الجليل، عن أصحاب النبي ﷺ: "أنهم كانوا لا يرون شيئا تركه كفر غير الصلاة"، فهذا يدل على أن تركها كفر أكبر بإجماع الصحابة كف ؛ لأن هناك أشياء يعرفون عنها أنها كفر، لكنه كفر دون كفر، مثل البراءة من النسب، ومثل القتال بين المؤمنين؛ لقول عني السِبّابُ المُسْلِمُ فُسُوقٌ وَقِتَالُهُ كُفُرٌ ١٠٠٠ فهاذا كفر دون كفر إذا لم يستحله، ويقول عليه الله الله التَّبرُولُ مِنْ آبَائِكُمْ النَّبرُولُ مِنْ آبَائِكُمْ الله عليه الصلاة والسلام:

⁽١) وضعفه الألبان في ضعيف الترغيب والترهيب (٣٠٠).

 ⁽٢) رواء أحد (٢٢١٢٨) والطبران في الأوسط، وقال المنذري: لا بأس بإسناده في المتابعات، وقال الألباني في صحيح الترغب والترهيب (١٦٥): حسن لغيره.

 ⁽٣) فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم ﴿ الله ١٠٧ / ١٠٩ - ١٠٩).

⁽٤) سبق تخريجه ص ١٣٩

⁽٥) رواه البخاري (١٨٣٠) بلفظ: "إن كفرا بكم أن نرغبوا عن آبانكم"، وهي من القرآن الذي تسخ لفظه.

النُنتَانِ فِي النَّاسِ هُمَّا بِهِمْ كُفُرٌ النَّيَاحَةُ وَالطَّعْنُ فِي النَّسَبِ الْأَنْ فَهذا كله كفر دون كفر عند أهل العلم؛ لأنه جاء منكرا غير معرف به (أل)، ودلت الأدلة الأخرى دالة على أن المراد به غير الكفر الأكبر، بخلاف الصلاة فإن أمرها عظيم، وهي أعظم شيء بعد الشهادتين، وعمود الإسلام)(").

وبعد: (فهذا الإجماع أقوى دليل في هذه المسألة، وأصرح دليل فيها؟ إذ لا يعتريه احتمال ولا تأويل. وهو ما يؤكد ما دلت عليه ظواهر النصوص بأن المراد بالكفر فيها الكفر المخرج من الملة، وهو يردُّ على كل من أراد صرف تلك النصوص عن ظواهرها، بأن المراد كفر دون كفر. بل هذا الإجماع يوجب على كل منصف الرجوع عن كل قول غالف له، فإن الأئمة الأربعة وعامة العلماء على أن الإجماع حجة قطعية، لا يجوز العدول عنها. فمن قال من العلماء بخلاف ما دل عليه هذا الإجماع، لعل له عذره أو اجتهاده عنها. فمن قال من العلماء بخلاف ما دل عليه هذا الإجماع، لعل له عذره أو اجتهاده الذي يؤجر عليه، لكن هذا العذر قد زال عمن اطلع على هذا الإجماع ووقف عليه) "".

تنبيهان:

الأول: ما ذهب إليه بعض أهل العلم من حمل أحاديث كفر تارك الصلاة على الكفر الأصغر، قدرده شيخ الإسلام على من تسعة أوجه، قال في شرح العمدة: (وأما حمله على كفر دون كفر، فهذا حمل صحيح ومحمل مستقيم في الجملة في مثل هذا الكلام،

⁽١) مىبق تخريجه ص ١٣٩

⁽٢) مجموع فتاري ومقالات الشيخ ابن باز (١٠/ ٣٤٠) وما بعذها.

⁽٣) الخلاف في حكم تارك الصلاة ص (٥٨) لشيخنا الدكتور عبد الله من إبراهيم الزاحم حفظه الله.

ولهذا جاء عن النبي ﷺ وأصحابه والتابعين في كثير من المواضع مفسرا، لكن الكفر الوارد في الصلاة هو الكفر الأعظم لوجود:

أحدها: أن الكفر المطلق هو الكفر الأعظم المخرج عن الملة فينصرف الإطلاق إليه، وإنها صرف في تلك المواضع إلى غير ذلك لقرائن انضمت إلى الكلام، ومن تأمل سياق كل حديث وجده معه، وليس هنا شيء يوجب صرفه عن ظاهره، بل هنا ما تقوره على الظاهر

الثاني: أن ذلك الكفر منكر مبهم مثل قوله: «وقتاله كفر»، «هما بهم كفر» وقوله: «كفر بالله» وشبه ذلك، وهنا عرف باللام بقوله: «ليس بين العبد وبين الكفر أو قال الشرك؛ والكفر المعرف ينصرف إلى الكفر المعروف وهو المخرج عن الملة.

الثَّالِثُ: أَنْ فِي بعض الأحاديث: "فقد خرج من الملة" وفي بعضها: "بينه وبين الإيان" وفي بعضها: «بينه وبين الكفر " وهذا كله يقتضي أنَّ الصلاة حدٌّ تُدخله إلى الإيمان إن فعله، وتخرجه عنه إن تركه.

الرابع: أن قوله: اليس بين العبد وبين الكفر إلا ترك الصلاة، وقوله: "كان أصحاب محمد على لا يرون شيئا من الأعمال تركه كفر إلا الصلاة" لا يجوز أن يراد به إلا الكفر الأعظم (١٠)؛ لأن بينه وبين غير ذلك مما يسمى كفرا أشياء كثيرة، ولا يقال: فقد

⁽١) قلت: حلِّ الإجماع المنقول عن الصحابة في هذه المسألة على الكفر الأصغر، مما ركن إليه عدد من المخالفين، وهو حمل لا يصبح كما بين شيخ الإسلام ظِّهما وفيه مخالفة لما فهمه سلف الأمة الذين نقلوا هذا الإجماع، كإسحاق بن راهويه، وبحمد بن نصر المروزي، ومن بعدهم كالمتذري، وابن حزم، =

يخرج من الملة بأشياء غير الصلاة، لأنا نقول: هذا ذكر في سياق ما كان من الأعمال المفروضة، وعلى العموم يوجب تركه الكفر، وما سوى ذلك من الاعتقادات فإنه ليس من الأعمال الظاهرة.

الغامس: أنه خرج هذا الكلام مخرج تخصيص الصلاة وبيان مرتبتها على غيرها في الجملة، ولو كان ذلك الكفر فسقا لشاركها في ذلك عامة الفرائض.

السادس: أنه بين أنها آخر الدين، فإذا ذهب آخره ذهب كله.

السابع: أنه بين أن الصلاة هي العهد الذي بيننا وبين الكفار، وهم خارجون عن الملة ليسوا داخلين فيها، واقتضى ذلك أن من ترك هذا العهد فقد كفر، كما أن من أنى به فقد دخل في الدين، ولا يكون هذا إلا في الكفر المخرج من الملة.

الشامن: أن قول عمر: "لا حظ في الإسلام لمن ترك الصلاة" أصرح شيء في خروجه عن الملة، وكذلك قول ابن مسعود وغيره، مع أنه بين أن إخراجها عن الوقت ليس هو الكفر وإنها هو الترك بالكلية، وهذا لا يكون إلا فيها يخرج من الملة.

التاسع: ما تقدم من حديث معاذ (١)؛ فإن فسطاطا على غير عمود لا يقوم، كذلك الدين لا يقوم إلا بالصلاة.

وفي هذه الوجوه يبطل قول من حملها على من تركها جاحدا.

وشيخ الإسلام، وابن القيم، ثم ابن إبراهيم وابن باز وابن عثيمين ومن ذكرنا أنفا، رحم الله الجميع.
 (١) وهو قوله ﷺ: "رأس الأمر الإسلام وعموده الصلاة وذروة سنامه الجهاد".

وأيضا قوله: "كاثوا لا يرون شيئا من الأعمال تركه كفر" وقوله: «ليس بين العبد وبين الكفر، وغير ذلك مما يوجب اختصاص الصلاة بذلك، وترك الجحود لا فرق فيه بين الصلاة وغيرها؛ ولأن الجحود نفسه هو الكفر من غير ترك حتى لو فعلها مع ذلك لم ينفعه، فكيف يعلق الحكم على ما لم يذكر؟!

ولأن المذكور هو الترك، وهو عام في من تركها جحودا أو تكاسلا، ولأن هذا عدول عن حقيقة الكلام من غير موجب فلا يلتفت إليه)(١١).

التنبيه الثاني؛ ما يردده بعض المخالفين من قولهم: كيف خفى هذا الإجماع على الأئمة الذبين ذهبوا إلى عدم تكفير تارك الصلاة؟

جوابه أنْ يقال: إذا ثبت إجماع الصحابة، فهو حجة على من بعدهم، وأقـوال العلماء يحتج لها، ولا يحتج بها، وباب العذر واسع، فالمخالف ربيا لم يبلغه الإجماع، أو تأوله بنوع تأويل، والمسألة لها نظائر، فمن ذلك:

١- أنه قد نقل غير واحد إجماع الصحابة على منع بيع أمهات الأولاد، وخالف في ذلك من خالف (۲).

قال ابن قدامة: (ولأنه إجماع الصحابة ﴿ عَلَيْكُ بِدَلِيلَ قُولَ عَلَى كُرُمُ اللهِ وَجَهِـهُ: "كَانَ

⁽۱) شرح العمدة (۲/ ۸۱).

⁽٢) - قال الصنعان في سبل السلام (٢/ ١٤): (وادعى الإجاع على المنع من بيعها جماعة من المتأخرين، وأفاد الحافظ ابن كثير الكلام على هذه المسألة في جزء مقرد، قال: وتلخص لي عن الشافعي فيها أربعة أقوال، وفي المسألة من حيث هي ترانية أفوال. وقد ذهب الناصر والإمامية وداود إلى جواز بيعها).

رأيي ورأي عمر أن لا تباع أمهات الأولاد"، وقوله: "ففضى به عمر حياته وعثمان حياته"، وقول عبيده: "رأي على كرم الله وجهه وعمر في الجهاعة أحب إلينا من رأيه وحده". وروى عكرمة عن ابن عباس قال: قال عمر شخت : ما من رجل كان يقر بأنه يطأ جاريته ثم يموت إلا أعتقها ولدها إذا ولدت وإن كان سفطا.

فإن قيل: فكيف تصح دعوى الإجماع مع نخالفة على وابين عباس وابين الزبير الزبير عباس وابين الزبير النفسه؟ قلنا قد روى عنهم الرجوع عن المخالفة، فقد روى عبيدة قال بعث إلى على كرم الله وجهه وإلى شريح أن اقضوا كها كنتم تفضون فإني أبغض الاختلاف. وابين عباس قال: ولد أم ولد بمنزلتها، وهو الراوي لحديث عتقهن عن النبي على وعن عمر، فيدل على موافقته لهم، ثم قد ثبت الإجماع باتفاقهم قبل المخالفة، واتفاقهم معصوم عن الخطأ؛ فإن الأمة لا تجتمع على ضلالة، ولا يجوز أن يخلو زمن عن قائم لله يحجته، ولو جاز في بعض العصر لجاز في جميعه، ورأي الموافق في زمن الانفاق خير من رأيه في ذلك في بعض العصر لجاز في جميعه، ورأي الموافق في زمن الانفاق خير من رأيه في الحلاف بعده، فيكون الاتفاق حجة على غيره.

فإن قيل: فلو كان الانفاق في يعض العصر إجماعا حرمت مخالفته، فكيف خالفه هؤلاء الأئمة الذين لا تجوز نسبتهم إلى ارتكاب الحرام؟ قلنا: الإجماع ينقسم إلى مقطوع به ومظنون، وهذا من المظنون، فيمكن وقوع المخالفة منهم له مع كونه حجة، كما وقع منهم مخالفة النصوص الظنية، ولا تخرج بمخالفتهم عن كونها حجة، كذا ههنا)(١).

⁽١) المغنى (١٠/١٤).

TVV

ويقال هنا أيضا: لا يجوز أن يخلو زمن عن قائم لله بحجته، فأين النقل عن صحابي واحد بها بخالف هذا الإجماع؟!

٢- ومن ذلك أيضا: إجماع الصحابة على انتقاض عهد الذمي بسب النبي ولله ثم غالفة بعض الفقهاء في ذلك (١)، قال شيخ الإسلام الله والدلالة على انتقاض عهد الذمي بسب الله أو كتابه أو دينه أو رسوله ووجوب قتله وقتل المسلم إذا أتى ذلك الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين والاعتبار) (١).

إلى أن قال: (وأما إجماع الصحابة على فلأن ذلك تُقل عنهم في قضايا متعددة ينتشر مثلها ويستغيض، ولم ينكرها أحد منهم، قصارت إجماعا. واعلم أنه لا يمكن ادعاء إجماع الصحابة على مسألة فرعية بأبلغ من هذا الطريق)(").

٣- ومن ذلك: مسألة اشتراط المرأة على الرجل ألا يتزوج عليها ولا يتسرى، ولا يخرجها من دارها أو بلدها، فقد حكى فيها ابن القيم وهذه إجماع الصحابة على أن الشرط لازم، مع مخالفة من خالف من الأئمة.

قال على الذا تزوجها على أن لا يخرجها من دارها أو بلدها، أو لا يتزوج عليها، ولا يتسرى عليها فالنكاح صحيح، والشرط لازم. هذا إجماع الصحابة عليها فالنكاح صحيح، والشرط لازم. هذا إجماع الصحابة عليها

 ⁽۱) كالحنقية ووجه عند السافعية، وينظر: تبيين الحقائق (۲/ ۲۸۱)، مغنبي المحتاج (٦/ ۸۳)، المغنبي
 (٩/ ٢٨٣)، الموسوعة الفقهية الكويتية (٧/ ١٣٨).

⁽٢) الصارم المسلول (٢/ ٢٢).

⁽٣) السابق (٢/٨٧٢).

عن عمر، وسعد؛ ومعاوية، ولا مخالف لهم من الصحابة، وإليه ذهب عامة التابعين، وقال به أحمد. وخالف في ذلك الثلاثة، فأيطلوا الشرط، ولم يوجبوا الوفاء به)(١٠).

٤- ومن ذلك: الإجماع القديم على طهارة بول وروث ما يؤكل لحمه، وقد خالف فيه أبوحنيفة والشافعي^(٢). قال شيخ الإسلام هله: (وكذلك مذهب مالك وأهل المدينة في أعيان النجاسات الظاهرة في العبادات أشبه شيء بالأحاديث الصحيحة، وسيرة الصحابة، ثم إنهم لا يقولون بنجاسة البول والروث مما يؤكل لحمه، وعلى ذلك بضع عشرة حجة، من النص، والإجماع القديم، والاعتبار، ذكرناها في غير هذا الموضع، وليس مع المنجّس إلا لفظ يظن عمومه، وليس بعام، أو قياس يظن مساواة الفرع فيه للأصل، وليس كذلك)^(٢).

وقال على : (وبول ما أُكل لحمه وروثه طاهر، لم يذهب أحدٌ من الصحابة إلى تنجسه، بل القول بنجاسته قول محدثٌ لا سلف له من الصحابة)(1).

١٦ ، ٥- ومن ذلك: الإجماع القديم على حل ذبائح أهل الكتاب، وحل نسائهم،
 وجواز أخذ الجزية منهم، سواء كانوا أو أحد آبائهم ممن دخلوا في الدين قبل نزول

⁽١) إغاثة اللهفان (٢/ ٢٥)، وهذه الأمثلة الثلاث مستفادة من بحث مصوّر بعنوان: حكم تارك الصلاة عند شبخ الإسلام ابن تيمية، لأحد الفضلاء، لم أقف على اسمه.

 ⁽٢) انظر: المسوط (١/ ٥٤)، المجموع (٢/ ٥٦٧).

⁽٣) مجموع الفتاري (٢٠/ ٣٣٩).

⁽٤) الفتاري الكبري (٥/ ٣١٣).

قال الإمام محمد بن الحسين التميمي الجوهري (ت: ٣٥٠هـ): (وأجمعوا أن ذبيحة الكتابي حلال للمسلم، وسواء دان بدينه ذلك واحد من آباته قبل نزول القرآن، أو بعده، إلا الشافعي عيشه، فإنه لم يجز من ذبائحهم إلا ذبائح من دان منهم أو أحد من آبائهم قبل نزول القرآن، وأما من دان منهم أو أحد من آبائهم بعد نزول القرآن، فإنه لا يسيح

⁽١) قرر الشافعي فيخد هذه المسألة في مواضع من كتابه "الأم"، نمن ذلك قوله: (وذكر الله عـــز وجــل نعمتــه على بتي إسرائبل في غير موضع من كتابه وما أناهم دون غيرهم من أهل دهرهم، كان من دان دين بتي إسرائيل قبل الإسلام من غير مني إسرائيل في غير معنى من يني إسرائيل أن يمتكح؛ لأنه لا يقع عليهم أهل الكتاب، بأن آباءهم كانوا غير أهل الكتاب، ومن غير تسب بتي إسرائيل، فلم يكونوا أهل كتاب إلا بمعنى، لا أهل كتاب مطلق، فلم يجز والله تعالى أعلم أن ينكح نساء أحد من العرب والعجم غير بني إسرائيل دان دين البهود والنصاري بحال... فمن كان من بني إسرائيل يدين دبن اليهود والنصاري نكح نساؤه وأكلت ذبيحته، ومن نكح نساؤه فسبي منهم أحد وطئ بالملك. ومن ذان دين بشي إسرائيل من غيرهم لم تنكح نساؤه، ولم تؤكل ذبيحنه، ولم توطأ أمنه) انتهى من "الأم" (٤/ ١٩٣). وقال ظاء : (فكل من دان ودان أباؤه أو دان بنفسه وإن لم يدن أباؤه دينَ أهل الكتاب، أي كتاب كان قبل نزول الفرقان، وخالف دين أهل الأوثان قبل تزول الفرقان، فهو خارج من أهل الأوثنان، وعلى الإمام إذًا أعطاه الجزية وهو صاغر أن يقبلها منه عربيا كان أو عجميا. وكل من دخل عليه الإسلام، ولا يدين دين أهل الكتاب بمن كان عربيا أو عجميا فأراد أن تؤخذ منه الجزية ويقر على دينه، أو مجدث أن يدين دين أهل الكتاب، فليس للإمام أن يأتحذ منه الحزية، وعليه أن يقاتله حتى يسلم كما يقاتل أهل الأوثان حثى بسلموا). الأم (٤/ ١٨٤). وقال فالع: (أصل ما أبني عليه أن الجزية لا تقبل من أحد دان دين كتابي إلا أن يكون أباؤه دانوا به قبل نزول الفرقان) تقله عنه المزي، انظر الأم (٨/ ٣٨٧) وانظر: المجموع (٩/ ٨٤)، فتاوى الرملي (١/ ٦٣).

وقال وقال واجعوا أن الجزية على كل كتابي، وإن كان إنها دان بدينه بعد نزول الفرقان، إلا الشافعي والله قال: لا جزية إلا أن يكون قد دان، أو واحدة من آبائه بذلك الدين قبل نزول الفرقان)(٢)،

وقال أبو بكر الجصاص على : (وقد روي عن جماعة من السلف القول في أهل الكتاب من العرب، لم يفرق أحدٌ منهم فيه بين من دان بذلك قبل نزول القرآن أو بعده، ولا نعلم أحدا من السلف والخلف اعتبر فيهم ما اعتبره الشافعي في ذلك، فهو منفرد بهذه المقالة خارج بها عن أقاويل أهل العلم)(٢).

وقال شيخ الإسلام والله: (وهذا مبني على أصل، وهو أن قوله تعالى: ﴿ وَطَعَامُ اللّٰهِ مِن أُونُوا الْكِتَابَ حِلُ اللّٰهُ مُ وَلَّا اللّٰهِ مَن أَوْنُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ ﴾ (*) هل المراد به من هو بعد نزول القرآن متدين بدين أهل الكتاب؟ أو المراد به من كان آباؤه قد دخلوا في دين أهل الكتاب قبل النسخ والتبديل؟ على قولين للعلماء. فالقول الأول هو قول جمهور المسلمين من السلف والخلف، وهو مذهب أبي حنيفة ومالك وأحد القولين في مذهب أحمد، بل هو

⁽١) غوادر الفقهاء، ص (٧٥).

⁽٢) السابق، ص (١٧٩).

⁽٣) أحكام القرآن (٢/ ٢٥٤).

⁽١) مورة المائدة، آية: ٥

المنصوص عنه صريحا. والثاني: قول الشافعي وطائفة من أصحاب أحمد).

إلى أن قال: (وأحمد إنها اختلف اجتهاده في بني تغلب، وهم الدّين تنازع فيهم الصحابة. فأما سائر اليهود والنصاري من العرب مثل: تنوخ وبهراء وغيرهما من اليهود، فلا أعرف عن أحمد في حل ذبائحهم نزاعا، ولا عن الصحابة ولا عن التابعين وغيرهم من السلف، وإنها كان النزاع بينهم في بني تغلب خاصة).

ثم قال: (بل الصواب المقطوع به أن كون الرجل كتابيا أو غير كتابي هو حكم مستقل بنفسه، لا بنسبه. وكل من تدين بدين أهل الكتاب فهو منهم، سواء كان أبوه أو جده دخل في دينهم، أو لم يدخل، وسواء كان دخوله قبل النسخ والتبديل، أو بعد ذلك. وهذا مذهب جمهور العلماء كأبي حنيفة ومالك والمنصوص الصريح عن أحمد، وإن كان بين أصحابه في ذلك نزاع معروف. وهذا القول هو الثابت عن الصحابة هيئه، ولا أعلم بين الصحابة في ذلك نزاعا، وقد ذكر الطحاوي أن هذا إجماع قديم)(١).

٨- ومن ذلك: إجماع الصحابة على أن سجود التلاوة غبر واجب، مع مخالفة الحنفية فيه. قال ابن قدامة هذا : (وجملة ذلك أن سجود التلاوة سنة مؤكدة وليس بواجب عند إمامنا ومالك والأوزاعي والليث والشافعي وهو مذهب عمر وابنه عبد الله، وأوجبه أبو حنيفة وأصحابه؛ لقول الله قلا: ﴿ فَمَا لَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿ وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ ٱلْقُرْءَانُ لَا

⁽١) مجموع الفتاوي (٣٥/ ٢١٩ - ٢٢٤) وقد ساق ينجه تسعة أوجه في تأييد مذهب الجمهور.

يُشجُدُونَ﴾ (١)، ولا يذم إلا على ترك واجب، ولأنه سجود يفعل في الصلاة فكان واجبا كسجود الصلاة.

ولنا ما روى زيد بن ثابت قال: "قرأت على النبي على النجم قلم يسجد منا أحد" متفق عليه (٢). ولأنه إجماع الصحابة، وروى البخاري والأثرم عن عمر أنه قرأ يوم الجمعة على المنبر بسورة النحل حتى إذا جاء السجدة نزل قسجد وسجد الناس حتى إذا كانت الجمعة القابلة قرأ بها حتى إذا جاءت السجدة قال: يا أيها الناس إنها نمر بالسجود قمن سجد فقد أصاب ومن لم يسجد فلا إثم عليه، ولم يسجد عمر، وفي لفظ: إن الله لم يفرض علينا السجود إلا أن نشاء. وفي رواية الأثرم: فقال: على رسلكم إن الله لم يكتبها علينا إلا أن نشاء. فقرأها ولم يسجد ومنعهم أن يسجدوا، وهذا بحضرة الجمع الكثير، فلم ينكره أحد ولا نُقل خلافه، فأما الآية فإنه ذمهم لترك السجود غير معتقدين فضله ولا مشروعيته، وقياسهم ينتقض بسجود السهو فإنه عندهم غير واجب) (٣).

9- ومن ذلك: الإجماع على منع الرجوع في الوقف، مع مخالفة أبي حنيفة على. قال ابن قدامة على: (وذهب أبو حنيفة إلى أن الوقف لا يلزم بمجرده وللواقف الرجوع فيه إلا أن يوصي به بعد موته فيلزم أو يحكم بلزومه حاكم، وحكاه بعضهم عن على وابن مسعود وابن عباس. وخالفه صاحباه فقالا كقول سائر أهل العلم... وهذا القول

⁽١) سورة الانشقاق، آية: ٢١،٣٠

⁽٢) رواه البخاري (١٠٧٣) ومسلم (٧٧٥).

⁽٣) المغنى (١/ ٢٦١).

_____ إقامة البرهان على أن ترك العمل الظاهر بالكلية ناقض للإيمان ___

يخالف السنة الثابتة عن رسول الله على وإجماع الصحابة خفضه؛ فإن النبي على قال لعمر في وقفه: لا يباع أصلها ولا يبتاع ولا يوهب ولا يورث ألا .. قال الترمذي: العمل على هذا الحديث عند أهل العلم من أصحاب النبي في وغيرهم لا نعلم بين أحد من التقدمين منهم في ذلك اختلافا) (1).

ونظائر هذا كثيرة، تركت ذكرها خشية الإطالة.



⁽۱) رواه البخاري (۲۷۳۷) ومــلم (۱۲۳۳).

⁽٢) المغني (٥/ ٣٤٨).

العقيلي فقال: كذاب......

2 5

الصفحا	الموضوع
لمنة: الشريعة، ليحرج به أعمال المشركين وأهل	قول السلف: وسنة، مرادهم با
53	الكتاب
حقيقة الإيمان	المُبحث الثَّالث: تفصيل القول في
له من الإيمان، وبيان أنه إذا لم يكن معه عمل	أولا: قول القلب، الدليل على أ
£Y ,	القلب لم ينفع صاحبه
أنه من الإيمان، والإجماع على أنَّ من لم يأت به مع	ثانيا: قول اللسان. الدليل على أ
<u> </u>	القدرة فهو كافر ظاهرا وباطنا.
مان: ليس مجرد الخير عما في النفس، بل التكلم به	التنبه على أن المعتبر في قول اللـــ
تزام والانقياد	على وجه الإنشاء المتضمن للالة
; اقتران العلم بالعمل في الباطن، واقتران القول	تقرير شيخ الإسلام أنه لابد من
01	بأصل الطاعة في الظاهر
جران، وبيان أن إقرار الكتابي للنبي ﷺ بالنبوة،	تعليق ابن القيم على قصة وفد ا
من المعرفة والإقرار والنزام طاعته ودينه ظاهرا	
e1	وباطنا
تسى بالشهادتين ثيت له حكم الإسلام في	الإجماع عملي أن الكمافر إذا أ
27	الظاهرالظاهر
شبيل	بطلان ماعليه أهل الثوقف وال
نعصم صاحبها ولو قعل ما قعل من النواقض دد	بطلان القول بأن لا إله إلا الله :

الصفحة	الموضوع
37	ثالثًا: عمل القلب، الدليل على أنه مَنْ الإيانَ
şγ	عامة فرق المرجئة تثبت عمل القلب في الإيبان إلا جهما ومن وافقه
	الحب النام مع القدرة يستلزم حركة البدن بالقول الظاهر والعمل الظاهر
\$ °4	ضرورة
34	رابعا: عمل الجوارح. الدليل على أنه من الإيهان
	سبب انحراف المرجنة هو العدول عن معرفة كلام الله وكلام رسوله. نقل كلام
7.1	مهم عن شيخ الإسلام في ذلك
٦٢	الرسول ﷺ بين المراد من الإيان بيان شافيا لا يحتاج معه إلى الاستدلال باللغة
	اعتهاد المرجئة على مقدمتين باطلتين: الإيهان في اللغة هـو التصديق، والتصديق
75	يكون بالقلب أو القلب واللسان. جواب شيخ الإسلام عن ذلك
·	المبحث الرابع: أصل الإيمان وفرعه
-	الإيهان أصله في القلب وفرعه ما يظهر على الجوارح
77	من أهل السنة من جعل قول اللسان أصلا
TA	قول القلب أصل لقول اللسان، كما أن عمل القلب أصل لعمل الجوارح
٧.	العلاقة بين قول القلب وعمله
٧.	التصديق يستلزم غمل القلب إذا لم يوجد المعارض
77	المقصود من زوال التصديق عند انتفاء عمل الغلب
٧٥	إطلاق شيخ الإسلام لفظ التام بمعنى الصحيح المجزئ
٧e	تصريح شيخ الإسلام بأن قول اللسان (شرط) في صحة الإبران

الصفحة	الموضوع
Y-7	خطأ القول بأن التصديق موجب لجميع ما يدخل في مسمى الإيهان
YA	المبحث الخامس: رُبادة الإيمان ونقصائه
ΥA	الأدلة على ذلك
7.4	تصريح ابن المبارك بالزيادة والنقصان
AY	آثار سلفية في الزيادة والنقصان
A£	سبعة أوجه في زيادة الإيهان ونقصه
FA	المبحث السادس: الاستثناء في الإيمان
۴۸	الاستثناء مذهب السلف وأصحاب الحديث
44	الاستثناء لأجل العملا
4 1	الأستناء في الأمور المنيقنة بــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
२ र	أصح الأقوال: أنه يجوز فعله وتركه باعتبار حالين
4 5	خممة أوجه لجواز الاستثناء عند السلف
4 -	كراهة السلف سؤال الرجل: أمؤمن أنت؟
=, =,	المرجثة أحدثت هذا السؤال لتحتج به على مذهبها
A.F	المبحث السابع: الفرق بين الإيمان والإسلام
9. 1	أقوال الناس في المسألة
4,1	الذي دل عليه الكتاب والسنة أن الإيمان أكمل وأفضل من الإسلام
9,9	توضيح شيخ الإسلام لقول الزهري: الإسلام هو الكلمة

19.

الموضوع	الصفحة
ضابط الكفر الأصغر	1 1
الأصل أن نحمل ألقاظ الكفر والشرك الواردة في الكتاب والسنة على حقيقتها	
المطلقة، وهي كونها محرجة من الملة	127
المبحث الرابع: الاحتياط في تكفير المعين	\ £ a
لابد من تحقق شروط التكفير وانتفاء موانعه	٩٤٥
الشهوة وإرادة الدنيا ليست مانعا من مواتع التكفير	124
الأدلة على بطلان هذا القول	1 & Y
المقصود من قوله تعالى: ﴿ وَلَنِكِن مِّن تَنرَحْ بِٱلْكُثْرِ صَدْرًا ﴾	1 8 9
كلام مهم لشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب على	104
قول الشيخ صالح الفوزان: الذي يتكلم بالكفر لا يخلو من خمس حالات	125
بطلان قولهم: لا يكفر حتى يعتقد بقلبه ما يقول ويفعل، وهي مقالة ظهرت عن	
يتتسبون إلى العلم والحديث في هذا الزمان	105
سبب نژول آية النتوية	100
التحقيق أن هؤلاء المستهزئين لم يكونوا كافرين من قبل، بل كانوا مسلمين معهم	
اِيران ضعيف	122
بطلان قويفم: لا يكفر حتى يقصد الكفر ويختاره إجماعا	Yel
المستهزئون قالوا قولا لم يعتقدوا صحته، ولا جوازه، ولم يظنوه كفرة	101
لهازل بالكفر بكفر إجماعا	101

Par	الوض
أدلة السنة على أنه لا يشترط في التكفير قصد الكفر	من
، بعضهم: الكفر يكون بالقول والفعل، لكن المعين لا يكفر حتى يعتقد	
قرا	الک
مد المشترط في باب الردة هو قصد القول أو الفعل	
مِثْ الخَامِس: حكم مرتكب الكبيرة	
أصول أهل السنة أنهم لا يكفرون بمطلق الذنوب والمعاصي	
أدلة ذلك	من
ل السنة وسط في باب الأسماء والأحكام	
يه: لابد من نفوذ الوعيد في الجملة	
حث السادس: حكم الفاسق الملي	الميد
لاف في اسمه وحكمه هو أول خلاف ظهر في الإسلام في مسائل أصول	المؤ
ولِنْ . • • • • • • • • • • • • • • • • • •	الد
ي بطلق عليه اسم مؤمن؟ قيه تفصيل	ها
رق بين مطلق الإيهان والإيهان المطلق	الهُ
إيمان الذي يرتفع عن الزاني والسارق، هو النور والخشوع، مع بقاء التصديق	
عمل القلب	ود
طأ قول البعض: المنفي هو الكمال المستحب	13-
تدة في مراتب النفي من كلام الشيخ ابن عثيمين عِلْك	ili.
رُتب عليه نفي الإيمان يكون من كبائر الذنوب	

الصفحة	الموضوع
FAI	الباب الثاني؛ مفهوم الإيمان والكفر عند الفرق
115	
1/42	الفصل الأول: الإيمان عند الخوارج والمعتزلة
1.44	قولهم: الإيمان شيء واحد إذا ذهب بعضه ذهب كله
١٨٨	قو هُم. إن الإسلام والإيمان شيء واحد
AAZ	تكفير الخوارج لمرتكب الكبيرة
114	قول المعتزلة بالمنزلة بين المتزلتين
ነጓዮ	الفصل الثاني؛ في بيان مذهب الجهمية
190	المبحث الأول: قولهم في الإيمان
140	قول، جهم إن الإيمان هو المعرقة بالله فقط
197	إخراجه عمل الڤلب من الإيان
197	تكفير أحمد و كبع لمن قال بقول جهم في الإيهان
	الفرق بين المعرفة والتصديق الخالي من عمل القلب، أمر دقيق، وأكثر العقلاء
137	ينكروتهينكروته
1 + V	التزام جهم يتكفير من كفره الشرع كإبليس وفرعون
191	زعمه أن إبليس لم يعرف الله و لم يصدقه، وبيان بطلان ذلك
Y = +	المبحث الثَّاني: مفهوم الكفر عند الجهمية
۲	زعمهم أن الكفر لا يكون إلا في القلب فقط، وهو عدم المعرفة بالله
	تكفير المرجئة في الظاهر لمن سب الله أو سجد للصنم، والسب عندهم ليس

الصفحة	الموضوع
4 " 4	كفرا في ذاته، لكنه على علامة على الكفر الباطن
7 + 7	الفرق بين مذهب جهم والصالحي ويبان أن الأشعري تبع قول الصالحي
7.7	مذهب بشر المريسي وأبي معاذ التومني
7.7	رد ابن حزم وشيخ الإسلام على الجهمية في مفهومهم للكفر
7 . 2	عند جهم: لو فعل ما فعل من الأفعال الظاهرة لم يكن بدلك كافرا في الباطن
7 = 7	إبليس كفر باسنكباره وامتناعه عن السجود لأدم، لا لكونه كذَّب خبرا
71.	البحث الثَّالثُ : أغلاط جهم
711	كثير من المتأخرين لا يميزون بين مذاهب السلف وأقوال المرجثة والجهمية
* * *	الفصل الثالث: في بيان مذهب الكرامية
1/2	قولهم: الإيمان قول باللسان
217	تسميتهم المنافق مؤمنا، مع جزمهم بأنه مخلد في النار
110	خطأ ابن حزم فيها نسبه إليهم من نجاة المنافق
717	الكرامية جعلت الإيمان شيئا واحدًا فرارا من القول يتبعيضه وتجزئته
111	شذوذ قول الكرامية
7 1 7	الفصل الرابع: في بيان مذهب الأشاعرة
771	المبحث الأول: قولهم في الإيمان
ተ የ የ ነ	الأشعري على وافق السلف في أحد قوليه
* * *	ونصر في القول الآخر مذهب جهم والضالحي

الصفحة	الموضوع
773	الباقلاتي والجويني والرازي بصروا قول جهم
777	الأشاعرة معدودون في فرق المرجثة
777	من الأشاعرة من وافق السلف
177	القول المعتمد عن الأشاعرة
* * * ^	قولهم: الإيان هو التصديق
Y-Y 4	اختلافهم في قول اللنمان هل هو شطر أو شرط لإجراء الأحكام
771	خطأ من الزمهم بعدم تكفير ابي طالب
7 7 7	عمل الجوارح شرط كال عند الأشاعرة
475	المبحث الثائي: قولهم في الرِّيادة والنَّقصان
445	جمهور الأشاعرة يثبتون الزيادة والنقصان
777	المرجح عندهم أن التصديق يزيد وينقص
114	المبحث الثالث: قولهم في الاستثناء في الإيمان
TTY	تعليلهم الاستئناء بالموافاة
489	ظنهم أن هذا هو مذهب السلف
7 1 1	لم يعلل أحد من السلف الاستثناء بالموافاة
7 5 7	قوهم: إن الله تعالى لا يسخط ما رضي، ولا يرضي ما سخط
7 20	بناء مسألة الموافاة على ثفي الأفعال الاختيارية
TEV	المبحث الرابع: الفرق بين تصديق الأشاعرة ومعرفة جهم
7 5 7	متأخرو الأشاعرة على إثبات عمل القلب وجعله نفس التصديق

VET

الموضوع	الصفحة
الفصل السادس: في بيان مذهب مرجئة الفقهاء	4-0
المبحث الأول: قولهم في الإيمان	TVI
قول أبي حنيفة ﴿ الإيمان إقرار باللسان وتصديق بالجنان	411
قوله بنفي الزيادة والنقصان قوله بنفي الزيادة والنقصان	TÝT
قول الطحاوي في عقيدته المشهورة	TYF
عد أصحاب القالات الحنفية من المرجنة	ryr
السلف والأثمة اشتد إنكارهم على هؤلاء، وتبديعهم وتغليظ القول فيهم	YYE
حاصل ما عليه مرجثة الفقهاء	Y V 7
ظاهر كلامهم أن أعمال القلوب لبست من الإيمان	TYS
تصريح شيخ الإسلام بذلك	YYY
المبحثُ الثَّاني: هل الخلافُ بِينَ أهل السنة ومرجئة الفقهاء حقيقي أم لفظي؟	749
تحقيق قول شيخ الإسلام في هذه المسألة	$\tau \vee \tilde{\gamma}$
تكفير بعض الحنفية لمن يستثني في الإبهان ومنعهم من تزويجه!	7.4.7
قول الذهبي وابن أبي العز الحنفي رحمهما الله	YAY
قول الشيخ ابن باز عج	የሌለ
قول الشيخ الألباني إلله	419
الفصل السابع: سمات الإرجاء المعاصر	775
المبحث الأول: حول ما ينسب إلى المرجئة من أنه لا يضر مع الإيمان ذنب	440
خطر شبوع هذه المقالة	2+2

الصفحة	الموضوع
497	الجهل بحقيقة الإرجاء أدى إلى شيوعه والتشاره
737	ذكر ثلاثة نياذج، من كلام: ملا على القاري، وأبي البقاء الكفوي، وابن الصلاح
	المبحث الثَّاني: حول قول بعض السلف: من قال: الإيمان قول وعمل يزيد وينقس فقد
799	برئ من الإرجاء
799	قول أحمد والبرجاري رحمها الله
* 4 4	هذه المقولة حق ولا شك، لكن على فهم قائليها
Γ.,	من المرجثة من قال بالزيادة والنقصان ، بل من قال: الإيمان قول وعمل!
٣.,	نقل مهم عن إسحاق بن راهويه عِلْد
7.1	القول بأن الإيمان قول وعمل، يعني إثبات أمرين لا نزاع فيهما بين أهل السنة .
4-1	قول الشيخ الفوزان حفظه الله في الفرقة الخامسة من فرق المرجثة (معاصرة)
T + T	من قال الإيهان قول وعمل، ثم قال: لا يكون الكفر إلا بالاعتقاد، فقد تناقض .
T + £	المبحث الثالث: مقالات المرجلة المعاصرة
4.	سردست عشرة مقالة من مقالات المرجئة موجودة في هذه الأزمنة
F.A	تنبيه: من زل في بعض مسائل الإيهان لا يقال عنه: مرجئ، بإطلاق
117	الباب الثالث: علاقة العمل بالإيمان
r / r	الفصل الأول: التلازم بين الظاهر والباطن
710	المبحث الأول: مفهوم التلازم
TIA	المبحث الثَّاشي: المرجنة وإنكارهم للتلازم
414	المرجئة لا ينازع كثير منهم في أن العمل تمرة للإيان الباطن

الصفحة	الموضوع
413	المرجئة تتصور وجود إيمان القلب التام مع انتفاء العمل الظاهر
77.	من قال بالإرجاء من المعاصرين اضطربوا في إنبّات التلازم
777	البحث الثَّالَث؛ أدلة التلازم بين الظاهر والباطن
rri	الميحث الرابع: كفر الإعراضالميحث الرابع: كفر الإعراض
TTE	ترك العمل الظاهر بالكلية صورة من صور كفر الإعراض
775	نقل عن الشيخ محمد بن عبد الوهاب الله الله الله الله الله الله الله ا
٣٣٤	نقل عن الشيخ عبد الرحمن البراك حفظه الله
440	نقل عن الشيخ عبد العزيز بن عبد الله الراجحي حفظه الله
TTO	تقل عن الدكتور عبد العزيز بن محمد العبد اللطيف حفظه الله
447	نقل عن الدكتور محمد بن عبدالله الوهيبي حفظه الله
775	الفصل الثَّاني: إقَّامَةَ البرهانَ على أن ترك العمل الظاهر بالكلية ناقض للإيمان
7 5 1	المبحث الأول: تحرير محل النزاع
450	الميحث الثَّاني: أدلة أهل السنة
4.84	المطلب الأول: الاستدلال بدليل التلازُه ربين الظاهر والباطن
719	المطلب الثاني: إجماع أهل السنة على أن العمل جزء لا يصح الإيمان إلا به
₹ 4	نقل هذا الإجماع عن أحد عشر إماما من أهل العلم
727	١- نقل عن الشافعي يتلع
	الجواب عما أورده المخالف من أن الشافعي لا يكفر تارك الصلاة، وأن المراد

799

770

___ فهرس محتويات الجزء الأول

الصفحة	الموضوع
443	وجه الاستدلال بهذا الإجماع، ونقله عن اثني عشر إماما
770	١- چابر بن عبد الله على الله على الله عبد الله ع
410	٣- أبو هريرة شي٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
770	٣- الحسن البصري على
4-4-5	٤ - عبد الله بن شقيق ﴿ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّا عَلَى اللَّهُ ع
777	٥ - أيوب السختياني عِشْر
777	ة - إسحاق بن راهوية 🤲
r7V	٧- محمد بن نصر المروزي ﴿فَنْ٠٠٠٠٠٠٠٠٠
414	الجواب عما رَعمه المخالف من أن إجماع الصحابة إنها هو على روابة أحاديث التكتير فقط .
riv	٨- شيخ الإسلام ابن تيمية المحمد الإسلام ابن تيمية المحمد ا
T71	٩- ابن القيم کم٩
4-14	١٠ - الشيخ حمد بن ناصر بن معمر ١٠ - الشيخ حمد بن ناصر بن معمر
r74	١١ - الشيخ محمد بن إبراهيم هي
KAI	١٢ - الشبخ ابن باز علم
	تنبيه ١: رد شيخ الإسلام على من حمل أحاديث التكفير على الكفر الأصغر، من
TYT	تسعة أرجه
	تنبيه ٢: حول فوظم: كيف خفي الإجماع على الأنمة، وذكر تسعة أمثلة مما أجمع
TVo	عليه الصحابة وخالف فيه بعض الأثمة